التخطيط الاستراتيجي
لإنماء منطقة الضنية
شمال لبنان

حقوق الطبع© 2012

محفوظة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي واتحاد بلديات الضنية

جميع حقوق الطبع محفوظة. ولا يجوز استنساخ أيّ جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام إسترجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل، أو بأية وسيلة أخرى، بدون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإتحاد بلديات الضنية

الاخراج والطباعة

فريق العمل

- **مؤسسة البحوث والاستشارات**

كمال حمدان – المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والاستشارات

الكسندر عمار – منسق المشروع

رضا حمدان – خبير في الإحصاء

سامي عطاللة – خبير اقتصادي

علي الموسوي – باحث اجتماعي وخبير في التنمية المحلية

مهى كيال – باحثة اجتماعية وخبيرة في التنمية الاستراتيجية

- **فريق عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي**

د. راغد عاصي، د.عبدالله محي الدين، فرنشيسكو بيتشياتو، فاديا جرادي،

ندى دمشقية سويدان، غسان نعمة ، علا قبيسي

- **فريق عمل مجلس الانماء والاعمار**

د. ابراهيم شحرور، أمل كركي.

- **فريق عمل اتحاد بلديات الضنية**

محمد عبد السلام سعدية، نزار رعد، توفيق آغا وحافظ عثمان

تقديم

يعتبر تحقيق الرفاه والعيش الكريم للإنسان الهدف الأسمى للتنمية الإنسانية ويواجه تحقيق هذا الهدف فى لبنان العديد من العقبات والتحديات يعتبر أهمها غياب رؤية إستراتيجية تنموية شاملة ترسم الطريق الى تحقيق أهداف التنمية الإنسانية عبر الإستخدام الأمثل للموارد المختلفة. ويعتبر غياب البيانات الإحصائية والمعلومات المعوق الأساسى لوضع مثل تلك الرؤية الإستراتيجية للتنمية فى لبنان. أما على الصعيد المناطقى أو المحلى فهناك عدة عقبات تحول دون تحريك عملية التنمية على ذلك المستوى أولها يتمثل فى غياب التشريعات التى تؤسس للاامركزية الإدارية التى تسمح للبلديات بالإنطلاق الى دفع وإدارة عجلة التنمية على المستوى المحلى بالإضافة الى ضعف الهياكل المؤسسية والقدرات البشرية أما ثانيها وهو إنعكاس للضعف المذكور آنفا فيتمثل فى غياب الخطط الإستراتيجية للتنمية على النطاق المحلى والموضوعة على أسس علمية شاملة مسح لمختلف الموارد والإمكانات المتاحة على ذلك المستوى لتحريك الإقتصادات المحلية وتحقيق الرفاه للمواطنين أما العقبة الثالثة والتى ترتبط أيضا بما ذكر آنفا فهى النقص الحاد فى الموارد المالية لأجهزة الإدارة المحلية للقيام بواجباتها فى ذلك الصدد إذ ما زالت البلديات وستظل فى غياب التشريعات التى تخولها السلطات وتمنحها الصلاحيات والموارد اللازمة لتحريك دولاب العمل التنموى على المستوى المحلى.

إنطلاقا مما سبق ومن التفويض الممنوح له بدعم الجهود الوطنية الرامية الى تحقيق التنمية والرفاه بادر برنامج الإمم المتحدة الإنمائى عبر مبادرة آرت-غولد فى مطلع عام 2011 الى إطلاق برنامج هدف الى تعزيز دور البلديات فى خدمة مجتمعاتها ورفد العملية التنموية فيها. وقد إستهدف البرنامج فى مرحلته الأولى 1100 من كبار المسؤولين فى 300 بلدية لبنانية معظمهم ممن تم إنتخابهم لأول مرة للعمل كأعضاء للمجالس البلدية. وبتوفر الموارد اللازمة يعتزم البرنامج الإنمائى الإستمرار فى العمل على تعزيز القدرات والمهارات لكافة العاملين فى حيث يتوقع أن يؤدى ذلك الى زيادة فرص الحصول على الموارد اللازمة عبر وجود رؤى تنموية واضحة بأولويات محددة تسمح بقيام شراكات بين القطاع العام والخاص و المجتمعات المحلية يتاح عبرها للقطاع الخاص تحقيق تطلعاته فى الإسهام فى تحقيق الرفاه.

وتعتبر الشراكة بين إتحاد بلديات منطقة الضنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى إعداد المخطط الإستراتيجى للتنمية فى المنطقة مثال يود البرنامج تكراره فى كل أنحاء لبنان متمنيا توفر الموارد اللازمة لذلك حيث تم إعداده عبر أشهر من العمل الدؤوب قدم خلالها المئات من الأشخاص بصفاتهم المختلفة كرؤساء وأعضاء البلديات والمخاتير،ممثلى المجتمع المدنى من جمعيات ومراكز إجتماعية و شبابية، ممثلى القطاعين العام والخاص ومؤسسات الدولة المختلفة وبالأخص مجلس الإنماء والإعمار المنسق الوطنى لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى لبنان. لقد أتاحت هذه التجربة سانحة هامة لكل القائمين على الشأن العام فى المنطقة للتعبير عن تطلعاتهم حول شكل المجتمع المنشود ونوعية الحياة فيه. وقد أسهمت ورش العمل التى أشرف عليها فريق من الخبراء المختصين فى زيادة الوعى والفهم للتحديات التنموية وإمكانية الحلول عبر المقاربة العملية بين تلك التطلعات وواقع الموارد والإمكانات المتاحة فى المنطقة وصولا الى هذا المخطط الإستراتيجى الذى يعكس واقع الحال فى منطقة الضنية وإمكانية الإستفادة من الموارد المتاحة نحو دفع عجلة التنمية وتحقيق الرخاء فى المنطقة.

لقد إستند برنامج اللأمم المتحدة الإنمائى فى إختياره لمنطقة الضنية لتكون من أول المناطق التى يجرى فيها إختبار إمكانية إعداد مخططات إستراتيجية للتنمية على أسس علمية وواقعية ومعايير تنموية إذ إن المنطقة تقع ضمن أكثر المناطق حرمانا فى لبنان إستنادا الى تقارير البرنامج وما زال إهتمام الجهات المانحة بها فى بداياته مما حدا بالبرنامج للعمل سريعا لإكمال هذا المخطط الإستراتيجى ليساهم فى زيادة كفاءة وفاعلية أية تدخلات لتلك الجهات كما كان حماس وإلتزام كافة الشركاء فى المنطقة لإنجاز هذا العمل حافزا رئيسيا فى ذلك.

الآن وقد إكتملت الصورة من حيث تحديد التحديات التنموية والأولويات كما وردت فى هذه الوثيقة الهمة يصبح التحدى الأكبر هو وجود الإرادة السياسية لتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة التنموية اللازمة فى المنطقة إما عبر الموارد المركزية أو من خلال المانحين و كذلك تشجيع الإستثمار فى القطاعات ذات الصلة وصولا الى تحقيق الأهداف المنشودة وتحسين نوعية الحياة لأهل المنطقة.

إن هذا العمل الهام والرائد لم يكن ليتحقق لولا الاستعداد والتعاون المميز من قبل اتحاد بلديات الضنية المؤمن بأهمية التخطيط الاستراتيجي، والذي سعى إليه منذ سنوات، كذلك الدعم المقدم من حكومات كل من اسبانيا، بلجيكا وإيطاليا لمبادرة آرت-غولد، فلهم ولكل من أسهم فى إكمال هذا العمل كل الشكر والتقدير طامحين فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الى شراكات مماثلة تسهم فى تحقيق الرخاء للمواطنين فى ربوع هذا البلد المعطاء.

الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

روبرت واتكنز

تقديم

بعد عودتنا الى ربوع الضنية بعد غياب طويل وبعد انتخابنا رؤوساء لبلدياتها التي لم يكن يتجاوز عددها الاربعة عشر منتشرة ضمن 73 قرية وبلدة ومجمع سكني.

وبعد تحملنا مسؤوليات اكبر بكثير من امكانيات وطاقات بلديات اكبرها لا تستطيع القيام بالحد الأدنى من المطلوب من البلديات.

وبعدما وجدنا انفسنا اننا بدأنا السير بالخطوة الاولى على طريق جلجلة اتحاد منطقة لم تعرف الانماء منذ تكوينها ولم تعرف نصيبها من خيرات وطن قسمت بغياب ولاة أمرها ،فمن منطقة كانت قضاءاً لطرابلس الى قضاء شاء القضاء والقدر ان يبقى حبراً على ورق .

منطقة تجمع كل التناقضات ومتميزة بذلك، ففيها اعلى الجبال واعمق الأودية، تمتد من البحر حتى الاعالي ، تتوسط اكبر عدد من الأقضية، فيها اكبر الغابات في لبنان وفيها غابات اللزاب النادرة التي تقطع امام أعين المسؤولين دون حسيب أو رقيب ، وفيها أكبر غابات الأرز في لبنان والتي عاودت النمو بعدما تمت ابادتها على يد قطاعي الاشجار بدءاً من الفينيقيين وصولاً الى جيوش الاحتلال .

فيها أكبر خزان مياه جوفي وأكبر عدد ينابيع وفيها أكبر نسبة تصحر ومناطق عطشى، فيها اكبر انتاج للعسل والفواكه الطبيعية وفيها أكبر نسبة ركود وأضعف قطاع زراعة في لبنان، فيها اجمل مناخ واكبر تنوع بيولوجي وفيها اكبر نسبة تلوث على حوض البحر الأبيض المتوسط.

فيها أهم سياحة بيئية وشتوية ودينية واقتصادية وثقافية ولكنها محرومة من ابسط مقومات كل السياحات في العالم.

فيها أكبر نسبة أمية وأسوأ أبنية مدارس لا يوجد فيها موظفين بل الموظفين فيها هم من خارجها.

فيها المرأة والطفل وحتى الرجل بحاجة الى رعاية وعناية ولكن بكل تأكيد فيها أطيب شعب واكرم ناس واحب قوم وفيها كال انواع الشهامة والكرامة والعنفوان ومحبة الوطن والتعلق به بالرغم من جور وظلم مسؤوليه.

امام هذا الغيض من الفيض وجدنا انفسنا امام اكبر تحد واصعب مهمة، فاما ان نكون رؤوساء بلديات حسبما نص عنا قانون البلديات وحسبما رسم لنا تصرف السياسات أو أن نكون امام مهمة انمائية بحتة، واخترنا الثانية ووضعنا هدفاً لنا " من اجل ضنية أفضل " وتقدمنا بطلب تأسيس اتحاد بلديات عانى سنوات طويلة قبل ولادته التي جاءت متأخرة ومتعثرة فقط خمس سنوات ، وولد المنتظر لكن طفولته لم تكن بأفضل حال ... وبدأنا رحلة الآلاف الأميال.

عملنا جميعاً أنا وزملائي متكاملين متكافلين متضامنين متعاونين دائبين ...من أجل ضنية أفضل ...

ولكن كيف تبنى منطقة بحاجة الى كل شيء وبتمويل لا يكفي لشيء ؟... وعقدنا العزيمة متحدين اليأس مصممين على انجاز دراسات استراتيجية لانماء المنطقة علنا نجد عند المانحين والمحبين والمخلصين والعاملين من اجل الطبيعة والبيئة والأنسان ومن اجل المرأة والطفل والحرية والديمقراطية ... تمويلاً لمشاريع مستدامة لأحلى منطقة في شرق المتوسط .

وقد اتصلنا لهذه الغاية بالعديد من المؤسسات والمنظمات الحكومية شارحين وبتفصيل مشروعنا لبناء المنطقة وكانت الاستجابة من UNDP – ART GOLD الذين قالوا : نحن لها وسنعمل معكم من اجل ضنية أفضل ... وبدأ المشوار مع فريق العمل الذي بدا بتشكيل مجموعات العمل المحلية والمناطقية، ومن ثم استكمل مع الدراسات التي قامت بها شركة لها الباع الطويل جداً في هذه الدراسات "مؤسسة البحوث والاستشارات" وبنتيجة عمل متواصل ودؤوب وبخبرة متميزة و تنسيق دائم استطعنا انجاز هذه الدراسة التي بها بدأنا رحلة الانماء ومعها بدأنا تحقيق الهدف .

ان كانت منطقة الضنية قد تم تصنيفها الأفقر في كل لبنان، فسنعمل لتغيير هذا التصنيف. وليس من المخجل ان نعيش الفقر لكن المؤسف و المخزي ان لا نجد من يعمل معنا من اجل الأنسان ويساعدنا في للخروج من هذه الحالة المأساوية... و سنجد من لا يتردد في المساعدة و من سيتوقف عليه وعلينا مستقبل شعب و بناء منطقة.

فشكراً جزيلاً UNDP- ART GOLD وشكراً جزيلاً لمن عمل معنا وساعدنا في مشروعنا و شكرا جزيلا لمن شارك في عملية انماء الضنية و لمن سيذكرهم التاريخ، وتحية قلبية صادقة من اتحاد بلديات الضنية ومن كل طفل وأم ورجل في الضنية الصامدة .

رئيس اتحاد بلديات الضنية

محمد عبد السلام سعدية

فهرس المحتويات

القسم الأول: المنهجية..... 13

1. المقدمة..... 16

1.1 في أسس ومنطلقات المشروع..... 16

1.2 تعريف ببرنامج الامم المتحدة الانمائي ارت غولد..... 16

2. أهداف مشروع التخطيط الاستراتيجي..... 18

3. المنهجية..... 18

3.1 المرحلة الأولى: البحث المكتبي..... 18

3.2 المرحلة الثانية: البحث الميداني..... 19

3.2.1 تطوير الوسائل التقنية..... 19

3.2.1.1 استمارة حول القرى والبلدات..... 19

3.2.1.2 استمارة المجالس البلدية والعمل البلدي..... 20

3.2.1.3 مقابلات مع أصحاب الرؤى المستقبلية..... 20

3.2.2 العمل الميداني..... 21

3.3 المرحلة الثالثة: تحليل واقع المنطقة..... 21

3.3.1 تحليل الواقع..... 22

3.3.2 التحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف والفرص والكوابح)..... 22

3.3.3 الأسس العامة لاستراتيجية الإنماء..... 22

3.4 المرحلة الرابعة: بناء استراتيجية التنمية..... 22

3.4.1 ورش العمل القطاعية..... 22

3.4.2 التقاطع مع الخطط الوطنية العامة..... 23

4. المرتكزات النظرية للمشروع..... 23

5. محدّات تطوير التخطيط الاستراتيجي..... 25

6. معايير تحديد الوحدة الجغرافية الأساسية..... 25

6.1 تعريف عام بالمنطقة..... 29

6.2 مناطق الضنية المتمايزة وخصائصها..... 29

6.2.1 التجمع الأول..... 31

6.2.2 التجمع الثاني..... 32

6.2.3 التجمع الثالث..... 33

6.2.4 التجمع الرابع..... 34

6.2.5 التجمع الخامس..... 35

6.2.6 التجمع السادس..... 36

6.2.7 منطقة جرود الضنية..... 37

القسم الثاني: تحليل الواقع..... 39

1. لمحة تاريخية..... 42

1.1 المواقع الأثرية..... 44

1.2 حول أصل إسم المنطقة..... 46

1.3 خلاصة..... 47

2. الخصائص الديمغرافية 48

2.1 الحراك السكاني 48

2.2 أعداد السكان 56

2.2.1 التجمع الأول 57

2.2.2. التجمع الثاني 58

2.2.3 التجمع الثالث 59

2.2.4 التجمع الرابع 60

2.2.5 التجمع الخامس 60

2.2.6 التجمع السادس 61

2.2.7 إجمالي الضنية 62

2.3 الكثافة السكانية 63

2.4 النمو السكاني 65

2.5 التركيب الديمغرافي بحسب الجندر 67

2.6 التركيب الديمغرافي بحسب الفئات العمرية 69

2.7 خلاصة 71

3. المساكن والإسكان 72

3.1 عدد المساكن بحسب نوعها 72

3.2 حالة المساكن ونوعيتها 73

3.3 الوضع القانوني للعقارات 74

3.4 الطابع العمراني 76

3.5 أهم المعالم العمرانية 77

3.6 الخلاصة 78

4. البنى التحتية 80

4.1 شبكة الطرقات ومرافقها 80

4.1.1 تغطية شبكة الطرقات 82

4.1.2 حالة شبكة الطرقات 83

4.1.3 ترابط الشبكات عبر المناطق 86

4.1.4 مرافق شبكة الطرقات 87

4.1.5 المشاريع المستقبلية 87

4.2 شبكة الصرف الصحي 88

4.3 شبكة مياه الشفة 91

4.3.1 النزاعات حول المياه 92

4.3.2 مشاريع شبكات مياه الشفة 93

4.3.3 واقع شبكات مياه الشفة العامة 94

4.3.4 أهم مشاكل المصادر البديلة للمياه 95

4.3.5 المشاريع المستقبلية 96

4.4 شبكة الكهرباء 98

4.5 شبكات الهاتف 100

4.6 خدمات الانترنت 101

4.7 خدمة جمع النفايات المنزلية 102

4.8 الخلاصة 104

5. التربية والتعليم 106

5.1 المدارس 107

5.2 المهنيات الفنية 114

5.3 التعليم العالي..... 115
5.4 أهم مشاكل القطاع التربوي..... 116
5.5 أهم المشاريع المستقبلية..... 121
5.6 الخلاصة..... 122

6. الصحة والاستشفاء 123

6.1 المستشفى..... 123
6.2 المراكز الطبية (المشافي)..... 128
6.3 المستوصفات..... 129
6.4 خدمات أخرى ضمن القطاع الصحي 132
6.5 الخلاصة..... 135

7. الاقتصاد 136

7.1 القطاع الزراعي..... 136
7.1.1 *الملكية الصغيرة للأراضي الزراعية* 138
7.1.2 *الاستثمارات الزراعية الفردية (العائلية)* 139
7.1.3 *تقلص المساحات الزراعية* 142
7.1.4 *ضعف الوزن النسبي للمساحات الزراعية المروية* 143
7.1.5 *سوء استخدام مياه الري* 144
7.1.6 *أساليب العمل التقليدية* 145
7.1.7 *غياب الإرشاد الزراعي* 145
7.1.8 *احتكار التجار* 147
7.1.9 *ندرة العمل التعاوني* 148
7.2 النشاطات المكملة للقطاع الزراعي 151
7.2.1 *التربية الحيوانية* 151
7.2.2 *التحطيب وصناعة الفحم الخشبي* 155
7.2.3 *الصناعات الغذائية* 156
7.3 القطاع الصناعي والحرفي..... 158
7.4 القطاع التجاري..... 160
7.5 القطاع السياحي..... 163
7.5.1 *السياحة البيئية* 167
7.5.2 *أهم مشاكل القطاع السياحي* 168
7.6 الخلاصة..... 169

8. المؤسسات العامة والمجتمع الأهلي 175

8.1 الإدارات والمؤسسات العامة..... 178
8.2 الإدارة البلدية..... 179
8.2.1 *نشأة وحجم المجالس البلدية* 179
8.2.2 *القدرات المالية* 181
8.2.3 *مقرات المجالس البلدية* 183
8.2.4 *التجهيزات المكتبية* 184
8.2.5 *الموارد البشرية* 187
8.2.6 *إشراك الأهالي في العمل البلدي* 188
8.2.7 *الأعمال والنشاطات البلدية* 188
8.2.8 *المساعدات الاجتماعية* 189
8.2.9 *المشاريع المنجزة أو قيد الإنجاز* 191
8.2.10 *المشاريع المستقبلية* 193

8.2.11 التعاون مع جهات أخرى 194
8.2.12 أهم المشاكل التي تواجه العمل البلدي وبعض اقتراحات الحلول 195
8.3 المخاتير 196
8.4 مؤسسات المجتمع المدني 197
8.5 النشاطات الثقافية 200
8.6 مؤشرات اجتماعية عامة (دراسة حالة) 201
8.7 الخلاصة 202

القسم الثالث: شجرة المشاكل 203

1. خلاصة تحليل الواقع 206

1.1 شجرة المشاكل 206
1.1.1 الجذور 207
1.1.2 الجذع 211
1.1.3 الفروع 213
1.1.4 الأوراق 215
1.1.5 الثمار 218

القسم الرابع: الاستراتيجية 221

1. استراتيجية إنماء الضنية 224

1.1 المدخل نحو التخطيط الاستراتيجي 224
1.2 في أسس التخطيط الاستراتيجي 225
1.3 الرؤية 228

2. خطط العمل 229

2.1 أولويات خطط العمل 229
2.1.1 الزراعة 230
2.1.2 الصناعات الغذائية 237
2.1.3 السياحة 240
2.2 خطط العمل 241

1. قائمة بأهم المراجع 259

1.1 المواضيع العامة 259
1.2 الدراسات الاقتصادية-الاجتماعية – شمال لبنان 259
1.3 تقارير متخصصة حول المنطقة – الضنية 260
1.4 المواقع الالكترونية 261

القسم الأول:
المنهجية

1. المقدمة

1.1 في أسس ومنطلقات المشروع

يواصل "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – آرت غولد لبنان" إطلاق مشاريع إنمائية متنوعة في مناطق عدّة من لبنان. وقد إرتأى البرنامج تطوير التخطيط الاستراتيجي للإنماء المناطقي، في مسعى الى تعزيز السياسات التكاملية على المستوى الوطني، والى إدراج المشاريع المستحدثة ضمن إطار متجانس للتنمية المتوازنة والمستدامة في البلد.

في هذا السياق، ونظراً للعمل المبادر الذي يقوم به اتحاد بلديات الضنية، وانطلاقاً من ترسخ الوعي لدى القائمين على الاتحاد، حول أهمية التخطيط الاستراتيجي لإنماء أي منطقة، وبالأخص في المنطقة التي تعتبر الأحوج للتدخلات الإنمائية الفاعلة مثل الضنية؛ فقد وقع اختيار البرنامج على منطقة الضنية في شمال لبنان، لإعداد تطوير التخطيط الاستراتيجي للإنماء فيها، بحيث تكون هذه الأخيرة نموذجاً يمكن الإحتذاء به، ويستفيد من الدروس المستقاة من تجارب التنمية في مناطق أخرى من لبنان. ويستند المشروع الى محصلة ألاعمال الميدانية التي نفذّها البرنامج في العديد من قرى المنطقة، بغية الإحاطة بأهم خصائص هذه القرى في المجالات المختلفة (الطبيعية، السكانية، المؤسساتية، الاقتصادية، الاجتماعية، الاسكانية، التربوية، الصحية، الثقافية، البيئية، إلخ.). وهذا من شأنه المساعدة في تحديد احتياجات المنطقة، وفي التعرّف على قدراتها الأساسية، وصولا الى إستثمار هذه القدرات في ردم فجوة الاحتياجات بحسب الأولويات التي سوف يخلص اليها هذا المشروع.

وتشكل عملية التخطيط الاستراتيجي وسيلة هامة لتمكين السلطات ومجموعات العمل المحلية (البلديات، والمنظمات غير الحكومية، والفئات الشبابية، وأصحاب الشأن) ولتعزيز مساهمتها في رسم معالم الخطة الإنمائية وتنفيذ مشاريعها، على قاعدة الاستفادة القصوى مما هو متاح من موارد ومن طاقات بشرية، وصولا الى رفع المستوى المعيشي لسكان المنطقة، وتحسين نوعية وجودة الحياة فيها.

وفي هذا السياق، عهد "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – آرت غولد لبنان" الى "مؤسسة البحوث والاستشارات" مهمة إعداد تطوير التخطيط الاستراتيجي لإنماء منطقة الضنية التي قمت من خلال فريق عمل متكامل بإنتاج الاستراتيجية التي ابصرت النور بعد مضي ما يقارب الشهور التسعة على انطلاق العمل.

1.2 تعريف ببرنامج الامم المتحدة الانمائي - ارت غولد

تمّ إطلاق آرت غولد لبنان المنفّذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار / مارس 2007. يغطّي البرنامج المناطق الأكثر حرماناً في لبنان والتي تعاني معدلات فقر مرتفعة ومشاكل إقتصادية وإجتماعية حادة وهي: شمال لبنان، جنوب لبنان، البقاع وضاحية بيروت الجنوبية يتم تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار.

يتبنى برنامج آرت غولد لبنان منهج التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة مستنداً على ثلاثة محاور رئيسية وهي: المنهج التشاركي عبر مجموعات العمل، التنمية الإقتصادية المحلية والتعاون اللامركزي. في هذا الإطار، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة اللبنانية لضمان المشاركة الفعالة لمختلف الشركاء من السلطات المحلية والإقليمية والمجتمعات المحلية وغيرهم في صياغة وتنفيذ خطط تنمية إستراتيجية. يعمل برنامج آرت غولد لبنان على الصعيدين الوطني والمحلي في القطاعات التالية: الحكم المحلي والتنمية الإقتصادية المحلية والرفاه الإجتماعي والصحة والبيئة والمساواة بين الجنسين والتعليم.

يعتمد برنامج آرت غولد لبنان على شبكات العلاقات المحلية والشراكات في مناطق تنفيذ المشروع. بهدف تعزيز هذه الشبكات، أنشأ البرنامج مجموعات عمل مناطقية وتخصصية في المناطق الأربع المستهدفة. لقد تمّ تشكيل هذه المجموعات في

أعقاب عملية من التشاور تم خلالها تسليط الضوء على أهمية الحوار الاجتماعي وخلق الشراكات المحلية. تحدّد مجموعات العمل الاحتياجات المحلية وذلك بهدف بناء اتفاق حول الأهداف المشتركة.

إستراتيجية برنامج آرت غولد لبنان

ومن أجل الإرتقاء بالظروف الإقتصادية والإجتماعية، يعتمد "آرت غولد لبنان" على إستراتيجية ثلاثية الأجزاء تركز على:

- **تشجيع المشاركة على المستوى المحلي من خلال مجموعات العمل**
- **تعزيز شراكات التعاون اللامركزي بين المناطق اللبنانية والأوروبية**
- **دعم التنمية المحلية من خلال إنشاء وكالات التنمية الاقتصادية المحلية (LEDA)**

- **العمل التشاركي و مجموعات العمل:**

يتم إثراء نوعية المشاركة في إطار التنمية المحلية من خلال 35 مجموعة عمل مناطقية وقطاعية التي أنشأها " آرت غولد لبنان" في المناطق المستهدفة، بالاضافة إلى عشرات مجموعات العمل المحلية، وهي تضم جميع الأطراف من السلطات المحلية والمؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي والمزارعين والمجموعات الشبابية والجهات المزوّدة لخدمات الرعاية الصحية والجهات التربوية. تعالج هذه المجموعات التحديات المناطقية من خلال تحديد المبادرات الإقتصادية والإجتماعية ذات الأولوية والبناء على العلاقات العملية مع الجهات الفاعلة الوطنية والمناطقية الأساسية. يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تشجيع مشاركة أوسع للشركاء وأصحاب المصالح العامة والخاصة والأهلية في التخطيط لعملية التنمية المحلية وتنفيذها.

- **التعاون اللامركزي**

يسعى التعاون اللامركزي على تعزيز التنمية عبر انشاء شراكات مستدامة طويلة الأمد بين المجتمعات اللبنانية والمجتمعات الأوروبية والدولية. إنّه نهج مبتكر، تم إعتماده مؤخراً من قبل برنامج آرت غولد- لبنان.

تقوم مبادرة آرت بدعم شراكات التعاون اللامركزي بين المجتمعات المحلية من دول الشمال والجنوب وكذلك بين مختلف مجتمعات دول الجنوب. بينما يقوم شركاء التعاون اللامركزي بتخطيط مبادرات مشتركة مع نظرائهم في بلدان التدخل، وحشد الموارد البشرية والمالية، بالاضافة الى تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وإدخال الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية.

يشكّل التعاون اللامركزي بين المجتمعات اللبنانية والمجتمعات الأوروبية والدولية أداة قيّمة لتبادل الحلول التقنية والتكنولوجية والتنظيمية ونماذج التنظيم الإداري والابتكارات العملية، فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات والمعارف.

- **وكالات التنمية الإقتصادية المحلية**

يقوم برنامج آرت غولد لبنان بدعم إنشاء أربع وكالات للتنمية الاقتصادية المحلية وهي هيئات اقتصادية مستدامة لا تتوخّى الربح، ومن شأنها أن تساهم في خلق سلسلة للقيمة المضافة في المناطق، كما ستشجّع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيتحقق ذلك من خلال مساهمات من حكومات إيطاليا وبلجيكا وإسبانيا.

يقوم الشركاء المحليون عبر وكالات التنمية الإقتصادية المحلية بوضع خطة مشتركة وتفعيل المبادرات من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية المناطقية. كما يقوم الشركاء المحليون بتحديد أكثر الوسائل فعالية لتنفيذ هذه المبادرات، وإتباع نظام تقني ومالي متماسك.

توفر وكالات التنمية الإقتصادية المحلية جملةً من الخدمات المحدّدة مثل الترويج للمنطقة ، تحريك العجلة الاقتصادية، القروض، المساعدة الفنية والتدريب في مجال تنفيذ المشاريع.

2. أهداف مشروع التخطيط الاستراتيجي

تكون مشروع تطوير التخطيط الاستراتيجي لإنماء منطقة الضنية في شمال لبنان من مراحل عدة امتدت لفترة ناهزت تسعة شهور ونيف (بعد تمديد آمادها وتعديل المنهجية المتبعة ونطاق العمل ليشمل كافة المناطق العقارية المأهولة بشكل دائم في الضنية)، واختلفت المنهجيات المعتمدة في مشروع تطوير الاستراتيجية بحسب طبيعة وأهداف كل من هذه المراحل. وفي الإطار العام، يمكن تعريف مختلف أهداف المشروع، كالآتي:

1. معرفة واقع المنطقة الراهن، عبر استخدام وسائل البحث الكمية والنوعية، واستخلاص احتياجات المنطقة، والمشاكل الرئيسية التي تواجهها
2. تحديد أهم خصائص ومميزات المنطقة، وإبراز هويتها الخاصة ودورها المميز ضمن محيطها (الأقضية المجاورة)
3. تحديد الأولويات التنموية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من واقعها الاقتصادي-الاجتماعي والبيئي الراهن
4. صياغة استراتيجية إنمائية للمنطقة، في المديين المتوسط والبعيد، بما يتلاءم مع نسيجها الاجتماعي-الثقافي ومع المخططات الهيكلية الوطنية العامة
5. اقتراح خطط عمل ومشاريع انمائية محددة، في ضوء مقدرات المنطقة ومواردها الطبيعية والاقتصادية وطاقاتها البشرية
6. رفع كفاءة استثمار الموارد المحلية، من خلال تفعيل مشاركتها في بلورة وتنفيذ المشاريع؛ وبالتالي، إعلاء المردود المتوقع من خطط التنمية على عناصر المجتمع المحلي المختلفة.

3. المنهجية

تتدرج منهجية البحث، بحسب المراحل المختلفة، على النحو التالي:

3.1 المرحلة الأولى: البحث المكتبي

اقتضت المرحلة التأسيسية تجميع الأدبيات والبيانات الاحصائية المتعلقة بمنطقة الضنية، المستخلصة من الدراسات ونتائج المسوحات والأعمال الميدانية الخاصة بالمنطقة، على اختلاف مصادرها. وشمل ذلك من ضمن ما شمله، مصدرين أساسيين هما المعطيات المتاحة من دراسات قامت بها سابقا "مؤسسة البحوث والاستشارات"، إضافة الى مخرجات الأبحاث الميدانية التي أجراها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – آرت غولد لبنان" حول 21 قرية تابعة لمنطقة الضنية. وتعود أهمية هذين المصدرين، الى الإعتبارات التالية:

- إن هذين المصدرين يتميزان عن غيرهما من المصادر (الرسمية وغيرها)، لكونهما ذات طابع ميكروي، وهما إستهدفا مكونات من منطقة الضنية تقع، بحسب التقسيم الجغرافي، دون مستوى القضاء، وذلك بخلاف المصادر التي تناولت قضاء المنية-الضنية ككل (من دون التمييز بين ساحله وأعالي جباله) أو في أحيان كثيرة محافظة لبنان الشمالي عموماً.
- إن الأبحاث الميدانية (المنفذة في إطار "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – آرت غولد لبنان") تعتبر الأكثر حداثة، نظراً الى أنه لم يمرّ علي تنفيذها أكثر من عام (2010) وانها نتاج لمجموعات العمل المحلية في منطقة الضنية التي شارك فيها فاعليات محلية مهتمة بعملية التنمية.
- يضاف الى ذلك، تماثل منهجية البحث الميداني المتّبعة من قبل فريق عمل "برنامج الأمم المتحدة" ومنهجية البحث المعتمدة سابقاً من قبل "مؤسسة البحوث والاستشارات" (بحسب ما سيتم تفصيله في الفصل اللاحق). فالمصدران إنطلقا من الواقع المحلي الملموس ومن العلاقة التشاركية مع أهالي المنطقة، وإستهدفا اشراك المجتمع المحلي في بلورة عملية التنمية وصياغة توجهاتها ومشاريعها، على أمل أن تسهم هذه الأخيرة في تحسين وتطوير المستوى المعيشي للمقيمين.

وبالاستناد الى ما راكمه هذان المصدران من معطيات إحصائية، سعت دراستنا هذه - عبر البحث الميداني الخاص بها – الى إستكمال وتوسيع قاعدة البيانات المطلوبة لإرساء الاستراتيجية الإنمائية للمنطقة.

وتضمنت مرحلة البحث المكتبي، مهمة تحليل ومقارنة الأرقام والمعلومات المجمّعة والتثبت من صحتها ومدى تناسقها، وصولاً الى تحديد النواقص والفجوات في المعطيات التي يتطلبها وضع خطة إنمائية للمنطقة. وفي نهاية أعمال المرحلة الأولى، تم تقسيم المنطقة المستهدفة الى تجمعات سكانية متجانسة بناءً على الخصائص الطوبوغرافية (بمفهومها الشامل).

صحيح أن مرحلة البحث المكتبي – التي استهلت بزيارة ميدانية الى منطقة الضنية، قام بها فريق عمل "مؤسسة البحوث والاستشارات" برفقة منسق "برنامج الأمم المتحدة الانمائي" في المنطقة ورئيس اتحاد بلديات الضنية – كان يفترض أن لا تتجاوز فترة اسبوعين من الزمن (بحسب موجبات العقد)، إلا أن استكمال هذا العمل استغرق طيلة مراحل إعداد المشروع، كلما سنحت الفرصة في الحصول على معطيات مكتبية إضافية من الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة المعنية بالموضوع، وذلك بالتوازي مع بدء العمل الميداني (أو المرحلة الثانية من المشروع) الذي يعتبر بحد ذاته مصدراً هاماً ورئيسياً للمعلومات حول الضنية.

3.2 المرحلة الثانية: البحث الميداني

تعتبر هذه المرحلة، المرحلة التنفيذية في عملية تطوير الاستراتيجية. وهي تشتمل على تطوير الأدوات التقنية، وإجراء المقابلات المعمقة على أساسها، وتحليل نتائجها.

3.2.1 تطوير الوسائل التقنية

إن تحديد الفجوات المعرفية والنواقص في المعلومات الخاصة بالمنطقة، قد سمح بصياغة الأدوات التقنية التي تتطلبها المرحلة الثانية (التنفيذية) من تطوير الخطة الاستراتيجية. وقد تم تزويد "برنامج الأمم المتحدة الانمائي" و"اتحاد بلديات لاضنية" بمسودة لوائح الأسئلة لمناقشتها قبل البدء الفعلي بالعمل الميداني.

3.2.1.1 استمارة حول القرى والبلدات

إن أهم هذه الأدوات هي استمارة خاصة حول القرى والبلدات، حيث تم تحديد المحاور الأساسية للمقابلات مع فعاليات المنطقة وأصحاب الشأن في المجتمع المحلي.

وتغطي استمارة البلدة المسائل والعناوين الرئيسية التالية:

- المؤشرات الديمغرافية
- المؤشرات الجغرافية وحول طبيعة المنطقة
- المؤشرات الاقتصادية
- الأوضاع الاجتماعية
- المعطيات التاريخية
- النشاطات الثقافية والمسألة التربوية
- التقسيمات الإدارية
- المشاريع التنموية
- الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، إلخ.)

- البنى التحتية (المياه والري والصرف الصحي، شبكة الطرقات، الكهرباء، الاتصالات، جمع النفايات)
- البيئة والموارد الطبيعية.

تمت الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى فريق العمل من الدراسات المماثلة السابقة، التي سبق أن استهدفت تجمعات سكانية في منطقة الضنية ذاتها، وفي المناطق المجاورة لها (المنية، طرابلس، زغرتا، عكار، والهرمل). كذلك جرى استكمال لائحة الشخصيات المعنية بموضوع المشروع، المستهدفة بالمقابلات المعمّقة.

3.2.1.2 استمارة المجالس البلدية والعمل البلدي

كما تم تطوير استمارة خاصة بالمجالس البلدية المتوافرة في بلدات وقرى الضنية، تغطي كامل مجالات عملها، وتركيبتها، ومشاريعها المختلفة. وقد تم توزيع الاستمارة على جميع بلديات المنطقة لتعبئته، وقد تجاوب 24 مجلس بلدي في تقديم المعلومات الضرورية لاستكمال البيانات والمعطيات في مرحلة العمل الميداني، بهدف رسم صورة المنطقة والاستناد اليها في تحليل الواقع وتحديد قدرات هيئات السلطة المحلية، البشرية والمادية والمؤسساتية، في رفد عملية إنماء المجتمع المحلي. وقد تضمنت الاستمارة أسئلة حول المواضيع الرئيسية التالية:

- معلومات عامة حول المجلس البلدي والأعضاء واللجان البلدية
- المبنى البلدي
- التجهيزات المتوافرة
- الجهاز الإداري
- مالية البلدية
- المشاريع الحالية والمستقبلية
- برامج التعاون البلدية
- نشاطات البلدية وخدماتها
- تواصل البلدية مع الجمهور والمكلفين
- مشاكل العمل البلدي

3.2.1.3 مقابلات مع أصحاب الرؤى المستقبلية

إن الهدف من إجراء مقابلات معمقة مع الفعاليات وأصحاب الرأي من أبناء المجتمع المحلي، هو تأمين مشاركة هذا المجتمع في انتاج وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية، وتعزيز فرص تحويل نتائج التحليل الرباعي الى حيّز التطبيق. وهذا يعني أن محصلة المقابلات تم أخذها في الحسبان لدى وضع الاستراتيجية الإنمائية بشكلها التفصيلي.

وتستند المقابلات الى استمارة خاصة تم تصميمها بهدف التقييم القطاعي، حيث تتألف من محاور أساسية، أهمها:

1. البدء بسؤال مفتوح عن رأي الفعاليات المحلية في مجالات التطوير الممكنة لمنطقة الضنية، وأبرز محاور هذا التطوير
2. طرح مجموعة من الأسئلة التي تسمح بتحويل الموضوعات النوعية الى معطيات كمية، ومنها:
   2.1 قياس مدى أهمية بعض العناصر (محاور التنمية) بالنسبة للمنطقة
   2.2 قياس مدى الرضى عن واقع أو آداء هذه العناصر راهناً
   2.3 قياس تقييمهم بشأن تطور هذه العناصر خلال السنوات الثلاث الماضية (هل يميل وضعها الى التحسن، أو التراجع، أم نحو الاستقرار؟)

وقد تمت المقابلات أثناء العمل الميداني مع 28 شخص من أصحاب الرؤية، وقد ادخلت نتائج الإستبيان في قاعدة البيانات.

3.2.2 العمل الميداني

تترامى أطراف منطقة الضنية على مساحة قدرها 32,957 هكتار (ما يقارب 330 كيلومتر مربع). ورغم إقتران طبيعة المنطقة بوجود مساحات شاسعة غير مأهولة، أو يصعب وصول الامتداد العمراني إليها بسبب التضاريس الجغرافية والعوامل المناخية، إلا أن هذه المنطقة تحتوي على ما لا يقل عن 80 قرية وبلدة موزعة في أرجائها المختلفة. وهذا ما يصعِّب التغطية الجغرافية للبحث الميداني، بحيث يشمل كل تجمعاتها السكانية. وقد تقرّر رغم ذلك، اعتماد منهجية المسح الشامل لكل المناطق العقارية التي تحتوي مقيمين دائمين على مدار السنة.

إنطلاقاً من هذه المنهجية، تم تعبئة الاستمارات المتعلقة بالمعطيات المطلوبة، عبر لقاءات مع فعاليات المجتمع المحلي والمعنيين بشؤونها، ومن بينهم أعضاء ورؤساء المجالس البلدية والمخاتير، والإداريين في الدوائر الرسمية، وأعضاء الجمعيات الأهلية والناشطين الاجتماعيين وأعضاء المنظمات الوطنية والدولية العاملين في المنطقة، والمستثمرين والتجار وأصحاب المهن الحرة، والعاملين في المجالات البيئية والصحية والتربوية والثقافية والفنية، إلخ.

وقد تم إجراء مقابلات مع 210 من هذه الفعاليات بغية تحصيل المعلومات عن قرى المنطقة ورسم صورة عنها؛ إضافة الى إجراء 28 مقابلة معمقة على نحو جمع بين أساليب البحث النوعية والكمية في آن معاً. وانطلاقاً من تقييم أصحاب الشأن لواقع الخدمات وأحوال المعيشة السائدة في المنطقة، جرى تحويل محصلة هذا التقييم الى مؤشرات كمية قابلة للقياس والتثقيل، بما في ذلك الإجابات على الأسئلة المتعلقة بالتوقعات المستقبلية حول الشؤون التنموية الخاصة بالمنطقة. وتتيح هذه المنهجية مشاركة المجتمع المحلي في بلورة التوجهات الأساسية الناظمة لاستراتيجية التنمية المحلية، التي تتماشى مع متطلبات واحتياجات المنطقة والمقيمين فيها. ومن ايجابيات تعدد المقابلات، الحصول على تنوع أكبر في مصادر المعلومات وإغناء مضامينها وأبعادها.

3.3 المرحلة الثالثة: تحليل واقع المنطقة

إن الانتهاء من العمل الميداني، سمح بالولوج الى المرحلة الثالثة من عملية تطوير التخطيط الاستراتيجي، المتعلقة ببناء استراتيجية التنمية. إن عملية تطوير هذه الاستراتيجية، عملية متدرجة وممنهجة، وهي تشتمل على عدة خطوات قبل الوصول الى وضع الاستراتيجية وخطط العمل:

أولاً: تحليل وتشخيص واقع المنطقة

ثانياً: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والكوابح (التحليل الرباعي)

ثالثاً: وضع الأسس العامة ومنطلقات الرؤية الاستراتيجية لإنماء المنطقة

3.3.1 تحليل الواقع

بناء على المعلومات التي تم تجميعها عبر الوسائل المتاحة كافة (البحث المكتبي، قراءة الأدبيات، الزيارات الميدانية، المقابلات المعمّقة)، قام فريق العمل بتحليل الواقع بصورة أكثر تفصيلاً. وقد اشتمل التقرير النهائي على نتائج تحليل المعطيات التي تم تحصيلها في المراحل السابقة، كما احتوى جداول المعلومات بحسب القرى والتجمعات السكانية المختلفة وقد تضمن التقرير فصولاً قطاعية بداية مع مدخل تاريخي والآثارات التاريخية للمنطقة، ثم الواقع الديمغرافي، والمساكن والإسكان، والبنى التحتية، والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، فالاقتصاد، وأخيراً الأطر المؤسساتية المحلية.

3.3.2 التحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف والفرص والكوابح)

استناداً الى تحليل الواقع، قام فريق العمل بتطبيق منهجية التحليل الرباعي واستنتاج نقاط القوة والضعف والفرص والكوابح الخاصة بمشروع التنمية في منطقة الضنية. وقد أتاح استخدام هذه الأداة التحليلية بلورة سيناريوهات متعددة للتنمية في المنطقة، من خلال تحديد مكامن القوة في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعمل على تعظيمها، وكذلك من خلال الكشف عن نقاط الضعف الكامنة ومعالجتها. وفي إطار التعامل مع نقاط القوة والضعف، أمكن التركيز على الاستفادة من الفرص وعلى التقليل من دور الكوابح التي يمكن أن تؤثر سلباً على واقع المنطقة.

3.3.3 الأسس العامة لاستراتيجية الإنماء

وبنتيجة ما خلصت إليه التحليلات حول واقع المنطقة واحتياجاتها، تم وضع منطلقات عامة وأسس لاستراتيجية إنماء المنطقة، تتضمن الرؤية التي تشكل مدخلاً لوضع الاستراتيجية وخطط العمل. الأمر الذي سمح بعرضها على الأطراف المعنية بالمشروع، ومناقشتها وتطويرها، في المرحلة الرابعة والأخيرة، من خلال عقد اجتماعات وورش عمل تتناول بناء استراتيجية التنمية.

3.4 المرحلة الرابعة: بناء استراتيجية التنمية

إنطلاقا مما تقدم من دراسات (البحث المكتبي والميداني، دراسة تحليل الواقع، التحليل الرباعي، المقابلات المعمقة، وورش العمل، إلخ.) تيسر الإنتقال الى المرحلة الرابعة والأخيرة من تطوير الخطة الاستراتيجية، أي بلورة استراتيجية التنمية لمنطقة الضنية، بما شمل المهام الثلاث الأتية:

1. عقد لقاء مع "برنامج الأمم المتحدة الانمائي- ارت غولد" و"مجلس الإنماء والإعمار"، للتثبت من المعطيات والخلاصات والتوافق على أي تعديلات مطلوبة.
2. تنظيم ورشة عمل قطاعية مع أصحاب الشأن في المجتمع المحلي بالتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة الانمائي- ارت غولد" وإتحاد بلديات الضنية، لمناقشة وتحديد هذه الاستراتيجية.
3. إعداد التقرير النهائي الذي تضمن تفصيل استراتيجية التنمية الى برامج عمل محددة.

3.4.1 ورش العمل القطاعية

تم تنظيم ورش عمل قطاعية، مع الخبراء والمعنيين من المجتمع المحلي، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي- ارت غولد وإتحاد بلديات الضنية، وقد شارك في يوم العمل هذا حوالي 30 شخص من فعاليات المنطقة. وقد تم عرض المنهجية المتبعة لهذا المشروع، و"شجرة المشاكل" (وهي عبارة عن مخطط لترتيب نسق التحديات التي تواجهها التنمية في منطقة الضنية) المستخلصة من نتائج تحليل واقع المنطقة، إضافة لعرض اقتراح أولي حول الرؤية (الرؤية الاستراتيجية حول إنماء

الضنية). وقد تم بعد العرض مناقشة الرؤية وإعادة صياغتها. تلى ذلك، توزع المشاركين على 4 ورش عمل قطاعية، كل حسب خبرته ومجال اختصاصه، شملت القطاعات التالية:

1. القطاع الزراعي
2. القطاع السياحي
3. قطاع الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم)
4. قطاع المباني والعقارات والبنى التحتية

وقد ساهم المشاركون في نقاش وبلورة ثلاثة مسائل طرحت في ورش العمل، وهي أهم المشاكل التي تواجه المنطقة، بحسب كل قطاع، وترتيب أولويات هذه المشاكل، وتقديم اقتراحات الحلول أو مشاريع معينة يمكن تنفيذها لتجاوز هذه المشاكل المطروحة. وقد تم عرض نتائج وخلاصات ورش العمل المختلفة ومناقشتها في جلسة ختامية عامة.

3.4.2 التقاطع مع الخطط الوطنية العامة

انطلق إعداد التخطيط الاستراتيجي للإنماء المحلي من واقع إحتياجات وأولويات المنطقة المستهدفة. ولكن هذه الاستراتيجية قد راعت في الوقت ذاته توجهات الخطط الانمائية العامة الموضوعة للبلد ككل وللمناطق الواسعة المحيطة بمنطقة الضنية (محافظة الشمال). فترابط المصالح و/أو تشابك المجالات الجغرافية، يحتم وجوب الإهتمام بما تتضمنه الخطط العامة أو الخطط الإقليمية التي تمتد آثارها الإنمائية على أقضية عدة. وقد قام فريق العمل برصد وتجميع المعلومات الخاصة بمشاريع التنمية ذات البعد الوطني العام وذات البعد المناطقي الواسع، بغية تحقيق قدر أكبر من التوافق والانسجام في الجهود الإنمائية، والحؤول دون تعارض استراتيجية التنمية المحلية مع خطط التنمية على المستويين الوطني (على سبيل المثال لا الحصر، "الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية") والإقليمي.

4. المرتكزات النظرية للمشروع

يرتكز مشروع تطوير التخطيط الاستراتيجي لإنماء الضنية على أسس نظرية وعملية يقوم عليها مفهوم التنمية في الإطار المحلي، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التحسن في الأوضاع المعيشية للسكان من جهة، وتعزيز عوامل الاستمرارية والديمومة في هذه الاوضاع من جهة أخرى. وفي ظل هذا المفهوم، يشكل العنصر البشري وسيلة التنمية وهدفها في آن. فبناء وتمكين القدرات والطاقات البشرية هو جزء لا يتجزأ من عملية انجاز الخطط والمشاريع التنموية، وهو يعتبر الأساس في تقييم سير العملية التنموية، واتجاهاتها، ونتاجها، وآليات الرقابة عليها.

وترتكز هذه الأسس النظرية على المقاربات التالية:

المقاربة التشاركية: إنها مقاربة تشدد على مبدأ المشاركة، وتعمل على إشراك المجتمع المحلي في بلورة المراحل المختلفة لاستراتيجية التنمية، بدءاً من إعداد الاستراتيجية ومروراً بتنفيذها وإنتهاء بمراقبة آداء العملية برمتها. وهذا يشمل أيضا خطط العمل المتفرعة عن الاستراتيجية. ويتكون المجتمع المحلي من مروحة واسعة من "اللاعبين": جمعيات أهلية وأندية وفعاليات إقتصادية ومستثمرين وتربويين وأصحاب مهن حرة وسلطات بلدية ومخاتير وغيرها من القوى الفاعلة. وتأخذ المقاربة التشاركية شكل العلاقة الصاعدة من الأسفل الى الأعلى، بين العناصر المكوِّنة للمجتمع.

الترابط مع المحيط: إن أواصر العلاقات التي تربط منطقة الضنية بمحيطها هي متعددة الأوجه والمجالات، وإن اختلفت أشكال هذا الترابط، عمقاً وامتداداً، بين منطقة وأخرى. ويتراوح هذا المحيط، ما بين الامتداد الطبيعي داخل قضاء المنية-الضنية نفسه، بما يشمل الشريط الساحلي ضمن القضاء، وبين الأقضية الأخرى المجاورة، بدءاً بعاصمة الشمال طرابلس، وصولاً الى باقي الأقضية مثل عكار وزغرتا والهرمل. ويبرز الترابط في مجالات عدة: في مصادر المياه ومنشآت توليد

الكهرباء، وفي تداخل التضاريس الطبيعية عبر مناطق مختلفة (غابات، جبال، وديان)، وفي توزع شبكات الطرقات على المنطقة ومحيطها، إضافة الى تشابك المبادلات التجارية وتصريف الانتاج في أسواق القضاء ومحيطه، والى التواصل الاجتماعي عبر التداخل السكاني وحركة النزوح من والى المنطقة خاصة بسبب السعي الى فرص العمل ومجالات الاستثمار وطلب العلم. ويلعب العامل السياحي دوراً جاذباً لبعض فئات سكان المناطق المجاورة في فصل الصيف، سواء عبر الإصطياف أو التملك العقاري. وبالتالي لا تستقيم استراتيجية التنمية، من دون لحظ علاقات الترابط هذه مع المحيط، والسعي الى إستثمارها في مشاريع مشتركة.

التلاؤم بين المحلي والوطني: يعتبر التواؤم بين التنمية المحلية والتنمية على الصعيد الوطني أمراً بالغ الأهمية. وقد قام لبنان منذ عقود على مركزية مفرطة، وواجه على الدوام مسألة تصحيح هذا الخلل، عبر الانماء المتوازن واللامركزية الإدارية، وتصويب بعض جوانب السياسات الاقتصادية الكلية. وبالنظر الى إصدار العديد من الخطط والبرامج الوطنية، من جانب الوزارات والمؤسسات العامة (مثل برامج مجلس الإنماء والإعمار، والخطط القطاعية للوزارات المختلفة، و"الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية"، والبرامج الاستثمارية في الموازنات ...)، فإنه من الأهمية بمكان أن يؤخذ في الحسبان ما قد ينجم عن هذه الخطط والبرامج من إنعكاسات على مستوى التنمية المحلية. ويمكن لبعض المشاريع التنموية المحلية أن ترفد وتعزز التنمية في الإطار الوطني العام: على سبيل المثال، إن تنمية السياحة البيئية في منطقة الضنية يمكن أن تساهم في تنمية القطاع السياحي في لبنان عموماً، أو عبر استثمار موقع القرنة السوداء القائم في هذا القضاء والمعروف بكونه أعلى قمة في لبنان، أو استثمار وجود إحدى أكبر غابات الأرز (حوالي 7,000 شجرة أرز).

تكامل التنمية القطاعية: إذا كانت التنمية القطاعية تشكل مكوناً أساسياً في استراتيجيات التنمية، إلا أن تحقيق التشابك بين القطاعات وتكاملها هو الضامن الأساسي لتأمين استدامة عملية التنمية عموماً. وعلى سبيل المثال، يصعب تطوير الانتاج الصناعي في المنطقة، ما لم يلحظ الاستفادة من ثقل وأهمية القطاع الزراعي فيها. في المقابل، لا يجوز للنمو الصناعي أن يقوم على استنفاد العامل البيئي، أو أن يُهدد تلوث مصادر المياه الجوفية والتربة، بما يضر القطاع الزراعي وبالمنتجين الزراعيين. فالتكامل بين القطاعات المختلفة، ضروري لاستدامة الدورة الاقتصادية على المدى البعيد. وبالتالي فان المقاربة القطاعية للتنمية يجب أن تندرج ضمن المقاربة الإنمائية الشاملة والمتكاملة.

علاقة التنمية بالتقسيم الجغرافي: إن طبيعة المنطقة وتضاريسها، كان لها بالغ الأثر على تركيبة التجمعات العمرانية ودورها الاقتصادي في قرى وبلدات القضاء، وعلى شبكات التواصل بينها. فمعظم القرى والبلدات تنمو بشكل شريطي (Linear)، وتنتشر على طول الطريق الرئيسية للقرية الواحدة، وهي لا تتمدد خارج هذا الطريق إلا ما ندر. وبعض هذه القرى والبلدات المتجاورة (خاصة في منطقة الوسط في محيط سير مركز المنطقة) لا تفصل بينها أراض فضاء أو زراعية، بل هي متواصلة بعضها ببعض عبر النمو العمراني الممتد. بينما تنجم عن التعرجات والالتفافات في العديد من شبكة الطرقات، التي تمرّ عبر سفوح الجبال وحول الوديان، صعوبات في التواصل بين بعض القرى والبلدات، وزيادة كبيرة في المسافات التي تفصل بين قرية وأخرى. وبحسب موقع القرى والبلدات يؤثر هذا الأمر ايجاباً في تموضع بعض تجمعاتها، بينما يؤثر سلباً على تجمعات أخرى. وتسهم طبيعة الأرض وتربتها وارتفاعها ومناخها ومدى تمتعها بمصادر المياه، في تعزيز التجانس أو التمايز بين هذه التجمعات. ورغم تميُّز منطقة الضنية بأهمية نشاطها الزراعي، فإن طبيعة المحاصيل وأساليب الزراعة والري تختلف من تجمع الى آخر. وهذا ما يبرز الحاجة الى إعتماد تقسيم جغرافي لمناطق القضاء، من منظور تنموي يتميز بالمرونة، بحسب خصائص (تجانس/ تمايز) كل من هذه التجمعات.

5. محدّات تطوير التخطيط الاستراتيجي

تكمن إحدى أهم المشاكل (في أي دراسة عموماً) في اختلاف المصادر الإحصائية التي تقدم بيانات مختلفة عن المنطقة المستهدفة بمشروع تطوير التخطيط الاستراتيجي. فبعض الأرقام تغطي المحافظة ككل، ولا يمكن تفكيك أرقامها الى ما دون هذه الوحدة، فيما تغطي أرقام أخرى كامل القضاء (منطقة الضنية هي جزء من قضاء المنية- الضنية)، بينما تدمج معطيات "مشروع الإحصاء الزراعي الشامل" ما بين قضائي المنية-الضنية وطرابلس.

وفي دراسات أخرى - حيث تصل الإحصاءات في تفرعها الى مستوى قرى وبلدات المنطقة - نجد تمييزاً بين قرى وبلدات لديها بلدية وأخرى لا بلدية لديها. وغالباً ما يكون المبرر هو حجم هذه القرى والبلدات، وسهولة تجميع المعلومات عنها بسبب وجود المجلس البلدي فيها. بالنتيجة ترد الإحصاءات بشكل مجتزأ ولا تغطي كامل المنطقة. ويطرح أيضاً عامل مصداقية الأرقام الواردة في بعض الدراسات، وغالباً ما يكون السبب عدم وضوح المنهجيات المعتمدة، مما يؤدي أحياناً الى أرقام غير متطابقة، من دراسة الى أخرى. وهذا ما استدعى مقارنة كل هذه المعطيات، إضافة الى تنفيذ عمل ميداني جديد.

وقد اصطدم العمل الميداني بمحدّات موضوعية إضافية، وأهمها:

1. عدم معرفة السلطات المحلية والسكان وفعاليات المنطقة لبعض المعلومات بشكل دقيق. لذلك كانت معظم المعطيات في هذا التقرير تقريبية من ناحية، وتقديرية من ناحية أخرى. وقد واجهنا مشاكل أكبر كلما كانت القرية المستهدفة بالمشروع أكبر وتضم عدد أكبر من السكان.
2. تضارب بعض المعلومات بين جهة وأخرى حول نفس الموضوع، وقد استعنا في ذلك على إجراء أكبر قدر من المقابلات وعلى التدقيق في المعلومات من أكثر من مصدر، إضافة الى قراءة الأدبيات والدراسات السابقة والكتب المنشورة حول الضنية.
3. اختلاف بعض وحدات القياس عند تقديم المعلومات، بين جهة وأخرى، فمنها ما جاء بشكل أعداد ومنها ما جاء على أساس النسب المئوية، إلخ.
4. واجه فريق العمل صعوبات في تغطية ثلاثة من القرى المستهدفة في منطقة الضنية: بسبب عدم التعاون من السلطات المحلية، أو بسبب هجر سكانها الأصليين.

6. معايير تحديد الوحدة الجغرافية الأساسية

تعتبر مسألة تحديد الوحدة الجغرافية الأدنى – بالمعنى المنهجي – من أكثر المهمات الأساسية إلحاحاً بالنسبة الى تطوير استراتيجية تنموية لمنطقة مترامية الأطراف، كمنطقة الضنية، وذلك بغية التوصل الى جمع المعلومات على هذا المستوى (الوحدة الجغرافية الأدنى)، ومقارنتها بحسب المناطق الجزئية المختلفة، وصولاً الى بناء استراتيجية التنمية وخطط العمل المتفرعة عنها. وقد استند هذا المشروع، في تحديد الوحدة الجغرافية الأدنى، الى دليل المناطق العقارية[1]. ويعني ذكر القرى والبلدات التي تدخل في نطاق هذا التقرير، المنطقة العقارية التي تم تحديد حدودها من قبل الدوائر العقارية. ويمكن بالتالي لمنطقة عقارية أن تتطابق مع بلدة أو قرية معينة، أو أن تشمل عدة قرى.

وتنقسم المناطق العقارية كما وردت في هذا التقرير الى ثلاث فئات، كالتالي:

1. المنطقة العقارية ويشار إليها بالرمز CF

[1] دليل المناطق العقارية والمدن والقرى في لبنان – إدارة الإحصاء المركزي – حزيران 2005. يعتبر هذا الدليل نتاج "عملية توحيد الرموز والمصطلحات الإحصائية المستعملة في مختلف وحدات الإحصاء المركزي وفي الإدارات والمؤسسات العامة ... وهو يسمح بمرونة كبيرة في عملية ترميز وتحليل المعلومات على أسس جغرافية".

2. القرية داخل منطقة عقارية ويشار إليها بالرمز DP
3. القرية التي لم يجر تحديد منطقتها العقارية ويشار إليها بالرمز ND

وقد تم فرز المناطق الواقعة في منطقة الضنية عن تلك الواقعة في منطقة المنية ضمن قضاء المنية-الضنية، إعتماداً على الرقم الثالث من الرمز الجغرافي المؤلف من خمسة أرقام والمخصص لقسم من القضاء، كما ورد في الدليل.

وقد اتضح أن منطقة الضنية تتألف من 80 قرية وبلدة، تنقسم الى 40 منطقة عقارية (CF)، و9 قرى لم يجر تحديد منطقتها العقارية (ND)، بالإضافة الى 31 قرية تابعة لمنطقة عقارية (DP)؛ كما يتبين بالجدول رقم 1 التفصيلي أدناه:

الجدول رقم 1: لائحة بقرى وبلدات منطقة الضنية بحسب تصنيفها

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف
1	سير الضنية	SIR ED DANNIYEH	37311	CF
2	بحصة	BAHSA	37311	DP
3	عاصون	AASSOUN	37313	CF
4	بيت جيدا	BEIT JIDA	37313	DP
5	مزرعة كتران	MAZRAAT KETRANE	37314	ND
6	قطين	QATTINE	37315	CF
7	سرتوكا	SERTOUKA	37315	DP
8	بقاع صفرين	BQAA SAFRINE	37317	CF
9	وادي النجاص	OUADI EN NJAS	37317	DP
10	بقرصونة	BQARSOUNA	37319	CF
11	بيت مومنة	BEIT MOUMNEH	37319	DP
12	حازمية	HAZMIYEH	37321	CF
13	طاران	TARANE	37323	CF
14	نمرين	NIMRINE	37325	CF
15	بكوزا	BAKOUZA	37325	DP
16	حقل العزيمة	HAQL EL AAZIMEH	37327	CF
17	بيت الفقس	BEIT EL FAQS	37329	CF
18	مراح السفيرة	MRAH ES SFIREH	37331	CF
19	عين التينة	AIN ET TINEH	37333	CF
20	خرنوب	KHARNOUB	37335	CF
21	سفيرة	SFIREH	37337	CF
22	رملة الحمرا	RAMLET EL HAMRA	37337	DP
23	مقطوعة	MAQTOUAA	37337	DP
24	قرصيتا	QARSAITA	37339	CF
25	ايزال	IZAL	37341	CF
26	بعزقون	BAAZQOUN	37341	DP
27	بيت بكور	BEIT BAKKOUR	37341	DP
28	بيت داوود	BEIT DAOUD	37341	DP
29	بيت حسنه	BEIT HASNA	37341	DP
30	بيت رضوان	BEIT RADOUANE	37341	DP
31	موليد	MOULID	37341	DP
32	بيت عتمان	BEIT AATMANE	37341	DP
33	دوريا	DOURAIYA	37341	DP
34	بطرماز	BTERMAZ	37343	CF
35	قمامين	QEMMAMINE	37344	ND
36	حرف السياد	HARF ES SAYAD	37345	CF
37	واطية	OUATIYEH	37345	DP
38	كرم المهر	KARM EL MOHR	37347	CF
39	بتحلين	BTEHLINE	37347	DP
40	شالوط	CHALOUT	37347	DP
41	عين الصفصاف	AIN ES SOFSAF	37347	DP

الجدول رقم 1: لائحة بقرى وبلدات منطقة الضنية بحسب تصنيفها

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف		#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف
42	بيت زود	BEIT ZOUD	37349	CF		61	مغارة الشيخ	MGHARET ECH CHEIKH	37367	DP
43	بيت كنج	BEIT KANJ	37349	DP						
44	مالحة	MELHA	37349	DP		62	زغرتغرين	ZGHARTAGHRINE	37369	CF
45	مراح السريج	MRAH ES SRAYJ	37351	CF		63	بحويتا	BEHOUAITA	37371	CF
46	قرين	QRAINE	37353	CF		64	كهف الملول	KAHFF EL MALLOUL	37373	CF
47	حوارة	HAOUARA	37355	CF		65	جرجور	JARJOUR	37375	CF
48	جورة المراح	JOURET EL MRAH	37355	DP						
						66	دير نبوح	DEIR NBOUH	37377	CF
49	دبعل	DEBAAEL	37356	ND						
						67	بشحارة	BECHHARA	37379	CF
50	بيت حاويك	BEIT HAOUIK	37357	ND		68	فرجه	FIRJEH	37379	DP
51	جيرون	JAYROUN	37358	ND		69	مركبتا	MARKEBTA	37381	CF
52	بشناتا	BCHENNATA	37359	CF		70	عدوة	AADOUA	37382	ND
53	افقا	AFQA	37359	DP		71	روضة	RAOUDA	37382	DP
54	بتلايه	BTELLAIYEH	37359	DP						
						72	قرن	QARNE	37383	CF
55	قرحيا	QARHAIYA	37360	ND						
						73	مربين	MREBBINE	37385	CF
56	عزقي	AAZQAI	37361	CF						
	عصيموت	AASSAYMOUT	37362	ND		74	تربل	TERBOL	37387	CF
57	بطرماز	BTERMAZ	37343	CF		75	مزرعة الكريم	MAZRAAT EL KREYM	37389	CF
58	كفر شلان	KFAR CHELLANE	37363	CF		76	بخعون	BAKHAAOUN	37391	CF
						77	حقليت	HAQLIT	37391	DP
59	كفر حبو	KFAR HABOU	37365	CF		78	بيت العرب	BEIT EL AARAB	37391	DP
60	عيمر	AAYMAR	37367	CF		79	كفر ببنين	KFAR BEBNINE	37395	ND
						80	صنوبر كفر ببنين	SNOUBAR (KFAR BEBNINE	37395	DP

6.1 تعريف عام بالمنطقة

تقع منطقة الضنية ضمن قضاء المنية-الضنية، في محافظة لبنان الشمالي. وقد تم إنشاء هذا القضاء عام 1993، بموجب القانون[2] رقم 93/272، بعد أن كان القضاء لسنوات عدة ملحقاً بطرابلس، في ما كان يُعرف بقضاء "قرى طرابلس". هكذا أصبح القضاء الجديد أحد 7 أقضية تشكل في مجموعها محافظة لبنان الشمالي (علماً أنه يوجد مشروع لجعل قضاء عكار محافظة مستقلة). ويحدّ قضاء المنية-الضنية، كلا من عكار شمالاً، والهرمل شرقاً، وبشري وزغرتا جنوباً، بالإضافة الى طرابلس لناحية الجنوب الغربي. كما تترامى أطراف القضاء الغربية على البحر الأبيض المتوسط. وهو من الأقضية القليلة في لبنان الذي يمتاز بتجاوره مع هذا العدد الكبير من الأقضية الأخرى (لديه حدود مشتركة مع 5 أقضية مختلفة من محافظتي الشمال والبقاع)، فضلاً عن وقوعه على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

ويتألف القضاء، كما يوحي بذلك إسمه، من منطقتين مختلفتين:

1. ***المنية-الضنية الساحلي***: وتتكون من 7 مناطق عقارية و7 قرى أخرى تابعة لها، ومركزها المنية. وتقع هذه المنطقة في الجزء الغربي من القضاء، بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، وتشكل شريطاً ساحلياً يمتد بين طرابلس وزغرتا جنوباً وعكار شمالاً. وتعتبر هذه المنطقة معبراً هاماً تمر فيه الطريق الدولية الى سوريا، وتتوفر فيه المرافق الحيوية (معمل كهرباء دير عمار) والنشاطات التجارية والخدماتية. وهي إحدى المداخل الرئيسية الى قلب منطقة الضنية.
2. ***أعالي المنية-الضنية***: أو ما يعرف اختصاراً بالضنية، ومركز هذه المنطقة هو سير الضنية. وهي منطقة تمتد غرباً لتشمل 49 منطقة عقارية و31 قرية تابعة لها تغطي 91% من مجمل مساحة قضاء المنية-الضنية. وهي تشكل منفذ القضاء في اتجاه الهرمل، عبر طريق سير الضنية - جباب الحمر - الهرمل، التي تخترق سلسلة جبال لبنان الغربية. وتمتاز هذه المنطقة بغنى مواردها الطبيعية والمائية، حيث تشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي للمنطقة.

6.2 مناطق الضنية المتمايزة وخصائصها

يوجد في منطقة الضنية ذاتها (أي أعالي قضاء المنية-الضنية)، الكثير من عناصر التجانس بين مكوناتها المختلفة، لا سيما أنها تتألف من مناطق سكنية يغلب عليها الطابع الريفي (مع بعض الاستثناءات المتمثلة في بلدات كبيرة تشكل مراكز هامة للمنطقة، مثل بخعون وسير وغيرها)، ويجمع بينها قاسم اقتصادي-اجتماعي مشترك يتمثل في غلبة قطاع الإنتاج الزراعي (حيث يشكل هذا القطاع نسبة 70% من النشاط الاقتصادي للمنطقة[3]).

إلا أن ترامي أطراف هذه المنطقة وغنى بنيتها الطوبوغرافية - لناحية تنوع التضاريس واختلاف ارتفاعات القرى وأنواع التربة ودرجة توفر المياه، وبالتالي أصناف المنتوجات الزراعية بين موقع وآخر – يوفّر الأساس للتمييز بين تجمع سكاني وآخر. ومما قد يبرر هذا التمييز أيضاً، وجود بعض التفاوتات في النسيج الاجتماعي والخصائص السكانية، وفي الطابع العمراني وبالتالي في الاحتياجات المحلية للتنمية. ويستدعي هذا الأمر – في معرض تحليل أوضاع منطقة الضنية - تقسيم المنطقة، لأسباب منهجية، الى تجمعات سكانية عدّة، على أن يمتد كل منها على رقعة جغرافية متّصِلة، وتربط بين قراها وبلداتها شبكات طرق يسهل التواصل عبرها. وبذلك تكون قرى وبلدات كل من هذه التجمعات السكانية، أكثر تجانساً في ما بينها، بالمقارنة مع قرى وبلدات تنتمي الى تجمعات سكانية أخرى (مع وجود بعض الاستثناءات البسيطة هنا وهناك).

[2] قانون 93/272: إنشاء قضاء المنية-الضنية في محافظة لبنان الشمالي وتعديل ملاك وزارة الداخلية – في 23 تشرين الأول 1993.
[3] تقرير عن منطقة الضنية – "الضنية حليفة البحر وجارة السماء": برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – آرت غولد.

وإنطلاقا من تحليل واقع المنطقة عبر منهجية البحث المكتبي، ومن الزيارات الميدانية المتكررة اليها، تمّ تحديد لائحة التجمعات السكانية في المنطقة المستهدفة بحسب معايير محددة، وذلك بالتنسيق مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- ارت غولد" ورئيس "اتحاد بلديات الضنية" وبعض المختصين في المنطقة. وبنتيجة ذلك، تم التوافق على تقسيم المنطقة الى ستة تجمعات سكانية، إضافة الى منطقة جرود الضنية ذات الخصائص الطوبوغرافية الخاصة، التي يمكن أن تُستهدف من خلال مشاريع تنموية خاصة بها.

وتتوزع هذه التجمعات السكانية جغرافياً كما هو مبين في الخارطة رقم 1، وهي تتألف من قرى وبلدات ذات خصائص متمايزة، كما هو مفصّل في الفقرات التالية:

الخارطة رقم 1: التجمعات السكانية في منطقة الضنية

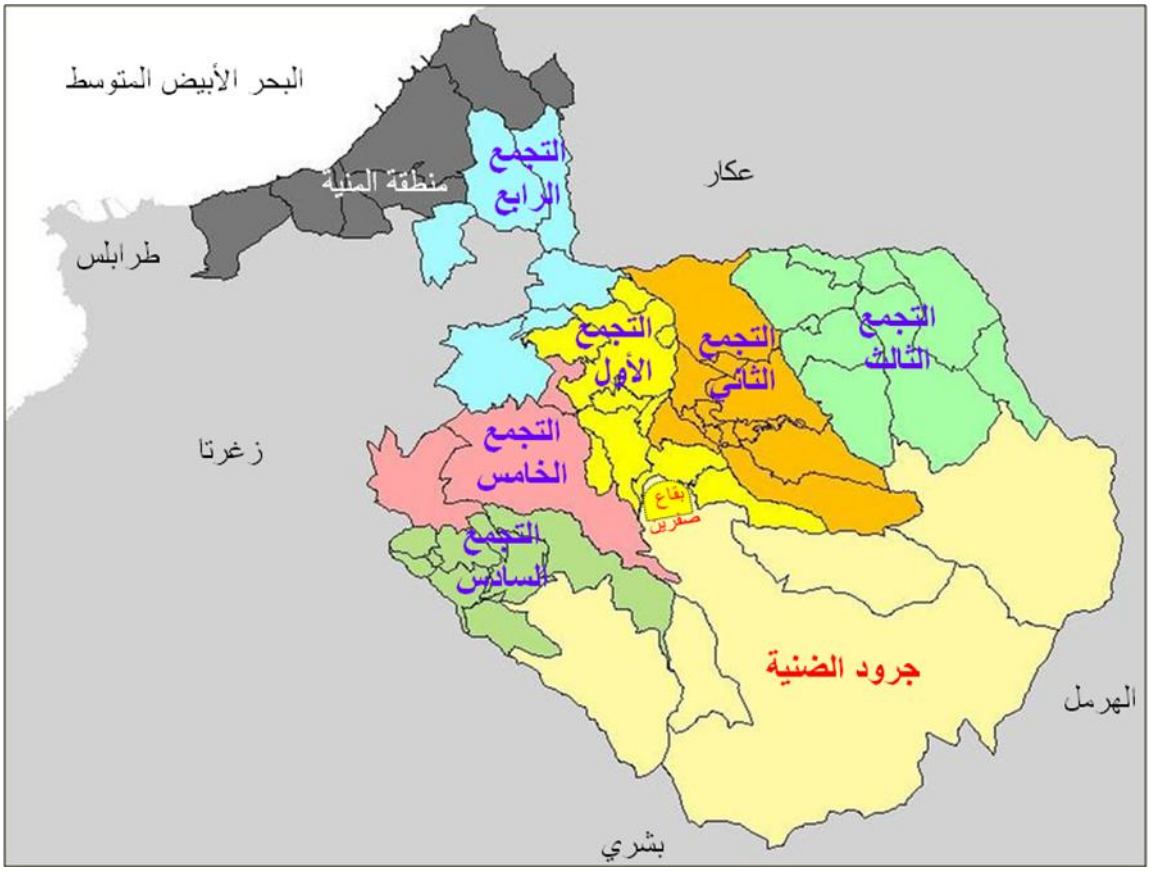

6.2.1 التجمع الأول

يقع التجمع الأول في وسط منطقة الضنية، وحول مركزها (سير الضنية)، وتتوزع حوله التجمعات الخمسة الأخرى، ومنطقة جرود الضنية. ويعتبر التجمع الأول القلب النابض لمنطقة الضنية، وهو يتضمن أكبر البلدات وأهمها، مثل بلدات سير الضنية، وبخعون، وعاصون، التي تتركز فيها كل الإدارات الرسمية ودوائر الدولة، وأهم مراكز الخدمات. ويمتد هذا التجمع من مراح السراج وبخعون وحرف السياد شمالاً حتى بقرصونا وبقاع صفرين جنوباً. ويتألف التجمع الأول من 9 مناطق عقارية وقرية بقاع صفرين (التي قدرت مساحتها بـ 5% من إجمالي مساحة منطقة بقاع صفرين العقارية). وتبلغ مساحة التجمع حوالي 29.5 كيلومتر مربع، أي ما يقارب 9% من إجمالي مساحة منطقة الضنية، بينما يبلغ عدد السكان المسجلين في سجلات نفوس قرى وبلدات التجمع حوالي 39.8 ألف نسمة، ما نسبته 38.7% من إجمالي عدد المسجلين في مجموع المنطقة.

ويتميز هذا التجمع بالكثافة السكانية الأكبر، كونه يحتوي البلدات الأكثر كثافة سكانية في المنطقة (مثل بخعون). وهو يتميز بطابعه المنفتح، وبوجود اختلاط طائفي بين قراه وفي داخل بعض بلداته، كما يتموضع فيه أهم مراكز الاصطياف في المنطقة، مثل سير وبخعون وعاصون وبقاع صفرين. وتجتذب هذه البلدات أهالي المناطق الساحلية، وبالأخص من مدينة طرابلس، وتتوفر فيها بعض المرافق والخدمات المستقطبة للمصطافين، كالفنادق والمطاعم والمقاهي. ومن أهم المعالم الأثرية في التجمع، قلعة بخعون من العهد العثماني، وكنيسة تعود للعهد الصليبي في عاصون، بالإضافة الى بعض الآثار في سير الضنية.

جدول رقم 2: مناطق التجمع الأول، بحسب المساحة وعدد السكان المسجلين

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف	المساحة كم.م	عدد المسجلين
1	سير الضنية	SIR ED DANNIYEH	37311	CF	2.670	8,858
2	بخعون	BAKHAAOUN	37391	CF	7.970	11,569
3	عاصون	AASSOUN	37313	CF	3.810	3,625
4	مزرعة كتران	MAZRAAT KETRANE	37314	ND	1.210	
5	حقل العزيمة	HAQL EL AAZIMEH	37327	CF	0.550	1,933
6	خرنوب	KHARNOUB	37335	CF	1.100	370
7	حرف السياد	HARF ES SAYAD	37345	CF	0.340	809
	واطية	OUATIYEH	37345	DP	0.950	719
8	مراح السراج	MRAH ES SRAYJ	37351	CF	2.450	1,663
9	بقاع صفرين - القرية	BQAA SAFRINE - Vil.	37317	CF	4.843	5,420
10	بقرصونا	BQARSOUNA	37319	CF	3.570	4,836
	المجموع	**Total**	×	×	**29.463**	**39,802**

6.2.2 التجمع الثاني

يقع التجمع الثاني بمحاذاة التجمع الأول من الناحية الشمالية الشرقية، وهو يمتد من منطقة بطرماز العقارية شمالاً، الى قرصيتا ونمرين جنوباً. ويضم هذا التجمع 11 منطقة عقارية، ويعتبر ثاني تجمع لناحية الكثافة السكانية، بسبب صغر مساحة مناطقه العقارية وقلة حركات النزوح والهجرة من قراه. وتبلغ مساحته حوالي 35 كيلومتر مربع، أي 10.6% من مساحة الضنية، بينما يبلغ عدد سكانه المسجلين ما يزيد عن 32 ألف نسمة، أي ما يعادل 31.5% من مجمل عدد سكان الضنية المسجلين. ويتميز التجمع بطابعه الريفي وبوفرة المياه وانتشار الزراعة المروية. وتشتهر فيه زراعة الفواكه (الأشجار المثمرة) وبشكل خاص التفاح، والدراق، والمشمش، والخوخ، والإجاص، والكرز. كما يوجد بعض النشاطات الإنتاجية المرتبطة بالقطاع الزراعي، مثل تربية النحل (80% من قفران النحل موجود في بيت الفقس) والصناعات الخفيفة المتفرعة عنه من عسل وشمع. وتتميز المناطق العقارية الواقعة في شمال التجمع بقلة مصادر المياه، وقد استبدلت فيها زراعة الفواكه بالزراعات البعلية، حيث تنتشر زراعة الزيتون في بطرماز وحرف السياد والواطية، وأشجار اللوز والتين في حرف السياد والواطية والحبوب في بطرماز. كما يزخر التجمع بالمواقع الطبيعية التي تميِّز جماليته، مثل مغارة الزحلان (في سرتوكة)، ومغاور أخرى في بطرماز وفي طاران (مغارة البير)، ووادي الحمام الذي يفصل بين سير وبقرصونا من جهة وبين قرصيتا ونمرين من جهة أخرى. كذلك هنالك بحيرة عيون السمك التي يمكن أن تشكل عنصر جذب للسياح، لكنها غير مستثمرة بعد بالشكل الكافي، بالإضافة الى غنى التجمع بالغابات العديدة والمتنوعة، حيث أن أكبر غابة صنوبر في لبنان تقع في بطرماز وتصل الى طاران والسفيرة، بالإضافة الى غابة أرز السفيرة.

ومن أهم المعالم الأثرية في التجمع، حصن السفيرة (العهد الروماني)، ومعالم أثرية مختلفة في نمرين تنتمي للعهدين الروماني والإسلامي، وقلعة النمرود (من العهد الروماني) ومدافن من المرمر ودير قديم في بطرماز.

جدول رقم 3: مناطق التجمع الثاني، بحسب المساحة وعدد السكان المسجلين

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف	المساحة كم.م	عدد المسجلين
1	بطرماز	BTERMAZ	37343	CF	10.210	3,332
2	طاران	TARANE	37323	CF	2.040	3,171
3	قطين	QATTINE	37315	CF	1.800	2,203
4	بيت الفقس	BEIT EL FAQS	37329	CF	0.660	2,995
5	مراح السفيرة	MRAH ES SFIREH	37331	CF	0.490	1,232
6	عين التينة	AIN ET TINEH	37333	CF	0.380	1,174
7	قرين	QRAINE	37353	CF	0.290	271
8	سفيرة	SFIREH	37337	CF	5.710	9,425
9	حازمية	HAZMIYEH	37321	CF	0.280	474
10	نمرين	NIMRINE	37325	CF	7.570	3,116
11	قرصيتا	QARSAITA	37339	CF	5.600	4,960
المجموع	**Total**	×	×	×	**35.030**	**32,353**

6.2.3 التجمع الثالث

يقع التجمع الثالث في شمال الضنية، ويمتد على طول الحدود المشتركة مع قضاء عكار، حيث يشكل وادي جهنم الفاصل الطبيعي بين القضاءين، وصولاً حتى كفربنين جنوباً. ويتألف التجمع من 9 مناطق عقارية، وتبلغ مساحته حوالي 45 كيلومتر مربع، مما يشكل نسبة 13.7% من إجمالي مساحة الضنية، بينما يبلغ عدد السكان المسجلين في قرى وبلدات التجمع حوالي 8,800 نسمة، أي ما نسبته 8.6% من مجموع السكان المسجلين في عموم منطقة الضنية. ومن مميزات التجمع، انتشار المناطق الطبيعية العذراء، والقرى ذات الطابع الريفي، وتدني الكثافة السكانية حيث يقل عدد السكان في قرى التجمع عن مستوى الـ 2,000 نسمة. وتعتمد قرى التجمع على التحطيب وانتاج الفحم (خاصة في جيرون والقرن)، وكذلك على الرعي الى جانب الزراعة. ويتجانس التجمع لناحية معدلات الفقر المرتفعة فيه، وسوء البنى التحتية من طرقات ومياه شفة وري وصرف صحي، إضافة الى افتقاره للخدمات وخاصة في مجالي الصحة والتعليم. ومن المعالم الطبيعية التي يشتهر بها التجمع الثالث، وادي جهنم وهو أعمق وادي في لبنان، إضافة الى أكبر حوض نهري يمر فيه نهر موسى أحد روافد نهر البارد. هذا بالإضافة الى غابات الأرز في جيرون ودبعل، وغابة السنديان في قرحيا.

ولا يوجد في هذا التجمع الكثير من المعالم الأثرية البارزة، رغم أنه يعتقد أن التجمع يقوم على كنز من الآثارات المطمورة وغير المكتشفة. وأهم المعالم الأثرية المعروفة تتمثل في قلعة السلاسل في القمامين، وآبار قديمة العهد في دبعل.

جدول رقم 4: مناطق التجمع الثالث، بحسب المساحة وعدد السكان المسجلين

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف	المساحة كم.م	عدد المسجلين
1	قمامين	QEMMAMINE	37344	ND	3.750	962
2	كفربنين	KFAR BEBNINE	37395	ND	6.830	1,830
3	حوارة	HAOUARA	37355	CF	4.340	920
4	دبعل	DEBAAEL	37356	ND	6.140	1,812
5	بيت حاويك	BEIT HAOUIK	37357	ND	0.250	1,365
6	جيرون	JAYROUN	37358	ND	13.000	
7	قرحيا	QARHAIYA	37360	ND	1.620	1,918
8	عصيموت	AASSAYMOUT	37362	ND	1.490	
9	قرن	QARNE	37383	CF	7.630	
	المجموع	**Total**	×	×	**45.050**	**8,807**

6.2.4 التجمع الرابع

يقع التجمع الرابع غرب منطقة الضنية، وهو الأكثر قرباً الى ساحل المنية-الضنية، حيث لا يتجاوز ارتفاع مناطق هذا التجمع حاجز الـ 500 متر فوق سطح البحر. ويشكل التجمع الممر الأهم الى المنطقة كلها من الساحل، وذلك عبر مركبتا وعزقي من ناحية المنية، وأيضاً عبر الطريق الرئيسية التي تمر في كفرحبو وكفرشلان من ناحية طرابلس وقرى قضاء زغرتا. ويشبه التجمع فتحة وعنق زجاجة بالنسبة الى منطقة الضنية، مما يجعل هذا التجمع المعبر نحو معظم المناطق، ويربط الضنية بطرابلس عاصمة الشمال (الموقع الخدماتي الرئيسي لآهالي الضنية).

ويفتقر التجمع الى الموارد الطبيعية، في ما خلا نهر البارد وبعض العيون التي تزود زراعاته بالمياه. ولذلك نجد أن 45% من الأراضي الزراعية هي أراض مروية، علماً أن الاستعمال الأغلب للأراضي في التجمع يتركز على الزراعة والرعي. وينتج فيه بشكل أساسي، الحبوب والحنطة، والخضار، والخوخ والمشمش والجنارك، والحمضيات وزهر الزفير بالإضافة الى الزراعات البعلية من زيتون ولوز وصبار. وتنتشر الزراعات البعلية في كفرشلان، بينما تتخصص كفرحبو في زراعة الزيتون وانتاج زيت الزيتون، في حين تنتشر في عدوة زراعة الفاكهة والحبوب والحنطة والخضار (مع انتشار استخدام تقنيات البيوت البلاستيكية)، وتتميز عزقي بوجود الحمضيات وزهر الزفير.

ويتميز التجمع الرابع بنسيجه الاجتماعي الذي يجمع بين سكان المنطقة الأصليين وبين قبائل العرب الرحل الذين تجنسوا عام 1960 وتملكوا الأراضي فيها (وبخاصة في عدوة التي يتكون سكانها من العرب المجنسين بالكامل). وقد انتشر العرب في بلدات كفرشلان وعزقي بينما نزح عدد كبير منهم الى منطقة البداوي في ساحل المنية-الضنية. لكن، رغم التداخل في التركيبة الاجتماعية، يواجه الاندماج بين الطرفين مشاكل وصعوبات بسبب اختلاف العادات الاجتماعية بينهما. كما يشكل السكان العرب العنصر الرئيسي من العمالة الزراعية وكذلك في مجال تربية الماشية وفي قطاع البناء. وبالنظر الى قربه من المناطق الساحلية، يتميز التجمع بطابع عمراني أقرب الى ضواحي المدن، بسبب كثافة السكان في بعض بلداته وعشوائية البناء وكبر حجم الأسر الناجم عن خصائص التركيبة الاجتماعية لقاطنيه (ارتفاع نسبة الولادات وعنصر الشباب بالإضافة الى تعدد الزوجات). وبالمجمل، يشكل هذا التجمع أحد جيوب الفقر في الضنية، وهو يفتقر الى البنى التحتية التي تناسب موقعه الاستراتيجي، وتتهدد سكانه عوامل التلوث البيئي الناجم أساساً عن مشاكل شبكة الصرف الصحي (غياب معمل معالجة الصرف الصحي) في القرى المرتفعة، بالإضافة الى وجود مكبّ النفايات في عدوة. وتعتبر منطقتا كفرشلان وكفرحبو من المناطق الجاذبة للسكان، بسبب قربها من الساحل ومن طرابلس تحديداً، وبسبب توفر الخدمات التجارية والمواد الاستهلاكية فيها. كذلك، تعتبر كفرحبو من المناطق ذات الخصوصية التي تميزها عن باقي المناطق العقارية للتجمع، في كونها مختلطة طائفياً، حيث يشكل الأرثوذوكس الطائفة الأكبر في البلدة، وهي تبدو، في الشكل، أقرب الى بعض قرى قضاء زغرتا.

أما بخصوص المعالم الأثرية في هذا التجمع، فهي متنوعة، وتشمل كنيسة تعود الى العهد الصليبي، وجسر القناطر ونواويس محفورة في الصخر تعود للعهد الفينيقي والعهد الروماني (في كفرحبو)، إضافة الى مغاور تحمل على جدرانها رسوماً عائدة الى العصور القديمة (مغارة السلسلة) في عزقي، والى ديرحلا (قديم العهد) في عدوة. وثمة أيضاً بعض من مخلفات الحرب العالمية الثانية وعهد الانتداب من تحصينات وخنادق ومتاريس وبئر مياه تعود للجيشين الاسترالي والانكليزي.

ويتألف التجمع الرابع من 6 مناطق عقارية، تبلغ مساحتها حوالي 28 كيلومتر مربع (8.5% من مساحة الضنية)؛ وعدد سكانها المسجلين 11,000 تقريباً (10.8% من سكان الضنية المسجلين).

جدول رقم 5: مناطق التجمع الرابع، بحسب المساحة وعدد السكان المسجلين

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف	المساحة كم.م	عدد المسجلين
1	عزقي	AAZQAI	37361	CF	4.140	3,046
2	كفرشلان	KFAR CHELLANE	37363	CF	1.040	999
3	كفرحبو	KFAR HABOU	37365	CF	7.410	3,812
4	مركبتا	MARKEBTA	37381	CF	7.010	1,670
5	عدوة	AADOUA	37382	ND	4.870	1,119
6	تربل	TERBOL	37387	CF	3.460	421
المجموع		**Total**	×	×	**27.930**	**11,067**

6.2.5 التجمع الخامس

يقع التجمع الخامس الى الجنوب الغربي من التجمع الأول، وبين كل من التجمع الرابع غرباً، والتجمع السادس شرقاً؛ ولديه حدود مشتركة مع قضاء زغرتا، وبخاصة لناحية منطقة دير نبوح العقارية. ويتألف هذا التجمع من 3 مناطق عقارية، هي ايزال، وبيت زود، ودير نبوح. وتحتوي منطقة ايزال العقارية (إضافة الى قرية ايزال) على 8 قرى أخرى تابعة لها، يسمى بعضها بـ "الحروف" (منها: بيت داوود، وبيت حسنة، وبيت رضوان، وبيت بكور). ويُعرف التجمع بـ "السهل"، نظراً الى طوبوغرافية التجمع الذي يبلغ متوسط ارتفاعه عن سطح البحر حوالي 700 متر. ورغم طبيعة الأرض الصخرية وقلة مصادر المياه، إلا أن منطقة الحروف هذه كانت مقصداً لأهالي المناطق المرتفعة (بقاع صفرين، وبقرصونا، وسير، وعاصون) وبخاصة من جرد النجاص خلال فصل الشتاء، وذلك بهدف رعي القطعان في السهل؛ وقد استقروا فيها وشيدوا قراهم التي تحمل أسماء عائلاتهم، واستصلحوا الأرض، وقاموا بصنع برك لتخزين المياه لاستعمالها في ري مزروعاتهم.

وتشكل الزراعة البعلية النشاط الاقتصادي الرئيسي في هذا التجمع، وبخاصة زراعة التبغ، بالإضافة الى الحنطة والحبوب (في دريا)، والزيتون (في ايزال). كما تنتشر زراعة الخضار في فصل الصيف مع استخدام تقنيات الري بالتنقيط من البرك الاصطناعية، عبر الأنابيب البلاستيكية. وتبلغ مساحة التجمع الخامس حوالي 26.7 كيلومتر مربع (8.1% من إجمالي مساحة الضنية)؛ بينما يبلغ عدد سكانها المسجلين 5,300 نسمة (5.2% فقط من مجموع السكان المسجلين في الضنية)، لكن بالنظر الى أن السكان المقيمين في هذه القرى غير مسجلين فيها، كونهم يتحدرون من دوائر النفوس التابعة لقراهم الأصلية التي نزحوا منها، فإن العدد الفعلي لسكان هذا التجمع يزيد عن 13,000 نسمة.

ويعتبر هذا التجمع من أفقر تجمعات منطقة الضنية وأكثرها حرماناً للخدمات الأساسية، بسبب طوبوغرافية الأرض، وعدم قانونية وضع معظم القرى والمساكن والحيازات فيه، وبسبب منشأ سكانه الأصلي. وقد كانت هذه القرى منذ ربع قرن خلت معزولة عن باقي مناطق الضنية، ولم تكن تصلها الطرقات بما يحيطها من قرى وبلدات. ورغم تمايز منطقة دير نبوح العقارية طوبوغرافياً عن مناطق ايزال وبيت زود العقارية (هي أشبه بقرى قضاء زغرتا المجاورة) إلا أنها تتشارك مع باقي مناطق التجمع لناحية المشاكل والاحتياجات التنموية. ومن خصائص دير نبوح أنها منطقة جاذبة للنازحين، بسبب موقعها القريب من طرابلس، التي هي مركز سوق العمل ومركز الحصول على خدمات التعليم. وقد عرفت هذه القرية أيضا هجرات خارجية وداخلية، وإن بنسب أقلّ بعض الشيء. ولا يوجد في هذا التجمع أي معالم طبيعية تذكر، سوى بعض غابات السنديان والصنوبر الصغيرة. أما بالنسبة للمعالم الأثرية، فيوجد بعض الآثار الرومانية (قلعة ونواويس) في داريا.

جدول رقم 6: مناطق التجمع الخامس، بحسب المساحة وعدد السكان المسجلين

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف	المساحة كم.م	عدد المسجلين
1	ايزال	IZAL	37341	CF	18.210	3,845
2	بيت زود	BEIT ZOUD	37349	CF	1.430	
3	دير نبوح	DEIR NBOUH	37377	CF	7.050	1,516
	المجموع	**Total**	×	×	**26.690**	**5,361**

6.2.6 التجمع السادس

يقع التجمع السادس الى الجنوب الشرقي من منطقة الضنية، قبالة جرد النجاص، أي الى أقصى جنوب التجمع الخامس، ويفصل بين التجمعين نهر ينبع من روافد مختلفة من سفوح جبل المكمل. وهذا التجمع محاذي لقضاء زغرتا، وتربطه به علاقات اجتماعية متنوعة وتجانس طوبوغرافي، بينما يتميز بضعف أواصر الترابط مع باقي تجمعات منطقة الضنية بسبب موقعه الجغرافي من ناحية، وعدم تنفيذ المشاريع القديمة الموضوعة للطرقات التي توصله بايزال وبقاع صفرين من ناحية أخرى. ويتألف هذا التجمع من 8 مناطق عقارية، تبلغ مساحته حوالي 21.7 كيلومتر مربع، أي 6.6% من إجمالي مساحة منطقة الضنية. ويفوق عدد سكانه المسجلين 5,400 نسمة، أي ما نسبته 5.3% من مجموع السكان المسجلين في الضنية. ومن خصائص هذا التجمع، أنه يضمّ خمسة قرى ينتمي السكان المسجلون فيها الى الطائفة المارونية (وهي كرم المهر، وعيمار، وكهف الملول، وزغرتغرين، وبحويتا). ويتميز التجمع السادس بظاهرة النزوح وبالأخص الى قضاء زغرتا، وكذلك بالهجرة الى الخارج خصوصاً الى اوستراليا. وقد أثرت الهجرات بشكل خاص في منطقة كرم المهر، التي يزيد عدد السكان المسجلين فيها، بكثير عن عدد السكان المقيمين في عيمار. وبعد أن كان هذا التجمع يشتهر بزراعة العنب وصنع العرق، فإن هذه الأنشطة لم يعد لها وجود يذكر، خلا في قرية زغرتغرين حيث واصلت زراعة الكرمة إنتشارها. ورغم بوار الأراضي التي هجرها أصحابها، فإن الزراعات التي استمرت قائمة في كرم المهر هي الأشجار المثمرة والحبوب والخضار (خاصة البطاطا)، بينما غلبت زراعة الحبوب والحنطة في عيمار.

ومن أهم المعالم الطبيعية في التجمع السادس، غابة الصنوبر في عيمار، وغابة الأرز في كرم المهر وحرج الملول بين قريتي بحويتا وكرم المهر. أما بالنسبة للمعالم الأثرية، فتتمثل في نواويس منحوتة في الصخور في قرية عيمار المعروفة بـ "قرية النواويس"، وفي بئر من العهد الفينيقي وأعمدة رومانية، بينما يقوم في كرم المهر ركام قصر تاريخي (قلعة عيشة).

جدول رقم 7: مناطق التجمع السادس، بحسب المساحة وعدد السكان المسجلين

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف	المساحة كم.م	عدد المسجلين
1	كرم المهر	KARM EL MOHR	37347	CF	8.450	1,837
2	عيمر	AAYMAR	37367	CF	3.330	1,269
3	زغرتغرين	ZGHARTAGHRINE	37369	CF	2.090	959
4	بحويتا	BEHOUAITA	37371	CF	3.110	625
5	كف الملول	KAFF EL MALLOUL	37373	CF	2.180	720
6	جرجور	JARJOUR	37375	CF	0.610	
7	بشحارة	BECHHARA	37379	CF	1.120	
8	مزرعة الكريم	MAZRAAT EL KREYM	37389	CF	0.810	
	المجموع	**Total**	×	×	**21.700**	**5,410**

6.2.7 منطقة جرود الضنية

تمتد منطقة جرود الضنية على طول الحدود المشتركة مع قضائي الهرمل وبشري، بالإضافة الى جزء صغير من الحدود المشتركة مع زغرتا. والجدير بالذكر أن الطريق المستحدث الذي يربط بين سير الضنية ومنطقة الهرمل يمرّ عبر هذه المنطقة. وتغطي هذه المنطقة الجردية كامل سفوح جبل المكمل الذي يحتوي على أعلى قمة في لبنان، وهي القرنة السوداء التي ترتفع 3,088 متر فوق سطح البحر، حتى جبل الأربعين ضمناً. وتشمل جرود الضنية كامل المنطقة التي يزيد ارتفاعها عن 1,500 متر فوق سطح البحر. وتتجانس هذه المنطقة لناحية الطوبوغرافيا بين جردي مربين (شمالاً) والنجاص (جنوباً)، وصولاً الى مشارف قرية بشناتا. وهي تشمل المناطق العقارية الواقعة في أقصى شرق الضنية، وهي مربين، وما يقدر بـ 95% من منطقة بقاع صفرين العقارية (أي باستثناء قرية بقاع صفرين)، بالإضافة الى بشناتا التي تعتبر امتداداً طبيعياً للمراعي في سفوح جبل المكمل. وتمتاز هذه المناطق العقارية بحجمها الكبير وبسعة مساحاتها، خصوصاً بالنسبة الى بقاع صفرين (حوالي 97 كيلومتر مربع) التي هي أكبر منطقة عقارية في الضنية، وتفوق مساحتها ربع مساحة المنطقة (26.7% من مساحة الضنية)، مما يجعلها رابع أكبر منطقة عقارية في عموم لبنان (من أصل 1,623 منطقة عقارية في لبنان). وينطوي كبر مساحة منطقة جرود الضنية - التي تشكل وحدها ما يقل قليلاً عن نصف مساحة منطقة الضنية بمجملها (43.6%) – على خاصيات تزيد من غناها ومن تنوع المعطيات الطبيعية فيها.

وتعتبر بعض مناطق هذا التجمع غنية بمصادر المياه، مثل منطقة جرد مربين وهو سهل واسع تكثر فيه العيون والينابيع، وتنتشر فيه زراعة الحبوب (القمح الشتوي والشعير)، والخضروات (بطاطا، بندورة، خيار، كوسا، إلخ.) وهو يشتهر بزراعة أحد أجود أنواع الفاصوليا المعروفة بـ "عيشا خانم". في المقابل فإن مناطق أخرى من المنطقة الشرقية، تفتقر الى مصادر المياه، وتنتشر فيها الزراعات البعلية، وبرك المياه الاصطناعية التي أقامها المزارعون لتجميع مياه الأمطار والثلوج بغرض ري أراضيهم الزراعية صيفاً. وهذه حال جرد النجاص، وهو سهل يُعرف بزراعة التفاح والكرز والمشمش والزيتون والخضراوات (البطاطا) والنجيليات والتبغ، بواسطة تقنيات الري بالتنقيط.

كما يوجد في هذه المنطقة الكثير من المناطق غير المنتجة، بسبب وعورة تضاريس المنطقة، مثل السفوح العامودية لجبل الأربعين. وتنتشر هذه المناطق غير المنتجة، بشكل كبير، في ثنايا سفوح جبل المكمل. بيد أن هذه السفوح تعتبر في أجزاء كثيرة منها، وصولاً حتى جرد مربين من جهة وبشناتا من جهة أخرى، من أهم مناطق الرعي خلال فصل الصيف، بعد ذوبان الثلوج، بفعل توفر الأعشاب والأزهار البرية بكثافة.

وتحتوي منطقة جرود الضنية على بعض المعالم الطبيعية الهامة، مثل جبل الأربعين الذي يرتفع الى مستوى 2,000 متر عن سطح البحر، مقابل قرى بقاع صفرين وبقرصونا ونمرين، ومغارة زود التي تقع تحت سفوح جبل الأربعين، بالإضافة الى القرنة السوداء (أعلى قمة في لبنان). ويوجد في هذه المنطقة أهم غابات الأرز في الضنية، ومنها غابة مربين التي تحتوي على 7,000 شجرة أرز من أكثر من 500 نوع مختلف، بالإضافة الى غابة جرد النجاص وتحتوي على 500 شجرة أرز تقريباً. كما يوجد في بشناتا، إحدى أهم المعالم الأثرية في المنطقة، المتمثلة في قلعة عائشة البشناتية.

جدول رقم 8: منطقة جرود الضنية، بحسب المساحة وعدد السكان المسجلين

#	القرية	Village	الرمز الجغرافي	تصنيف	المساحة كم.م	عدد المسجلين
1	مربين	MREBBINE	37385	CF	33.190	
2	بقاع صفرين - المنطقة العقارية	BQAA SAFRINE - CF	37317	CF	92.008	
3	بشناتا	BCHENNATA	37359	CF	18.510	
	المجموع	**Total**	×	×	**143.708**	**0**

القسم الثاني:
تحليل الواقع

1 لمحة تاريخية

يعود تاريخ منطقة الضنية الى عهود غابرة، حيث سكنها الانسان منذ **عصر ما قبل التاريخ**، يدلل على ذلك اكتشافات بعثة "المديرية العامة للآثار" التابعة لوزارة الثقافة، التي قامت بالتنقيب في مغارة الزحلان (الواقعة في منطقة القطين العقارية). فقد تم العثور فيها على هياكل عظمية تعود لطفلين، على شكل عظام متحجرة، يعتقد أنها من العصر الحجري الحديث النيوليثي ما قبل الفخار الذي يمتد ما بين 9500 سنة قبل الميلاد و 6000 سنة قبل الميلاد[4]. كذلك تم اكتشاف بقايا عظام حيوانات منقرضة، مثل الدببة، كما تم العثور على أدوات حادة تعود لأزمنة أحدث، مثل الخناجر والسكاكين، بالإضافة الى بعض الفخار من العصر الروماني.

أما بالنسبة للعصور التاريخية **بعد ظهور الحضارات**، فهنالك الكثير من الآثار التاريخية التي تشير الى أن منطقة الضنية قد عرفت شعوباً وحضارات عديدة، *"إذ حكمها اليونانيون، والرومان، والبيزنطيون، والأمويون، والفاطميون، والفرنجة الصليبيون، والمماليك، والأتراك العثمانيون، مخلفين وراءهم تاريخاً وآثار تتحدث عنهم"*[5]. و من الدلائل التي تؤكد هذه الحقائق التاريخية *"أن الآثار الكثيرة المنتشرة في أعالي قرى منطقة الضنية: السفيرة – نمرين – بشناتا – بطرماز – داريا، تؤكد سكنى جماعات بشرية مختلفة المذاهب والمشارب فيها"*[6].

فجذور الضنية ضاربة في عمق التاريخ، وأرضها تحمل الى يومنا هذا بقايا مما بنته سواعد الانسان الذي سكن هذه المنطقة منذ القدم. فما زالت الآثارات الفينيقية قائمة فيها، من نواويس (في كفرحبو) وآبار قديمة (في عيمار)، تؤشر الى وجود حياة اجتماعية مزدهرة في نواحي قرى المنطقة. كذلك، يمكن الإشارة الى قدم أصل بعض القرى، لما تحمله أسماؤها من معاني تعود أصولها الى لغات سامية قديمة، ومنها بالأخص الآرامية (السريانية) التي انتشرت منذ حوالي ألف عام قبل الميلاد، وسادت في الشرق بين القرنين الرابع والسابع للميلاد، حتى الفتح الاسلامي. كما يبدو أن هذه المنطقة قد تمت الإشارة لها في مخطوطات تل العمارنة الفرعونية وكذلك في التوراة.

ومما لا شك فيه، أن تاريخ الضنية يشكل جزءاً لا يتجزأ من مجمل تاريخ لبنان والمنطقة المحيطة عموماً، وقد عاصرت كل الحقب والأحداث التاريخية التي مرت على المنطقة منذ غابر الزمان. وقد ارتبطت الضنية تاريخياً، بشكل لصيق بمدينة طرابلس و *"بقيت ... على تواصل دائم مع عاصمة الشمال ... تجارياً واقتصادياً وإدارياً، وتعتبر طرابلس الشريان التجاري والإداري والمعبر والمتنفس لمنطقة الضنية"*[7].

وعلى مر العصور كانت الضنية بتضاريسها الوعرة تشكل ملاذاً آمناً لجماعات متنوعة لجأت إليها وتحصنت بجبالها المرتفعة، مثلها في ذلك، كمثل باقي المناطق الجبلية من لبنان. لكن القناعة الثابتة لدى المؤرخين، بأن التركيب الديمغرافي لقاطني الضنية قد تعرض لتغيير كبير، منذ انتصار المماليك على الصليبيين وطردهم من المنطقة عام 1289، وتغيرت معه المعتقدات الدينية لأهل المنطقة. *"إن سلوك النصارى والشيعة في الفترة الصليبية، أثار عليهم نقمة الدولة السنية المملوكية فيما بعد ... فلما انتهى دور الصليبيين وتم طردهم من بلاد الشام جاء دور هاتين الطائفتين، فأنزلت بهما الدولة المملوكية لسنين عديدة شتى أنواع الاضطهاد، فجردت الحملات الى المناطق الشيعية في لبنان، كان اولها عام 1292م فانهزم سكان جبال عكار والضنية بسهولة أمام هذه الحملات وتحول بعضهم الى المذهب السني فيما أخلى بعضهم الآخر مكانه لأهل السنة الوافدين"*[8]. وفي رواية أخرى، أكثر مغالاة وأقل دقة، حول حملة نائب دمشق (آقوش الأفرم) عام 1306، يُروى أن *"هذه*

---

[4] علماً أنه بنتيجة الاكتشافات الحديثة هنالك اقتراح بإرجاع بداية العصر النيوليثي الى حوالي 10700 سنة قبل الميلاد.

[5] محمد مصطفى يوسف: "الضنية عبر العصور" – الطبعة الأولى عام 2005 – الصفحة 28.

[6] د. قاسم الصمد: "تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني" – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – عام 1978.

[7] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 24.

[8] كما نقل محمد مصطفى يوسف عن كتاب د. كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث – الصفحات 16-17. والنص الأصلي كما يلي: "لكن ما ان طرد الصليبيون من بلاد الشام حتى انقلب المماليك على الشيعة، فجردوا الحملات الى المناطق الشيعية في لبنان، اولاها في 1292 ... فانهارت جبال عكار

الحملة كانت على بلاد الظنبين وغيرهم من المارقين عن الطاعة ... وعند وصول الجيوش الاسلامية جاسوا الديار وأبادوا أهلها من العلويين والمردة بالسيف، حتى استأصلوهم عن آخرهم" [9]. وهكذا، فإن *"أول ما قام به المماليك أن جاؤوا بقبائل من الأكراد الى الضنية وطرابلس وعكار، والتركمان الى كسروان وجبل لبنان ليكونوا عوناً للمماليك"* [10].

كما شكل انتصار المماليك، تحولاً من نوع آخر، طال شكل العلاقات الاقطاعية مستمدين من السلاجقة والصليبيين بعض أشكال التنظيم الاقطاعي العسكري. وقد استمرت هذه العلاقات الاقطاعية طويلاً حتى بعد زوال حكم المماليك، مستغرقة مدة زمنية قدرها ستة قرون ونيف، حيث حافظ العثمانيون عليها ولم يغيروا فيها إلا في بعض التفاصيل الشكلية، وأبقوا تدبير تلزيم الضرائب على حاله. كذلك أخذ العثمانيون عن أسلافهم المماليك التقسيم الإداري نفسه، إذ كانت الضنية إحدى ولايات نيابة طرابلس في العهد المملوكي، وبقيت ناحية ظنية (أو الضنية) إحدى نواحي سنجق طرابلس إبان حكم العثمانيين. وقد تم، خلال هذه السنوات الطويلة، اقتطاع منطقة الضنية لعائلات اقطاعية منها، آل حمادة (الشيعة)، وآل عساف (التركمانيين)، وآل سيفا (الأكراد)، وآل رعد[11]، وهؤلاء الأخيرين دام تلزيمهم الاقطاعي منذ 1686 حتى زوال الاقطاعية في القرن العشرين[12]. وقد وصل عدد من أبناء آل رعد الى منصب متسلمية (قائمقامية) طرابلس[13].

والضنية بسهولة امام هذه الحملات. وتحول بعض سكانها إلى السنة، فيما أخلى بعضهم الآخر مكانه لأهل السنة ... غير ان سلوك النصارى والشيعة في الفترة الصليبية اثار عليهم نقمة الدولة السنية فيما بعد ... فلما انتهى دور الصليبيين، جاء دور هاتين الطائفتين، فانزلت الدولة السنية بهما، لسنين عدة، شتى انواع الاضطهاد".

[9] أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر – الجزء 3 – الصفحة 52.

[10] كما نقل محمد مصطفى يوسف عن كتاب د. كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث – الصفحة 18. والنص الأصلي كما يلي: "ان المماليك في مطلع القرن الرابع عشر ... جاؤوا بقبائل من التركمان والأكراد إلى مختلف مناطق الساحل ... فنزل التركمان في منطقة كسروان وسواها، والأكراد في منطقة طرابلس، خصوصاً في عكار والضنية".

[11] اختلفت الروايات حول أصلهم، فمنها ما تشير الى أنهم بطن من عرب بني حرب سكان شرق الاردن، ومنها أنهم من حوران، وأخرى أنهم من الهرمل من آل حرفوش، وغيرها أنهم من موارنة غزير وبزعون.

[12] فيما عدا سنتي 1714 و1821.

[13] فاضل رعد في 1794 و1796، وعباس شديد رعد في 1803، وكذلك خضر عباس رعد في 1833 (إبان الحكم المصري لطرابلس)، ومحمد الفاضل في 1840 (بعد زوال الحكم المصري وعودة العثمانيون).

1.1 المواقع الأثرية

تحتوي الضنية على الكثير من الآثارات التي تعود الى عصور تاريخية مختلفة، وأقامتها شعوب وحضارات متنوعة. وهذه المواقع الأثرية، تكاد تكون منتشرة على كامل مساحة الضنية في معظم قراها وبلداتها. إلا أن الطابع العام لهذه الآثار يتمثل في كونها ذات أحجام لا ترتق الى ضخامة تلك الموجودة في بعلبك أو عنجر أو جبيل ... ويعتقد الأهالي أن المنطقة قائمة على آثار غير مكتشفة بعد، وتنتظر حملات التنقيب والكشف عن أسرارها الدفينة. لكن المشكلة تكمن في إهمال الدولة لهذه الثروات إن كانت على سطح الأرض أو تحتها؛ بل يوجد قناعة لدى السكان بأن المواقع الأثرية القائمة قد تعرضت للتخريب وربما لسرقة بعض محتوياتها الثمينة.

قد يكون من أهم الصروح الأثرية لحقبة **التاريخ القديم**، في منطقة الضنية، هو قلعة "حصن السفيرة" التي أقيمت في القرن الثالث الميلادي، وحملت اسم الامبراطور الروماني سيبتيموس سيفيروس (145-211 للميلاد)، ويعتقد أن اسم منطقة السفيرة يعود في أصله الى هذا الامبراطور تيمناً به (رغم وجود تفسيرات عديدة أخرى لمعنى اسم المنطقة). وقد حكم سيفيروس ولاية سوريا الرومانية (التي كانت تشمل الأراضي اللبنانية ضمناً) منذ عام 194، أي بعد عام على تنصيبه امبراطوراً لروما، حيث انتصر في موقعة لناحية قيليقيا على حاكم سوريا ومنافسه على العرش الروماني، وبقي في منصبه حتى وفاته عام 211.

تكمن أهمية هذا الصرح الأثري في دلالته على الموقع الاستراتيجي الهام لمنطقة الضنية من الناحيتين العسكرية والتجارية في ذلك العصر، خاصة وأن *"حصن السفيرة ... هو عبارة عن سلسلة معابد ومركز مراقبة ومحطة للقوافل المتجهة من الساحل باتجاه البقاع وبالعكس"* [14].

أما في **العصور الوسطى**، وتحديداً في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، إبان المعارك بين المماليك والصليبيين في سبيل السيطرة على كونتية طرابلس، برز آنذاك في الضنية رمز نسائي تاريخي، تمثل في شخصية *"إمرأة ... هي عائشة البشناتية، التي انحدرت برجالها من قرية بشناتا، لتقدم المساعدات ولتكون عوناً للظاهر بيبرس في محاصرة طرابلس، وفي صعود عساكره الى جبال الضنية وفتحها لقرية بقرصونا في ثاني أيام عيد الفطر من عام 669 هـ"* [15]. وقد ورد في كتاب "الضنية عبر العصور" ذكر تفصيلي للحكايات المضخمة من السيرة الظاهرية الشعبية (للظاهر بيبرس) حيث نقلت بعض الأخبار بشكل اسطوري، *"ويتحدثون عنها بفخر واعتزاز لا يدانيه مفاخرة الفرنسيين بـ جان دارك"* [16]. وبرغم ذلك فقد اعتبر الكاتب أن السيرة *"لا تجعلنا نغض طرفنا عن بعض ما انفردت به من ذكر عائشة البشناتية وأخيها المقدم حسن، وقلعة بشنات، فهذه أسماء الأشخاص والأماكن لا يمكن لأحد انكار وجودها"* [17]. بينما ورد في كتاب "تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني" تأكيد للرأي القائل، بأنه قد *"أهمل المؤرخون اسم عائشة البشناتية واسم أخيها المقدم حسن، صاحب القلاع والحصون الكثيرة في بشناتا والمنطقة المحيطة بها، والتي لا تزال اطلالها قائمة الى يومنا هذا"* [18].

يبدو أن منطقة بشناتا العقارية، الخالية اليوم من السكان، كانت فيما مضى مركزاً هاماً له سطوته في الضنية، وقد كان لبشناتا دوراً في تشكيل تاريخ المنطقة، الذي طواه النسيان إلا من ذاكرة السير الشعبية التي تتناقلها الأجيال، مستعينين بما يدل على ماضيها من بقايا الآثارات وحطامها.

---

[14] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 340.

[15] د. قاسم الصمد: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 17؛ وذلك نقلاً عن كتاب د. عمر تدمري "تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور" – صفحة 405.

[16] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 53.

[17] المرجع السابق – الصفحة 55.

[18] د. قاسم الصمد: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 18؛ وذلك نقلاً عن كتاب د. عمر تدمري "تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور" – صفحة 405.

وبالانتقال الى حقبة **التاريخ الحديث**، يمكن الإشارة الى وجود قلعة بخعون المعروفة بـ "برج فخر الدين" نسبة الى الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير (1527-1635)، الذي أمر ببنائها سنة 1618، في فترة الصراع القوي مع والي طرابلس يوسف سيفا، إبان حكم الدولة العثمانية للمنطقة. وقد جعل الأمير فخر الدين من بخعون مقراً لأحدى حملاته العسكرية.

جدول رقم 9: المواقع الأثرية الأهم في قرى الضنية

التجمع	القرية	مواقع أثرية
التجمع الأول	**سير الضنية**	بيوت وقصور تراثية / طواحين
	عاصون	الكنيسة العجائبية (صليبية) / قلعة عائشة / مغارة البزيزات
	مزرعة كتران	مزار النبي يعقوب
	بقرصونا	نواويس / مقابر آل سيفا
	بخعون	قلعة بخعون (برج فخر الدين) - 1618 / مدرسة بخعون العثمانية / الضيعة القديمة
التجمع الثاني	**طاران**	مطحنة مائية
	نمرين	مغارة الذهب / النواويس (رومانية) / محراب اسلامي / لوحة منحوتة على صخرة كبيرة
	بطرماز	قلعة النمرود (رومانية فيها نقوش وكتابات) / دير قديم / مدافن من المرمر
	سفيرة	قلعة الحصن (رومانية)
التجمع الثالث	**القمامين**	قلعة السلاسل (مجهولة التاريخ)
	دبعل	آبار قديمة العهد
التجمع الرابع	**عزقي**	مغاور على جدرانها رسوم تعود للعصور القديمة (مغارة السلسلة / البركة الحمراء)
	كفرشلان	بئر مياه يعود للعهد الاسترالي – ثلاث مراكز دفاعية (متاريس)
	كفر حبو	جسر القناطر / كنيسة (صليبية من 400 سنة) / عين القبو / نواويس محفورة في الصخر تعود للعهد الفينيقي والعهد الروماني
	عدوة	دير حلا (مهجور - قديم العهد)
التجمع الخامس	**دريا**	نواويس حجرية / قلعة رومانية
التجمع السادس	**كرم المهر**	قلعة عيشة (في اعالي المرتفعات - 2,400 م - ركام قصر)
	عيمار	قرية النواويس (منحوتة في الصخر) / أعمدة رومانية / مغاور محفورة / بئر قديمة (فينيقي) / دير مار سركيس / القنطرة
جرود الضنية	**مربين**	خرايب مجهولة العهد / نواويس في الصخور / نقوش على الصخور / آثار حقل العامود
	بشناتا	قلعة عائشة البشناتية

1.2 حول أصل إسم المنطقة

تختلف التفسيرات حول أصل تسمية المنطقة بالضنية، حيث يتعارض في ذلك رأيان، ينسب أحدهما الاسم الى طائفة دينية، بينما يعتقد الرأي الآخر بأن الاسم يعود الى إحدى القبائل العربية. ورغم قلة المراجع التي يمكن الاعتماد عليها، عند البحث في تاريخ المنطقة عموماً، ومنشأ اسمها خصوصاً، إلا أن أصحاب هذين الرأيين، قد اعتمد كل منهم على مراجعه الخاصة لاثبات أصل تسميتها.

ويعود هذا الاختلاط في التفسير الى أن المنطقة بقيت حتى عام 1840 تُعرف باسمين، أولهما "الظنية" كما وردت حتى ذلك التاريخ في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس إبان العهد العثماني (خاصة في المراسلات الحكومية وفي حجج الالتزام)؛ بينما كان الاسم الثاني، أي "الضنية"، أكثر شيوعاً في قضايا الدعاوى وفي اللفظ العامي، وهو مازال متداول حالياً.

> *"لكن تسمية الظنية اختفت تماماً من سجلات المحكمة الشرعية، ليحل مكانها اللفظ العامي "الضنية" ابتداء من عام 1840، تاريخ انسحاب القوات المصرية من الديار الشامية وعودة الحكم العثماني إليها، حيث ألغي نظام الالتزام فاختفت لفظة الظنية ..."*
>
> د. قاسم الصمد في كتابه "تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني"

أما القائلون بأن التسمية محرفة من كلمة "الظنية"، فهم يرجعون أصلها الى فرقة دينية باطنية شيعية عرفت بالظنيين، وهذه الفرقة قد تكون لجأت الى هذه المنطقة من العراق هرباً من السنة والشيعة القطعية[19]. أو أنها التسمية التي أطلقت على فرق باطنية اسماعيلية سيطرت واستقرت في الضنية قبل حروب الصليبيين[20]. بينما يوجد رأي آخر في المسألة: *"إن الضنية نسبة الى قبيلة قضاعة وهي من حِمْيَر القحطانية من اليمن ... وهذا يعني أن التسمية قديمة ترقى الى صدر الاسلام وربما الى عهد الفتوحات الاسلامية"* [21]. استند هذا الرأي، في إرجاع التسمية الى بني ضِنَّة، على المؤرخ شمس الدين الذهبي (في كتابه "المشتبه")، ومن بعده الى ابن ناصر الدين الدمشقي (في كتابه "توضيح المشتبه").

وبغض النظر عن اختلاف وجهات النظر حول أصل إسم المنطقة، فإن الطامة الكبرى في المسألة تكمن في عدم وجود كتب حول تاريخ الضنية الحافل منذ قديم الأزمان. وبأن أول كتاب (وهو الوحيد حول تاريخ الضنية غير المعاصر) قد صدر في عام 1978. ويشكو المؤلف د. قاسم الصمد في مقدمة دراسته من الصعوبات التي اعترضته، ومنها: *"عدم وجود أي دراسة تاريخية، قديمة أو حديثة، تناولت، من قريب أو بعيد منطقة الضنية"* ، و*"أن كتباً كثيرة تشير في معرض كلامها عن حدث ما الى منطقة الضنية بقولها: في المنطقة القريبة من طرابلس، أو حدث ذلك في مناطق عكار ويكون المقصود بها منطقة الضنية"* [22]. علماً أن هذه الدراسة اليتيمة، على أهميتها، تتناول بالبحث حقبة معينة من تاريخ الضنية، ألا وهو تاريخها الحديث فتغطي فترة الحكم العثماني فقط.

---

[19] من هؤلاء: احمد الخالدي الصفدي، وطنوس الشدياق، والأمير حيدر الشهابي، والمطران يوسف الدبس والبطريرك اسطفان الدويهي.

[20] كما نقل محمد مصطفى يوسف عن كتاب د. كمال الصليبي: " تاريخ لبنان الحديث" – الصفحة 15. والنص الأصلي كما يلي: "ومازال جبل الضنية، الى الشمال من بشري، يحمل الى هذا اليوم اسم الجماعة الشيعية التي استقرت هناك قبيل الحروب الصليبية".

[21] د. عمر تدمري، وهو الوحيد من المؤرخين المحدثين القائل بإرجاع اسم الضنية الى قبيلة.

[22] د. قاسم الصمد: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 10.

1.3 خلاصة

التحليل الرباعي:

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
• يعود وجود البشر في الضنية الى حقب تاريخية قديمة غائرة في الزمان. • تختزل الضنية تاريخ لبنان والمنطقة المحيطة. • تاريخ الضنية غني بتنوع الشعوب والحضارات والمعتقدات الدينية التي مرت عليه. • يوجد العديد من الآثارات في مختلف نواحي الضنية.	• عدم وجود الأبحاث والمراجع التاريخية حول الضنية. • عدم اكتشاف إلا الجزء اليسير من آثارات المنطقة، وبقاء الدفين منها تحت سطح الأرض غير منقب عنه. • عمليات التخريب والسرقة التي تعرضت لها المواقع الأثرية القائمة. • تباعد المواقع الأثرية بمعنى تشتتها الجغرافي. • أغلبية المواقع الأثرية صغيرة الحجم ولا ترتقي الى مكانة آثارات بعلبك أو عنجر أو جبيل.
الفرص:	**الكوابح:**
• يوجد كثير من الآثارات المطمورة التي تنتظر حملات التنقيب العلمية للكشف عن كنوزها الأثرية الدفينة. • امكانية الاستفادة من الصروح الأثرية المحافظة (الى حد ما) على بناها الأساسية من عواقب الزمان، مثل قلعة النمرود وحصن السفيرة وغيرها. • إمكانيات إقامة مشاريع تطال حقلي السياحة الأثرية ونشر المعلومات التاريخية (بوسائل مختلفة)، وذلك على المدى البعيد. • مقاربة التاريخ من وجهة الانفتاح على التعدد الديني والحضاري. • الاستفادة من الأساطير حول الرمز النسائي، لتفعيل دور المرأة في المجتمع، بما في ذلك سياسياً وعسكرياً (في مقاومة الاحتلال).	• إهمال الدولة (وزارة السياحة ووزارة الثقافة). • بعد المسافة بين المنطقة والمركز (العاصمة). • الحاجة الى عمل طويل المدى للتنقيب عن آثارات المنطقة والبحث في تاريخها. • الحاجة الى تمويل كبير مقابل قلة المردود المادي. • غياب الوعي بأهمية تاريخ المنطقة في تشكيل الهوية، وغياب الوعي بأهمية البعد الانساني والحضاري للآثارات المكتشفة أو التي قد تكتشف مستقبلاً. • الحالة السيئة لشبكة الطرقات في المنطقة (عدم تواصل جميع المناطق بعضها ببعض، ضيق الطرقات وعدم استيعابها للحافلات، خطورة بعض الطرقات ووجود التفافات ومنحدرات). • إمكانية سوء التعامل مع تاريخ المنطقة، كبث روح النعرات الطائفية، والتمييز القومي، والنزاعات بين المناطق والعائلات.

التوجهات الاستراتيجية
1. قيام حملات التنقيب، وإجراء الأبحاث التاريخية والكشف عن تاريخ المنطقة وأهميتها. 2. نشر الأبحاث، وتعميم نتائجها، وطباعة الكتيبات والمطويات الخاصة بالسائحين التي تعرِّف بتاريخ المنطقة عبر العصور، وبأهم معالمها الأثرية. 3. قيام سياحة أثرية-تاريخية قد تشمل جولات في مختلف قرى الضنية، ويمكن أن تستهدف فئات متعددة، ومنها: تلاميذ المدارس ورحلات للجمعيات الأهلية في فصل الشتاء، والمصطافون من أجانب ومهاجرين ومغتربين، أو حتى عائلات من الأهالي في فصل الصيف. **4.** إقامة مركز لتجميع كل ما هو متعلق بالمسائل التاريخية والأثرية في المنطقة، وعرضها للزائرين، والترويج لتاريخ المنطقة.

2 الخصائص الديمغرافية

2.1 الحراك السكاني

يكمن الطابع الرئيسي للخصائص الديمغرافية لمنطقة الضنية، في كونها منطقة ذات حراك سكاني واسع، متعدد الأسباب وفي اتجاهات وأبعاد مختلفة. فكون لبنان بلد مركزي الطابع (سياسياً واقتصادياً وإدارياً)، عجز حتى الآن عن إيجاد صيغة متوافق عليها لتنفيذ اللامركزية الإدارية أو الإنماء المتوازن، وكون الدولة قد تأخرت لعقود طوال عن تنمية المناطق الريفية، وعن إيصال الخدمات الرئيسية إليها والبنى التحتية المناسبة لها، وكونها لم تعتمد سياسة دعم لتحفيز القطاعات المنتجة، وبالأخص الزراعة؛ لذلك كله، تشهد مختلف المناطق الريفية والطرفية في لبنان نزوحاً سكانياً نحو مركز الدولة بشكل أخص، أي الى العاصمة بيروت وضواحيها والمناطق المجاورة لها، أو الى مدن أخرى رئيسية، كمثل عاصمة الشمال طرابلس، في حالة المناطق الأكثر بعداً عن العاصمة مثل الضنية وعكار، إذ تلعب هذه المدن دوراً محورياً في محيطها، وإن بقي هذا الدور أقل وزناً من بيروت نفسها التي تتركز فيها أهم النشاطات الاقتصادية وأكثر شركات القطاع الخاص وأغلب مؤسسات الدولة وأكبر مرافقها (كالمطار الدولي).

"أثناء قيام دولة لبنان الكبير (1929)، قدم الاستعمار الفرنسي مغريات كثيرة بهدف قبول أهل طرابلس والشمال الدخول في الكيان الوليد، حيث قُدمت وعود عرقوبية بإنشاء مقرات للوزارات والسفارات في مدينة طرابلس، وبتوسيع ميناء طرابلس ليعود الى لعب دور حيوي في التجارة الدولية كما في القرنين السابع عشر والثامن عشر"

وبالنسبة للحراك الديمغرافي، تكاد منطقة الضنية لا تخرج عن الإطار العام على المستوى الوطني، رغم ما لها من خصوصيات معينة، مثلها في ذلك كمثل باقي المناطق اللبنانية التي تضفي طابعها المميز الى ذلك الحراك الذي يتضمن ظاهرتي النزوح الى مناطق أخرى والهجرة الى الخارج. هذا و*"لم تبدأ الهجرة من لبنان منذ الاستقلال، بل منذ 1860. ارتبطت على الدوام بتراجع قدرة الريف، في غياب أي تدخل للدولة لمصلحته، على إعالة أهله. بل لقد أدى نمط تعاطي الدولة مع الريف اللبناني، خلال حقبة الاستقلال، إلى إفراغه من أهله على نحو شبه كامل"* [23]. وللدلالة على عمق التحول في نسب السكان بين المناطق الريفية والحضرية، منذ حوالي نصف قرن من الزمن، نشير الى أنه *"في الستينات، وحسب دراسة بعثة ايرفد آنذاك، كان يقيم في الريف اللبناني حوالي نصف سكان البلاد ... ويقيم فيه حوالي نصف العاملين فيها ... وحسب دراسة بالعينة عن القوى العاملة في لبنان لسنة 1970 ... فيقيم في الريف حوالي 40% من السكان ... ويعمل فيه حوالي 20% من العاملين"* [24]؛ أما في عام 1980، فقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة الى أن حوالي 26% من السكان هم من الريف، بينما تراجعت النسبة الى حدود 13% في عام 2005، كما يتوقع التقرير نفسه أن تتقلص هذه النسبة الى حوالي 7.6% في منتصف القرن الحالي[25]. أنظر الرسم البياني رقم 1، أدناه:

[23] ورد في مقال ألبير داغر تحت عنوان: "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله"؛ وهو منشور على حلقتين في جريدة الأخبار، في العددين 1503 و1504 يومي الإثنين والثلاثاء 5-6 أيلول 2011.

[24] د. عاطف علبي: " اقتصاديات الثروة الحيوانية في لبنان" - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (1980) – الصفحة 13.

[25] Source: United Nations. World Urbanization Prospects: The 2007 Revision.

الرسم البياني رقم 1: توزع نسب السكان في لبنان بين المناطق الحضرية والريفية (%)

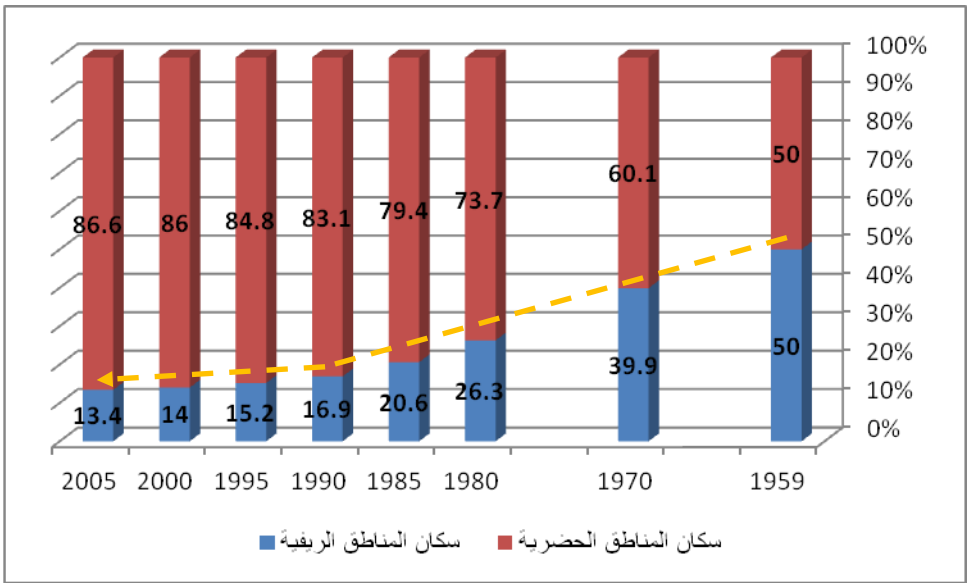

ويمكن تعداد أربعة أنواع كبرى مختلفة من الحراك السكاني في منطقة الضنية، إلا أن لكل من هذه الأنواع تمايزات فرعية تفرقها عن بعضها البعض. وأنواع الحراك السكاني تتحدد على الشكل التالي:

1. **الهجرة الدائمة**: وهي أحد أشكال الحراك السكاني الى خارج لبنان، بحثاً عن عمل وظروف عيش أفضل. وللهجرة تأثيرات متباينة، ومن أشكالها مثلاً:

- الهجرات الدائمة التي يفقد أصحابها كل صلة لهم بوطنهم الأم، كمثل أولئك الذين هاجروا في مطلع القرن العشرين وبالأخص أثناء الحصار والجراد وكساد المواسم الزراعية والمجاعة التي لحقت بهذه المنطقة وبقية المناطق اللبنانية خلال الحرب العالمية الأولى. وقد هاجر هؤلاء الطلائع بحراً الى الأميركيتين، بالأخص الى أميركا اللاتينية (البرازيل والارجنتين وفنزويلا ...)، ولم يعد يُعرف عنهم الشيء الكثير في أغلب الحالات[26].

- الهجرات التي تتالت منذ فترة ما بعد الاستقلال، بسبب تأخر التنمية عن منطقة الضنية وافتقارها للخدمات وللبنى التحتية الأساسية وبسبب شظف العيش فيها وهي المنطقة القائمة على اقتصاد وحيد الأبعاد، بقطاعه الزراعي الطاغي. وموجات الهجرة هذه قد استفحلت مع تفجر الحرب الأهلية في لبنان[27]، وجمود الحالة الاقتصادية الذي رافقها وطال الضنية بنتائجها. وهذه الهجرة ما زالت قائمة وإن بمقاييس أصغر بكثير، لمن استطاع الى ذلك سبيلاً.

[26] "رسم هاشيموتو، وهو أحد تلامذة ألبرت حوراني في جامعة أوكسفورد، صورة الهجرة من البداية، وصولاً الى حقبة ما بين الحربين مستخدماً استقصاءات الإدارة الانتدابية. بدت تلك الهجرة "فريدة"، لجهة حجمها ونسبتها الى عدد السكان. وفي 1930، كان ثمة أكثر من نصف مليون لبناني مهاجر، مقابل 855 ألف مقيم، وفقاً لإحصاء 1932 ... رأى هاشيموتو أن الهجرة اللبنانية كانت مصحوبة على الدوام بإمكان العودة الى البلد الأم (reversible migration). وأعطى أمثلة عن عودة كثيفة للمهاجرين، كما حصل في سنتي 1908 و1909، فمثل العائدون من الولايات المتحدة ما يوازي 95 بالمئة من الذين هاجروا خلالهما، وفي سنوات 1929-1932، التي شهدت الانهيار الاقتصادي الكبير في بلدان الاغتراب، كان العائدون خلالها يوازون 49 بالمئة ممن يهاجرون". أنظر ألبير داغر: "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله" – مرجع مذكور سابقاً.

[27] "وقد ترك لبنان خلال حقبة 1975-1989، 990 ألف لبناني، أو ما يعادل 40 بالمئة من السكان ... وأن المهاجرين من الشباب (18-35 عاماً) بلغوا 466 ألف شخص خلال فترة 1992-2007. يعني ذلك أن ما يوازي ثلث القوى العاملة اللبنانية، البالغة 1.5 مليون شخص، تركوا لبنان خلال 15 سنة فقط". أنظر ألبير داغر: "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله" – مرجع مذكور سابقاً.

وهؤلاء المهاجرون ما زالوا على تواصل مع أهلهم في المنطقة ويأتون لزيارتهم خلال مواسم العطلات الصيفية، وقد يكون لديهم أملاك في قراهم أو حتى بيوت خاصة بنوها ليأوون إليها أثناء وجودهم في بلدهم الأصلي. وقد تكون استراليا الوجهة الأكثر انتشاراً بين مهاجري الضنية (على سبيل المثال، بدأت هجرة أهالي منطقة كرم المهر العقارية الى استراليا منذ عام 1951، ويُعتقد أن أعداد المهاجرين منهم الى استراليا قد بلغ اربعة ألاف، في حين بلغ عدد المسجلين في دوائر نفوسها 1,837 شخص فقط في شباط/فبراير 2010). علماً أنه لا تخلو قرية أو بلدة في الضنية من وجود مهاجرين من أبنائها الى استراليا، حيث بنى بعض المهاجرين الضناويين أحياء كاملة خاصة بهم في ذلك البلد (لقد هاجر الى استراليا ما يربو على 400 الى 500 شخص من أفراد آل درباس، من أبناء بلدة سير، وحدهم). كما يوجد وجهات أخرى هامة للهجرة، مثل اوروبا وبالأخص المانيا وفرنسا وبعض الدول الاسكندينافية، كما والى أميركا الشمالية (كندا والولايات المتحدة).

"الهجرة من الضنية شهدت إقبالاً وكثافة سنة 1977 وعلى يد أحد أبناء ايزال المدعو عمر ياسين الذي عمل آنذاك مستشاراً لدائرة الهجرة الاسترالية ... وهناك العديد من العائلات التي سافرت بأكملها".

محمد مصطفى يوسف: "الضنية عبر العصور"

ولا بد من الإشارة في هذا السياق، الى أنه من الشائع بين هؤلاء المهاجرين أن لا يسجلوا زيجاتهم وولادات أبناءهم في السجلات الرسمية اللبنانية. وهذا النزيف البشري الى المهجر، أحد العوامل التي تفسر قلة عدد المسجلين في بعض القرى.

2. **الاغتراب المؤقت**: وهو شكل آخر من أشكال الحراك الى الخارج، وهو بمعظمه يقوم على أساس البحث عن فرص العمل وتحسين الأوضاع الاجتماعية. وإن كان بعض المغتربين يقضون عمرهم في الخارج، إلا أنهم لا يحصلون على جوازات سفر أجنبية، وهم مرتبطون في آخر المطاف ببلدهم ومنطقتهم بشكل أكبر مقارنة مع المهاجرين الدائمين، بل إن أغلب المغتربين يعودون للعيش في لبنان بعد انتهاء الظروف المؤاتية لهم للعمل في الخارج، أو بعد الإكتفاء من حياة الغربة لسبب أو لآخر. وبالمجمل، فإن ارتباط هؤلاء بوطنهم وقراهم وأهلهم أوثق، وهم أكثر المترددين الى الضنية في مواسم العطلات والاصطياف، وهم ما زالوا ملتزمين بالتحويلات من الخارج وبمساعدة أقرباءهم مادياً. وقد تكون أهم وجهات الإغتراب، أسواق العمل في البلدان العربية (على سبيل المثال، فإن أكبر جالية خارج لبنان من بخعون تعمل في الخليج وبالأخص في الكويت – حوالي 40% من مغتربي بخعون - وهي تساهم في استمرار تصدير المنتجات الزراعية من فواكه وخضروات الضنية الى الخليج من خلال تجار بخعون الذين يمتلكون مشاغل التوضيب وبرادات الفواكه، كما ترسل التبرعات لقيام بعض المشاريع ذات المصلحة العامة، وتدعم الأعمال البلدية من خلال المساعدات). كذلك استفاد أهالي الضنية من وجود بعض الفرص في اوروبا وحتى في افريقيا.

هكذا، انتشرت ظاهرة الهجرة في الضنية، منذ بدايات القرن الماضي، لكن ضمن حدود "حظوظ" (أو إمكانات) سكان منطقة طرفية من لبنان بالمقارنة مع مناطق أخرى أكثر مركزية أو أكثر تطوراً وبالأخص في مجال انتشار خدمات التعليم وجودة مستوياتها. لكن الجدير بالذكر، أن مسألة الهجرة، تعتبر مسألة شائكة أو سجالية، لكونها تحتوي انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية على المجتمع المحلي. فبشكل عام، تتعاظم في مجال "الاغتراب المؤقت" النواحي الايجابية، المتمثلة في إبقاء أواصر الترابط بين المغتربين والمقيمين، وفي رفع مستوى معيشة الأسر عبر التحويلات من الخارج؛ بينما تتفاقم بالأكثر، النواحي السلبية عند النظر في حالة "الهجرة الدائمة"، وذلك بسبب قطع صلات بعض المهاجرين بمجتمعهم المحلي.

3. **<u>النزوح</u>**: وهو نوع من أنواع الحراك السكاني[28]، لكن وجهته داخلية الى مدن ومناطق وقرى أخرى ضمن البلد، سعياً للإقتراب من مواقع القرار ومراكز الأعمال وللحصول على خدمات أفضل، أو ببساطة ابتعاداً عن ظروف مناخية قاسية وباردة في فصل الشتاء، نحو مناطق أدنى ارتفاعاً عن سطح البحر. وهنالك وجهتان لحركة النزوح، يمكن التمييز بينهما، لما لاختلاف وقع كل منهما على الواقع السكاني والإسكاني في الضنية:

- **<u>النزوح الخارجي</u>**: أي نزوح السكان الى قرى وبلدات خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الضنية. واللافت في الأمر أن أغلب هؤلاء النازحين قد اختاروا مناطق نزوح قريبة من منطقتهم، وأن القليل منهم من قرر الإبتعاد نحو العاصمة بيروت وضواحيها ومحيطها. والجدير بالذكر، أن معظم الذين استقروا للعيش خارج الضنية، ما زالوا مرتبطين بقراهم وبلداتهم التي انحدروا منها ويملكون فيها بيوتاً، ويقضون فصل الصيف فيها هرباً من حر المناطق الساحلية وتلك المنخفضة الإرتفاع عن سطح البحر، حيث تجد الطريق الرئيسية طرابلس-الضنية مكتظة، صيفاً، بالسيارات الهابطة صباحاً نحو المدينة، والصاعدة عند المغيب الى قرى الضنية المختلفة.

ويلاحظ أن أهم وجهات النزوح هي نحو المدينة، حيث تستقطب عاصمة الشمال طرابلس العدد الأكبر من النازحين، بسبب قربها من الضنية وبسبب العلاقات التاريخية التي ربطت أهل الضنية بطرابلس. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن منطقة باب التبانة مليئة بأبناء الضنية وقضاء عكار، كذلك فإن الكثير من أبناء قرية السفيرة توجهوا الى حي أبي سمرا، كما يوجد الكثير من المحال التجارية التي تعود لمستثمرين من الضنية، خاصة تلك المتخصصة ببيع قطع غيار السيارات، منتشرة في شارع محرم في طرابلس. وفي سعي اتحاد بلديات الضنية لجمع المعلومات عن المنطقة، أجرى دراسة في العام 2004، اظهرت أن حوالي ثلثي (62%) النازحين الى خارج الضنية، قصدوا طرابلس وجهة لهم[29]. وفي حالة طرابلس بالذات، أصبح الأمر ضاغطاً حتى حدود الاستيعاب القصوى للمدينة.

وبسبب اكتظاظ مدينة طرابلس، وربما بسبب غلاء المعيشة النسبي فيها، فقد استقر عدد لا بأس به من النازحين في محيط المدينة، وبالأخص على طول الطريق الرئيسية التي تربط الضنية بطرابلس، مثل العيرونية ومرياطة ومجدليا وعلما والفوار وغيرها.

هكذا جاء قضاء زغرتا في المركز الثاني بعد طرابلس كوجهة مناسبة للنزوح. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة الى أن اختيار قرى قضاء زغرتا، كان الإختيار الأول لدى النازحين عن الضنية من أهاليها المسيحيين خلال فترة الحرب الأهلية طلباً للأمان ولظروف معيشية أفضل، خاصة نحو مجدليا ومزيارة وأردة وغيرها (يشكل أهالي قرية حوارة نسبة كبيرة من سكان أردة حيث لجأوا إليها أثناء الحرب، حيث نقل قسم منهم قيود نفوسهم من حوارة).

ويبدو أن العديد من النازحين من الطائفة المسيحية قد اختار مناطق أبعد من ذلك، حيث استقر بعضهم في الكورة وجبيل والبترون وحتى في المتن وبيروت (آل سركيس من بلدة سير، يملكون استثمارات كثيرة في بيروت وجل الديب، منها مبنى بنك عوده وفنادق وغيرها).

كما شكلت المناطق الأخرى المحيطة بالضنية وجهات للنزوح أقل وزناً، منها المنية وعكار.

---

[28] "أفرد الاستقصاء ... (المسح للقوى العاملة الذي أجرته مديرية الإحصاء المركزي في بداية السبعينيات) فصلاً لما سماه "المهاجرين في الداخل"، فإذا هم في 1970، 689 ألفاً، أو نحو ثلث اللبنانيين البالغين آنذاك 2.25 مليون نسمة، اتجه ثلثاهم من الأرياف نحو بيروت وضواحيها. وفي 1970، كان قد مضى على وجود 62 بالمئة من سكان ضواحي بيروت، أقل من عشر سنوات". أنظر ألبير داغر: "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله" – مرجع مذكور سابقاً.

[29] تم احتساب النسبة اعتماداً على التقارير التي زودنا بها اتحاد بلديات الضنية.

"العائلات الإقطاعية التي التزمت الضنية من الباب العالي طيلة قرون عديدة، مثل آل رعد (يعدّون حوالي 350 ناخب) وآل الفاضل رعد، لم يعد لها وجود كعائلات مقيمة في الضنية، رغم امتلاكها أراضي وبضعة بيوت، حيث يؤجرون بعضها كمدارس رسمية في بلدة سير (مبنى الثانوية الرسمية القديم الذي انهار، يملكه أحمد نصوح الفاضل)"

- **<u>النزوح الداخلي</u>**: أي نزوح السكان الى قرى وبلدات داخل منطقة الضنية ذاتها. وإذا ما استثنينا ظاهرة انتقال عشرات الأفراد أو بضع عائلات للسكن في قرى وبلدات مختلفة، وهي ظاهرة ذات طابع فردي، قليلة الشأن في المسألة الديمغرافية والإسكانية العامة، يمكن حينها رسم الحد الفاصل بين ثلاثة أشكال من النزوح الداخلي:

✓ النزوح نحو المناطق ذات المواقع الجغرافية الأقرب الى المدن: وهذه القرى والبلدات عادة ما تكون محاذية لحدود المنطقة الغربية، والقائمة على الطرقات الرئيسية والمنافذ التي تربط الضنية بطرابلس عبر قرى قضاء زغرتا. الأمر الذي يشكل ضغطاً سكانياً على هذه المناطق التي يمكن أن تتطور بعضها لتشكل شريط سكاني آخر حول عاصمة الشمال، مما يوسع من الإطار الجغرافي الفعلي لضواحي مدينة طرابلس مستقبلاً. إن هذا الشكل من أشكال الحراك السكاني الداخلي، ينقل المشاكل الديمغرافية والاجتماعية وعلى صعيد توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية من موقع الى آخر ضمن النطاق الجغرافي لمنطقة الضنية، بل يفاقمها في أماكن معينة، بينما يفرغ أماكن أخرى من طاقاتها البشرية وقواها العاملة. ومن بين الأمثلة الأكثر بروزاً، ما يلي:

- كفرحبو: الأقرب الى طرابلس، والتي تستقطب مئات الأشخاص (حوالي 500 شخص) من مختلف مناطق الضنية.
- دير نبوح: التي تستقطب حوالي 1,500 شخص من مناطق مختلفة، وبخاصة من بقاع صفرين وايزال والحروف (بيت حسنة، بعزقون ...).
- كفرشلان: التي تستقطب حوالي 3,500 شخص من مناطق الضنية المختلفة (قرصيتا، نمرين، السفيرة، سير، عزقي، بقرصونا، بيت حاويك، حرف السياد، بقاع صفرين، ايزال، وغيرها). ويتجاوز عدد السكان المقيمين في كفرشلان الـ 4 ألاف نسمة، بينما يبلغ عدد سكانها المسجلين في قيودها حوالي الألف نسمة.
- مراح السراج: التي تستقطب بضع مئات من السكان، لكنهم من مناطق متنوعة خاصة تلك النائية، والجردية الطابع (مثل: قرصيتا، نمرين، بقرصونا، بقاع صفرين، دبعل، السفيرة، إلخ.).

✓ النزوح نحو مناطق جديدة للسكن والاستخدام الزراعي: شهدت المنطقة قيام قرى حديثة العهد نسبياً، أنشأت من قبل أشخاص من قرى أخرى جردية أكثر ارتفاعاً، كانوا يقصدونها خلال فصل الشتاء لإيواء قطعانهم من الطقس البارد ولتوفر المراعي فيها وغياب زراعات تتأذى من رعي القطعان، وتحولت هذه القرى مع مرور الزمن الى مناطق سكنية دائمة بالنسبة الى عدد لا يستهان به من أهالي القرى الأصلية[30]. لذلك لا توجد سجلات قيود ولا مأمور نفوس في تلك القرى، ويمارس أهاليها الجدد حقوقهم الإنتخابية في القرى التي انحدروا منها. ومن أهم هذه التجمعات السكانية:

- منطقة بيت زود العقارية وحروف ايزال (وتحتوي القرى التالية: بيت حسنة، بيت بكور، بيت داوود، بعزقون، بيت رضوان، موليد، بيت عتمان): وهي تستقطب عائلات تعود جذورها الى بقاع صفرين وبقرصونا وقرصيتا وغيرها. علماً أن عدد كبير من سكان هذه القرى ما زال يملك بيوتاً وأراضي زراعية في قراه الأصلية، والكثير منهم يقضون فصل الصيف في جرد النجاص بغرض زراعة أراضيهم هناك، قبل أن يعودوا في فصل الشتاء الى المناطق المنخفضة (نسبياً).

[30] مجلس الإنماء والإعمار – مؤسسة البحوث والاستشارات: مشروع التنمية الاجتماعية – تقرير البحث الاجتماعي السريع – فبراير 2006.

- جيرون: سكانها ينحدرون بشكل أساسي من دبعل وقرحيا.
- القرن (قرن جيرون): سكانها أصلاً من قرصيتا.
- مربين: وقد اشترى فيها أراضي، أبناء بقرصونا وسير بشكل أساسي، وتتألف القرية من 103 مساكن ومسجد، وهي مسكونة صيفاً فقط.
- وهنالك قرى أخرى أقل وزناً وتستقطب عدد محدود من الأسر، ومنها عصيموت (أهلها من حوارة، وهي مؤلفة من 5 منازل، 3 منها مسكونة)، ومزرعة كتران (يقطنها 9 عائلات من عاصون وعائلة من سير، أما باقي المنازل فهي للمصطافين).
- كذلك، انتشرت أعداد كبيرة من عرب عدوة (أو الروضة) في مناطق محاذية لهم، مثل عزقي وكفرشلان وسواها (إضافة الى نزوح العديد منهم الى خارج الضنية وبالأخص الى البداوي). كما اشترى بعضهم أراضي في أعالي قرصيتا ومربين، وبنوا فيها البيوت وزرعوا أشجار التفاح.

ان قيام القرى المستحدثة داخل الضنية، يشكل تحدياً كبيراً حيال مهمة تنميتها، بسبب عدم وجود سلطات محلية منتخبة من قبل المقيمين فيها، لكون محل قيد هؤلاء السكان ما زال في قراهم الأصلية التي نزحوا منها. يضاف الى ذلك، قيام بعض القرى الصغيرة التي لا وجود رسمي لها في دوائر الدولة، كمثل غياب أسماء قرى بشطايل ووادي سري ومعبّي وتر مالخ وسواها من لائحة "دليل المناطق العقارية والمدن والقرى في لبنان".

- ✓ لا بد من الإشارة هنا الى أن هنالك سبب آخر للنزوح الداخلي، يعود للطبيعة وليس للحراك السكاني النابع عن أسباب اجتماعية (أكانت طوعية أم قسرية). ومثال ذلك، قرية دبعل التي أصابها عام 2002 انهيارات أرضية شقت القرية الى نصفين، وتضررت منازلها. وقد انتشر أهالي دبعل في مختلف قرى الضنية (ومنها، سير بطرماز، كفربنين، مراح السراج، وغيرها).

4. **<u>الاستقطاب</u>**: إذا ما استثنينا عملية الاستقطاب الداخلية ضمن حراك سكان المنطقة نفسها، إذ تمت تغطيتها ضمن حركة النزوح الداخلية (وهما وجهان لعملة واحدة)؛ يبقى أن نشير الى عدة أشكال من الاستقطاب لأناس من خارج المنطقة.

- ➢ أغلب قرى وبلدات التجمع الأول، وهو القلب النابض لمنطقة الضنية، مثل سير والقرى المحيطة، بقاع صفرين وعاصون وبخعون، المصنفة مناطق سياحية، تستقطب المصطافين من طرابلس والمنية والقلمون وبيروت وعكار وبعض البلدان العربية (الاردن والخليج وسوريا)، وتنشط فيها خلال فصل الصيف حركة تأجير البيوت والشقق، ناهيك عن تملك الكثير من الطرابلسيين بيوت وفلل، وبالأخص في بقاع صفرين التي تشهد نمواً عمرانياً متسارعاً. وقد استفاد بعض هؤلاء الوافدين من حركة الاصطياف النشطة فاستثمروا في بعض الأعمال (مطعم في سير يملكه مستثمر من عكار، فندق ومطعم في عاصون يملكه مستثمر من طرابلس).
- ➢ بعض القرى الواقعة على مسافة قريبة من مدينة طرابلس (التجمع الرابع)، اصبحت تستقطب سكاناً منها، بسبب ازدحام المدينة وغلاء أسعار الشقق وايجاراتها. ومن بين هذه القرى كفرشلان ومراح السراج، بشكل بسيط، وبالأخص عزقي التي يسكن فيها بضع مئات الأشخاص من طرابلس.
- ➢ قرية عيون السمك الواقعة على حدود عكار، والتي تحتوي بحيرة اصطناعية عند نهر البارد تربى فيها الأسماك، ويوجد على ضفافها بضعة مطاعم واستراحات، يقطنها ويعمل فيها أشخاص أتوا من عكار (جديدة القيطع).
- ➢ منطقة بشناتا العقارية، الخالية من السكان لأسباب تاريخية معينة، تم شراء أراضي فيها من قبل أشخاص من قضاء زغرتا، وشيدوا فيها بضعة بيوت للإقامة في فصل الصيف[31].

[31] ورد في كتاب د. قاسم الصمد "تاريخ الضنية ..." (مصدر مذكور سابقاً): "بعد وفاة الشيخ خضر العباس في عام ... 1873 م، باع الحاكم الشرعي في طرابلس ... التركة المستغرقة بالديون ... للخواجة يوسف بن الياس الخوري من أهالي مزيارة ... كامل البساتين الشجرية القائمة في أراضي قرية بشناتا التابعة ناحية الضنية، وقد بلغ عددها 152 بستاناً" – الصفحة 99 – وذلك نقلاً عن سجل المحكمة الشرعية.

- كذلك، هنالك بعض القبائل العربية الرعوية تأتي من الهرمل والبقاع صيفاً الى جرود الضنية (سفوح جبل المكمل) وتنصب الخيم في الأراضي المشاع، كي ترعى الماشية في الأراضي الخصبة بالأعشاب النادرة والمفيدة.

في الخلاصة، يتضح من تحليل المعطيات الديمغرافية التي تم جمعها، أن الحراك السكاني الواسع من أهم خصائص المجتمع الضناوي. ورغم أهمية تحديد هذه الخاصية الديمغرافية، ومعرفة الأشكال المختلفة لهذا الحراك السكاني متعدد الأوجه والأبعاد، لكن في حال المقارنة مع عملية النزوح الواسع الذي شهده لبنان في التاريخ المعاصر (منذ عهد الاستقلال) من الريف الى المدينة (ما يفوق 86% من سكان لبنان الحاليين هم من سكان المناطق الحضرية)، يمكن القول أن الضنية ما زالت محافظة على نسبة مرتفعة جداً من سكانها المسجلين. إذ أن حوالي نصف سكان قرى الضنية ما زالوا يقيمون بشكل دائم في قراهم الأصلية (مكان قيدهم)، بينما تبلغ نسبة المقيمين الدائمين في الضنية حوالي 70% من مجموع عدد السكان المسجلين (وهي نسبة تتضمن أعداد السكان الدائمين في الضنية الذين أتوا من مناطق أخرى خارجها، لكن حجم هذه الظاهرة يبقى محدوداً مقارنة بالحراك السكاني الداخلي لأهالي الضنية).

هكذا، بنتيجة هذا الحراك السكاني الناشط، يمكن تصنيف مناطق الضنية المختلفة الى نوعين من المناطق:

1. **المناطق الجاذبة**، وهي تلك التي يبلغ عدد المقيمين الدائمين فيها أكثر من عدد سكانها المسجلين؛
2. **المناطق النابذة**، التي يبلغ عدد المقيمين الدائمين فيها أقل من عدد سكانها المسجلين.

ويتضح[32] من الرسم البياني رقم 2، أن معظم قرى وبلدات التجمع، تقع ضمن خانة المناطق النابذة، أي المناطق التي تميل الى حراك سكاني يخرج منها السكان، إما نحو السفر أو الى مناطق أخرى داخل الضنية وخارجها. ويبدو جلياً أن التجمع السادس المؤلف من "القرى الخمس" ذو طابع نابذ بالكامل، على عكس قرى التجمع الخامس التي تحمل جميعاً الطابع الجاذب. أما فيما يخص باقي التجمعات فتنفرد بضع قرى منها بالطابع الجاذب، وأهمها: مزرعة كتران (التجمع الأول)، جيرون ودبعل (التجمع الثالث)، وكفرشلان (التجمع الرابع).

والجدير بالملاحظة، أن تقسيم القرى الى مناطق جاذبة وأخرى نابذة لا يتضمن في آخر التحليل إلا المعطيات الراهنة للواقع الديمغرافي لكل من هذه القرى، علماً أن الحراك السكاني في الضنية هو حراك متعدد الأشكال والأبعاد، كما أنه يتنوع مع اختلاف المراحل الزمنية التي جرى فيها هذا الحراك. لذلك، يمكن اعتباره حراك حيوي (ديناميكي) ومركب في أغلب الأحيان، إذ قد يجمع ما بين ظاهرات متعاكسة في آن واحد. فعلى سبيل المثال، تعتبر بلدة كفرشلان من البلدات الجاذبة للسكان، في حال اعتمدنا حصيلة الحراك السكاني الذي شهدته عبر السنين، أي في الإجمالي العام لعدد سكانها (حيث يبلغ عدد المقيمين فيها أربعة أضعاف عدد سكانها المسجلين في قيودها)، لكن يمكن اعتبارها أيضاً من ضمن المناطق النابذة للسكان الأصليين فيها (حيث لا يقيم فيها إلا نسبة 60% من عدد السكان الأصليين فيها، من المسجلين في قيودها). وقد تعود هذه الظاهرة الى تعدد دورات أو موجات الحراك السكاني عبر الفترات المتلاحقة، أو يمكن نسبها الى الميزات التفاضلية المقارنة بين منطقة وأخرى. إذ تبدو الهجرة الى الخارج أو السكن في طرابلس من المغريات التي يسهل على سكان بلدة محاذية للشريط الساحلي تحقيقها، في المقابل تبدو خصائص هذه البلدة وقربها من المدينة مقارنة بالمناطق الجبلية المرتفعة، من العوامل المغرية لسكان المناطق الجردية للإقامة في كفرشلان. لكن طغيان أعداد القادمين الى البلدة، على أعداد مغادريها بغرض السكن في مناطق أخرى أو بداعي السفر والهجرة، يجعل منها منطقة جاذبة في المطاف الأخير، عند تصنيفها في تحليل الواقع الراهن.

[32] في الرسم البياني رقم 2، تم الإشارة الى أسماء القرى الجاذبة عبر وضع دائرة باللون الأصفر حولها.

الرسم البياني رقم 2: عدد المقيمين وعدد المسجلين في قرى الضنية بحسب التجمع السكني

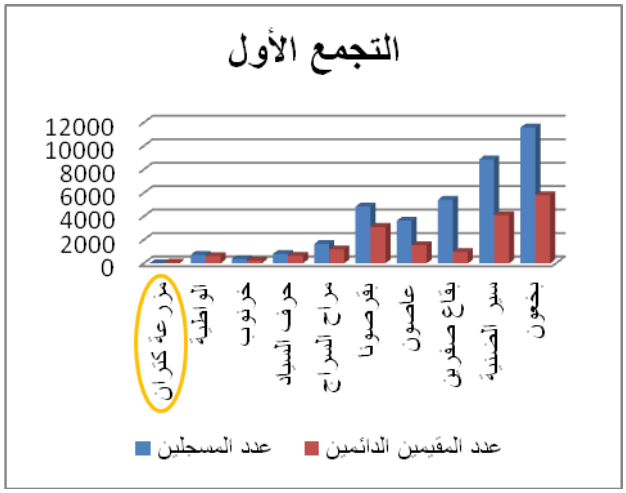

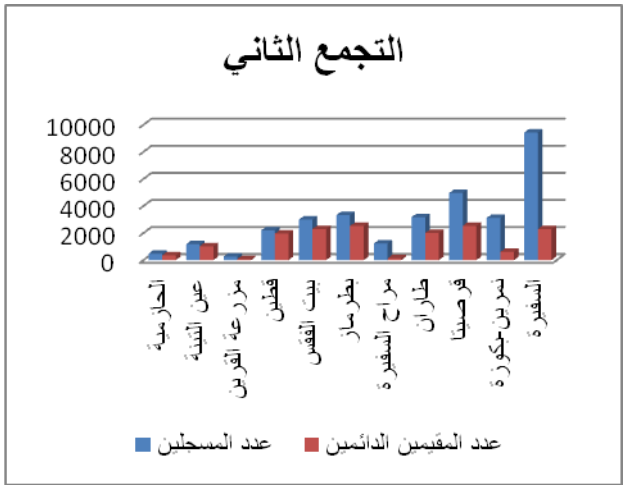

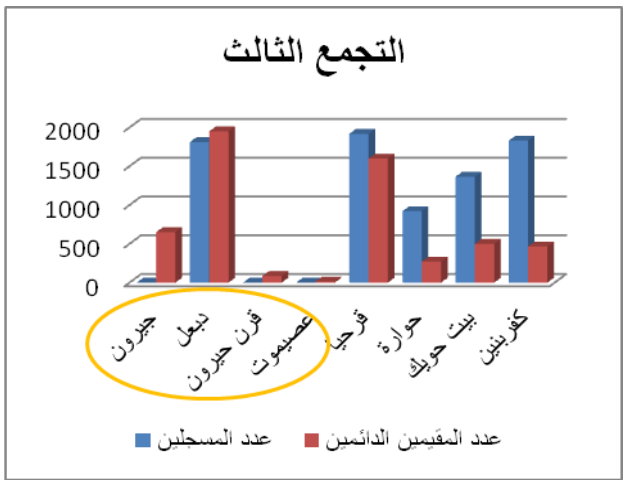

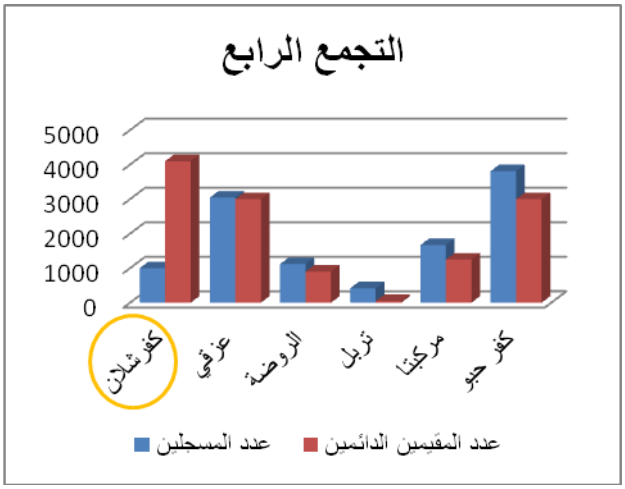

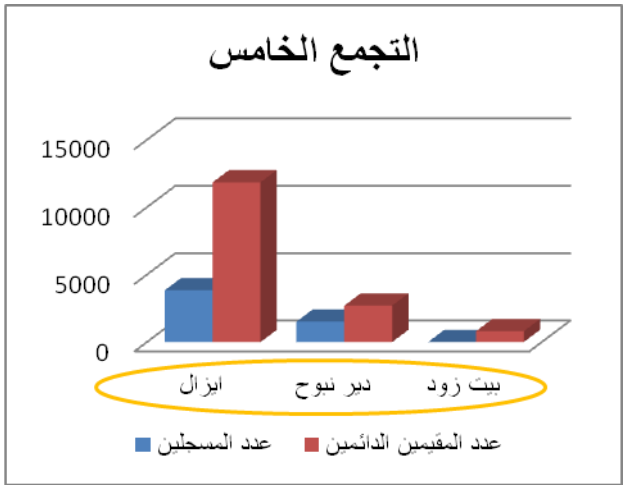

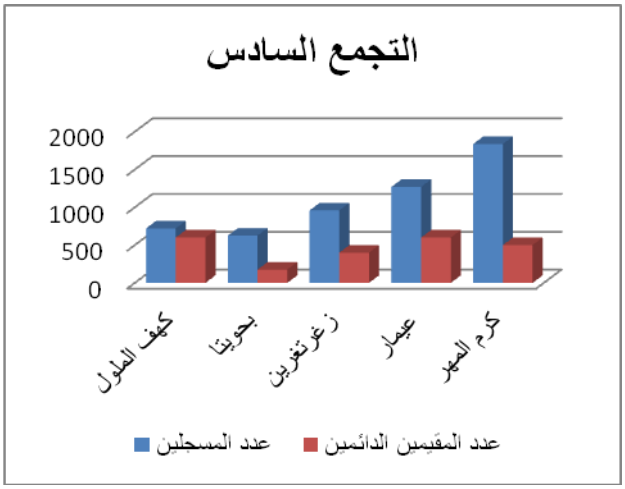

2.2 أعداد السكان

تُظهر المعطيات الديمغرافية التي تم جمعها أثناء البحث الميداني، أن البلدات والقرى التي تحوي الأعداد الأكبر من المسجلين في سجلات قيودها، هي، في المرتبة الأولى، بخعون من التجمع الأول (ما يزيد عن 11,500 نسمة مسجلين)، تليها السفيرة من التجمع الثاني (حوالي 9,500 نسمة مسجلين)، ثم سير من التجمع الأول، وهي مركز المنطقة (حوالي 8,900 نسمة مسجلين). بعدها تنخفض أعداد المسجلين بشكل واضح، حيث سجلت المراكز بين الرابع والسادس ما بين 4,800 و5,400 نسمة مسجلين، في قرى بقاع صفرين وقرصيتا وبقرصونا. ويتضح أن المراكز الستة الأولى لجهة عدد السكان المسجلين هي حكر على البلدات والقرى التابعة للتجمعين المركزيين الأول والثاني، قبل أن تظهر قرى ايزال من التجمع الخامس وكفرحبو من التجمع الرابع، في المركزين السابع والثامن بأعداد مسجلين تراوح حول عتبة 3,800 نسمة.

وفي 25 قرية من أصل 41، لم تتخط أعداد المسجلين عتبة الألفي نسمة؛ إضافة الى 6 قرى مسكونة لا تحتوي على سجلات قيود، كون سكانها أتوا من مناطق عقارية أخرى في الضنية، وهي حالة قرى مزرعة كتران (التجمع الأول) وجيرون والقرن وعصيموت (التجمع الثالث) وبيت زود (التجمع الخامس) ومربين (منطقة جرود الضنية). هذا إذا ما استثنينا أربعة مناطق عقارية غير مسكونة ولا يوجد فيها سجلات، وهي بشناتا وجرجور وبشحارة ومزرعة الكريم، التي تتبع جميعها للتجمع السادس ومنطقة جرود الضنية.

لكن سجلات القيود لا تعكس الواقع السكاني الفعلي في المنطقة، بسبب الحراك السكاني الواسع النطاق فيها. لذلك، نجد أن العدد الأكبر من السكان الدائمين (القاطنين في قراهم صيفاً وشتاءً) يسجل في ايزال والحروف من التجمع الخامس (يقدر عدد سكانها قرابة 12,000 نسمة)، وهي منطقة جاذبة لأهالي قرى بقاع صفرين وبقرصونا وقرصيتا، كونها أقل ارتفاعاً عن سطح البحر، وهي بالتالي أدفأ خلال فصل الشتاء، وكان أهالي تلك المناطق المرتفعة يقصدونها شتاء لرعي قطعانهم وسرعان ما تحولت هذه الرقعة الجغرافية الى موطن لقرى عدة تحمل (بمعظمها) أسماء العائلات التي نزحت إليها واستوطنتها بشكل دائم مع مرور الوقت ... يليها في المركز الثاني بخعون من التجمع الأول (حوالي 5,800 نسمة من السكان الدائمين)، وهي بلدة مناخها جيد على مدار العام، ومركزية في موقعها الجغرافي، ووسطية في ارتفاعها (ما بين 500 و700 متر فوق سطح البحر). بعد ذلك نجد بلدتين تتراوح أعداد سكانها الدائمين في حدود الـ 4,000 نسمة وهي سير (التجمع الأول)، وكفرشلان (التجمع الرابع) القريبة من طرابلس.

ويرتفع عدد القرى التي تقل أعداد سكانها الدائمين عن عتبة الألفي نسمة الى 32 قرية، أي أن ما يفوق 70% من قرى الضنية لا تزال صغيرة لناحية عدد سكانها الدائمين. ويشكل الحراك السكاني عاملاً مهماً في كثير من الأحيان، لتحديد خارطة توزع المناطق السكنية ذات الطابع الحضري وتلك ذات الطابع الريفي (دون أن يكون المعيار الوحيد)، مع العلم أن النمو الاقتصادي البطيء في العديد من القرى وضعف تنويع القطاعات المنتجة وتراجع مردود النشاطات الزراعية وغياب الخدمات الاجتماعية وسوء حالة البنى التحتية، وغياب وسائل الترفيه، وضعف سوق البضائع الاستهلاكية، هي العوامل التي تشجع على تأجيج الحراك السكاني والبحث عن فرص عمل أفضل خارج نطاقها. وحتى بالنسبة الى البلدات الكبيرة والمركزية في المنطقة، فإننا نجد أن بعضها يعاني بدوره من حراك سكاني كثيف الى خارجها، مما يدل على أن النزوح من قرى المنطقة في اتجاه هذه البلدات لا يحول دون تعرض هذه الأخيرة بدورها للنزف الديموغرافي، بالنظر الى عدم توفر المقومات التي تسمح لها بالاحتفاظ بقواها المنتجة وطاقاتها العلمية وكفاءاتها المهنية والشبابية.

2.2.1 التجمع الأول

يمتاز التجمع الأول في كونه يلعب دوراً مركزياً بين باقي التجمعات، وهو يحتوي على أهم البلدات في المنطقة، وبخاصة تلك المصنفة سياحية، مثل سير وبقاع صفرين وبخعون. وتتميز قرى هذا المحور بالزيادة الكبيرة في عدد سكانها صيفاً (زيادة بنحو 136%) مقارنة بعدد سكانها الدائمين، بتأثير حاسم من حركة الاصطياف. فالتجمع الأول يستحوذ على أكبر عدد من السكان المقيمين شتاءً (قرابة 19% من إجمالي سكان الضنية المسجلين وحوالي 27% من إجمالي المقيمين الدائمين فيها). كذلك، فالتجمع يحتل المركز الأول لناحية عدد المقيمين صيفاً (حوالي 40% من إجمالي السكان المقيمين صيفاً). وهذا التجمع يسجل ثاني أعلى نسبة مهاجرين (حوالي 31%)، وبالأخص بلدة بخعون التي هي تعد الأكثر سكاناً في المنطقة كلها (قرابة 40% من سكانها هاجروا الى الخارج)، وهذا ما يعكس انفتاح قرى هذا التجمع على الخارج، وتطوراً نسبياً للبنى التحتية والمرافق التعليمية فيها قبل سواها من باقي التجمعات.

جدول رقم 10: المعطيات الأساسية حول سكان التجمع الأول

التجمع الاول							
إسم البلدة	عدد السكان المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من غير المسجلين	عدد المقيمين شتاءً	عدد المقيمين صيفاً	عدد النازحين	عدد المهاجرين
بخعون	11,569	5,200	600	5,800	7,500	1,800	4,600
سير الضنية	8,858	4,000	100	4,100	6,000	1,700	3,100
بقاع صفرين	5,420	975	هامشية	975	20,000	3,250	1,200
بقرصونا	4,836	2,900	275	3,100	4,200	1,450	480
عاصون	3,625	1,500	50	1,550	2,700	700	1,400
حقل العزيمة	1,933	950	100	950	1,800	500	500
مراح السراج	1,663	900	300	1,200	1,220	200	550
حرف السياد	809	650	هامشية	650	650	هامشية	150
الواطية	719	525	85	610	730	70	120
خرنوب	370	235	هامشية	235	285	35	100
مزرعة كتران	0	×	60	60	250	×	×
الإجمالي	**39,802**	**17,835**	**1,570**	**19,230**	**45,335**	**9,705**	**12,200**

2.2.2 التجمع الثاني

كانت قرى التجمع الثاني، تعتبر حتى فترة ليست بالبعيدة، أكثر عزلة نسبياً مقارنة بقرى التجمع الأول، رغم موقعها الجغرافي الملائم والملاصق للتجمع الأول. لكن الفارق بين التجمعين، يتمثل في أمرين: مدى حداثة شبكات الطرقات التي تربط التجمعات بعضها ببعض، وتربط التجمعات بالمركز الخارجي (طرابلس)، من ناحية؛ ومحافظة النشاط الزراعي على دوره في أغلب قرى هذه المنطقة (ما عدا تلك التي تعاني شحاً كبيراً في المياه مثل بطرماز)، مقارنة بالتدهور النسبي للانتاج الزراعي في قرى التجمع الأول، من ناحية أخرى. ويحتل التجمع المركز الثاني في عدد المقيمين شتاءً (حوالي 15% من إجمالي سكان الضنية المسجلين)، وهو التجمع الذي يحافظ على قرابة نصف عدد سكانه المسجلين كمقيمين دائمين فيه، وهذه الظاهرة تتزايد، الى حدود مرتفعة للغاية، في عين التينة (85%)، والقطين وبيت الفقس وبطرماز (حوالي 75%)، بينما تنخفض بشكل جلي في مراح السفيرة ومزرعة القرين (اللتين يقيم فيها سكان مسيحيون)، وكذلك نمرين والسفيرة، وهي جميعها قرى ترتفع فيها نسبة النزوح والهجرة. ويسجل التجمع الثاني ثاني أعلى نسبة نزوح (حوالي 42%) بين جميع التجمعات. كما يسجل ثالث أكبر زيادة في عدد السكان بين المواسم، إذ يرتفع عدد سكانه (حوالي 65%) خلال موسم الصيف، علماً أن أغلب هؤلاء هم من النازحين والمهاجرين، لأن هذا التجمع لا يستقطب السياح ولا المصطافين من خارج الضنية، رغم جمال الطبيعة والمناخ فيه.

جدول رقم 1: المعطيات الأساسية حول سكان التجمع الثاني

التجمع الثاني							
إسم البلدة	عدد السكان المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من غير المسجلين	عدد المقيمين شتاءً	عدد المقيمين صيفاً	عدد النازحين	عدد المهاجرين
السفيرة	9,425	2,300	هامشية	2,300	6,500	6,600	500
قرصيتا	4,960	2,530	هامشية	2,530	4,117	2,180	250
بطرماز	3,332	2,500	20	2,520	2,950	750	120
طاران	3,171	2,000	هامشية	2,000	2,500	300	800
نمرين-بكوزة	3,116	600	10	610	2,460	2,260	250
بيت الفقس	2,995	2,300	هامشية	2,300	2,800	599	100
قطين	2,203	1,700	260	1,960	2,150	200	300
مراح السفيرة	1,232	120	15	135	1,000	500	600
عين التينة	1,174	1,000	25	1,025	1,100	100	70
الحازمية	474	310	40	350	450	50	120
مزرعة القرين	271	60	20	80	120	160	50
الإجمالي	**32,353**	**15,420**	**390**	**15,810**	**26,147**	**13,699**	**3,160**

2.2.3 التجمع الثالث

يتميز التجمع الثالث بوجود ثلاث قرى مستحدثة، لا توجد فيها سجلات قيود لسكانها، وهي جيرون والقرن وعصيموت. وتحقق استحداث هذه القرى عبر عائلات أتت من قرى أخرى في التجمع مثل دبعل وقرحيا وكفربنين، ومن قرصيتا (التجمع الثاني)، حيث كانت هذه العائلات تقصد هذه المناطق بغرض توفير المراعي لمواشيهم، فوضعت اليد على المشاعات فيها واستحدثت هذه القرى وأقامت فيها بشكل دائم. في المقابل، شهدت قرية حوارة نزوحاً لسكانها المسجلين، وهم من الطائفة المسيحية، بينما استحوذ على أراضيها وسكنها أناس من القرى المجاورة وبالأخص من بيت حاويك[33] (والنزاع ما زال قائماً حيث يعتبر أهالي حوارة أن قريتهم محتلة، بينما يدفع أهالي بيت حاويك التهمة عنهم بكونهم قد سجلوا عملية البيع والشراء لدى كاتب عدل في قضاء زغرتا). لكن عموماً، نجد أن حركة النزوح ناشطة من قرى التجمع، وتقدر بما يفوق نصف سكانها (55%)، علماً أن قسماً لا يستهان به من حركة النزوح هذه تُصنف ضمن النزوح الداخلي (ليس فقط داخل مناطق الضنية عموماً، بل أيضاً بين قرى التجمع نفسه). أما نسبة المهاجرين الى الخارج، فمنخفضة للغاية (5%)، وهي تسجل أدنى مستوى مقارنة بباقي التجمعات، وهذا ما يفسر ربما الارتفاع المحدود نسبيا في عدد المقيمين في هذا التجمع خلال موسم الصيف (39%).

جدول رقم 12: المعطيات الأساسية حول سكان التجمع الثالث

التجمع الثالث							
إسم البلدة	عدد السكان المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من غير المسجلين	عدد المقيمين شتاءً	عدد المقيمين صيفاً	عدد النازحين	عدد المهاجرين
قرحيا	1,918	1,400	200	1,600	2,200	450	50
كفربنين	1,830	450	15	465	1,300	1,300	100
دبعل	1,812	1,450	500	1,950	2,000	350	50
بيت حاويك	1,365	500	هامشية	500	1,000	850	20
القمامين	962	370	هامشية	370	400	600	هامشية
حوارة	920	0	270	270	300	700	200
قرن جيرون	0	×	85	85	150	65	0
جيرون	0	×	1,150	650	850	500	0
عصيموت	0	×	15	15	15	10	0
الإجمالي	**8,807**	**4,170**	**2,235**	**5,905**	**8,215**	**4,825**	**420**

[33] النزاع بين أهالي حوارة والقرى المجاورة يعود الى أحداث 1958، وهم في حالة نزاع على الأراضي والبيوت (التي هُدم القديم منها وشُيد مكانها بيوت أحدث للقادمين الجدد الى القرية)، مع أناس من قرى وبلدات مجاورة عدة، مثل بيت حاويك والسفيرة وكفربنين ودبعل وبطرماز.

2.2.4 التجمع الرابع

يتميزالتجمع الرابع في كونه الأقرب الى المدينة طرابلس، والأكثر انخفاضاً عن سطح البحر، وهو يشكل البوابة الرئيسية الى المنطقة. لذلك، يشهد الواقع الديمغرافي للتجمع استقراراً نسبياً، إذا ما قورن بباقي التجمعات، فهو يحافظ على 67% من سكانه المسجلين كمقيمين دائمين فيه (يحتل المركز الثاني بعد التجمع الخامس). كذلك، احتل المركز الثاني بين التجمعات (بعد التجمع الخامس) لناحية استقطابه للسكان من خارج قراه (تبلغ نسبة السكان من الخارج حوالي 44% من عدد السكان المسجلين فيه). كما تتعادل أعداد المقيمين فيه مع اختلاف فصول السنة. ربما لهذه الأسباب جميعها، تخف فيه ظاهرة النزوح منه (حوالي 11%، وهي أدنى نسبة نزوح بين التجمعات)، بينما تبلغ هجرة سكانه معدلاً وسطياً (22%) يتساوى مع معدل الهجرة من إجمالي الضنية.

جدول رقم 13: المعطيات الأساسية حول سكان التجمع الرابع

التجمع الرابع							
إسم البلدة	عدد السكان المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من غير المسجلين	عدد المقيمين شتاءً	عدد المقيمين صيفاً	عدد النازحين	عدد المهاجرين
كفر حبو	3,812	2,500	500	3,000	2,800	100	1,200
عزقي	3,046	2,500	500	3,000	3,200	180	350
مركبتا	1,670	1,100	150	1,250	1,250	100	500
الروضة	1,119	650	250	900	900	450	25
كفرشلان	999	600	3,500	4,100	4,100	100	300
تربل	421	50	0	50	100	300	70
الإجمالي	**11,067**	**7,400**	**4,900**	**12,300**	**12,350**	**1,230**	**2,445**

2.2.5 التجمع الخامس

تكمن خاصية التجمع الخامس في كونه أكثر التجمعات جذباً للسكان من خارجه، خصوصاً في منطقة بيت زود العقارية إضافة الى حروف ايزال، وهي القرى التي استحدثت من قبل أهالي المناطق المرتفعة حيث لجأوا إليها من برد فصل الشتاء في بقاع صفرين وبقرصونا وقرصيتا، وبنوها واستحدثوا الأراضي الزراعية في أرضها الصخرية، وأقاموا برك مياه الري الاصطناعية فيها بسبب شح مصادر المياه. كما أن قرب دير نبوح النسبي من طرابلس وقرى قضاء زغرتا، جعلها قرية جاذبة للسكان بدورها. وتحافظ قرى التجمع على 76% من عدد سكانها المسجلين على مدار العام، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي التجمعات. كذلك فهي تحتل المركز الأول في استقطاب المقيمين فيها من خارج سجلات نفوس قراها، حيث يصل عدد النازحين إليها للسكن ما يربو عن ضعفي عدد سكانها المسجلين فيها (213%). لذلك كله يبقى عدد السكان مستقراً نسبياً رغم تغير الفصول، ويشهد مستويات للنزوح والهجرة دون المعدل العام للمنطقة (14% معدل كل منهما).

جدول رقم 14: المعطيات الأساسية حول سكان التجمع الخامس

التجمع الخامس							
إسم البلدة	عدد السكان المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من غير المسجلين	عدد المقيمين شتاءً	عدد المقيمين صيفاً	عدد النازحين	عدد المهاجرين
ايزال	3,845	2,850	9,000	11,850	12,050	600	400
دير نبوح	1,516	1,200	1,500	2,700	2,700	30	300
بيت زود	0	×	925	800	800	100	25
الإجمالي	**5,361**	**4,050**	**11,425**	**15,350**	**15,550**	**730**	**725**

2.2.6 التجمع السادس

يعرف التجمع السادس بـ "القرى الخمس" أو بمنطقة "المزارع". وما يميز هذه المنطقة، أنها قرى مستحدثة خلال العهد العثماني حيث استقدم الاقطاعيون فلاحين من الموارنة من مناطق تولا وعبرين وجبل لبنان وعكار، للعمل في استصلاح هذه الأراضي الزراعية لمصلحة الطبقة الاقطاعية. وتعاني هذه المنطقة من انقطاع التواصل المباشر مع أهالي المناطق المجاورة (بسبب وجود عازل طبيعي هو وادي نيحا ووادي النبوح يفصل بين قرى التجمع السادس وبين ايزال ودير نبوح)، وعدم تمدد شبكة الطرقات لربطها مباشرة بقرى الضنية الأخرى، من دون الحاجة الى الالتفاف عبر مسالك بعيدة للوصول الى مركز المنطقة (رغم وجود مشروع غير مكتمل، منذ عام 1963، لشق وتعبيد طريق بين كرم المهر وبقاع صفرين من التجمع الأول). ويبدو أن ظروفاً عديدة قد دفعت أهالي هذا التجمع للهجرة الى خارج لبنان، إذ يحتل التجمع السادس المركز الأول في نسبة السكان المهاجرين (40%)[34]، في مقابل أدنى نسبة مقيمين دائمين من سكانها المسجلين (41%)، مقارنة بباقي التجمعات. لكن المشجع في الأمر أن عدد سكانها صيفاً يرتفع بشكل ملحوظ (74%)، بسبب عودة المهاجرين لقضاء موسم العطلات الصيفية في مسقط رأسهم وبين أهاليهم؛ ومما يزيد من ايجابية هذا الأمر، هو الحركة العمرانية الناشطة جراء معاودة هؤلاء مؤخراً بناء منازل لهم في قراهم.

[34] هذه النسبة هي نسبة الذين هاجروا واحتفظوا بقيودهم في قراهم الأصلية، أما إذا ما احتسبنا إجمالي المهاجرين الذين لم تعد لديهم أي صلة بموطنهم الأم فالأعداد ترتفع من مستوى الألفي مهاجر الى ما يفوق 7 آلاف مهاجر (وهي أعداد تفوق إجمالي عدد السكان المسجلين في التجمع).

جدول رقم 15: المعطيات الأساسية حول سكان التجمع السادس

التجمع السادس							
إسم البلدة	عدد السكان المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من غير المسجلين	عدد المقيمين شتاءً	عدد المقيمين صيفاً	عدد النازحين	عدد المهاجرين
كرم المهر	1,837	500	0	500	800	150	1,200
عيمار	1,269	600	0	600	1,300	600	100
زغرتغرين	959	400	0	400	500	100	500
كهف الملول	720	520	80	600	650	40	160
بحويتا	625	175	0	175	700	250	200
الإجمالي	**5,410**	**2,195**	**80**	**2,275**	**3,950**	**1,140**	**2,160**

2.2.7 إجمالي الضنية

يبلغ عدد السكان المسجلين من أبناء منطقة الضنية ما يقارب 103 آلاف نسمة، يقطن 70% منهم بشكل دائم ضمن النطاق الجغرافي للضنية، وإن لم يكن بالضرورة في داخل القرى التي ينحدرون منها، أي المسجلين في قيودها. وتعود هذه الظاهرة الى الحراك السكاني (النزوح الداخلي) في إطار قرى المنطقة ذاتها، والى استحداث قرى مسكونة طوال العام، كمثل قرى حروف ايزال، وبيت زود، ومزرعة كتران، وجيرون، وقرن جيرون، وسواها. هكذا يصل عدد السكان الدائمين (صيفاً وشتاءً) الى ما يتجاوز 70 ألف نسمة في عموم الضنية (وهؤلاء يشكلون أقل من عُشر سكان محافظة لبنان الشمالي، وحوالي 1.9% من إجمالي سكان لبنان بحسب تقديرات عام 2004). علماً، أن ما يقارب ثلث (30%) أهالي الضنية قد خاض تجربة النزوح عن قريته أو بلدته الأصلية، منهم الى مناطق خارج الضنية، والبعض الآخر الى قرى ضناوية أخرى. كذلك، فإن هذه المنطقة تتميز بمغادرة ما يفوق ثلث (36.9%) عدد سكانها الى بلاد المهجر، وذلك إما بشكل هجرة دائمة عبر الحصول على جواز سفر لبلد أجنبي، أو بشكل إغتراب مؤقت[35] للبحث عن فرص عمل أو دخل أفضل. لكن بسبب عودة الكثير من النازحين الى خارج الضنية والمغتربين والمهاجرين الى قراهم وبلداتهم الأصلية، لقضاء فصل الصيف في ربوعها، إضافة الى القدرة الاستقطابية التي تمتاز بها البلدات المصنفة سياحية في الضنية (وبالأخص بقاع صفرين)، والتي يقصدها المصطافون من طرابلس بشكل رئيسي، ومن مناطق شمالية أخرى؛ فإن عدد السكان الذين يقيمون في الضنية خلال فصل الصيف يزداد بمقدار يفوق النصف (57%) حتى يبلغ حوالي 112 ألف نسمة. هذا، ويفوق عدد المنحدرين من منطقة الضنية تلك الأرقام المسجلة في دوائر النفوس لسببين: أولهما، تغيير بعض أبناء الضنية لمحل القيد الى قرى ومحلات خارج الضنية (وبالأخص قرى زغرتا، مثل أردة)؛ وثانيهما، بسبب الهجرة الدائمة الى خارج الوطن، وعدم رغبة البعض ممن هاجروا في تسجيل زيجاتهم وولادة أبناءهم في بلدهم الأم[36].

[35] يشكل المغتربون الذين ما زالوا محافظين على سجلات قيودهم في قراهم الأصلية حوالي خمس (21%) إجمالي عدد سكان الضنية.

[36] في الجداول رقم 10-16، حول المعطيات الأساسية حول السكان، تم اعتماد أعداد المهاجرين الذين ما زالوا مسجلين في سجلات قيود قراهم الأصلية فقط.

جدول رقم 16: إجمالي المعطيات الأساسية حول سكان الضنية (بحسب التجمع السكاني)

إجمالي الضنية							
التجمع	عدد السكان المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من المسجلين	عدد المقيمين الدائمين من غير المسجلين	عدد المقيمين شتاءً	عدد المقيمين صيفاً	عدد النازحين	عدد المهاجرين
الأول	39,802	17,835	1,570	19,230	45,335	9,705	12,200
الثاني	32,353	15,420	390	15,810	26,147	13,699	3,160
الثالث	8,807	4,170	2,235	5,905	8,215	4,825	420
الرابع	11,067	7,400	4,900	12,300	12,350	1,230	2,445
الخامس	5,361	4,050	11,425	15,350	15,550	730	725
السادس	5,410	2,195	80	2,275	3,950	1,140	2,160
الإجمالي	**102,800**	**51,069**	**20,600**	**70,870**	**111,547**	**31,329**	**21,110**

2.3 الكثافة السكانية

تعتبر الكثافة السكانية إحدى مقاييس التمييز بين المناطق الحضرية والريفية، عند حد فاصل يبلغ 400 نسمة في الكيلومتر المربع. لكن، بسبب ما تتميز به منطقة الضنية من حراك سكاني كبير، وبالتالي من اختلاف عدد المقيمين في قراها بحسب فصول السنة؛ فقد وضع لهذا التقرير حدّان لمستوى الكثافة السكانية:

1) الكثافة السكانية الدنيا: وتقاس على أساس الحد الأدنى لعدد المقيمين في كل قرية (على الأغلب في فصل الشتاء)
2) الكثافة السكانية القصوى: وتقاس على أساس الحد الأعلى لعدد المقيمين في كل قرية (على الأغلب في فصل الصيف)

يظهر من خلال المعطيات حول الكثافة السكانية، أن التفاوت في مساحات القرى، يشكل عاملاً أهم في تفاوت الكثافة السكانية، من عامل تفاوت عدد السكان المقيمين، على أهميته، لأن الضنية تحتوي على مناطق عقارية، تعتبر من بين الأكبر مساحة في لبنان (بقاع صفرين المنطقة العقارية التي تحتل المركز الرابع على مستوى لبنان، لناحية كبر المساحة، وكذلك مربين التي تحتل المركز السابع لبنانياً من حيث المساحة بينما يبلغ عدد المساكن فيها 103 مسكن فقط)، إضافة الى مناطق صغيرة المساحة (بيت حاويك الأصغر مساحة – ربع كيلومتر مربع). لذلك نجد أن المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى هي المناطق الأصغر مساحة مثل كفرشلان (3,900 نسمة للكيلومتر المربع)، التي تحتل المركز 39 من حيث المساحة من أصل 50 منطقة عقارية في الضنية. تليها منطقة بيت الفقس (حوالي 3,500 نسمة للكيلومتر المربع)، وهي في المرتبة 42 من حيث المساحة، وعين التينة (حوالي 2,700 نسمة للكيلومتر المربع) التي تأتي في المرتبة الـ 46 في المساحة، كما تحتل بيت حاويك المرتبة الرابعة لناحية الكثافة السكانية (2,000 نسمة للكيلومتر المربع)، وهي الأصغر حجماً بين مناطق الضنية. في المقابل، تقع بقاع صفرين في المرتبة الـ 41 لناحية الكثافة السكانية (10 أفراد للكيلومتر المربع)، كون مساحتها تبلغ 96.85 كيلومتر مربع، وتشتمل على مناطق جبلية واسعة النطاق وغير مأهولة، تصل الى القرنة السوداء، أعلى قمة في لبنان.

وبشكل عام، تعتبر الكثافة السكانية في الضنية أكثر ارتفاعاً في القرى الصغيرة الحجم التي تنتمي بمعظمها الى التجمعين الثاني والثالث، إضافة الى بعض بلدات التجمع الأول. وتزداد الكثافة السكانية بشكل واضح خلال فصل الصيف في قرى بيت الفقس وبيت حاويك وكفرشلان وعين التينة وسير ومراح السفيرة وغيرها.

أما على مستوى منطقة الضنية بالإجمال، فتبلغ الكثافة السكانية معدلات متدنية، وتبلغ 215 نسمة للكيلومتر المربع، وهي أدنى من الكثافة السكانية في محافظة لبنان الشمالي التي تبلغ 389 نسمة للكيلومتر المربع، وكذلك مقارنة بعموم لبنان البالغة

374 نسمة للكيلومتر المربع. الأمر الذي يؤشر بوضوح الى وجود مساحات كبيرة من الأراضي غير المأهولة، التي يمكن ان يستفاد منها في مجال توسيع الرقعة العمرانية مع استمرار النمو السكاني، وفي مجال اختيار مواقع الأراضي المناسبة لإقامة المشاريع التنموية المستقبلية.

وتبين بنتائج البحث، أن هنالك 22 قرية تنخفض فيها الكثافة السكانية عن مستوى 400 نسمة في الكيلومتر المربع، وذلك على أساس احتساب الكثافة السكانية الدنيا. أنظر الرسم البياني رقم 3 أدناه:

الرسم البياني رقم 3: الكثافة السكنية في قرى الضنية

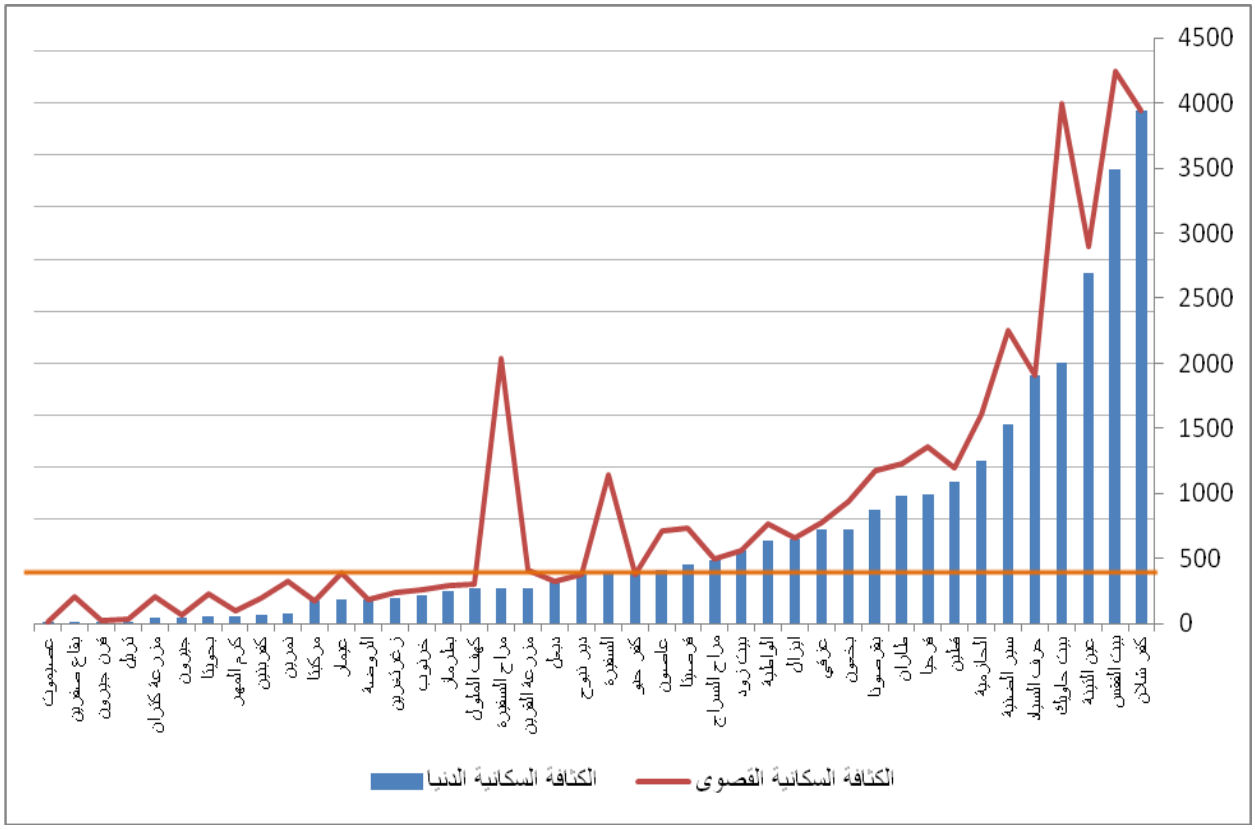

2.4 النمو السكاني

تكمن الخاصية الثانية للواقع الديمغرافي في الضنية، في تميّز هذه المنطقة بمعدل نمو سكاني مرتفع. فعند مقارنة سجلات نفوس قرى الضنية للعامين 1996 و2010، نجد أن عدد السكان المسجلين قد ارتفع من حوالي 72.9 ألف نسمة الى 100.7 ألف نسمة في غضون 15 سنة، أي بنسبة 38.2% (أنظر الرسم البياني رقم 4 أدناه):

الرسم البياني رقم 4: معدلات النمو السكاني لقرى الضنية بين عامي 1996 و2010 بحسب سجلات النفوس

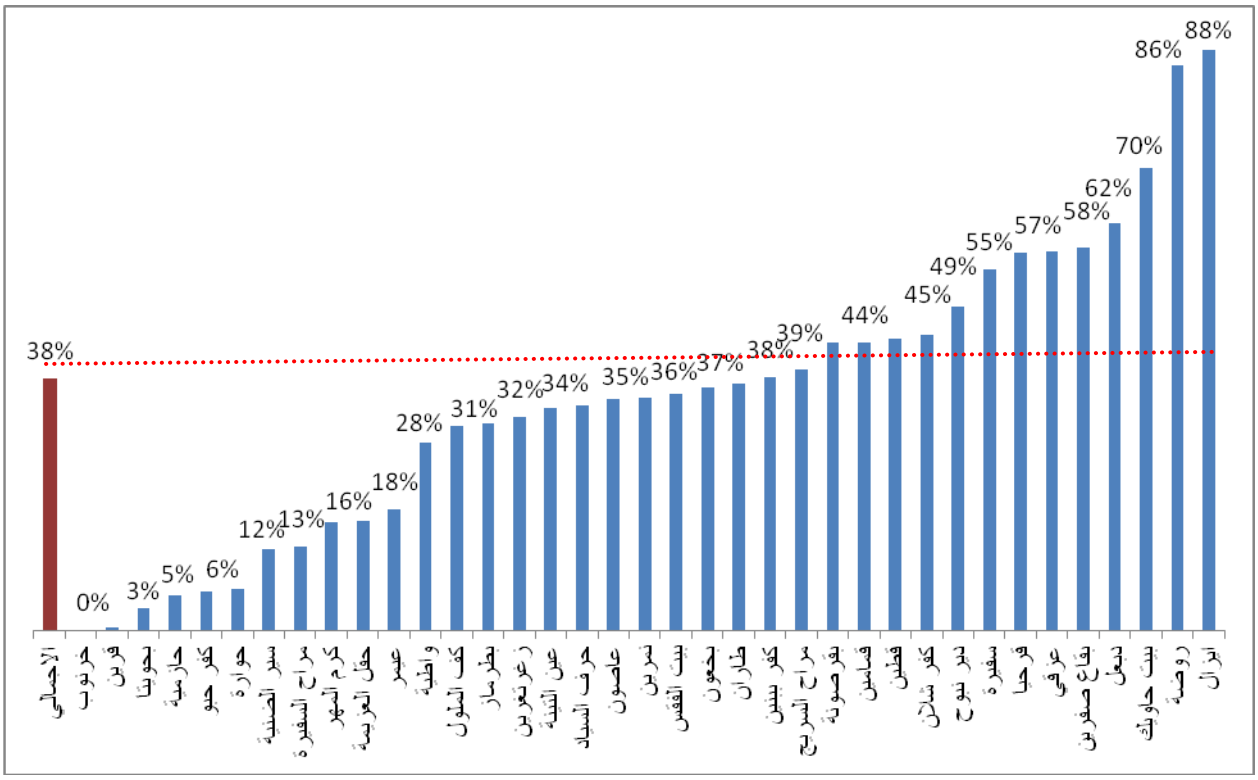

لكن إذا ما أمعنا النظر في الرسم البياني، نجد أن بعض نسب النمو لا تعكس الواقع الفعلي للنمو السكاني. فلا يعقل أن يكون عدد سكان الخرنوب والقرين قد بقي على حاله (أي أن معدل الوفيات كان مساوياً لمعدل الولادات فيهما)، وأن يكون النمو السكاني في قرى بحويتا والحازمية (قرية ذات سكان من الطائفة السنية) وكفرحبو وحوارة، قد تراوح بين 3% و6% خلال العقد والنصف الماضي. ويبدو أن الحراك السكاني، وبخاصة الهجرة من البلد، قد لعبت دوراً هاماً في إبقاء معدلات تسجيل الولادات الجديدة منخفضة. وكما أصبح معلوماً، فإن بعض الحوادث الأمنية خلال الحرب الأهلية (في عاصون وحوارة ومراح السفيرة) قد أثرت سلباً على التواجد المسيحي في الضنية، حيث آثر بعض أهالي القرى المسيحية والمختلطة الخروج من المنطقة أو نقل نفوسهم منها بحثاً عن الأمان.

أما بالنسبة لبعض القرى والبلدات الأخرى، فكادت أعداد المسجلين فيها أن تتضاعف خلال هذه الفترة، كحالة ايزال (88%)، والروضة ذات السكان من العشائر العربية المجنسين (86%) وهم معروفون بارتفاع معدلات الخصوبة لديهم. كما ارتفع بنسبة تقارب الثلثين، عدد المسجلين من أبناء بيت حاويك (72%) ودبعل (62%). والجدير بالذكر أن هذه القرى ذات وتيرة النمو السكاني الأسرع، وكانت قد شهدت حراكاً سكانياً ناشطاً، بمعنى التمدد والإنتشار الى مناطق أخرى.

وفي احصاءات خاصة بمجلة "الضنية"[37] عن العام 2001، ذكرت المجلة أن عدد الولادات في ذلك العام قدرت بما يتراوح بين 2,500 و2,700 مولود جديد، بينما لم تتجاوز تقديرات عدد الوفيات في ذلك العام حدود 350 حالة وفاة. هكذا تكون الزيادة السنوية المقدرة آنذاك بلغت بشكل وسطي 2,300 فرد، أي أن معدل الزيادة السنوية قد تجاوز 2.3% حكماً، وربما يكون قد تراوح بين 2.5% و2.8% عام 2001، وهو معدل مرتفع إذا ما قورن مع توقعات إجمالي النمو السكاني في لبنان الذي بلغ 1.6% عام 2001، وهو يميل نحو الإنخفاض سنة تلو الأخرى[38].

جدول رقم 17: معدلات النمو السكاني في لبنان 2001-2010

معدلات النمو السكاني السنوية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
لبنان (إجمالي)	1.6%	1.7%	1.6%	1.6%	1.4%	1.1%	0.9%	0.8%	0.7%	0.7%

المصدر: البنك الدولي

إن معدلات نمو سكاني مرتفعة تعني معدلات خصوبة مرتفعة، وهذا ما يفسر كبر حجم العائلات في منطقة الضنية، حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 5.9 أفراد بالإجمال (بينما يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 4.74 في محافظة لبنان الشمالي، و4.27 في لبنان)[39]. وقد تراوحت أحجام الأسر على مستوى التجمعات السكانية بين حد أدنى بلغ 4.8 أفراد في التجمع السادس الذي يغطي المنطقة المعروفة بـ "المزارع" أو "القرى الخمس"، وحد أقصى بلغ 7.9 أفراد للأسرة الواحدة في التجمع الخامس التي تضم ايزال والحروف ومنطقة بيت زود العقارية ودير نبوح، بحسب ما هو موضح في الجدول رقم 18 أدناه:

جدول رقم 18: متوسط حجم الأسرة: فرد

التجمع	المتوسط	عدد القرى
التجمع الاول	5.9	10
التجمع الثاني	5.7	11
التجمع الثالث	6.4	8
التجمع الرابع	5.9	6
التجمع الخامس	7.8	3
التجمع السادس	4.8	5
الإجمالي (الضنية)	**95.**	**43**

يكون حجم الأسر بصورة عامة على علاقة عكسية مع الأوضاع الاجتماعية والمادية التي تعيش في ظلها هذه الأسر. فكلما كبر حجم الأسرة، لناحية عدد أفرادها، تدهورت أوضاعها الاجتماعية، والعكس صحيح. قد تكون التقاليد العائلية والقيم الاجتماعية الموروثة، سبباً في استمرار وجود العائلات الكبيرة، وربما سيادة الانتاج الزراعي في الضنية، يشكل سبباً إضافياً، خاصة عندما كانت الزراعة في السابق تعطي مردوداً مادياً جيداً (وكانت آنذاك تخفف من تأثير العلاقة العكسية بين حجم الأسرة والوضع المعيشي). أما اليوم، وفي ظل تدهور مردود الانتاج الزراعي وبسبب غياب الضمانات الاجتماعية والصحية

[37] مجلة "الضنية" لصاحبها محمد جواد فتفت، متوقفة عن الصدور حالياً.

[38] بحسب تقديرات البنك الدولي، نقلاً عن الموقع الالكتروني:
http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW/countries?page=1&display=default

[39] المصدر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر (2004) - إدارة الإحصاء المركزي ومشروع بناء القدرات للحد من الفقر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية.

لدى أوسع شريحة من المزارعين (ما عدا مزارعي التبغ)، فإن كبر حجم الأسر يلعب دوراً ضاغطاً على تأمين متطلبات العيش الكريم مع ازدياد مشاكل البطالة في الاقتصاد اللبناني عموماً. وفي مجتمع متسارع النمو، كحال منطقة الضنية، غالباً ما يشكل وجود معدلات نمو سكاني مرتفعة عائقاً أو تحدياً أمام تحقيق معدلات نمو أعلى للنشاط الاقتصادي، واستيعاب الزيادة السكانية وتوفير فرص العمل المحلية، وبالتالي وقف نزيف الأيدي العاملة والأدمغة وهجرتها الى خارج البلاد. وأي استراتيجية لإنماء منطقة بهذه المعطيات الديمغرافية الحيوية، يجب أن تضع نصب أعينها استيعاب هذا الفائض السكاني على المستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

2.5 التركيب الديمغرافي بحسب الجندر

يصعب الاعتماد الكلي على سجلات القيود في دراسة التركيبة الاجتماعية لمنطقة ذات حراك سكاني ناشط، مثل منطقة الضنية. لكن الأرقام المستقاة من لوائح الشطب، بحسب وزارة الداخلية في شباط/فبراير 2010، تشير الى توازن نسبي بين عدد الذكور والإناث في عموم الضنية، وإن برزت فروقات طفيفة بين قرية وأخرى. فنسبة الذكور من الفئة العمرية البالغة 21 سنة وما فوق سجلت 50.3% من مجمل تعداد هذه الفئة العمرية؛ مقابل نسبة إناث بلغت 49.7% من نفس الفئة العمرية (التي يحق لها المشاركة بالتصويت في الانتخابات). وقد تفاوتت هذه النسب ما بين حد أعلى لنسبة الإناث سجل في الروضة، وبلغ 53.5% مقابل حد أدنى لنسبة الذكور بلغ 46.5% فيها. وبين حد أدنى لنسبة الإناث سجل في حوارة، وبلغ 46% مقابل حد أعلى لنسبة الذكور بلغ 54% فيها. أنظر الرسم البياني رقم 5 أدناه.

والمعلوم أن هذه الأرقام لا تعكس المعطيات الفعلية على أرض الواقع في قرى وبلدات الضنية، ويفترض التعامل معها بحذر بسبب عاملين:

1. اقتصار أعداد فئتي الذكور والإناث على الفئة العمرية (21 سنة وما فوق)، واستثناء الفئة العمرية الشابة (دون 21 سنة من العمر)، وهي فئة عمرية ذات وزن مهم.
2. تنوع أشكال الحراك السكاني في المنطقة، من حركات نزوح وهجرة وإغتراب.

فبحسب المصادر المحلية، تراوح التركيب الجندري ما بين توزع السكان مناصفة بين الفئتين (50% ذكور مقابل 50% إناث)، وما بين غلبة للإناث (60%) على الذكور (40%) في القرى التي يغلب عليها طابع الحراك السكاني للمهاجرين بحثاً عن عمل. فهذا النوع من الحراك السكاني ترتفع فيه نسبة المهاجرين الذكور بحثاً عن فرص العمل، الذين إما أن يكونوا عزاباً، أو ممن يتركون عائلاتهم في قراهم، لتلافي كلفة إنتقال الزوجات والأولاد (أقله في الفترة الأولى). بينما يصعب أو يتعذر على الإناث السفر بمفردهن (عازبات أكن، أم بدون أزواجهن) للعمل في الخارج، إلا إذا كان لهن أنسباء مقربين يستضيفونهن في منازلهم في بلاد المهجر. وهذا الأمر يعود الى الطابع المحافظ للمجتمع الضناوي من ناحية، والى أن نسبة قليلة من الإناث يدخلن عادة الى سوق العمل، إلا في وظائف محددة ومحدودة (كالتعليم والتمريض وبعض الأعمال المكتبية الأخرى). وفيما عدا استثناءات قليلة لقرى غلب فيها عدد الذكور على عدد الإناث، جاءت المعدلات الوسطية الموزونة[40] لثلث المناطق المستهدفة بنتيجة 54.2% نسبة الإناث في مقابل 45.8% نسبة الذكور.

لذلك، فإن عرض واقع التركيب الديمغرافي لسكان قرى وبلدات الضنية، يمكن أن يعتمد في أحسن الأحوال على تقديرات السلطات المحلية، من مجالس بلدية ومخاتير، بناء على خبراتهم ومعرفتهم بشؤون قراهم وأهلها. وهذه التقديرات عادة ما تكون تقريبية وتفتقد للدقة، بسبب غياب كل أشكال المسوحات الإحصائية السكانية. وفي كثير من الأحيان تبنى هذه التقديرات على أساس لوائح الشطب التي وصلت الى السلطات المحلية من آخر عملية انتخابية جرت في المنطقة (أي أنها تكون مبنية

[40] كثيراً ما استخدم حساب المتوسط الموزون في هذا التقرير. المتوسط الموزون يشبه المتوسط الحسابي (فلو كانت كل الأوزان متساوية يصبح المتوسط الموزون مساوياً للمتوسط الحسابي)، لكن بدلاً من أن تسهم كل واحدة من نقاط البيانات بالقدر نفسه في المتوسط النهائي، يحدث أن تسهم بعض نقاط البيانات أكثر من غيرها. هكذا يسمح المتوسط الموزون بالاحالة لقيم معينة أكثر وزنا، وللقيم الأخرى أقل وزناً عند حساب المتوسط.

على أرقام الرسم البياني رقم 5 نفسه). الأمر الذي يحتم علينا التعامل مع هذه الأرقام، على أنها المؤشرات الأقرب الى الواقع، وليس على أنها أرقام إحصائية علمية لقياس الواقع.

الرسم البياني رقم 5: توزع المسجلين من الفئة العمرية 21 سنة وما فوق في قرى الضنية بحسب الجندر[41]

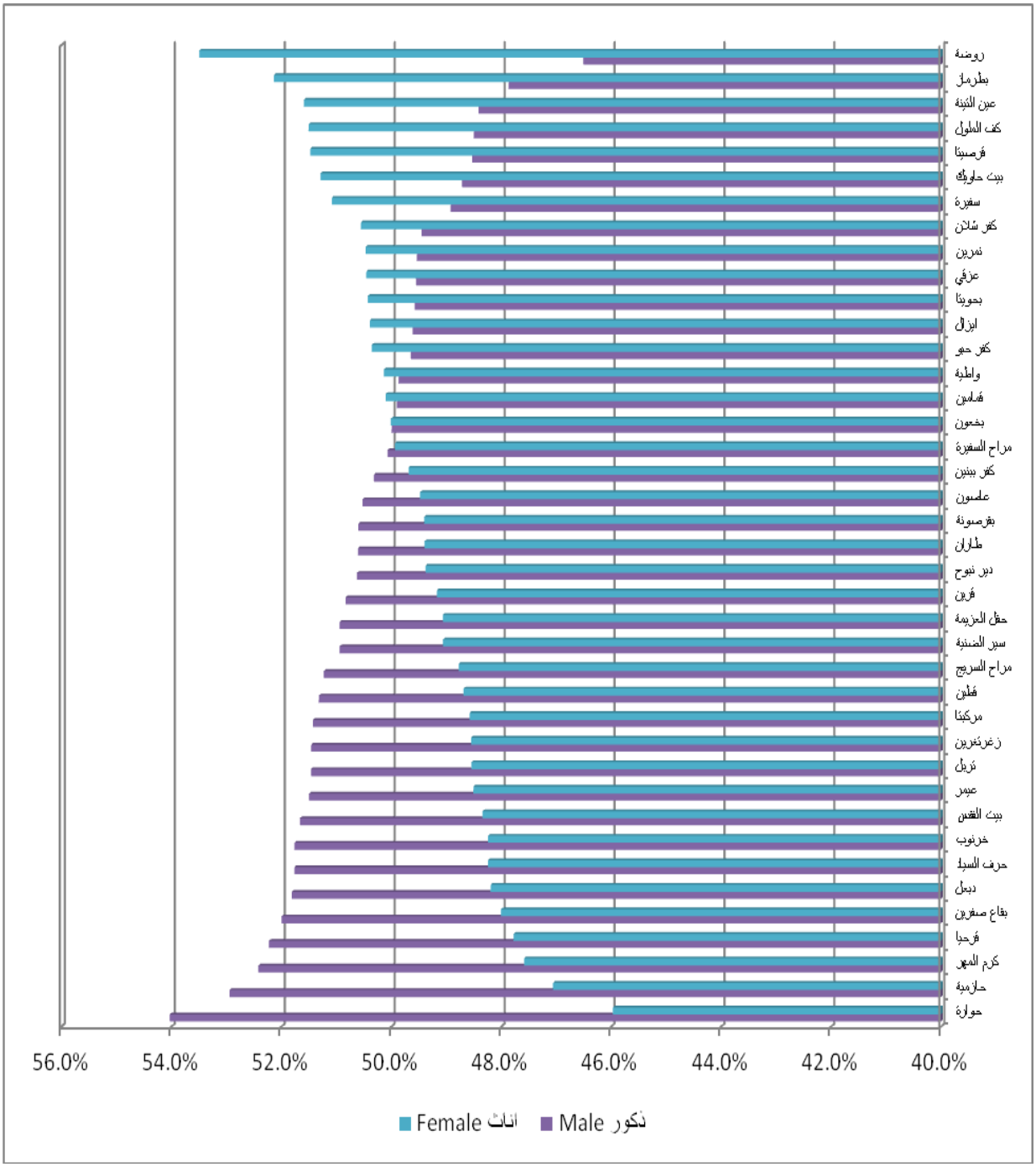

[41] المصدر: لوائح الشطب الصادرة عن وزارة الداخلية في شباط/فبراير 2010.

2.6 التركيب الديمغرافي بحسب الفئات العمرية

تعتبر الضنية منطقة فتية، إذ تقدر نسبة الفئة العمرية دون الـ 18 سنة بحوالي 42.5%، بينما تصل نسبة الفئات العمرية التي تقل عن 40 سنة من العمر الى حوالي 70% من عموم السكان، بحسب السلطات المحلية. أما في حال الاعتماد على لوائح الشطب للانتخابات الأخيرة التي أجريت في العام 2010، والتي تمكننا من معرفة توزع نسب السكان المسجلين في الضنية على فئتين عمريتين فقط، وهما الفئة ما دون 21 سنة من العمر، وتلك التي تبلغ 21 عاماً وما فوق؛ فإن الفئة العمرية الشابة تبلغ حوالي 44% من مجموع السكان (حيث بلغ عدد الناخبين 57,539 وهو ما يشكل حوالي 56% من إجمالي عدد السكان المسجلين). وهذه المعطيات تفوق قليلاً التوزع النسبي للسكان بحسب العمر على المستوى الوطني العام، إذ تبلغ حصة الفئة العمرية دون الـ 20 سنة في عموم لبنان حوالي 37.2%، أما الفئة العمرية التي تقل عن 40 سنة فقد سجلت في عام 2004 حوالي 69% من إجمالي سكان لبنان، بحسب الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر[42]، وهي تكاد تعادل نسبة نفس الفئة العمرية في منطقة الضنية.

هذا، وتبلغ نسبة الفئات الشابة مداها الأعلى لدى سكان التجمع الخامس الأكثر شباباً بين كل التجمعات، إذ تصل نسبة الفئة العمرية دون 18 سنة الى 52%، ومجموع الفئة العمرية دون 40 سنة قرابة الـ 80% من إجمالي سكان التجمع. وبحسب ما سبق ذكره في التقرير، فإن ارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة في التجمع الخامس يعتبر نتيجة طبيعية للنمو السكاني المتصاعد في المنطقة، وبخاصة في منطقة ايزال التي احتلت المركز الأول لناحية نمو السكان بين عامي 1996-2010 (بنسبة 88%). وهذا ما يفسر، من ناحية أخرى، كبر حجم الأسر في هذا التجمع، حيث سجل أعلى متوسط عدد أفراد للأسرة الواحدة (7.8 فرد) مقارنة بباقي التجمعات.

جدول رقم 19: التوزع السكاني في الضنية بحسب الفئات العمرية

المتوسط الموزون للفئات العمرية بحسب التجمع السكاني					
التجمع	**أقل من 18**	**18-39**	**40-64**	**65 وأكثر**	**المجموع**
التجمع الأول	36.7	27.6	26.3	9.4	100
التجمع الثاني	38.0	31.5	22.1	8.4	100
التجمع الثالث	40.1	26.5	26.3	7.1	100
التجمع الرابع	47.9	25.4	18.8	7.9	100
التجمع الخامس	52.0	27.8	15.1	5.0	100
التجمع السادس	29.3	31.8	28.7	10.2	100
منطقة الضنية	**42.5**	**28.4**	**21.4**	**7.7**	**100.0**

في المقابل، فإن أقل وزن نسبي للفئات العمرية الشابة سجل في التجمع السادس، خصوصاً في الفئة العمرية دون 18 سنة، التي بلغت حوالي 29% من إجمالي سكان التجمع. على العكس فإن الفئات العمرية الأكبر سناً سجلت المستويات الأعلى مقارنة بباقي التجمعات، حيث بلغت الفئة العمرية من 65 سنة وما فوق أكثر من 10%، والفئة العمرية بين 40 و64 سنة حوالي 29%، ليصبح مجموع الفئتين العمريتين حوالي 39% من إجمالي سكان التجمع. وما يفسر هذه الظاهرة، ارتفاع معدلات الهجرة الى الخارج (40% من السكان)، وأغلبهم قد يكون من الفئات العمرية المنتجة والأكثر نشاطاً اقتصادياً؛ وهي بنتيجة تحسن ظروفها في المهجر، قد تكون الفئات الأكثر خصوبة مقارنة بغيرها. وقد يستدعي العيش في المهجر لسنوات

[42] المصدر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر - 2004 – مرجع مذكور سابقاً.

طويلة أو لأجيال متعاقبة، انخفاض عدد المهتمين في تسجيل زيجاتهم وولادات ابنائهم في موطنهم الأم. زد على ذلك، انخفاض مستوى الخصوبة لدى أبناء الطائفة المسيحية بشكل عام.

إن خاصية المجتمع الضناوي الفتي وغلبة الفئات العمرية الشابة (دون 18 سنة)، تشكل أهم الخصائص السكانية للمنطقة، رغم التفاوت الملحوظ بين تجمع سكاني وآخر. وتختزن هذه الفئة العمرية مستقبل المنطقة، من طاقات حيوية وموارد بشرية تميل الى التوسع بفعل تحسن الخدمات التعليمية في المنطقة. وهذه الطاقات والموارد هي التي يمكن أن يعول عليها في إنماء المنطقة، بشرط توفير فرص العمل والاستثمار، وظروف معيشية أفضل، وإلا تحولت هذه النعمة الى نقمة يعبر عنها في ارتفاع فائض القوى المنتجة، وتزايد معدلات النزوح والهجرة بحثاً عن أماكن ومواقع تحقق فيها هذه الفئات الاجتماعية طموحاتها وأمانيها في الحياة، وتلعب فيها دورها بشكل مثمر.

الرسم البياني رقم 6: التوزع السكاني في الضنية بحسب المتوسط الموزون للفئات العمرية

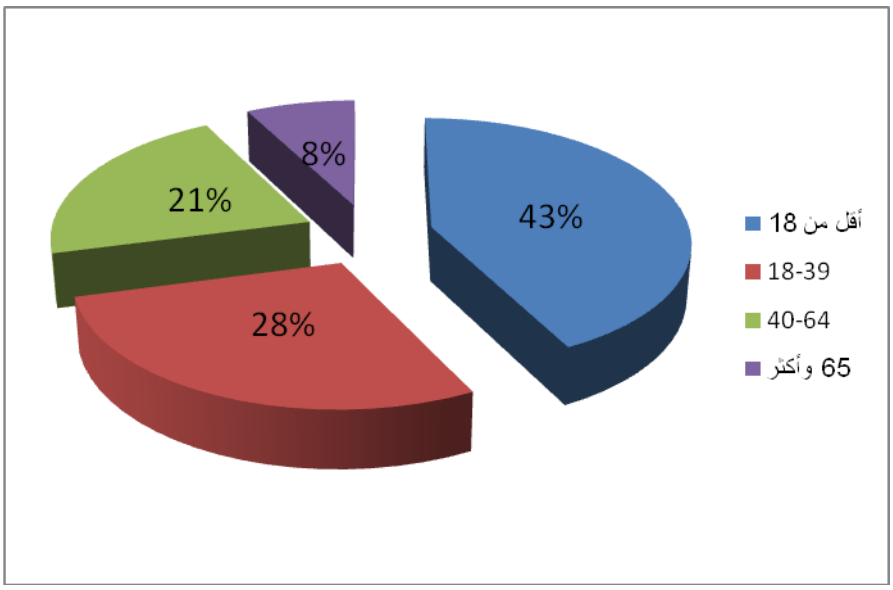

2.7 خلاصة

التحليل الرباعي:

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
• معدل نمو سكاني مرتفع. • ارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة (مجتمع فتي). • جاذبية بعض قرى التجمع الأول بالنسبة لحركة الاصطياف. • انخراط المصطافين في تحريك عجلة الاقتصاد الضناوي (ارتفاع الطلب على المنتجات، زيادة الاستهلاك والإنفاق المحلي، تنشيط القطاع العقاري). • الزيادة السكانية في فصل الصيف. • بقاء معظم المهاجرين على صلة بقراهم وأهلهم (تحويلات من الخارج، زيارات في العطلات، شراء العقارات وبناء المساكن، إرسال المساعدات الخيرية، فتح مجالات جديدة للأعمال والتجارة مع الخارج). • حفاظ التجمع الرابع على أعلى نسبة من سكانه المسجلين. • الطابع الجاذب للسكان في التجمعين الخامس والرابع.	• الطابع الريفي لأغلبية قرى المنطقة. • أغلبية قرى الضنية نابذة للسكان. • عدد المقيمين الدائمين أقل من عدد السكان المسجلين. • تأثير كبر حجم الأسر على الأوضاع المعيشية. • إختلال التوازن الجندري بسبب الهجرة الى الخارج، وضعف انخراط المرأة في سوق العمل. • استثمار أهل الضنية في مشاريع خارج المنطقة. • قلة الاستثمارات الخارجية في الضنية. • فقدان بعض المهاجرين أي صلة لهم بالمنطقة. • دأب بعض المهاجرين على عدم تسجيل زيجاتهم وولادات أبناءهم في وطنهم الأم. • ارتفاع معدلات النزوح الداخلي بين سكان التجمع الثالث. • ارتفاع معدلات الهجرة الى الخارج بين سكان التجمع السادس.
الفرص:	**الكوابح:**
• وجود تجارب ناجحة لجذب السياح والمصطافين، يمكن تعميمها. • إمكانية الاستفادة من الطاقات الشابة والخبرات العلمية المستقبلية (مع تحسن مستوى التعليم). • وجود أماكن وقرى غير مسكونة (أو قليلة الكثافة السكانية)، لاستيعاب النمو السكاني في المدى البعيد. • إمكانية الاستفادة من خبرات وموارد وعلاقات المغتربين والمهاجرين. • إمكانيات الاستفادة من الطاقات الانتاجية لدى فئة الإناث، في مشاريع مناسبة.	• وجود حراك سكاني واسع النطاق الى خارج الضنية (نزوح وهجرة واغتراب). • انخفاض القدرة الاستيعابية لفائض قوى العمل. • ارتفاع الكثافة السكانية في القرى ذات المساحات الصغيرة. • بيئة غير جاذبة للاستثمارات. • إمكانيات تفاقم المشاكل الاجتماعية بسبب إختلال التوازن الجندري، في ظل هامشية دور المرأة، وتأثيره في خمول فئة الإناث وميلها نحو الإتكالية.

التوجهات الاستراتيجية
1. الحد من عملية النزف السكاني الى خارج المنطقة عبر توفير مقومات البقاء والتطور في المنطقة. 2. العمل على عكس وجهة الحراك السكاني، من خلال تشجيع عودة المهاجرين الى مسقط رأسهم. 3. تعزيز جاذبية المنطقة عبر تنظيم الحملات الإعلامية التي تسهم في الترويج للمنطقة وتحسين صورتها. 4. تعزيز جاذبية المنطقة من خلال قيام مشاريع تعزز دور القطاع السياحي. 5. توسيع النطاق المناطقي لجذب القادمين من خارج الضنية، وتعميم تجربة بعض قرى التجمع الأول المصنفة سياحية. 6. تنمية القدرات الانتاجية وتنويع النشاطات الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار، بغية استيعاب الطاقات الشابة النامية وتفاقم عرض فائض قوى العمل. 7. تفعيل القدرات المادية لرجال الأعمال وللمغتربين في إنماء المنطقة، عبر إنشاء شركة تسليف مالي في المنطقة، وفتح مجال المساهمة في رأسمالها. **8.** تفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية، من خلال قيام مشاريع مناسبة لتوسيع مجالات استيعاب سوق العمل لطاقاتها الانتاجية.

3. المساكن والإسكان

3.1 عدد المساكن بحسب نوعها

تزدهر الحركة العمرانية في الضنية راهناً، وهو أمر طبيعي في منطقة يتسارع فيها النمو السكاني بمعدلات مرتفعة. ويأتي جانب من الطلب من قبل أهالي المنطقة المغتربين، الذين لم يفقدوا الصلة نهائياً مع وطنهم الأم وما زالوا يحنون الى قضاء عطلات في القرى التي انحدروا منها. ويلاحظ كذلك في السنوات الماضية نمو حركة البناء في بعض البلدات الجاذبة للسياح، مثل بخعون وعاصون (التي يشاهد فيها الكثير من هياكل الأبنية غير مكتملة البناء في حرف عاصون)، وبالأخص في بقاع صفرين التي ارتفع عدد مساكنها نحو 5 أضعاف منذ بداية التسعينات من القرن الماضي[43]. وعموماً فإن البناء حديث العهد قد تزايد بشكل ملحوظ في معظم المناطق ذات الطابع الجاذب للسكان (كفرشلان وايزال ودير نبوح وغيرها).

"تمتاز القرية بالبناء الحديث العهد، فمنذ عشرين سنة كان عدد السكان في القرية قليل جداً، ثم بدأ العمران الحديث" عبارة ترددت في المقابلات المعمقة

ويقدر أن يكون عدد المساكن في الضنية قد بلغ راهناً نحو 28 ألف مسكن، استحوذ التجمع الأول على قرابة نصفها (حوالي 48%)، بينما يتوزع النصف الباقي على التجمعات الأخرى (21% في التجمع الثاني، 12% في التجمع الرابع، 10% في التجمع الخامس، 6% في التجمع الثالث، وأخيراً 3% فقط في التجمع السادس، وهو التجمع الأقل سكاناً، ويتراوح عدد المقيمين فيه ما بين 2,200 نسمة شتاءً و3,500 كحد أقصى خلال الصيف).

ويشير الرأي الغالب الى أن ثلثي إجمالي المساكن هي بمثابة مساكن أساسية، أي أنها تستخدم من قبل أصحابها بشكل متواصل على مدار العام. ويضاف إليها نحو 15% من إجمالي المساكن التي تعرض للتأجير في فصل الصيف للمصطافين الذين لا يملكون منازل خاصة بهم في المنطقة، وتؤشر هذه النسبة على مدى أهمية حركة الاصطياف في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية للمنطقة، وبخاصة بلدات وقرى التجمع الأول التي تستأثر بنحو 97% من هذه الوحدات السكنية المخصصة للتأجير، وتتركز في بقاع صفرين، سير، بخعون، عاصون، والقليل منها في بقرصونا التي بدأت، بالإضافة الى مزرعة كتران، تتطلع للتواجد على خريطة المناطق السياحية، أسوة بجاراتهما.

[43] "ان 75 في المئة من منازل البلدة إما مستأجرة، أو يمتلكها المصطافون، وهم بغالبيتهم من أهالي طرابلس". وردت هذه المعلومة عن لسان رئيس بلدية بقاع صفرين منير كنج، ضمن تقرير صحفي من إعداد عبد الكافي الصمد، تحت عنوان "الضنية شتاءً: نزوح مخيف وصمود لافت"، منشور في جريدة الأخبار يوم الاربعاء 28 كانون الأول 2011، العدد 1596.

جدول رقم 20: توزع المساكن بحسب نوع إشغالها

التجمع		عدد المساكن الاساسية	عدد المساكن الثانوية	عدد منازل التأجير للمصطافين	عدد المنازل قيد البناء	إجمالي المساكن
التجمع الأول	النسبة (%)	59.5	1.2	30.9	8.4	100.0
	عدد القرى	10	5	7	8	10
	العدد الإجمالي	7,725	150	4,019	1,092	12,986
التجمع الثاني	النسبة (%)	76.3	14.1	0.6	9.0	100.0
	عدد القرى	10	8	2	6	10
	العدد الإجمالي	4,335	799	35	512	5,681
التجمع الثالث	النسبة (%)	60.0	32.0	0.0	8.0	100.0
	عدد القرى	7	5	0	4	7
	العدد الإجمالي	943	502	0	126	1,571
التجمع الرابع	النسبة (%)	69.9	24.3	2.1	3.7	100.0
	عدد القرى	6	2	1	5	6
	العدد الإجمالي	2,315	806	70	123	3,314
التجمع الخامس	النسبة (%)	88.1	0.0	0.0	11.9	100.0
	عدد القرى	3	0	0	3	3
	العدد الإجمالي	2,340	0	0	315	2,655
التجمع السادس	النسبة (%)	63.7	16.2	0.0	20.0	100.0
	عدد القرى	5	4	0	3	5
	العدد الإجمالي	550	140	0	173	863
إجمالي الضنية	**النسبة (%)**	**67.3**	**8.9**	**15.2**	**8.6**	**100.0**
	عدد القرى	**41**	**24**	**10**	**29**	**41**
	العدد الإجمالي	**18,208**	**2,397**	**4,124**	**2,341**	**27,070**

3.2 حالة المساكن ونوعيتها

بالنسبة الى حالة المساكن، ارتدت إجابات السلطات المحلية طابعاً عاماً وتقديرياً. وبالإستناد الى الجدول رقم 21 أدناه، يتبين أن نصف المساكن فقط اعتبرت حالتها جيدة، وهي تشمل على الأرجح المساكن الحديثة البناء، وتلك المخصصة للتأجير. أما الأبنية التي صنفت حالتها بالسيئة، فهي تمثل حوالي 18% من إجمالي المساكن، وتتركز أساسا في قرى التجمعين الثالث والخامس، حيث شكلت نحو ربع العدد الإجمالي للمساكن في كل منهما، مما يعكس بشكل عام سوء الأوضاع الاجتماعية لسكان هذين التجمعين.

"التخطيط العمراني دون المستوى المطلوب، وتنقصه التصاميم الإبداعية التي تنسجم مع الأذواق الجمالية للسياح"

جدول رقم 21: توزع المساكن بحسب حالتها

التجمع		حالة البناء جيدة (%)	حالة البناء مقبولة (%)	حالة البناء سيئة (%)
التجمع الأول	عدد القرى	10	8	7
	المتوسط الموزون	55.6	25.4	19.0
التجمع الثاني	عدد القرى	7	8	7
	المتوسط الموزون	67.4	20.3	12.4
التجمع الثالث	عدد القرى	4	5	4
	المتوسط الموزون	28.2	45.8	26.0
التجمع الرابع	عدد القرى	5	5	2
	المتوسط الموزون	39.5	43.5	17.0
التجمع الخامس	عدد القرى	2	2	2
	المتوسط الموزون	50.6	24.4	25.0
التجمع السادس	عدد القرى	5	4	4
	المتوسط الموزون	38.1	42.0	19.9
إجمالي الضنية	**عدد القرى**	**33**	**32**	**26**
	المتوسط الموزون	**53.5**	**28.2**	**18.4**

3.3 الوضع القانوني للعقارات

يعتبر الوضع القانوني للملكية العقارية، معياراً هاماً لنظامية الحركة العمرانية ونموها السليم عموماً. وتبيّن المعطيات أن الإطار العام القانوني للحركة العمرانية في الضنية يعاني من شوائب عدة، وينعكس سلباً على سوق العقار المحلي في المنطقة، ويحدّ نسبياً من الطلب عليه. ويمكن ايجاز أهم هذه العوائق في النقاط التالية:

- عدم استكمال عملية الفرز والمسح العقاري في مناطق عدة من الضنية: فقد بدأت عمليات المسح خلال عهد الانتداب الفرنسي، ولكنها لم تستكمل آنذاك، وأرسل الجيش اللبناني فرقاً من الجيش في الستينات للعمل على تكييل الأراضي، لكن هذا المشروع لم ينجز.
- وتولت وزارة المال بعد ذلك، تلزيم عمليات المسح والكيل الى متعهدين خاصين، كي يصار الى اعتماد نتائجها من جانب مديرية الشؤون العقارية ومصلحة المساحة.
- ولكن توجد عقبات كثيرة حالت دون إنهاء هذا المشروع، منها التكلفة المالية واعتراضات الأهالي أنفسهم الذين يرفضون تنفيذ عمليات الكيل، لأسباب تاريخية أوسياسية أو لأسباب تتعلق بالحراك السكاني وبوضع اليد على المشاعات البلدية أو الجمهورية (مثل قرحيا التي تم تلزيم الكيل فيها، لكنها لم تنفذ بسبب اعتراض الأهالي). وتنقسم الضنية حالياً الى مناطق تختلف فيها الأوضاع القانونية لعمليات مسح العقارات، ومنها:

1 - **مناطق عقارية تم مسح أراضيها بالكامل وهي** : كفرحبو، وعزقي، ومراح السراج، ومركبتا ...

2 - **مناطق عقارية تم مسح أراضيها جزئياً، أو عبر عمليات التلزيم للمتعهدين وهي :** عاصون، وبقاع صفرين، وبيت حاويك، وسير، وبخعون، والسفيرة، ومراح السفيرة، وبقرصونا، والحازمية، والقطين، وبطرماز، وطاران، والقرين، وجرجور، وبحويتا، ومزرعة الكريم ...

3 - مناطق عقارية غير ممسوحة وهي: عيمار، وكهف الملول، وكرم المهر، وكفربنين، وقرصيتا، ونمرين، وحوارة، وقرحيا ...

ويعود المرجع القانوني في حالة الأراضي غير الممسوحة، الى القاضي العقاري الذي يفصل في القضايا وينظر في الشكاوى القانونية الناتجة عن النزاعات العقارية. ويؤثر غياب الكيل سلباً على الإلمام الدقيق بمساحة الأراضي وحدودها، مما يعيق عمليات انتقال الملكية وعقود البيع والشراء.

- غياب صكوك الملكية العقارية، والاستعاضة عنها بشهادات قيد محررة من قبل المخاتير، والمعروفة بـ "العلم والخبر".
- غياب تسجيل عمليات انتقال الإرث في منطقة تزداد فيها معدلات الخصوبة، وتتمسك بتقاليدها وروابطها العائلية، مع الاشارة الى أن امتناع الكثير من الأهالي عن تسجيل عمليات إنتقال الإرث يعود الى تفتت الحيازات على عدد كبير من الورثة في العائلة الواحدة، مما يفقدها قيمتها.
- وجود حالات من التعدي على الأملاك العامة والمشاعات، وانتشار عمليات وضع اليد على الأراضي المشاعية.
- وضع اليد على الأراضي التي كانت تعود ملكيتها للآغاوات الاقطاعيين، والتي كان الفلاحون يقومون باستصلاحها وزراعتها، وقد شيدوا بيوتهم عليها.
- غياب رخص البناء للاعتبارات السابقة، من جهة، ولشكوى الأهالي من جهة ثانية من ارتفاع تكلفة إصدار رخص البناء. فكلفة الترخيص في الضنية مساوية لكلفتها في بيروت على سبيل المثال، في حين قيمة سعر العقار (محتسبة بالمتر المربع) هي في الضنية أدنى بما لايقاس مقارنة بسعره في العاصمة.
- تفضيل بعض أصحاب مشاريع البناء مخالفة قوانين البناء، لجهة نسب الاستثمار والمساحات القصوى المسموح بها وارتفاع عدد الأدوار، مع العلم بأن قانون البناء يحدد نسبة استثمار 5% فقط في المناطق المصنفة سياحية مع ارتفاع طابق واحد أو 4 أمتار، بينما تتراوح نسب الاستثمار في باقي المناطق بين 25% و50% مع ارتفاع 3 أدوار.
- تعدد المراجع القانونية للترخيص، فحتى بعد أن تسمح الدولة ببناء الأبنية المرتفعة في بعض المناطق، ظلت بعض البلديات متحفظة على هذا القرار، ولم تسمح بإعطاء الرخص للمستثمرين. الأمر الذي دعا هؤلاء المستثمرين الى الإكتفاء بالتراخيص الصادرة عن نقابة المهندسين.
- إنتشار الفساد الإداري، وإمكانيات رشوة القوى الأمنية المولجة بضبط مخالفات البناء.
- ارتفاع تكلفة تسوية مخالفات البناء والتعقيدات الإدارية لمعاملات التسوية في الدولة، لا تشجع المخالفين على تسوية المخالفات العقارية.
- عجز السلطات المحلية عن رفض أو عدم تقديم التسهيلات والخدمات للمواطنين أصحاب المساكن المخالفة.

وقد تبين من نتائج البحث الميداني، أن بناءً واحداً من كل خمسة أبنية قائمة في الضنية (حوالي 21%) هو بناء مرخص يراعي الأصول القانونية. وتصل هذه المشكلة الى ذروتها في قرى التجمع الثالث، حيث يغيب كلياً أي بناء مرخص، بينما تقتصر هذه النسبة على قرابة 6% من المساكن فقط في قرى التجمع الخامس (التي بنيت معظم قراه من خلال حركات نزوح الأهالي ووضع اليد على المشاعات واستخدامها للسكن والزراعة والرعي). وتصل هذه النسبة الى نحو 10% في قرى التجمعين الثاني والرابع. في المقابل تتعدى نسبة الأبنية المرخصة نصف إجمالي عدد أبنية التجمع السادس (53%)، ونحو ثلث أبنية التجمع الأول (32%).

والملاحظ أن معظم الأبنية غير المرخصة، هي تلك القائمة على الأملاك والأراضي الخاصة بأصحاب الأبنية (قرابة ثلثي إجمالي الأبنية 63%، وحوالي 80% من الأبنية غير المرخصة). وتنتشر حالات غياب تراخيص البناء بسبب مسألة تسجيل انتقال الإرث في 10% من إجمالي الأبنية في الضنية، وهي تتفاقم في التجمع الخامس (لتشمل حوالي نصف إجمالي الأبنية). وتصل حالات عدم الترخيص بسبب وضع اليد على المشاعات الى 6% من إجمالي القرى، وهي على الأغلب موجودة في قرى التجمع الثالث (ربع الأبنية في التجمع) وفي التجمع الخامس (14%)، لكنها تنعدم كلياً في قرى التجمع السادس.

جدول رقم 22: نسبة المساكن بحسب وضعها القانوني

التجمع		مرخص (%)	غير مرخص، في ملكه (%)	غير مرخص، في املاك عامة (%)	غير مرخص، بسبب مشاكل الارث (%)
التجمع الأول	عدد القرى	9	9	2	2
	المتوسط الموزون	32.0	65.0	1.0	1.9
التجمع الثاني	عدد القرى	9	8	2	2
	المتوسط الموزون	9.5	70.9	11.0	8.6
التجمع الثالث	عدد القرى	0	5	2	0
	المتوسط الموزون	0.0	75.5	24.5	0.0
التجمع الرابع	عدد القرى	3	6	1	1
	المتوسط الموزون	10.7	68.2	0.3	20.8
التجمع الخامس	عدد القرى	3	3	1	2
	المتوسط الموزون	5.8	29.1	14.0	51.1
التجمع السادس	عدد القرى	5	3	0	2
	المتوسط الموزون	53.2	44.3	0.0	2.5
إجمالي الضنية	**عدد القرى**	**29**	**34**	**8**	**9**
	المتوسط الموزون	**20.9**	**63.1**	**5.6**	**10.4**

3.4 الطابع العمراني

لا توجد صورة نمطية للطابع العمراني في قرى وبلدات الضنية. ورغم ذلك، يمكن ملاحظة أن معظم القرى والبلدات تنمو بشكل شريطي (Linear)، أي أنها تنتشر على طول الطريق الرئيسية في القرية. فالقرى المتجاورة - وبخاصة تلك الموجودة في وسط الضنية في محيط سير مركز المنطقة - تتمدد وتكاد تتصل بعضها بالبعض الآخر، من دون أن تفصل بينها أراض فضاء أو زراعية. ويرمز تقارب البيوت في العديد من القرى الى بعد اجتماعي هام، يتمثل في الروابط والعلاقات التي تجمع أهل القرية الواحدة، أو العائلة الواحدة، مما يعزز الشعور بالآمان والوحدة بين الأهالي. يضاف الى ذلك إن المنازل المتلاصقة توفر على أصحابها بعضاً من كلفة بنائها، وهي تنجم في أغلب الأحيان عن التوسع في البناء الأفقي وزيادة عدد الغرف مع تنامي عدد أفراد العائلة. وقد ساهم هذا النمط العمراني في ازدياد عشوائية حركة التشييد والبناء، واكتظاظها، حتى أصبح من الصعوبة بمكان توسيع الطرقات العامة في بعض أحياء القرى والبلدات. أما القرى التي تبتعد أكثر عن المركز وتمتاز بمساحات أرحب، تتداخل فيها التضاريس الجبلية والتفافات الطرق حول الأودية، وتبعد فيها المسافات بين قرية وأخرى، فإنه يغلب عليها الطابع الريفي، حيث تستقل الأبنية عن بعضها البعض، وتتباعد أغلبية المنازل وتحيط بمعظمها الأراضي الزراعية.

وفي ظل التطور العمراني المتسارع، تميل البيوت ذات الطابع القديم نحو التقلص، وتحل مكانها الأبنية المؤلفة من 3 الى 4 طوابق. ويعزى هذا التطور الى تنامي عديد العائلة وزواج الأولاد الذين يكوّنون عائلاتهم الخاصة. كما أصبح من الشائع في بعض البلدات ارتفاع الأبنية الاستثمارية متعددة الأدوار، الى نطاق يتراوح من 8 الى 11 دوراً، خصوصاً في البلدات الكبيرة التي تتميز بجذبها للمصطافين، مثل سير وبخعون وعاصون (ومنها، على سبيل المثال، مشروع مجمع سكني استثماري، لصاحبه المستثمر الياس سعد الدين، المؤلف من 13 عمارة معروضة شققها للبيع). وقد عزا أحد رؤساء البلديات تشييد البنايات المرتفعة الطوابق الى غياب التنظيم المدني، واصفاً البلدة بكونها *"أشبه بمنطقة الزاهرية في طرابلس منها الى قرية"*.

3.5 أهم المعالم العمرانية

قد تكون من أشهر المعالم العمرانية، تلك الأحياء ذات الطابع التراثي، القائمة خصوصاً في بخعون الضيعة القديمة وفي سوق سير الضنية، على سبيل المثال لا الحصر. كذلك، توجد بعض أبنية مشيّدة على الطراز القديم، مثل مدرسة بخعون الرسمية التي أنشأت عام 1903 خلال الحكم العثماني، لتكون مقراً لإدارة ناحية الضنية؛ ومثل فندق الجزار (سير بالاس اوتيل) في سير، وهو يعود الى أوائل ثلاثينات القرن الماضي، بالإضافة الى بعض بيوت (أو قصور) الآغاوات الاقطاعيين في مركز الضنية، ومن بينها قصر نصوح الفاضل، وقصر بيت المحمد، وقصر بيت نجيب، وقصر ملحم بك.

أما في مجال البناء الحديث، فتتميز بعض الأبنية في تصاميمها الخارجية، مثل قصر الأحلام في بخعون (غير مكتمل الإنشاء بسبب وفاة صاحب المشروع محمد علي هوشر)، وفندق قصر الأمراء في سير، وبعض القصور في بخعون (مثل القصر المشهور بـ "قصر الأحدب" الذي اشتراه عبد الحميد شاكر الصمد من عوني الأحدب)، والبيوت الفخمة في منطقة الفلل في بخعون ومزرعة كتران. كما تتميز بقاع صفرين بجمالية وبحسن تنظيم الطابع العمراني فيها، وببعض الفلل الكبيرة للعائلات الطرابلسية المعروفة والغنية (مثل آل كرامي، آل درويش، آل عدرا، آل علبي، آل بقسماتي، آل الإمام، آل أدهمي، إلخ.). كذلك يوجد في الضنية الكثير من دور العبادة، من كنائس ومساجد، قديمة وحديثة البناء، وهي تتميز بطابعها العمراني (مسجد بخعون الكبير، كنيسة مار يوحنا في عيمار، كنيسة كفرحبو الأثرية، الكنيسة العجائبية في عاصون).

ومن بين المشاريع قيد البناء، يوجد مشروع سياحي فوق مغارة الزحلان يتضمن مطعماً، ومشروع آخر واقع على تلة مطلة في قرنة البرج فوق مزرعة كتران وهو عبارة عن فندق من 8 أدوار، والطابق الأخير فيه يدور حول نفسه؛ ويعود هذان المشروعان الى نفس المستثمر (محمد جواد فتفت). كذلك يوجد مبنى قائمقامية المنية-الضنية في سير، شبه المكتمل البناء، والذي لم تبدأ السلطات باستخدامه بحجة عدم إلتزام المتعهد بمواصفات البناء. ويلاحظ في هذا السياق، الغياب التام، أو في أحسن الأحوال، ندرة وجود الساحات العامة في القرى، والملاعب الرياضية، ومراكز التسلية والترفيه، والحدائق العامة، ومراكز النزهات في الهواء الطلق، والمكتبات والمنتديات الثقافية في مختلف قرى وبلدات الضنية. لذلك، فإن عدم اكتمال مشروع قصر الأحلام (يتضمن مركز ترفيهي وفندق) يعد من الثغرات الهامة على صعيد المرافق السياحية، حيث يمكن لهذا المشروع، في حال نجاحه، أن يشكل نموذجاً يحتذى في مجال الاستثمار في وسائل التسلية والترفيه وفي إطار مؤسسات القطاع السياحي في المنطقة.

3.6 الخلاصة

التحليل الرباعي:

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
• ازدهار الحركة العمرانية عموماً، وفي المناطق الجاذبة للسكان بالأخص. • وجود نسبة هامة من المساكن المخصصة للتأجير (خاصة في بعض قرى التجمع الأول). • وجود منطقة بقاع صفرين (الضيعة) كنموذج للأحياء العمرانية المنظمة والجميلة الطابع. • دلالة انتشار الأبنية الاستثمارية متعددة الأدوار، على زيادة الطلب على العقارات المبنية في بعض بلدات المنطقة. • وجود بعض الأبنية (قديمة وحديثة) التي تعتبر معالم عمرانية مميزة في المنطقة. • ارتفاع أسعار العقارات، في بعض القرى، وفي مواقع معينة منها (على الطريق العام أو في بعض الأحياء المميزة فيها).	• غياب الأطر القانونية الناظمة للتمك العقاري، ولعملية التشييد العقاري، أو عدم تناسبها مع واقع المنطقة. • التأثير السلبي لكبر حجم الأسر وصغر حجم الحيازات العقارية، على تسجيل عمليات انتقال الإرث. • كثرة وجود الأبنية غير المرخصة أو المخالفة لقوانين البناء. • النزاعات حول ملكية الأراضي. • عجز السلطات المحلية عن ضبط المخالفات. • ندرة التصاميم الإبداعية والجمالية لشكل الأبنية الخارجية. • نسبة كبيرة من المساكن ذات الحالة السيئة (خاصة في التجمعين الثالث والخامس). • تمركز المساكن في التجمع الأول. • تركز المساكن في وسط القرى، عبر عملية النمو العمراني الشريطي (Linear) على الطريق العام (خاصة في قرى التجمعين الأول والثاني). • تشويه جمالية المنطقة من خلال انتشار الأبنية الاستثمارية متعددة الأدوار. • غياب منشآت التسلية والترفيه في المناطق السكنية.
الفرص:	**الكوابح:**
• وجود فرص للتطوير العقاري، وزيادة الطلب خاصة من قبل بعض المهاجرين والنازحين. • إمكانية تعميم نموذج الطابع العمراني المنظم لمنطقة بقاع صفرين (الضيعة). • وجود مساحات واسعة غير مستثمرة، وبالأخص إمكانية انتشار الحركة العمرانية الى مناطق جديدة للحد من الكثافة السكانية حيثما وجدت. • التأثير الايجابي لتحسين البنى التحتية (خاصة شق الطرقات الجديدة) على ارتفاع أسعار العقارات ورواج الطلب عليها.	• عدم استكمال الدولة لعمليات مسح وكيل الأراضي. • غياب تقسيم المناطق بحسب استعمالات الأراضي. • وجود الأرضية الموضوعية لمخالفة قوانين البناء. • ارتفاع تكلفة رخص البناء، مقارنة مع قيمة العقارات في المنطقة. • ارتفاع تكلفة التسويات للعقارات المخالفة. • غياب الرؤى المستقبلية والتخطيط العمراني بعيد المدى. • سوء الأوضاع الاجتماعية للسكان وتأثيره السلبي على حالة المساكن. • انتشار الفساد والرشاوي لدى جهات الرقابة على تنفيذ عمليات التشييد والبناء.

التوجهات الاستراتيجية
1. اتمام عمليات مسح وكيل الأراضي. 2. إعادة النظر في قوانين البناء بما يتناسب واقسام المناطق المختلفة وأشكال استخدام الأراضي. 3. مراجعة تكاليف رخص البناء بما يتوافق مع قيمة العقارات ومع الأوضاع الاجتماعية للسكان. 4. تعزيز الرقابة على قوانين البناء، وتمكين السلطات المحلية من التصدي للمخالفات. 5. محاربة الفساد الإداري في الجهات الرقابية. 6. تمكين السلطات المحلية من التخطيط العمراني بعيد المدى، بما يتناسب مع مصلحة القرية ومستقبل سكانها. 7. إعادة النظر في تكلفة التسويات العقارية، والعمل على اتمامها لما فيه مصلحة الملاك العقاريين. 8. تحسين البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وقيام المشاريع التي تؤدي الى رفع أسعار العقارات ورواجها. 9. إيجاد تسوية حول المشاريع المستقبلية للأبنية الاستثمارية مرتفعة الأدوار، وتحديد الارتفاعات المسموحة بحسب مواقع الأحياء السكنية، وبما لا يضر بجمالية المناظر الطبيعية، وبالسكان المجاورين، وبقدرة السلطات المحلية على توفير الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي. 10. العمل على تحسين الشكل الخارجي للمساكن القائمة (لناحية استكمال البناء، وتلبيس أو طرش الواجهات، وتحديد الألوان، إلخ.). 11. ترويج وتنظيم السوق العقاري، خاصة بين أهالي المنطقة في بلدان الاغتراب. 12. تعميم نموذج الطابع العمراني لبلدة بقاع صفرين على الأحياء الجديدة، والعمل على جذب المصطافين إليها. **13.** قيام المشاريع الترفيهية التي تناسب مختلف الفئات العمرية، وأذواق السكان المحليين والقادمين من الزوار.

4. البنى التحتية

تعتبر البنى التحتية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد وعمل المؤسسات، والشريان الرئيسي للعلاقات الاجتماعية والتنمية البشرية. فتطور البنى التحتية، يؤثر في تعزيز آفاق النمو الاقتصادي وازدياد انتاجية العمل ودور القطاع الخاص، كما أنه شرط لتوسيع قاعدة الإستثمار وتحفيز قطاع الخدمات، وبالأخص القطاع السياحي. ومن أهم البنى التحتية، شبكات الطرق والكهرباء، وتمديدات المياه والصرف الصحي، ووسائل التواصل، مثل الهاتف، والبريد والبرق، والانترنت إلخ.[44] وتعود البدايات الخجولة لإنشاء شبكات البنى التحتية في الضنية الى عهد الانتداب الفرنسي في منتصف عشرينات القرن الماضي. وقد جرى عمل متقطع على تطويرها خلال الخمسينات والستينات، ثم تسارع هذا العمل منذ أواسط التسعينات، ليشمل عدداً من المجالات، ومنها الطرقات، والهاتف، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي. ولكن معظم هذه البنى التحتية لا تزال بحاجة الى استكمال وتطوير، حتى تصبح متناسبة مع الرؤى المستقبلية لتطور المنطقة ولتفعيل دورها ضمن محيطها.

4.1 شبكة الطرقات ومرافقها

في بدايات القرن الماضي، كانت توجد طريق واحدة فقط لاستعمال السيارات في منطقة الضنية بكاملها، وهي الطريق الرئيسية التي تصل طرابلس بحدود بخعون عند مفرق بشطايل. وفي عام 1926 (أثناء الثورة السورية الكبرى)، أكمل الانتداب الفرنسي هذه الطريق على حساب أهالي المنطقة، تحقيقاً لأهداف عسكرية (كنتيجة للثورة)، ولهدف الوصول السريع الى مصادر انتاج الحرير في منطقة الضنية المزروعة بأشجار التوت. كما استعملت الطريق نحو المناطق الجردية بين جبل الأربعين والهرمل، للوصول الى غابات الضنية، بغية قطع أشجارها، كمصدر للأخشاب، ونقل جذوعها في ناقلات كبيرة (24 عجلة) ورميها في نهر موسى الممتد عبر وادي جهنم، لتصل عائمة في النهر الى منطقة قريبة من الساحل، حيث كانت تنتشل من النهر وتجمع بهدف شحنها الى الخارج.

"في بدايات القرن العشرين، كان الطريق من سير الى طرابلس مشياً على الأقدام يستغرق 7 ساعات، وكان الناس يعبرون هذه الطريق ذهاباً وإياباً بين سير وطرابلس بغرض بيع منتجاتهم من الفواكه، التي كانت تحمّل على الدواب، وفي طريق العودة كانوا يتبضعون من أسواق طرابلس بالـ "مونة" التي كانت مؤلفة في أقصى الحالات من عشرة سلع مختلفة".

قامت الدولة في مطلع الخمسينات بتوسيع الطريق الرئيسية وتعبيد عدد من الطرق الداخلية. وفي مطلع الستينات تم إنشاء بعض الطرقات التي ربطت بين عدد من القرى، وتفرعت في بعض أحياء القرى، كما تمت توسعة بعض الطرقات القديمة. ولم يتم ربط قرى التجمع الخامس (ايزال) بالتجمع الأول إلا في أوائل الثمانينات. لكن الضنية شهدت قفزة في مجال توفير البنى التحتية، ومن بينها الطرقات، منذ أواسط عقد التسعينات. وقد تم تعبيد طرقات 7 قرى لم يكن قد وصلها الأسفلت حتى ذلك العهد القريب، وهي: دبعل وحوارة وعصيموت وجيرون والقرن وبشطايل وبيت زود. والى ذلك الحين، كان يتطلب الإنتقال من مركز المنطقة (سير) الى قرية جيرون، استخدام ثلاثة وسائل نقل: فمن سير الى السفيرة عبر السيارات، ثم من السفيرة الى وادي سري على الجرار، وأخيراً الى جيرون عبر امتطاء الدواب (البغال). كما نفذت أعمال شق وتعبيد طريق

[44] "ورد في مشروع الخطة الخمسية الأولى الذي أنجز في 1958، أن مشاريع الري لم تكن تغطي آنذاك إلا 6 بالمئة من المساحات المزروعة، وأن الكهرباء كانت موفرة لـ 300 تجمع سكني فقط، من أصل 1600 بلدة في لبنان، وأن شبكة الكهرباء لم تكن تغطي سوى 20 بالمئة من مساحة لبنان، بعد 50 سنة على دخول الكهرباء إليه. وكانت 70 بالمئة من قرى وبلدات لبنان محرومة من مياه الشفة في 1956. وأظهرت بعثة إيرفد الأولى، أن 600 بلدة من أصل 1600، كانت لا تزال غير مربوطة بشبكة المواصلات في نهاية عقد الخمسينيات". أنظر ألبير داغر: "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله" – مرجع مذكور سابقاً.

تصل قرى التجمع الثالث (قرحيا ودبعل وحوارة) بقرى التجمع الرابع (عزقي والروضة وكفرشلان) مروراً بالواطية، وذلك بتمويل من البنك الدولي. وقد تم مؤخراً تعبيد طريق بين عصيموت والقمامين، في حين تكاد تخلو هذه القرى من السكان في فصل الشتاء، وقد قدرت كلفتها ما بين 2 الى 3 ملايين دولار أميركي.

أهم المشاريع المنفذة خلال العقد الماضي (2000-2010):

1) إعادة تأهيل الطريق الرئيسية طرابلس- الضنية، حيث بلغ عرضها 10 أمتار بين القبة وآخر مراح السراج، كما تمت توسعة جسر وادي الريحان، في حين بقيت الطريق على اتساعها القديم، في القسم الممتد من مراح السراج وحتى كفربنين. وقد فاقت كلفة المشروع حدود 7 ملايين دولار أميركي.

2) تأهيل طريق بيت الفقس – قرصيتا – ساحة نمرين.

3) إنشاء طريق مراح السراج – بخعون– جسر حقليت – طاران – جسر الحازمية: وهي طريق رئيسية بعرض 12 متر تشمل وصلات وجسر بخعون – طاران. وقد دخلت في الاستخدام منذ عام 2005 (واستكمل تأهيل القسم الذي يمتد من طاران الى جسر الحازمية في العام 2009). وقد كان لهذا المشروع وقع إيجابي على المناطق التي شقت فيها الطريق، وارتفعت قيمة العقارات فيها، وبالأخص بلدة مراح السراج التي أصبحت تلعب دوراً تجارياً ناشطاً، كبلدة محورية تتفرع منها الطرقات إما نحو التجمع الأول أو بإتجاه التجمع الثاني. وبينما استفاد أهالي التجمع الثاني من هذه الطريق المباشرة للوصول الى قراهم، التي تختصر الوقت والمسافات مع المدينة، يُعتقد أن استخدام الطريق الجديدة قد أثر سلباً الى حد ما على بلدة سير، التي كان أهالي التجمع الثاني يمرون في وسطها، إلتفافاً، للهبوط نحو المناطق الساحلية.

4) إنشاء طريق سير الضنية – جباب الحمر – الهرمل: بلغت كلفتها حوالي 50 مليون دولار أميركي؛ وهي طريق رئيسية، بطول 62 كيلومتر وعرض 7 أمتار، تتألف من 4 أقسام:
   - سير – قرصيتا (14.5 كم)
   - قرصيتا – جباب الحمر (24.5 كم)
   - جسر فوق وادي نبع السكر (100 م)
   - جباب الحمر – الهرمل (23 كم)

ولهذه الطريق أهمية استراتيجية بعيدة المدى، ومن بين أبعادها التنموية:

- تسهيل الربط والمواصلات بين محافظتي الشمال والبقاع، واختصار المسافة بين طرابلس والهرمل الى حوالي 83 كيلومتر فقط.
- تحفيز التواصل بين أهالي الهرمل والضنية، وتشجيع العلاقات الاجتماعية بين المنطقتين، التي تفصل بينهما سلسلة جبال لبنان الغربية دون أي رابط مباشر يخترقها.
- تحفيز التبادل التجاري بين المنطقتين، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتهما (وبالأخص الفواكه والخضار من الضنية).
- فتح مجالات جديدة للوصول الى الأراضي السورية، حيث تعتبر الهرمل قريبة من المعابر الحدودية نحو سوريا.
- تحفيز مختلف أشكال النشاطات السياحية (التقليدية، والبيئية، والشتوية) في حال توفرت المشاريع والبنى التحتية المناسبة لتطويرها. إذ يمكن جذب هواة تسلق الجبال، ورياضة المشي في الطبيعة والتزلج أيضاً، كون الطريق تمر عبر معالم طبيعية رائعة الجمال، منها محمية جرد مربين (غابات الأرز والشوح واللزاب والعرعر) وحقوله الخضراء، وجبل القلعة ونبع السكر، وبمحاذاة جبل المكمل، كما تمر بجانب سد ونبع بريصا.

4.1.1 تغطية شبكة الطرقات

رغم عمليات تطوير شبكات الطرقات في الضنية، خلال العقدين الماضيين، فإن الواقع لا يزال بعيداً عن المثالية، وتعتريه نواقص وفجوات كثيرة. فعلى الصعيد الكمي، تبين أن 13.2% من مساكن المنطقة لم تصلها شبكة الطرقات العامة بعد. والأمر يتفاقم بالأكثر في قرى التجمعين الثالث والثاني (وبالأخص في دبعل والقطين ونمرين). بينما ترتفع نسبة تغطية الطرقات العامة في التجمعين الرابع والسادس الى مستويات جيدة بلغت تباعاً 96% و91% من المساكن. أما التجمع الأول فقد بلغت هذه النسبة فيه 88.8%، وهو المستوى الذي يقارب المتوسط الموزون لإجمالي قرى وبلدات الضنية.

جدول رقم 23: المتوسط الموزون لنسب تغطية شبكة الطرقات العامة للمساكن

التجمع	المتوسط الموزون لنسب تغطية الطرقات للمساكن (%)	عدد الإجابات
التجمع الأول	88.8	10
التجمع الثاني	79.9	11
التجمع الثالث	77.6	7
التجمع الرابع	95.8	6
التجمع الخامس	86.3	3
التجمع السادس	91.0	5
إجمالي الضنية	**86.8**	**42**

ويكاد الطول الإجمالي لطرقات الضنية يتجاوز 500 كيلومتر، وأكثر من نصفها يعود الى الطرقات الرئيسية (56%). ويتبين أن 14% من إجمالي الطرقات (الرئيسية والفرعية) بحاجة الى تعبيد. ويبدو أن مشكلة شق الطرقات بدون تعبيدها، يعاني منها بالأكثر سكان التجمعين الخامس والسادس، إذ تبلغ نسبة الطرقات غير المعبدة قرابة ثلث (30%) طول الطرقات التي شقت. كذلك، يعاني سكان التجمعين الرابع والثالث من هذه المشكلة، وإن بشكل أقل حدة، حيث بلغت 20% و16% على التوالي. وتخف تدريجياً هذه المشكلة في التجمعين الثاني والأول، لتصل في الأخير الى نسبة 5% من إجمالي طول الطرقات.

جدول رقم 24: طول الطرقات الرئيسية والفرعية المعبدة وغير المعبدة

التجمع	طول الطرقات الرئيسية المعبَدة (كم)	طول الطرقات الرئيسية غير المعبَدة (كم)	طول الطرقات الفرعية المعبَدة (كم)	طول الطرقات الفرعية غير المعبَدة (كم)	مجموع أطوال الطرقات (كم)	نسبة غير المعبد منها (%)
التجمع الأول	54.0	1.0	56.0	5.1	116.1	5.3%
التجمع الثاني	78.7	3.8	35.7	6.3	124.5	8.1%
التجمع الثالث	44.5	0.0	16.5	12.0	73.0	16.4%
التجمع الرابع	34.8	5.0	29.8	11.4	81.0	20.2%
التجمع الخامس	18.0	11.0	13.0	3.0	45.0	31.1%
التجمع السادس	13.5	0.0	8.0	9.0	30.5	29.5%
إجمالي الضنية	**243.5**	**20.8**	**159.0**	**46.8**	**470.1**	**14.4%**

4.1.2 حالة شبكة الطرقات

لقد صنفت السلطات المحلية حالة الطرقات، فجاءت النتيجة أن قرابة ربع الطرقات في الضنية جيدة (23%)، في مقابل 45% حالتها تعتبر سيئة. ويبدو أن التجمع الأول يستحوذ على أعلى نسبة من الطرقات الجيدة مقارنة بباقي التجمعات (حوالي 38%). في المقابل صنفت قرابة ثلثي طرقات التجمع الرابع في خانة الطرقات السيئة (64%)، وكذلك أكثر من نصف طرقات التجمعين الثالث (59%) والخامس (51%). وفي دراسة أجراها اتحاد بلديات الضنية حول أولويات تعبيد الطرقات، تم وضع لائحة تشمل 60 طريق بحاجة الى تعبيد، وقدرت كلفة هذه الأشغال بما يفوق 4.5 مليار ليرة لبنانية (أي ما يزيد عن 3 مليون دولار). وبشكل عام تعاني شبكة الطرقات في المنطقة من مشاكل عدّة، أهمها:

- **سوء وضع الأسفلت**: شوائب في أعمال الحفر والتزفيت، أو غياب لأعمال الصيانة لسنوات طويلة. إضافة الى حالات أخرى يتشقق فيها الأسفلت جراء الإنزلاقات التي تصيب بعض الطرقات بسبب غياب جدران الدعم.

- **غياب أعمال التعبيد**: يوجد في المنطقة الكثير من الطرقات غير المعبدّة، و تحصل أحياناً عمليات شق الطرقات على حساب الأهالي (كمثال قرية جيرون، التي شق طريقها الأهالي منذ 1975، ولم تعبد إلا مؤخراً). وعادة ما تكون هذه الطرقات وعرة ومليئة بالأحجار أو الرمال، وتغرق بالوحول في المواسم الماطرة أو حين تذوب الثلوج، الأمر الذي يؤثر سلباً على المركبات الآلية التي تمر على هذه الطرقات (وأحياناً لا يملك أهالي هذه القرى إلا سيارات نقل كبيرة مثل شاحنات البيك أب أو سيارات الدفع الرباعي). أما في بعض الطرقات الفرعية، فيتغلب السكان على هذه المحن عبر وضع الإسمنت، كبديل عن غياب الإسفلت، لتسهيل عملية الوصول الى منازلهم.

- **ضيق الطرقات:** معظم الطرقات في المنطقة ضيقة، بما في ذلك الطرقات الرئيسية التي تربط بين قرى مختلفة. وضيق بعض الطرقات يجعل من الصعب مرور سيارتين في اتجاهين متعاكسين في الآن عينه. وقد تتنوع الأسباب وراء هذه الظاهرة: تضاريس المنطقة، وعشوائية وسوء تنظيم البناء، أو عدم وجود أماكن مخصصة لركن السيارات أمام المنازل، وعدم توفر الأموال اللازمة لشق طرقات أوسع. ولضيق الطرقات مؤثرات سلبية على مناطق تكتظ بالسكان أثناء فصل الصيف، وبخاصة في المواقع السياحية (في منطقة عيون السمك مثلاً، يشتد الزحام فتكثر المشاكل على أولوية المرور بين مرتادي المطاعم والاستراحات في أوقات الذروة).

- **غياب وسائل الحفاظ على سلامة الطرقات**: حيث تساهم تضاريس هذه المنطقة الجبلية في تفاقم المشكلات، نتيجة الإنهيارات الصخرية التي تصيب بعض الطرقات المحاذية للمرتفعات الجبلية. كما تشكل الإلتواءات المتكررة، والمنعطفات الخطرة، ودرجة الإنحدار العالية لبعض الطرقات، منغصات إضافية لسالكي هذه الطرقات. وفي هذا المجال، فإن عدم تزييح الطرقات وعدم توفر إشارات المرور، وغياب المرايا عن المنعطفات والحواجز الفاصلة على حافة الوديان السحيقة، تزيد من المخاطر على سلامة الأفراد ووسائل النقل.

إلا أن إحدى أهم معوقات التنمية في بعض نواحي المنطقة، تكمن في انعدام التواصل بين بعض المناطق، وعدم ربطها بشبكة طرقات مدروسة. فعلى سبيل المثال، بدأ العمل على فتح طريق بطول 15 كيلومتر بين زغرتغرين وعيمار وكرم المهر من ناحية التجمع السادس، وبين بقاع صفرين في التجمع الأول، ومنذ عام 1963 بقيت هذه الطريق الى الآن غير معبدة وضيقة. كما يوجد طريق ترابية بين كرم المهر وايزال بدون تعبيد بدورها، وكأن على التجمع السادس أن يبقى جزيرة معزولة عن باقي التجمعات في الضنية، بينما يوجد في المقابل وعود بإعادة تأهيل طريق عيمار – زغرتا (من قبل الوزير فرنجية). هذا وتنتشر طرقات ذات نهايات مقفلة (Dead End)، التي لا تنفتح على مناطق أخرى.

جدول رقم 25: توزع الطرقات بحسب حالتها

التجمع	القرية	جيدة (%)	مقبولة (%)	سيئة (%)
التجمع الأول	الواطية	0	30	70
	حرف السياد	90	10	0
	مراح السراج	25	25	50
	بقرصونا	50	20	30
	خرنوب	0	0	100
	سير الضنية	50	30	20
	عاصون	15	70	15
	بخعون	40	40	20
	بقاع صفرين	20	40	40
إجمالي التجمع الأول (نسب موزونة)		**37.9**	**36.6**	**25.6**

جدول رقم 26: توزع الطرقات بحسب حالتها - تتمة

التجمع	القرية	جيدة (%)	مقبولة (%)	سيئة (%)
التجمع الثاني	نمرين-بكوزة	30	0	70
	قرصيتا	40	60	0
	الحازمية	50	0	50
	عين التينة	70	0	30
	بيت الفقس	0	100	0
	طاران	25	75	0
	مزرعة القرين	0	100	0
	السفيرة	0	66	34
	مراح السفيرة	30	0	70
	بطرماز	25	50	25
	قطين	20	50	30
إجمالي التجمع الثاني (نسب موزونة)		**22.7**	**54.0**	**23.3**
التجمع الثالث	كفربنين	70	30	0
	بيت حاويك	0	0	100
	قرن جيرون	0	0	100
	جيرون	0	60	40
	دبعل	0	0	100
	قرحيا	0	0	100
إجمالي التجمع الثالث (نسب موزونة)		**23.0**	**18.1**	**58.9**
التجمع الرابع	تربل	0	30	70
	كفرشلان	0	100	0
	كفر حبو	0	0	100
	مركبتا	0	0	100
	الروضة عدوة	0	40	60
	عزقي	0	50	50
إجمالي التجمع الرابع (نسب موزونة)		**0.0**	**36.5**	**63.5**
التجمع الخامس	دير نبوح	30	40	30
	ايزال	0	0	100
	بيت زود	50	50	0
إجمالي التجمع الخامس (نسب موزونة)		**22.4**	**26.2**	**51.3**
التجمع السادس	زغرتغرين	0	0	100
	عيمار	0	100	0
	كرم المهر	0	60	40
	كهف الملول	30	50	20
	بحويتا	20	60	20
إجمالي التجمع السادس (نسب موزونة)		**14.9**	**49.0**	**36.1**
إجمالي الضنية (نسب موزونة)		**23.4**	**31.4**	**45.1**

4.1.3 ترابط الشبكات عبر المناطق

تعتبر أواصر الترابط والتواصل والتبادل بين المناطق المختلفة، من أهم عوامل التطور في عالم ثورة المواصلات والاتصالات. فعلى صعيد شبكات الطرقات، ترتبط الضنية بالمناطق المجاورة عبر عدد من الطرقات، التي لا يرتقي معظمها الى مستوى أهمية التفاعل بين هذه المناطق المتجاورة؛ ويمكن تعداد هذه الطرقات بحسب الإتجاهات الجغرافية، كما يلي:

1) **نحو الغرب (طرابلس والمنية وزغرتا)**:

1.1 الطريق الرئيسية التي تربط طرابلس (القبة) بمنطقة الضنية، مروراً ببعض قرى وبلدات زغرتا (مثل العيرونية ومرياطة ومجدليا وعلما) وصولاً الى الضنية عبر مدخلي كفرحبو (ممر رئيسي) وعزقي (تفرعاً من حيلان).

1.2 طريق تربط قضاء المنية بالضنية، تفرعاً عن الطريق الدولية التي تمر بساحل القضاء من طرابلس الى سوريا، عبر مفرق النبي يوشع الذي يصل الى مركبتا مدخل منطقة الضنية فعزقي وعيون السمك.

1.3 شبكة الطرقات التي تصل من زغرتا أو من رشعين الى كل من دير نبوح أو بيت حسنة – ايزال.

2) **نحو الشرق (الى الهرمل)**:

2.1 طريق سير الضنية – جباب الحمر – الهرمل التي تربط الضنية بقضاء الهرمل (محافظة البقاع).

3) **نحو الجنوب (الى قضاء زغرتا)**:

3.1 طريق بين زغرتا وزغرتغرين مروراً بصخرة.

3.2 طريق بين بحويتا وحرف مزيارة.

4) **نحو الشمال (الى قرى قضاء عكار)**:

4.1 الطرقات المؤدية نحو سفينة القيطع، وتأتي من دبعل أو قرحيا أو بطرماز.

4.2 طريق ترابية بين عيون السمك وجديدة القيطع.

4.3 طريق ترابية بين القمامين وقبعيت.

4.1.4 مرافق شبكة الطرقات

تعتبر الأرصفة، وشبكات إنارة الطرقات، وجدران الدعم، والمرايا على المنعطفات الخطرة، بالإضافة الى أقنية تصريف مياه الأمطار، جزء لا يتجزأ من البنى التحتية التابعة لشبكة الطرقات العامة. وقد أظهرت نتائج البحث الميداني النقص الكبير الذي يعتري توفر هذه المرافق في منطقة الضنية. فعلى سبيل المثال، لا يوجد في 39% من القرى حيطان دعم على الطرقات الرئيسية، وفي 33% من القرى أعتبرت حيطان الدعم غير كافية. كذلك، تبين أن لا أرصفة على الطرقات الرئيسية في 4 من أصل 6 تجمعات سكنية، وتغيب الأرصفة بشكل عام في 87% من القرى. ويتسبب غياب الأرصفة بالكثير من المشاكل، خصوصاً حينما تكون المدارس واقعة بشكل مباشر على الطرقات الرئيسية (عادة ما تكون هذه المدارس عبارة عن أبنية سكنية يتم استئجارها وتحويلها الى دور للعلم)، وبدون تأمين باحات خارجية لها تقي التلامذة من السائقين المتهورين. أما بالنسبة لأقنية تصريف المياه في الطرقات، ففي أكثر من نصف القرى (58%) تنعدم هذه الأقنية تماماً، يضاف إليها 16% من القرى التي تعتبر فيها الأقنية غير كافية. وفيما يتعلق بالمرايا على المنعطفات، فإن 79% من قرى الضنية لا توجد فيها مرايا، بينما تم تحطيم زجاج المرايا في العديد من القرى التي يتوفر فيها هذا المرفق. أما بخصوص شبكة إنارة الطرقات، فإن الوضع أقل قتامة، حيث تغطي شبكة الإنارة 46% من كامل الطرقات الرئيسية وتفرعاتها، وتضاف اليها نسبة 26% من الشبكة الطرقات الرئيسية دون التفرعات. وتبين أنه لا يوجد فيها شبكات إنارة على الطرقات إطلاقاً في 14% من القرى فقط. لكن المشكلة في مجال إنارة الطرقات لا تتعلق فقط بتوفر هذه المرافق أم لا، بل ترتبط أيضاً بإنقطاع الكهرباء وتقنينها، وكذلك بضعف التيار الكهربائي (80 فولت بدل 220) الذي لا يكفي لإنارة المصابيح. لهذا السبب تتعاقد بعض البلديات (مثل بلدية بقاع صفرين المصنفة سياحية) مع أصحاب مولدات الكهرباء الخاصة، لتأمين إنارة الشبكة، حيث تكلف هذه الخدمة 5 ألاف دولار أميركي لمدة أشهر الصيف الثلاثة.

4.1.5 المشاريع المستقبلية

من أهم المشاريع المستقبلية، ذات الأهمية الاستراتيجية، والموضوعة راهناً قيد التحضير أو الدراسة، يمكن إيراد التالي:

- إنشاء تحويرة سير: التي تمتد بطول 11 كيلومتر (وعرضها 7 أمتار)، من بخعون عبر عاصون وصولاً الى أول بلدة سير، وهي المرحلة الأخيرة من مشروع طريق سير الضنية – جباب الحمر – الهرمل. وقد قام مجلس الإنماء والإعمار بدراسة المشروع وتأمين التمويل اللازم له من البنك الاسلامي للتنمية (تقدر كلفته بـ 15 مليون دولار أميركي). ويتوقع أن يتأخر البدء في تنفيذ المشروع حتى عام 2013 بسبب الحاجة الى استكمال عملية استملاك الأراضي من قبل الدولة.

- إنشاء جسر بقرصونا – نمرين: أطول جسر معلق في لبنان،إذ يمتد بطول 100 متر - وله ركيزتان - فوق وادي الحمام (ثاني أعمق وادي في لبنان بعمق 230 متر) ومجرى نبع السكر، ليربط أعالي التجمعين الأول والثاني.

4.2 شبكة الصرف الصحي

تعاني منطقة الضنية من نقص حاد في شبكات الصرف الصحي، حيث يقتصر توفر الشبكات في حوالي نصف (52%) قرى وبلدات المنطقة فقط، أي في 22 قرية وبلدة في عموم الضنية. وتكمن إحدى المشاكل، فيما يتعلق بشبكات الصرف الصحي، في عدم التوازن بين التجمعات بالنسبة لوجود الشبكات فيها. فبينما تشمل شبكات الصرف الصحي الأغلبية العظمى (91%، أي في 10 قرى) من قرى التجمع الثاني، ونحو ثلثي التجمع الأول (6 قرى)، تزداد المشكلة تفاقماً في التجمعات السكنية الباقية، فتنخفض النسبة الى نصف قرى التجمع الرابع (3 قرى)، وثلث قرى التجمع الخامس (قرية واحدة فقط)، حتى تنعدم في قرى التجمع الثالث بالكامل.

علماً أن توفر شبكة الصرف الصحي في قرية معينة، لا يعني حكماً أن هذه الشبكة تغطي كافة مساكن هذه القرية. هكذا، تأخذ مشكلة الصرف الصحي أبعاداً أكبر عندما يتبين أن القرى التي تغطيها الشبكة، لا تشمل كل المنازل فيها، بل تقتصر على ثلاثة أرباع إجمالي مساكن القرى التي يتوفر فيها الشبكات. ثمة أسباب متعددة لهذه الظاهرة، أهمها ابتعاد بعض المساكن عن المركز الرئيسي للحركة العمرانية في القرى والبلدات، أو وجودها في مواقع يصعب إيصال الشبكة إليها مثل المرتفعات أو الأودية، مما يجعل كلفة تمديدها باهظة نسبياً.

لذلك، عند استثناء القرى التي تغيب فيها شبكات الصرف الصحي بالكامل، وضمناً جميع قرى التجمع الثالث الذي تنعدم فيه الشبكات تماماً، يتبين (بحسب السلطات المحلية) أن الشبكة تعم كافة مساكن قرية دير نبوح (100%) وهي القرية الوحيدة في التجمع الخامس التي يوجد فيها صرف صحي، بينما تتناقص أعداد المساكن المشمولة بالشبكة لتغطي الأكثرية الساحقة لمساكن قرى التجمع الرابع (83%)، وثلاثة أرباع التجمع الثاني (76%)، وحوالي ثلثي التجمعين الأول (68%) والسادس (64%) – وهي النسبة المئوية من منازل القرى التي يتوفر فيها شبكات صرف صحي.

أما على المستوى العام لإجمالي قرى الضنية، بغض النظر عن وجود أو غياب الشبكات فيها، يتضح أن قرابة نصف مساكن الضنية (48%) موصولة بشبكات الصرف الصحي. لكن اللافت أنه في أفضل الحالات (راجع أرقام الجدول رقم 27) لم تتعد نسبة المساكن الموصولة بشبكات الصرف الصحي، على مستوى كل من التجمعات الستة، ثلثي إجمالي المساكن فيها، وهي النسبة المسجلة في التجمعين الثاني والرابع (67% من منازل كل من التجمعين).

جدول رقم 27: نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي للقرى والمساكن

التجمع	نسبة القرى التي لديها شبكة صرف صحي (%)	المتوسط الموزون لنسب تغطية الصرف الصحي لمساكن القرى التي لديها شبكة (%)	المتوسط الموزون لنسب تغطية الصرف الصحي للمساكن في إجمالي القرى (%)
التجمع الأول	60%	68%	45%
التجمع الثاني	91%	76%	67%
التجمع الثالث	0%	0%	0%
التجمع الرابع	50%	83%	67%
التجمع الخامس	33%	100%	26%
التجمع السادس	40%	64%	31%
إجمالي الضنية	**52%**	**74%**	**48%**

واستناداً الى تقييم السلطات المحلية لحالة شبكات الصرف الصحي (حيث توفر مثل هذا التقييم) يتبين أن حوالي ثلث الشبكات صنفت حالتها بالجيدة في عموم الضنية، من ضمنها ثلثا شبكات التجمع الرابع، ونصف شبكات التجمع الأول، وتنخفض النسبة الى خُمس الشبكات في التجمع الثاني، بينما تنعدم تماماً الشبكات المصنفة جيدة في كلا التجمعين الخامس والسادس. في المقابل، فإن حوالي ربع شبكات الصرف الصحي في عموم الضنية صنفت حالتها بالسيئة، مع أمر لافت يتمثل في غياب شبكات الصرف الصحي السيئة في التجمعين الرابع والسادس. في المحصلة أعتبرت السلطات المحلية أن نحو نصف (45%) شبكات المنطقة مقبولة. ويبدو أن أهم المشاكل التي تعاني منها بعض الشبكات في المنطقة هو تقادم عمرها، وإهتراء أجزاء منها وحاجته الى صيانة وإعادة تأهيل لا سيما أن بعضها أصبح مكشوفاً. ثم أن عاملي التوسع العمراني والنمو السكاني، قد أثرا سلباً على شبكات أنشئت قديماً بطاقة إستيعابية محدودة.

جدول رقم 28: توزع شبكات الصرف الصحي بحسب حالتها

التجمع	جيدة (%)	مقبولة (%)	سيئة (%)
التجمع الاول	50%	33%	17%
التجمع الثاني	20%	50%	30%
التجمع الثالث	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
التجمع الرابع	67%	33%	0%
التجمع الخامس	0%	0%	100%
التجمع السادس	0%	100%	0%
إجمالي الضنية	**32%**	**45%**	**23%**

وفي غياب شبكات الصرف الصحي عن نحو نصف قرى ومساكن الضنية، غالباً ما تكون الحلول في حفر جور صحية تحت أساسات المباني، رغم الكلفة الإضافية الناجمة عن الأعمال التي يتطلبها حفر الجور الصحية. وتظهر نتائج البحث الميداني، أن معظم قرى المنطقة (83%)، أي 35 قرية، تحتوي مساكن تعتمد على الجور الصحية (وذلك بغض النظر عن توفر الصرف الصحي في هذه القرى أم لا، إذ تبين أن شبكات الصرف الصحي لا تغطي كافة المباني). أما في حال غياب شبكات الصرف الصحي والجور الصحية في آن معاً، فيستعاض عنها بحفر ترابية في الأرض الخلفية للمسكن، مغطاة بفرش من النايلون. كما يوجد عدد من المنازل في قرى نائية وقليلة السكان (مثل جيرون والقرن) لا تتوفر فيها مراحيض، وتفرغ منها المياه المبتذلة حول البيوت مباشرة وفي البساتين، أوتوجه أحياناً نحو الطرقات.

جدول رقم 29: نسبة القرى التي تحتوي على جور صحية

التجمع	نسبة القرى التي تحتوي جور صحية	نسبة القرى التي لا تحتوي جور صحية
التجمع الاول	90%	10%
التجمع الثاني	64%	36%
التجمع الثالث	100%	0%
التجمع الرابع	100%	0%
التجمع الخامس	67%	33%
التجمع السادس	80%	20%
إجمالي الضنية	**83%**	**17%**

وفي كل الأحوال، وبمعزل عن شكل التخلص من المياه المبتذلة، فإن مشكلة المشاكل تتمثل في هذا المجال، في عدم توفر محطات تكرير للمياه المبتذلة. مما يجعل تصريف المياه المبتذلة - في الأودية والأنهر في خراج القرى والبلدات وفي قنوات

الري أحياناً - مصدر ضرر بيئي ملحوظ يؤذي سطح الأرض وجوفها، في منطقة تمتاز بوفرة مياهها الجوفية، وإخضرار أراضيها، وبإمكاناتها السياحية الجاذبة والواعدة، وبسيطرة القطاع الزراعي كنشاط اقتصادي رئيسي. وينتج عن ذلك ضرر في المزروعات، ويباس في الأشجار على المدى الطويل، وانتشار أعشاب مؤذية وغير مألوفة. كما إن التخلص من المياه المبتذلة في مجاري الأنهر، يفاقم مشكلة تلوث مياه الري، حتى أن النهر يصل الى منطقة كفرحبو مصحوب برائحة كريهة بسبب الملوثات التي حملها معه. علماً أن معظم مجاري الأنهار التي تصب فيها شبكات الصرف الصحي، في مختلف أماكن الضنية، تشكل في آخر المطاف روافد لنهر البارد ذي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وقد يؤثر ذلك سلباً على مواقع هامة على ضفافه، تختزن إمكانات تنشيط الحركة السياحية والمرافق الترفيهية (منها بحيرة عيون السمك). كذلك فإن تصريف المياه المبتذلة في أماكن مكشوفة، تنشر الروائح الكريهة والجراثيم والبعوض بين السكان. كما تتسرب المياه المبتذلة من الجور الصحية الى داخل الأرض مسببة بتلوث المياه الجوفية. وهكذا، لا يتم تلويث المياه المخصصة للري فقط، بل تشمل أضرارها البيئية مصادر مياه الشفة والشرب أيضاً.

تقوم البلديات بدراسة واقتراح بعض المشاريع المحلية لمعالجة مشاكل الصرف الصحي، وقد قُدرت أكلاف هذه المشاريع من قبل السلطات المحلية. ومن أهم مشاريع الصرف الصحي، يمكن ايراد المشاريع التالية:

- مشروع شبكة للصرف الصحي تشمل سير وبقاع صفرين وبقرصونا والقطين، مع محطة تكرير للمياه المبتذلة لبلدة سير فقط بكلفة 450 ألف دولار أميركي.
- مشروع للصرف الصحي في قرصيتا منطقة ضهر الشير بكلفة 100 ألف دولار أميركي.
- مشروع استكمال شبكة الصرف الصحي في الحازمية بكلفة 40 مليون ليرة لبنانية.
- مشروع إقامة شبكة صرف صحي في بطرماز (قدرت كلفته بـ 1,500 دولار أميركي لكل فرد).
- إنشاء محطة تكرير المياه المبتذلة في كفرشلان بكلفة 500 ألف دولار أميركي.
- إنشاء مصفاة ومحطة تكرير عند نهاية مجرور كفرحبو بقيمة 470 ألف دولار أميركي.
- كذلك، يوجد لدى إتحاد بلديات الضنية دراسة لمشروع إنشاء شبكة صرف صحي وتكرير المياه المبتذلة على مستوى الضنية قدرت تكلفته ما بين 37 و 40 مليون دولار أميركي.

ومن أهم المشاريع الموضوعة للمنطقة، هو "مشروع إنشاء محطة تكرير وشبكات المياه المبتذلة في بخعون والقرى المجاورة" الذي يقوم مجلس الإنماء والإعمار بدراسته، وقد قدرت كلفته بـ 18.8 مليون دولار أميركي، كما تم إيجاد مصدر تمويل خارجي له عبر البروتوكول الايطالي (1998). ويتوقع أن يستغرق المشروع مدة سنتين وأربعة أشهر منذ بدء التنفيذ.

ويشمل المشروع سحب المياه المبتذلة من البيوت عبر الشبكات الثانوية، وتجميعها في شبكات تجميع رئيسية، وتكريرها في المحطة القائمة في بخعون على حدود قرية الواطية. ويتوقع أن يغطي المشروع 9 قرى وبلدات، هي: بخعون، والواطية وحرف السياد، والخرنوب وحقل العزيمة وعاصون بالإضافة الى كل من سير وبقرصونا وبقاع صفرين في حال سمحت قوة الجاذبية بجر المياه المبتذلة من هذه القرى الثلاث الأخيرة.

إن أهمية مشروع تكرير المياه المبتذلة، تكمن في الحفاظ على البيئة والمياه الجوفية والأودية والأنهر، وصحة السكان، وسلامة المنتجات الزراعية. كما يوفر مياه إضافية ونظيفة، يمكن استخدامها في مشاريع ري، إضافة الى انتاج الأسمدة الطبيعية التي يمكن أن تستخدم في الزراعة (وبالأخص الزراعة العضوية إن وجدت) وبأسعار تنافسية.

4.3 شبكة مياه الشفة

يعتبر لبنان، ضمن محيطه الجغرافي، غنياً بمصادر مياهه الجوفية ومياهه السطحية الجارية. وهنالك اعتقاد راسخ، نابع من إطلاع أهالي المنطقة على نتائج دراسات جيولوجية أجريت خارج لبنان، بأن الضنية، ومنطقة جبل المكمل تحديداً، تحتوي على أكبر خزان مياه جوفية في الشرق الأوسط. على كل حال، فهنالك اعتراف رسمي بأن هذه المنطقة "غنية" بمصادر المياه السطحية، أو هذا ما خلصت إليه دراسة قام بها مجلس الإنماء والإعمار، لتطوير شبكات مياه الشفة. وكما هو معلوم، فإن الدورة الطبيعية للأمطار التي تهطل على لبنان، تمتد الى فترة زمنية من سبع سنوات، تنقسم الى ثلاث سنوات من الشح في الأمطار، مقابل 4 سنوات من الأمطار الغزيرة؛ وكل 32 سنة تدور الدورة الطبيعية، لتأتي معها مواسم من الأمطار الاستثنائية في غزارتها. ويشكل وجود سلسلة جبال لبنان الغربية، حاجزاً طبيعياً يصد الكتل الهوائية المحملة بالغيوم الممطرة القادمة من الشمال ومن البحر المتوسط، حيث تنهمر الأمطار وتتساقط الثلوج على مرتفعاتها، مخلفة وراءها القليل منها للمناطق الداخلية. وكما هو معلوم فإن جبل المكمل في الضنية يرتفع ليبلغ أعلى قمة في لبنان، وتكتسيه الثلوج على مدار العام. هكذا، فعلو المرتفعات وغزارة المتساقطات، يضاف إليها عامل جيولوجي يتمثل في نوعية التربة والطبقات الجيولوجية الكلسية التي تتسرب منها المياه الى خزاناتها الجوفية؛ إن كل هذه العوامل تؤدي الى تفجر مياه الينابيع والعيون والى جريان الأنهر عبر الأودية التي تتجمع فيها المياه التي تفيض عن قدرة استيعاب جوف الأرض. وبالنتيجة تتشكل في الضنية مجاري أنهر دائمة: "*لهر البارد الذي تصب فيه شتاءً مياه الينابيع الرئيسية في المنطقة: سير، القسام، السكر وبريصا إضافة الى رافده الثاني الموسى الذي تغذيه ينابيع وادي جهنم ويعتبر حوض هذا النهر من أكبر أحواض الأنهار في لبنان ويتلقى كميات أمطار وثلوج كبيرة، ويعتبر بعد الليطاني النهر الذي تصب في مجراه الى البحر صيفاً كمية كبيرة من المياه، رغم استخدام كميات كبيرة منه للري والشرب*"[45].

> *"كل الدراسات الجيولوجية للمنطقة تقول بأن المنطقة تقوم على بحيرة كبيرة من المياه وأن الخزان الجوفي تحت جبل الأربعين والمكمل يعتبر أكبر خزان جوفي مائي في منطقة الشرق الأوسط".*
>
> *"تمتاز هذه المنطقة من حيث مظاهر السطح (جيومورفولوجيا) بإتجاه السلاسل الجبلية من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي، إضافة الى وجود أودية سحيقة بإتجاه شرق غرب ...".*
>
> *الدراسة التفصيلية للمنطقة الزراعية المتجانسة رقم 31 – إعداد حسين الصمد*

كما يصل عدد الينابيع والعيون في الضنية الى 365 نبع وعين، بحسب تقديرات مصلحة مياه لبنان الشمالي؛ ويتم استغلال 7% من إجمالي مصادر المياه هذه، لمختلف النواحي. وكما في باقي مناطق لبنان، وبسبب سوء التعامل مع الثروة المائية (التي تبلغ 9 مليار متر مكعب على المستوى الوطني)، يضيع نصف هذه الموارد المائية بالتبخر؛ بينما تهدر كميات كبيرة تصب في البحر. وبحسب تقديرات السلطات المحلية، أن خُمس المياه التي تصدر عن نبع السكر، أغزر ينابيع الضنية، يستغل من قبل أهالي المنطقة، بينما تضيع 80% من مياهه هباءً. إلا أن الجزء الأكبر من مياه المنطقة المستغلة، يستخدم للري وليس لإمداد شبكات مياه الشفة الى البيوت. أما أهم الينابيع في المنطقة، فهي:

- نبع السكر (130,910 متر مكعب يومياً)
- نبع سير (95,473 متر مكعب يومياً)

[45] حسين الصمد: "الدراسة التفصيلية للمنطقة الزراعية المتجانسة رقم 31 – منطقة الفاكهة في الضنية محافظة لبنان الشمالي" – الصفحة 27.

- نبع القسام (49,706 متر مكعب يومياً)
- نبع الزحلان (37,280 متر مكعب يومياً)
- نبع بريصا (6,670 متر مكعب يومياً)

لقد قدرت دراسة أجراها مجلس الإنماء والإعمار، أن تصل احتياجات مياه الشفة في المنطقة عام 2019 الى حوالي 26,500 متر مكعب من المياه يومياً؛ بينما خلصت دراسة سابقة مشتركة بين وزارة الطاقة والمياه، وبين شركة دار الهندسة، في أوائل الثمانينات، الى تقدير أولي، وهو أن"صبيب" نبع الزحلان يبلغ في أدنى مستوياته (في موسم "الشحائح"– نهاية شهر ايلول) الى 30 ألف متر مكعب من المياه يومياً. ولو قدِّر لهذه المنطقة من استغلال مدروس لمواردها المائية، لكانت أشبعت حاجتها ولكانت عمّت خيراتها مناطق أخرى من لبنان (أقله المناطق الساحلية المجاورة، مثل مدينة طرابلس). على العكس من ذلك، يوجد في الوقت الراهن، في الضنية، الكثير من القرى والبيوت، العطشى والتي تفتقر الى شبكات مياه الشفة.

4.3.1 النزاعات حول المياه

بالرغم من غنى المنطقة بمصادر المياه، استمرت النزاعات قائمة حول طرق استثمارها و توزيعها والاستفادة منها، وذلك بسبب سوء استغلال هذه المصادر، وعدم توفر أنظمة لتجميع الفوائض وتخزينها، ومن ثم توزيعها بشكل عادل، ناهيك عن إهمال الدولة ومؤسساتها لهذه المنطقة وقلة المشاريع التنموية فيها. وتوجد العديد من الحالات التي تصبح فيها مصادر المياه ملكية فردية، وتستخدم للاستثمار العشوائي الخاص، بينما الثروة المائية تعتبر في جوهرها ملكية عامة، وغايتها الأساسية تلبية احتياجات السكان. ومن الأمور الشائعة في الضنية أن تندرج الينابيع والعيون ضمن عقارات مملوكة من أفراد، أو يتم وضع اليد عليها بشكل أو بآخر، بما في ذلك التعدي على المشاعات.

وتبعاً لذلك، تتفاقم المشكلات والنزاعات بين أهالي القرى المختلفة على مصادر المياه وطرق توزيعها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يعتبر أهالي بقاع صفرين أن نبع السكر، الواقع جغرافياً في أعالي نمرين على حدود بقرصونا، تعود ملكيته لهم، ربما بسبب شراء أهالي بقاع صفرين أراض في منطقة بقرصونا العقارية، وقد تم مسح هذه الأراضي مع بقاع صفرين. كذلك، هم يعتبرون أن نبع القسام، ومنبعه بقرصونا، ملك لهم في الأصل وهم لا يستفيدون من مياهه، حيث تم وهب الأرض الى وقف بلدة سير. والكثير من الينابيع والعيون متنازع عليها، أو في أحسن الحالات ذات ملكية مشتركة، كتلك التي تشترك في ملكيتها سير وبقرصونا ونمرين (نبع بريصا، نبع رأس النهر، نبع التقوى، نبع السيران، عين أم محمود، عين الصفدي، عين كاف قاسم، وغيرها). كما توجد حالات شراء مصادر المياه أو حصص فيها، مثل شراء أهل عين التينة لعين العروس من قرية نمرين، أو مثل شراء أهالي بخعون قسماً من مياه نبع السكر. وفي حالة أخرى، يلقي أهالي بطرماز اللوم على أهالي السفيرة، كونهم *"يأخذون مياه بطرماز"*.

ولم تنجح مصلحة مياه لبنان الشمالي في حل كل النزاعات حول المياه، بل ربما هي ساهمت في تفاقم المشكلة في بعض الحالات، وذلك بسبب اجتزاء الحلول وعدم دفعها الى نهاياتها الموعودة. فعلى سبيل المثال، تعتبر بلدة سير أن عين الحور (في بقرصونا) كانت تغذيها بالمياه، قبل تدخل مصلحة مياه لبنان الشمالي وتحويل المياه الى مناطق ايزال التي يشح فيها هذا المورد. والأمر عينه يتكرر فيما يخص عين البحصة الذي استلمته المصلحة، بينما كان في السابق يعود الى بلدية سير. وسرعان ما تنسحب المشاكل حول مصادر المياه الى نزاعات بين البلديات ومصلحة مياه لبنان الشمالي. وتعتبر بعض البلديات أن وجود شبكات عامة لمياه الشفة يحرمها من أموال جباية الاشتراكات في شبكات المياه البديلة. وبسبب تعدد الجهات التي تؤمن المياه في الضنية، يوجد سعران للحصول على المياه: سعر المتر الممتاز، الذي اشتراه البعض من البلدية قديماً، ويبلغ إشتراكه السنوي 120 ألف ليرة لبنانية؛ وسعر المتر العادي عبر مصلحة مياه لبنان الشمالي، ويبلغ إشتراكه السنوي 220 ألف ليرة لبنانية، بعد أن قدمت المصلحة استثناءً لمدة 5 سنوات مضت، قضى بتخفيض قيمة بدل الإشتراك الى النصف (110 ألاف ليرة لبنانية). وقد أثارت مضاعفة الإشتراك غضب الأهالي، واعتبره إتحاد بلديات الضنية *"قراراً تعسفياً جائراً*

... المواطن الضناوي لا يستطيع تحمله ويمثل عبئاً إضافياً عليه نظراً للأوضاع الصعبة التي يعانيها أهالي المنطقة من الناحية الاقتصادية" [46].

4.3.2 مشاريع شبكات مياه الشفة

بدأت مشاريع إقامة شبكات المياه في بعض مناطق الضنية، منذ عهد الإنتداب الفرنسي، في ثلاثينات القرن الماضي (كحالة بقاع صفرين، على سبيل المثال، التي مدت فيها شبكة مياه الشفة منذ عام 1935). ثم تولت الدولة اللبنانية في مطلع الخمسينات تنفيذ شبكة تمديدات لتأمين مياه الشفة وربطها ببعض مصادر المياه من الينابيع الرئيسية في المنطقة. وتمّ في الستينات تنفيذ أشغال جر وتوزيع مياه نبع الزحلان. ويجري حالياً استكمال تنفيذ مشروع سد وبحيرة بريصا (كلفته 12 مليون دولار أميركي) التي سوف يتم استخدام مياهها (أو حوالي 80% منها) لأغراض الري، حتى يصبح في الإمكان تحويل استعمال كامل مصادر مياه نبع السكر لأغراض تأمين مياه الشفة والشرب. وأنشئت مصلحة مياه لبنان الشمالي في منتصف التسعينات (1994-1995)، وتولت تنفيذ شبكات مياه الشفة وتمديد خطوط الجر المدعمة بمحطات الضخ متعددة الأحجام، والممونة بالمياه عبر تشييد الخزانات الخاصة بتجميع المياه. وبلغت كلفة المشروع حوالي 40 مليون دولار، قامت بتمويله وزارة الطاقة والمياه.

ورغم أهمية هذه المشاريع المختلفة، إلا أن المآخذ عليها ظلت كثيرة: سوء الإدارة، المحسوبيات، غياب الدراسات المعمقة والرؤى المستقبلية. وقد إنطوى بعض هذه المشاريع على حلول جزئية لا تتناسب مع الطابع المزمن للمشكلة، وانتهى بعضها الآخر الى الفشل الذريع، فيما استفادت قلة نافذة من مشاريع محددة، وحولت الاستثمارات العامة الى مشاريع تدر الأرباح الخاصة. فعلى سبيل المثال، قامت الدولة بإنشاء خزان لتجميع المياه في منطقة عاصون منذ عام 1964، وقد تحول المشروع من إطار المنفعة العامة، الى مشروع خاص تباع مياهه الى الأسر المقيمة في المنطقة. وبين عامي 1996 و2001، قامت وزارة الطاقة والمياه بتنفيذ مشروع مد شبكات مياه الشفة في منطقة الضنية، لكنه لم يستكمل، إما بسبب عدم ربط الشبكة بمصادر المياه (من ينابيع أو خزانات)، أو بسبب عدم وصل الشبكة الرئيسية بوصلات الى البيوت. ويقوم حالياً مجلس الإنماء والإعمار بالسعي لاستكمال هذا المشروع، وإعادة تأهيل ما تم تنفيذه من 10 سنوات، حيث تقادمت بعض أجزاء هذه الشبكة ومرافقها المختلفة، وأهترأت أقسام منها قبل وضعها في الخدمة. وينطوي هذا النسق من التدخلات على فرص ضائعة (Lost Opportunities)، حيث ترتفع التكاليف الإضافية لأعادة صيانة بنى تحتية لم تتم الإستفادة منها أصلاً، ويتم هدر الوقت الذي كان يمكن أن يستثمر في رفد تنمية المنطقة، لو استكملت المشاريع ووضعت في الخدمة منذ ذلك التاريخ.

[46] وردت مقتطفات من بيان إتحاد بلديات الضنية في مقالة الصحافي عبد الكافي الصمد في جريدة الأخبار عدد يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول 2011، رقم: 1546.

4.3.3 واقع شبكات مياه الشفة العامة

تتوفر في الوقت الحاضر شبكات مياه عامة للشفة في 37% فقط (أي في 16 قرية) من قرى وبلدات الضنية، بينما تتوفر شبكات مياه عامة غير مستكملة في نحو 21% من القرى (أي في 9 قرى). وما يزال نحو نصف قرى الضنية (42%، أي في 18 قرية) يفتقر الى شبكة مياه عامة للشفة، خصوصاً ضمن التجمعات السكانية: الثاني (73%) حيث لا تتوفر الشبكة في 8 من قراه، والسادس (60%) أي في 3 قرى فيه، والثالث (57%) في 4 قرى من قرى التجمع. أنظر الجدول رقم 30 أدناه.

جدول رقم 30: توزع القرى بحسب وجود شبكة مياه عامة (عاملة أوغير عاملة)

التجمع	نسبة القرى التي لديها شبكة مياه عامة عاملة (%)	نسبة القرى التي لديها شبكة مياه عامة غير عاملة (%)	نسبة القرى التي ليس لديها شبكة مياه عامة (%)
التجمع الأول	46%	36%	18%
التجمع الثاني	18%	9%	73%
التجمع الثالث	14%	29%	57%
التجمع الرابع	83%	17%	0%
التجمع الخامس	33%	33%	33%
التجمع السادس	40%	0%	60%
إجمالي الضنية	**37%**	**21%**	**42%**

وأظهرت المعطيات أن عدداً من القرى والبلدات التي تتوفر فيها شبكات مياه للشفة، لم تنجح في ايصال المياه الى كامل المساكن فيها. ويبرز هذا بشكل خاص في قرى التجمع الثالث، حيث تغطي الشبكات 60% من مساكن قرى التجمع التي توجد فيها شبكات مياه. وتصل نسبة التغطية الى 62% من إجمالي مساكن الضنية. أما الوضع الأسوأ فيظهر في قرى التجمع الثالث (22% من مساكنه تصلها شبكات مياه الشفة فقط)، والتجمع الثاني (28%)، بالإضافة الى التجمع السادس (45%).

جدول رقم 31: نسبة تغطية شبكة مياه عامة للمساكن

التجمع	المتوسط الموزون لنسب تغطية شبكة المياه لمساكن القرى التي لديها شبكة (%)	المتوسط الموزون لنسب تغطية شبكة المياه للمساكن في إجمالي القرى (%)
التجمع الأول	82%	72%
التجمع الثاني	83%	28%
التجمع الثالث	60%	22%
التجمع الرابع	93%	93%
التجمع الخامس	92%	69%
التجمع السادس	93%	45%
إجمالي الضنية	**84%**	**62%**

وتشكو حالة شبكات مياه الشفة العاملة، من العديد من المشاكل. وتسود الشبكات ذات الحالة السيئة (بحسب تقييم السلطات المحلية)، في نحو نصف إجمالي عدد القرى والبلدات التي تتوفر فيها شبكات مياه الشفة. واعتبرت الشبكة مقبولة في نحو خُمس القرى فقط (19%)، بينما اعتبرت جيدة في حوالي ثلث القرى (31%). واللافت أن حالة الشبكات وصفت بالجيدة في جميع قرى التجمع السادس التي تتوفر فيها شبكات المياه، بينما اعتبرت سيئة في جميع قرى التجمعات الثاني والثالث والخامس.

جدول رقم 32: توزع شبكات المياه العامة العاملة بحسب حالتها

التجمع	جيدة (%)	مقبولة (%)	سيئة (%)
التجمع الاول	20%	40%	40%
التجمع الثاني	0%	0%	100%
التجمع الثالث	0%	0%	100%
التجمع الرابع	40%	20%	40%
التجمع الخامس	0%	0%	100%
التجمع السادس	100%	0%	0%
إجمالي الضنية	**31%**	**19%**	**50%**

4.3.4 أهم مشاكل المصادر البديلة للمياه

استعاض الأهالي عن الشبكات الرسمية بشبكات خاصة في القرى التي لا توجد فيها شبكات عامة لمياه الشفة، أو لم تستكمل فيها تلك الشبكات. ومعظم الشبكات الخاصة أنشأها إما أفراد (كمثل حالة شبكة جزار رعد أو زكي رعد، ومصدرها بلدة سير، وهي تؤمن بعض المياه لمنطقة عاصون التي تفتقر لمصادر المياه؛ أو كحالة عين موسى في بطرماز، وهي ملك خاص لآل أبو عبيد الذين يستثمرون مياهها)، أو تعاون الأهالي على إنشائها على نفقتهم الخاصة (كمثل منطقة بيت حاويك، التي تجر المياه من بئر حفرت لهذا الغرض، وقد عينوا ناطور ماء لحراسة الشبكة والإهتمام بها مقابل أجر شهري) أو تولت إنشاءها جمعيات أهلية (كمثل جمعية قرصيتا الأهلية)، أو لجنة خاصة من الأهالي (كحالة قرية عيمار)، أو تحققت عبر البلديات (كرم المهر على سبيل المثال، التي مدت خط 2 إنش من عين الصفصافة ونبع الفوار). فبلدة بقرصونا الغنية بالمياه لا تشترك مع مصلحة المياه ولا يدفع سكانها للمصلحة، إنما يلجأون الى جر المياه الى بيوتهم من نبع القسام مباشرة بشكل إفرادي ومخالف للأنظمة والقوانين العامة. وغالباً ما تكون الشبكات البديلة رديئة النوعية، ويتم توصيلها الى المنازل من المصدر عبر أنابيب بلاستيكية معلقة على عواميد الكهرباء، مما يعرضها للتلف والتلوث وهدر المياه. وفي العديد من الحالات يتم اللجوء خلال فصل الصيف الى شراء المياه من أصحاب الينابيع أو الخزانات، عبر النقل في الصهاريج (كلفة نقلة المياه تتراوح بين 20 و50 ألف ليرة لبنانية، بحسب المنطقة وندرة المياه) أو عبر تعبئة الغالونات. ومن البدائل لشبكات المياه العامة أيضاً، العيون والينابيع المتدفقة في أرجاء منطقة الضنية، و مجاري الأنهر والآبار الارتوازية، إضافة الى برك تجميع مياه الأمطار (كمثل حالة منطقة ايزال والحروف وقرية الحازمية)، التي تستخدم للري بالأكثر، لكن يضطر الأهالي أحياناً الى تحويل جزء منها للاستخدام المنزلي. أنظر الجدول رقم 33 أدناه:

جدول رقم 33: القرى التي تعتمد على مصادر بديلة لمياه الشفة

المصادر البديلة لمياه الشفة	عدد القرى	نسبة القرى
مصادر بديلة	39	93%
شبكة خاصة	17	40%
أبار ارتوازية	12	29%
ينابيع	14	33%
انهار	5	12%
شراء	14	33%

ان عدم انتظام وصول المياه – سواء بسبب الشحّ أو عدم توفر التيار الكهربائي - يضطر بعض البلديات (أو الجهة المكلفة بمسؤولية الشبكات) الى تقنين توزيع المياه، الأمر الذي يثير المشاكل بين الأهالي بسبب عشوائية التوزيع وانتشار المحسوبيات. وتبلغ كلفة حفر بئر ارتوازي ما بين 10 الى 20 ألف دولار أميركي، مع العلم أنه ليس ثمة ما يضمن تدفق المياه من البئر. وقد تقف تكاليف الإنشاء والتشغيل والصيانة عائقاً أمام استكمال هذا النوع من المشاريع الخاصة: *"حفرت بلدية عين التينة بئر ماء ارتوازي، ولكنه بحاجة الى مضخة ومولد للكهرباء حتى تستطيع القرية الاستفادة من مائه، لكن الوضع المالي يقف عائقاً في وجه استكمال هذا المشروع"*.

أما فيما يتعلق بمشاكل تلوث الماء، فإن مسبباتها متنوعة، ومنها ما يعود الى أن معظم مصادر المياه هذه مكشوفة، مثل الآبار والينابيع والأنهر، وهي معرضة للتلوث بسبب العوامل الجوية، خاصة في المواسم الممطرة، حيث تختلط المياه بالأوحال وبكل ما تجرفه مياه الأمطار. كذلك، فإن أهم مصدر لتلوث المياه يتمثل في عاملين بارزين: أولاً، في غياب أنظمة جمع النفايات المنزلية والتخلص منها، حيث ترمى أحياناً النفايات في الأودية وفي مجاري الأنهر؛ وثانياً في عدم توفر شبكة صرف صحي، حيث يتم التخلص من المياه المبتذلة في الأودية أو عبر الحفر الصحية تحت المساكن، مما يجعلها تتسرب الى باطن الأرض حيث مصادر المياه الجوفية. كما تتسبب الآبار الإرتوازية في أضرار للبيئة العامة، وفي تلوث مصادر المياه الجوفية أيضاً. إن تقادم الشبكات وإهتراء أجزاء منها لغياب أعمال الصيانة، وعدم إجراء التنظيفات الدورية لخزانات المياه لسنوات طويلة، تؤثر سلباً على نظافة المياه. ومما يزيد الطين بلة، تعرض مصادر المياه للتلوث، بحيث تتفاقم هذه المشكلة كلما ابتعدت القرى عن مصدر المياه الرئيسي، حيث تتراكم الملوثات أكثر فأكثر، قرية بعد أخرى. وهذا ما يسهل انتشار بعض الأمراض، مثل الإسهال والإستفراغ واليرقان، بالأخص بين الأطفال، ويفرض على الكثير من الأهالي تحمل أعباء إضافية مقابل ثمن شراء المياه الصالحة للشرب، أو تركيب فلاتر لتنقية المياه (يبلغ سعر الجهاز حوالي 500 دولار أميركي، ويتطلب تغيير للفلاتر كل شهرين بكلفة 50 دولار أميركي).

4.3.5 المشاريع المستقبلية

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع شركة دار الهندسة – نزيه طالب، بدراسة مشروع "تأهيل أنظمة المياه في المنية-الضنية"، الذي قدرت كلفته بـ 7.5 ملايين دولار أميركي، واستكمال ما لم يتم إنجازه في المرحلة الأولى من المشروع (بين عامي 1996-2001). ويغطي المشروع جميع قرى التجمع السادس، ومعظم قرى التجمع الثالث. وعند إنجاز هذا المشروع كاملاً عام 2019 كما هو متوقع، يكون قد تم بناء وإعادة تأهيل شبكات مياه الشفة، كما هي واردة في الجدول رقم 34 أدناه، ويكون قد تم بموجبه استغلال مياه 10 ينابيع كبرى في المنطقة، إضافة الى 4 آبار ارتوازية. كما يكون قد وضع في الخدمة، 37 خزان ماء في القرى المختلفة، من بينها إثنان مركزيان، في كل من طاران وبخعون، ولكل منهما محطة ضخ مياه مركزية. وتقدر السعة الاستيعابية لهذه الخزانات بـ 10,500 متر مكعب من الماء. ويشمل المشروع كذلك وضع 6 خطوط ضخ مياه رئيسية في الخدمة، وربط شبكات مياه الشفة بمصادر المياه وبالمساكن في القرى المستهدفة من المشروع.

جدول رقم 34: منشآت شبكة مياه الشفة بعد الإنتهاء من بناء وإعادة تأهيل مرافقها

مصدر المياه	قطر الأنبوب (إنش)	مناطق التغذية	عدد الخزانات	السعة الإجمالية للخزانات (متر مكعب)
نبع بريصا	3	كفربنين وجورة المراح	1	200
	3	حوارة وبيت حاويك	1	200
نبع السكر	5	السفيرة والمقطوعة ورملة الحمرا	2	1,000
	4	بقرصونا وبيت مومنة	2	300
	4	عاصون ومزرعة كتران	1	500
	3	بيت جيده	1	100
نبع السكر ونبع العروس ونبع الطنوبة	4	قرصيتا	1	200
	4	نمرين	1	200
	3	بيت الفقس	1	300
	3	عين التينة	1	200
	3	الحازمية	1	200
نبع القسام ونبع بيت حمدان	5	ايزال	1	200
	5	بيت داوود	1	100
	5	بيت رضوان وبعزقون وبيت بكور وبيت حسنة	1	200
نبع سير	12	القطين وسرتوكا	1	200
نبع سير ونبع البيرة	12	حقل العزيمة	1	200
	12	بخعون	4	800
نبع الزحلان	6	القرين	1	50
	6	طاران	2	1,800
	6	بطرماز	1	300
	10	سيلة الرأس وحرف السياد	1	1,500
	10	الواطية	1	100
	8	بيت العرب	1	100
	8	كفرشلان	1	50
	8	مراح السراج	1	200
نبع الزحلان وبئر عزقي	10	عزقي	1	300
	10	الروضة	1	100
نبع الزحلان وبئر كفرحبو	5	كفرحبو	1	500
بئر بشطايل		بشطايل وبيت زود	2	
بئر ايزال		ايزال	1	200

4.4 شبكة الكهرباء

تم إنشاء محطة كهرباء خاصة في الثلاثينات من القرن الماضي في بلدة سير، بمبادرة من جزار بك رعد، وذلك عبر تحويل الطاقة المائية الى كهرباء، من تساقط مياه مجرى نبع سير ومن حقل العزيمة، وهي أول محطة من نوعها في محافظة الشمال، وقد مدت بلدة سير وعاصون بالطاقة الكهربائية بسبب سكن آل رعد في البلدتين. وأقيم عام 1952 سد وبحيرة في منطقة عيون السمك، وقد بلغ طول البحيرة 500 متراً وتراوح عرضها ما بين 150 و 175 متراً، بعمق أقصى قدره 10 أمتار. وفي عام 1958 تم تزويد السد بمحطة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة انتاجية بلغت 3,600 ميغاواط / الساعة. لكن المنطقة لا تستفيد من هذه الطاقة الكهربائية. وأنشأت الدولة عام 1959 محطة تحويل كهربائية في دير نبوح وخطوطاً للتوتر العالي، بهدف تأمين الطاقة الكهربائية لمنطقة الضنية، ووفّرت الطاقة الكهربائية للقرى والبلدات ابتداءً من عام 1960.

والواقع أن منطقة الضنية، مثلها مثل باقي المناطق اللبنانية، تعاني من نقص في انتاج الطاقة الكهربائية، وبالتالي من التقنين في ساعات الإمداد بالتيار الكهربائي. وبإنتظار الحلول الشاملة لمشكلة الكهرباء المزمنة في لبنان (منذ الحرب الأهلية)، يستمر تفاقم مشكلة الطاقة في هذه المنطقة. فإضافة الى التقنين، تواجه المنطقة عدم انتظام الكهرباء وكثرة الإنقطاعات حتى في الأوقات التي يجب أن تتوفر فيها الكهرباء. وقد أظهرت النتائج أن 45% (أي في 19 قرية) من قرى وبلدات الضنية تعاني من مشكلة عدم انتظام الكهرباء، خصوصاً في قرى التجمعين الثالث والأول (حوالي 67% و 60% على التوالي)، كما تعاني من ضعف التيار الكهربائي، حيث يصل التيار الى المنازل والمؤسسات بقوة كهربائية تتراوح بين 80 و 100 فولت فقط، بدلاً من 220 فولت اللازمة لتشغيل الآلات الكهربائية وتأمين الإنارة الداخلية والخارجية (تصل الكهرباء "ضعيفة" في 55%، أي في 23 قرية من قرى وبلدات الضنية). وهذه المشكلة أشد بروزاً في قرى التجمعين الثالث والأول (حوالي 70% من قراهما)، إضافة الى قرى التجمعين الخامس والثاني (حوالي ثلثي قراهما). في المقابل إعتبرت السلطات المحلية أن وضع الكهرباء جيد في خُمس القرى والبلدات فقط (أي في 9 قرى في الضنية)، الأمر الذي يمكن تفسيره بوجود أكثر من خط إمداد كهربائي في المنطقة، بحيث يغطي كل خط من هذه الخطوط مجموعة من القرى. ومن الطبيعي في مثل هذه الأوضاع أن تنتشر ظاهرة تركيب المحولات للتزود بالتيار الكهربائي أو لتقويته في البيوت والمؤسسات.

جدول رقم 35: توزع التيار الكهربائي بحسب نوعيته[47]

التجمع	جيد	ضعيف	غير منتظم
التجمع الاول	10%	70%	60%
التجمع الثاني	27%	64%	36%
التجمع الثالث	0%	71%	43%
التجمع الرابع	50%	33%	33%
التجمع الخامس	0%	67%	67%
التجمع السادس	40%	20%	40%
إجمالي الضنية	**21%**	**57%**	**45%**

وتنعكس هذه المشاكل سلباً على نوعية حياة البشر وفعالية المؤسسات وعلى نشاط تلامذة المدارس، وكذلك على سلامة الآلات الكهربائية (من أدوات منزلية ووسائل انتاجية). وغالباً ما يترافق انقطاع الكهرباء مع تعرض الناس الى التسمم، جراء فساد الأطعمة والمواد الغذائية (في المطاعم والمحلات التجارية) وبخاصة الحلويات التي تصنع من القشطة (يوجد عدد من المعامل الصغيرة لانتاج القشطة في الضنية). وترتدي مشكلة الكهرباء أبعاداً أوسع نطاقاً إذا ما أخذت في الإعتبار احتياجات هذه

[47] طبيعة هذا السؤال متعددة الإجابات، لذلك يمكن أن يتجاوز مجموع الإجابات نسبة الـ 100%.

المنطقة المصنفة سياحية، لجذب الزوار والمصطافين إليها. فقد باتت المنطقة مهددة بخسارة روادها الذين أصبحت تستقطبهم مراكز سياحية منافسة خارج الضنية، حيث تتوفر الخدمات الأساسية (ومنها الكهرباء) وسبل الراحة والرفاهية.

والحال، أنه لا يوجد إلا في ما ندر، مولدات كبيرة لتزويد المنازل والمؤسسات بالكهرباء عند انقطاعها. ففي بلدة بقاع صفرين المصنفة سياحية، حيث يكثر عدد المصطافين، توجد 4 مولدات كهربائية تؤمن عبر الإشتراكات هذه الخدمة الى من يحتاجها (قيمة الإشتراك 150 دولار أميركي لأشهر الصيف الثلاثة). أما في باقي المناطق فلا تتوفر هذه الوسائل. وقد عمدت بلدية بخعون، على سبيل المثال، الى دراسة مشروع إقامة مثل هذه المولدات في البلدة، وتبين لأعضاء المجلس البلدي، أن بخعون بحاجة الى 5 أو 6 مولدات من هذا النوع، نظراً لحجم البلدة وكثافة سكانها وتوزع أحيائها على مناطق متباعدة نسبياً، (كلفة هذا المشروع قدرت عام 2010 بحوالي نصف مليون دولار أميركي). ويلاحظ أن المولدات الصغيرة تتوفر لدى الكثير من المنازل والمؤسسات، بينما يكتفي العديد من سكان الضنية باستعمال البطاريات الشاحنة. مع الاشارة الى أن بعض الأسر ذات الأحوال الاقتصادية المتواضعة، لا تزال تعتمد على وسائل مثل "اللوكس" على الغاز، وعلى الشموع و"قناديل الكاز" التقليدية، وحتى ما يعرف بـ "الفتاش" (وهو عبارة عن صحن يوضع فيه زيت وقطعة قماش).

وقد جرى تقديم اقتراح مشروع الى وزارة الطاقة والمياه عام 2004، يتضمن إنشاء محطة تقوية للتيار الكهربائي على الخط 66، في منطقة عاصون، بحيث تصل الكهرباء بقوة 220 فولت. وقد استملكت الوزارة أراضي لإقامة المشروع، لكنه ما زال مؤجلاً. وقد قدرت كلفة المشروع، آنذاك، بحوالي 3 ملايين دولار أميركي.

إن تحسين نوعية الحياة الاجتماعية، وبيئة الأعمال في الضنية، تتطلب إيجاد حلول لمشاكل الكهرباء المختلفة. بل ربما يجدر بالمعنيين دراسة مشاريع توليد الكهرباء من الطاقة البديلة والنظيفة، وبالأخص من الطاقة المائية، حيث تتوفر المياه بكثرة في الضنية. وفي هذا الصدد - وإضافة الى الحالات التي ذكرت في التقرير عن تجارب فردية محدودة الحجم لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية - يمكن التطرق الى الأمثلة والنماذج التالية:

- تم تنفيذ مشروع فردي لتوليد الكهرباء للاستعمال الشخصي في منزل أحد سكان بقاع صفرين، وذلك بواسطة تركيب مروحة هوائية كبيرة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح. وهذا نموذج ناجح للحصول على الكهرباء من مصادر بديلة ونظيفة، خاصة أن بعض المواقع الجغرافية في منطقة بقاع صفرين معروفة باستمرارية مجرى الهواء فيها على مدار السنة، مما يتيح تأمين استدامة مصادر توليد الطاقة الكهربائية فيها. علماً أن كلفة المشروع كانت بحدود الألفي دولار أميركي، وهي كلفة مقبولة مقارنة مع مردود هذا الاستثمار من الكهرباء على المديين المتوسط والبعيد.

- بدأ الاعتماد في الضنية على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية للاستعمال المنزلي عبر تركيب الألواح الشمسية (الخلايا الشمسية)، وقد انتشرت شركات تركيب هذه الألواح، إلا أن جدواها تبقى محدودة نسبياً بسبب الطقس الغائم في معظم أوقات فصل الشتاء.

- تجدر الاشارة الى أن مشروع طريق مراح السراج – بخعون – جسر حقليت – طاران – جسر الحازمية (الذي تم تنفيذه في أوائل هذا القرن) كان يلحظ إمكانية إنشاء سد لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية، عند النهر تحت جسر بخعون – طاران. وكان مزمعاً رفع الجسر الى علو 80 متر بدل ارتفاعه الحالي البالغ 30 متراً، كي يتم تنفيذ مشروع السد المائي تحته. لكن عقبات تقنية عدة حالت دون استكمال المشروع بحسب المخطط الأولي الموضوع له (يعتقد أن مشاكل الاستملاكات كانت إحدى العوائق أمام المشروع)، وبالتالي ضاعت إحدى الفرص الهامة للاستفادة من المياه في المنطقة لتوليد الكهرباء، وربما خلق المجال أمام استثمارات أخرى ضمن القطاع السياحي على هذا الموقع الطبيعي المتميز جغرافياً وجمالياً.

4.5 شبكات الهاتف

بدأ العمل في مركز البريد والبرق والهاتف في سير منذ سنة 1965، بعدها تم أنشاء مراكز فرعية له في كل من بخعون وبقاع صفرين وبيت الفقس. وفي السبعينات توفرت خطوط الهاتف الثابت في بلدة سير، بينما وصل عدد المشتركين في خدمة الهاتف الى ما يزيد عن مئة مشترك في بلدة بخعون. لكن القدرة التشغيلية للخطوط الممدودة من سير لم تتجاوز الـ 50 خط هاتفي؛ بينما غابت هذه الخدمة عن باقي المناطق. *"لقد بدأت الضنية تظهر على خريطة الهاتف الثابت ابتداءً من سنة 1997 وحتى نهاية سنة 2002 ضمن خطة شملت لبنان بأكمله، وقد تم إنشاء عدة سنترالات محلية في بخعون والسفيرة ونمرين وكفرحبو، بالإضافة الى ... كهف الملول"* [48]. وتبين بنتائج البحث الميداني، أن توفر شبكات وخطوط الهاتف الثابت قد قطعت شوطاً كبيراً الى الأمام، إذ بلغت نسبة القرى التي تتوفر فيها هذه الخدمة حوالي 83% (أي في 35 قرية) من إجمالي قرى الضنية. وتبرز المشكلة أكثر إلحاحاً في التجمع الثالث تحديداً، حيث تتوفر شبكة هاتف أرضي في واحدة من قراه التي تغطي 1% من مجموع سكانه فقط).

جدول رقم 36: نسبة توفر شبكة الهاتف الأرضي والمشتركين فيها

التجمع	نسبة القرى التي تتوفر فيها شبكة هاتف أرضي	نسبة القرى التي لا تتوفر فيها شبكة هاتف أرضي	نسبة المشتركين في الشبكة الثابتة
التجمع الاول	100%	0%	85%
التجمع الثاني	100%	0%	29%
التجمع الثالث	14%	86%	1%
التجمع الرابع	100%	0%	66%
التجمع الخامس	67%	33%	27%
التجمع السادس	100%	0%	71%
إجمالي الضنية	**83%**	**17%**	**59%**

كما أظهرت النتائج، الإنتشار الواسع للإشتراكات في خطوط الهاتف الخليوي، حيث وصلت نسبة المشتركين، بين البالغين من سكان الضنية، الى نحو 91%. لكن النسبة تنخفض نسبياً في قرى التجمعين الثاني والثالث، حيث يشترك ثلاثة أرباع السكان في خدمة الهاتف الخليوي.

أما لناحية حالة الخطوط، فقد تبين أن 64% (أي في 27 قرية) من قرى الضنية تعمل فيها الخطوط بشكل جيد، وتغطيتها جيدة في كافة أحيائها. وتتراجع هذه النسبة الى الخمس في قرى التجمع السادس حيث تعتبر الخطوط جيدة في كرم المهر فقط، في المقابل تعتبر الشبكة ضعيفة في كل أحياء عيمار، بينما تبرز مشكلة عدم تغطية الشبكة لكامل أحياء القرى الثلاث الباقية من التجمع السادس. وتعاني كذلك بعض قرى التجمع الثالث ضعف التغطية (مثل كفربنين وجيرون ودبعل). كذلك، تعاني بلدات بقاع صفرين وحرف السياد من التجمع الأول، والسفيرة وبيت الفقس ومزرعة القرين من التمع الثاني، بالإضافة الى دير نبوح من التجمع الخامس، من عدم تغطية شبكة الهاتف الخليوي لكافة مناطقها أو أحيائها. وقد جرت محاولات لمعالجة المشكلة، وبخاصة لناحية المناطق الجردية، عبر إقامة محطتي تقوية للإرسال في بخعون، لكن اعتراض الأهالي على وجود محطات التقوية بجانب منازلهم، جعل المعنيين يلغون إحدى هاتين المحطتين من دون إيجاد بدائل لها في مواقع غير سكنية بعيدة عن الأهالي.

[48] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 163.

جدول رقم 37: نسبة المشتركين في الهاتف الخليوي وحالة الخطوط، بحسب التجمعات

التجمع	جيدة	لا تغطي كافة الأحياء	ضعيفة في كامل القرية	شبكة ضعيفة وأخرى جيدة	نسبة المشتركين في الهاتف الخليوي
التجمع الاول	80%	20%	0%	0%	96%
التجمع الثاني	73%	27%	0%	0%	76%
التجمع الثالث	57%	29%	0%	14%	75%
التجمع الرابع	67%	33%	0%	0%	98%
التجمع الخامس	67%	33%	0%	0%	99%
التجمع السادس	20%	60%	20%	0%	94%
إجمالي الضنية	**64%**	**31%**	**2%**	**2%**	**91%**

4.6 خدمات الانترنت

إن توفر خدمات الإتصالات بشكل جيد وبانتشار مقبول على القرى المختلفة، جعل من توفر خدمة الانترنت أمراً ميسراً. ولكن القرى التي لا تتوفر فيها خطوط الهاتف الثابت، لم تجد الى الانترنت سبيلاً، كما هو حال قرى التجمع الثالث التي لا تحصل على خدمة الهاتف الأرضي إلا في إحدى قراها فقط. هذا مع العلم أن انتشار خدمة الانترنت يتطلب شراء أجهزة الكمبيوتر وتوفر الإمكانات المادية لإقتنائها. ولذلك تنخفض في منطقة الضنية نسبة القرى التي تتوفر فيها خدمة الانترنت عن نسبة القرى التي تتوفر فيها خطوط الهاتف الثابت، من 83% الى 69% منها (أي تنخفض من 35 قرية تتوفر فيها شبكات الهاتف الأرضي الى 29 قرية تتوفر فيها خدمة الانترنت).

جدول رقم 38: نسبة القرى التي تتوفر فيها خدمات الانترنت

التجمع	نسبة القرى التي تتوفر فيها خدمة الانترنت	نسبة القرى التي تتوفر فيها مقاهي الانترنت	عدد مقاهي الانترنت المتوفرة (نسبة الى الاجمالي)
التجمع الاول	90%	80%	62%
التجمع الثاني	73%	55%	18%
التجمع الثالث	14%	0%	0%
التجمع الرابع	67%	67%	12%
التجمع الخامس	67%	33%	4%
التجمع السادس	100%	40%	4%
إجمالي الضنية	**69%**	**50%**	**100%**

مع ذلك، فأن مقاهي الانترنت منتشرة في نصف قرى وبلدات المنطقة، مع غياب تام لمقاهي الانترنت في قرى التجمع الثالث. ويتركز نحو 62% من مقاهي الانترنت الـ 50، في قرى التجمع الأول بالتحديد. وهذا يدل على التقدم النسبي لقرى هذا التجمع، لجهة المستوى التعليمي وتنوع مجالات العمل، والقدرة على جذب المصطافين دون سواه من تجمعات الضنية. ويبرز

الطلب على مقاهي الانترنت، خصوصاً لدى الفئة العمرية الشابة (المراهقين) وتحديداً من الذكور، إذ تستخدم مقاهي الانترنت كمراكز للتسلية والألعاب والترفيه. وقد كثرت الملاحظات الاعتراضية من قبل الفئات الأكبر سناً على وجود هذه المقاهي، وتأثيرها السلبي "أخلاقياً" على روادها.

4.7 خدمة جمع النفايات المنزلية

تم تحويل قطعة أرض في عدوة (الروضة) يملكها أحد الأشخاص الى مكب للنفايات المنزلية. ويتم تجميع النفايات فيه من عدد من القرى المجاورة. ويدر هذا الاستثمار حوالي 20 مليون ليرة لبنانية شهرياً على صاحب المشروع، أغلبها من القرى والبلدات التي ترمي نفاياتها في المكب. كما يستفيد من المشروع عدد من الأفراد الذين يفرزون النفايات للحصول على المواد الصلبة منها، مثل البلاستيك والحديد وسواها. ويستقطب مكب عدوة نفايات نحو نصف قرى منطقة الضنية (45%)، وبخاصة القرى الأقرب الى موقع المكب، مثل كامل قرى التجمع الرابع، وحوالي ثلثي قرى التجمعين اللأول والثاني. أما جميع القرى المتبقية (ومنها كل قرى التجمعات الثالث والخامس والسادس)، فتتخلص من النفايات عبر رميها في الأودية ومجاري الأنهر في مناطق محاذية لقراهم (خراج القرى). ويشكل خراج بلدة عاصون موقعاً للتخلص من النفايات، لسكان البلدة ولسكان القرى المجاورة أيضاً (مثل مزرعة كتران)، حيث يتم طمر النفايات من حين الى آخر أو إحراقها في بعض الأحيان أيضاً. بينما ترسل إحدى القرى نفاياتها الى منطقة عكار (قبعيت). وتنتشر عادة حرق الزبالة أمام البيوت في الكثير من القرى.

جدول رقم 39: توزع مواقع رمي النفايات

التجمع	مكب في خراج البلدة	مكب عدوة	مكب خارج المنطقة
التجمع الاول	40%	60%	
التجمع الثاني	36%	64%	
التجمع الثالث	86%	0%	14%
التجمع الرابع	0%	100%	
التجمع الخامس	100%	0%	
التجمع السادس	100%	0%	
إجمالي الضنية	**52%**	**45%**	**3%**

هكذا، تبدو الخيارات ضيقة: إما أن تتكدس النفايات في الأودية وعلى ضفاف مجاري الأنهر، مما يؤدي الى تلوث البيئة، أرضاً وجواً ومياهاً؛ أو أنها تحرق، مما يسبب في زيادة عوامل التلوث البيئي. وما يزيد في الطين بلة، هو وجود بعض مواقع التخلص من النفايات في أماكن حساسة، كمثل موقع المكب في عاصون، القريب من مستشفي سير الحكومي، بحيث يشكل تهديداً للبيئة في محيط هذا المركز الصحي الهام. ومكب عدوة نفسه يقع في منطقة قريبة من نهر البارد من ناحية، ومن عيون السمك، الموقع السياحي الهام في الضنية، من ناحية أخرى. وفي مجمل الأحوال، تشكل مسألة التخلص من النفايات أمراً حاسماً في مسألة جذب السياح والزوار والمصطافين.

ويلاحظ أن مشكلة النفايات وجدت حلاً جزئياً لها في البلدات التي توجد فيها مجالس بلدية، حيث تأمن وضع مستوعبات للنفايات على الطرقات، وتم التعاقد مع أصحاب الشاحنات الصغيرة على تفريغ هذه المستوعبات والتخلص منها في أماكن محددة (غالباً في عدوة). وعادة ما تتم هذه العملية بتمويل من البلدية، وأحياناً عبر الاشتراكات من الأهالي. ويتفاوت عدد مرات جمع النفايات بحسب المواسم المختلفة، حيث تتواتر في فصل الصيف بسبب ارتفاع عدد السكان في القرى. أما القرى الصغيرة التي لا يوجد فيها مجلس بلدي، فإن المشكلة تبدو أكبر، حيث لا وجود للمستوعبات، ويتم التخلص من النفايات بشكل إفرادي غير منظم، مع ضرر على البيئة أكبر. ولكن، حتى في الحالات التي يوجد فيها نظام معين لتجميع النفايات والتخلص منها، فإنها غالباً ما تشكو من شوائب معينة. فمعظم المستوعبات الموضوعة على الطرقات مكشوفة، وهي صغيرة أحياناً؛

كذلك فإن الشاحنات التي يتم فيها جمع النفايات، هي في الأغلب شاحنات خاصة غير مخصصة لهذه المهمة، وهي بدورها مكشوفة، وتصدر عنها روائح كريهة، وتتساقط منها بعض النفايات أحيانا على الطرقات. أما في البلدات المركزية التي توجد لدى بلدياتها شاحنات صغيرة متخصصة في تجميع النفايات (حمولة ما بين 6 الى 9 طن، بسبب ضيق الطرقات)، فهي متقادمة، وتتساقط منها السوائل على الطرقات مخلفة روائح كريهة.

4.8 الخلاصة

التحليل الرباعي:

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
• تطور ملحوظ في البنى التحتية خلال العقدين الماضيين. • توفر أهم مرافق البنى التحتية، كماً ونوعاً في التجمع المركزي الأول. • تحسين ربط الضنية بالمناطق المجاورة (الطريق الرئيسية الى طرابلس، الهرمل). • وجود الوعي لدى معظم الأهالي حول أهم المشاكل البيئية وأسبابها.	• عدم استكمال بعض مشاريع البنى التحتية (شبكة مياه الشفة). • التأخر في تنفيذ بعض المشاريع (تكرير المياه المبتذلة)، وتعثر بعض المشاريع الأخرى (سد بريصا). • التفاوت في مستوى تطور وانتشار البنى التحتية بين المناطق المختلفة. • حاجة معظم البنى التحتية للصيانة وأعمال التطوير. • النقص في توفير المياه (الشفة) بما يتناسب واحتياجات المنطقة. • الأضرار البيئية على الصحة العامة التي تسببها أنظمة الصرف الصحي والتخلص من النفايات. • النقص في البنى التحتية المطلوبة كأساس لتطوير القطاع السياحي (شبكات الطرقات، والكهرباء، والصرف الصحي، والنفايات). • عدم ربط جميع المناطق بشبكة طرقات. • عدم توفر مولدات كهرباء للاشتراك العام. • ضعف الارسال في بعض المناطق بالنسبة للهاتف الخليوي.
الفرص:	**الكوابح:**
• وجود مشاريع مستقبلية لتطوير البنى التحتية. • إمكانيات الاستفادة من الموارد المائية للمنطقة. • إمكانيات توليد الكهرباء من الطاقة البديلة والنظيفة (الطاقة المائية) – بحاجة الى دراسات فنية متخصصة. • إمكانية قيام مشروع تكرير المياه المبتذلة بتحسين الوضع البيئي وتوفير مستلزمات تطوير الانتاج الزراعي (مياه مكررة للري، وأسمدة).	• عدم استغلال الموارد المائية بالشكل الأمثل. • عدم توفر الكهرباء بشكل دائم في المناطق المصنفة سياحية. • الامداد بالتيار الكهربائي الضعيف (V100-80). • انخفاض نوعية البنى التحتية وسوء حالتها، وتأثيرها السلبي على تحسين نوعية الحياة الاجتماعية، وتطوير بيئة الأعمال، وتحفيز القطاعين الزراعي والسياحي، وحماية البيئة.

التوجهات الاستراتيجية
1. اعتبار البنى التحتية، أساسا لتطوير النشاطات الاقتصادية، ونوعية الحياة الاجتماعية في الضنية. 2. استكمال المشاريع المستقبلية الهامة استراتيجياً للمنطقة (شبكة صرف صحي ومحطة تكرير المياه المبتذلة، شبكة مياه الشفة، سد بريصا). 3. توسيع انتشار مشاريع البنى التحتية على مختلف قرى المنطقة، وتأمين التوزيع العادل لهذه الخدمات الأساسية. 4. تحسين ربط مناطق الضنية ووصلها بعضها بالبعض الآخر (التجمعان الأول والسادس)، عبر توسيع شبكات الطرقات. 5. الاعتماد على التحسن الملحوظ في البنى التحتية في التجمع المركزي الأول كرافعة للتنمية الاقتصادية في المنطقة (تطوير المشاريع السياحية، والانتاج الزراعي). 6. الاعتماد على إمكانات تطوير الطرقات والكهرباء لوضع الأسس لتطوير بيئة الأعمال وبخاصة جذب السياح. 7. تحسين سبل ربط المنطقة بالمناطق المجاورة (بالأخص عكار وزغرتا)، وتحسين التواصل الاجتماعي والتبادل التجاري بينها. 8. إرساء أسس حماية البيئة الطبيعية (وهي من نقاط قوة الضنية)، والصحة والسلامة العامة، عبر تنفيذ شبكة الصرف الصحي، وتحسين أنظمة التخلص من النفايات، وتطوير المرافق على الطرقات العامة. **9.** الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية والمائية (وهي من نقاط قوة الضنية)، والقيام بدراسات فنية متخصصة بغية انتاج الكهرباء النظيفة من الطاقة المائية أو الهوائية.

5. التربية والتعليم

تأخر دخول المؤسسات التعليمية الى منطقة الضنية حتى انقضاء الربع الأول من القرن العشرين، وتعددت الأسباب الموجبة لذلك، ولعل أهمها يتمثل في كون معظم المدارس التي تم تأسيسها في القرن التاسع عشر في جبل لبنان (وحتى في سوريا)[49] كان قد أنشأها رجال دين مسيحيون، ومبشرون، وإرساليات أجنبية، بينما لم يكن للمدارس الرسمية من وجود يذكر في حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى. علماً أن معظم تلاميذ تلك المدارس الخاصة كانوا آنذاك من الطائفة المسيحية. وربما هذا ما يفسر افتقار الضنية (المنطقة ذات الغالبية السكانية السنية) حتى يومنا هذا للمدارس التي تعود الى الإرساليات، رغم اختلاف النظرة القيمية منذ ذلك التاريخ الى هذه المدارس بشكل خاص، والى مسألة التعليم بشكل عام. و لا غرابة راهناً، في التحاق الكثير من أبناء العائلات الضناوية الميسورة التي نزحت الى طرابلس، بمدارس الإرساليات الموجودة في المدينة (على مرمى حجر من منطقة الضنية)، نظراً لمستواها التعليمي الجيد.

ومع مرور الزمن نمت وانتشرت المؤسسات والخدمات التعليمية، والتحق عدد أكبر في ركاب الساعين الى تحصيل العلم أو الاستزادة منه. وقد انخفضت جيلا بعد آخر نسب الأمية بشكل ملحوظ، وتصاعد الوزن النسبي لذوي المستويات التعليمية الأعلى. ولكن مع ذلك بيّنت المعطيات المجمعة من البحث الميداني، أن معدلات الأمية تتراوح حول نسبة 10% من مجموع سكان الضنية (مقارنة بنسبة 8% على مستوى لبنان الشمالي، و8.4% على مستوى كل لبنان[50])، وهي تتفاقم بالأكثر في التجمع الخامس (25%)، بينما تنخفض الى 4% في كل من التجمعين الرابع والسادس. وتتركز ظاهرة الأمية عموماً في الفئات العمرية الأكبر سناً، وبالأخص بين الإناث منهم. كما يلاحظ أن المستوى التعليمي للقسم الأكبر من المجتمع الضناوي ما زال متدنياً، حيث أن نحو 42% من السكان هم دون مستوى التعليم المتوسط، خصوصاً في التجمع الثالث (69%)، والخامس (64%). ويحظى نحو 13% من سكان الضنية (بما يشمل 2% من أصحاب الدراسات العليا) على مستوى تعليم جامعي.

الرسم البياني رقم 7: المتوسط الموزون لتوزع السكان بحسب المستوى التعليمي

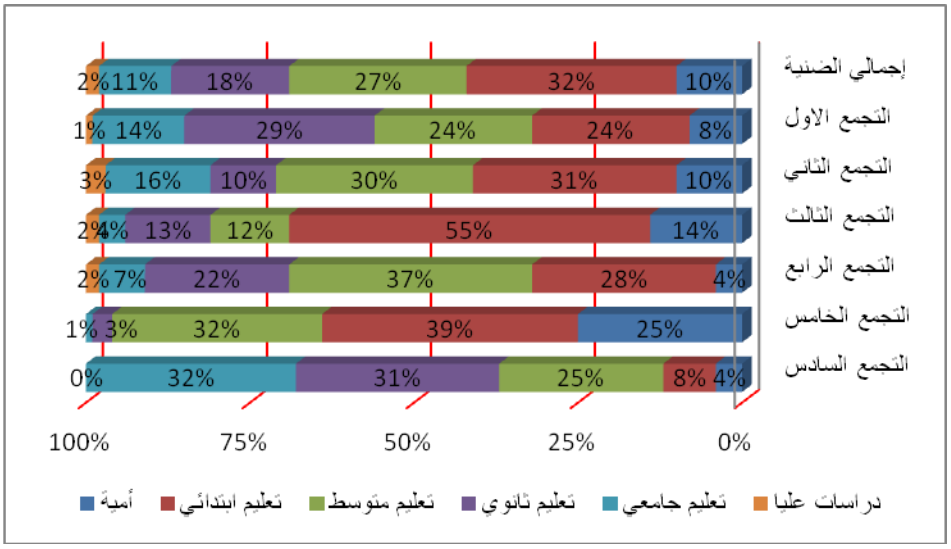

[49] لم تكن الضنية قد ألحقت بجبل لبنان، في ما عرف بدولة لبنان الكبير قبل عام 1920.

[50] المصدر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر - 2004 – مرجع مذكور سابقاً.

5.1 المدارس

لا تكمن المشكلة فقط في تأخر دخول المدارس الى الضنية[51]، بل تكمن أيضاً، في التطور البطيء في عملية اكتمال المراحل التعليمية: *"كانت بداية المدرسة الرسمية في الضنية سنة 1926 حيث استحدثت مدرستان ابتدائيتان في بلدتي بخعون وسير ... أما المرحلة التكميلية المتوسطة فلم تبدأ إلا سنة 1959 كتكملة للمدرستين في بخعون وسير[52]، أما المرحلة الثانوية فقد عرفتها الضنية من خلال إنشاء ثانوية سير الرسمية المختلطة سنة 1968، ولاحقاً في منتصف الثمانينات من القرن العشرين تم إنشاء ثانويتين في بخعون وبيت الفقس وفرع لثانوية سير في كفرحبو ... أما دار المعلمين فقد أنشئت سنة 1995 ومركزها في بلدة سير"* [53].

وتبين إحصاءات وزارة التربية والتعليم العالي[54] وجود نحو 72 مدرسة[55] في الضنية خلال العام الدراسي 2009-2010، موزعة على 44 من قراها وبلداتها المختلفة، حيث تقع هذه القرى والبلدات في 37 منطقة عقارية. مع تركز ما يقارب ثلثي هذه المدارس (61%) في التجمعين الأول والثاني (28 و 16 مدرسة على التوالي). وهذا أمر طبيعي، نظراً الى أنه يقطن في هذين التجمعين في فصل الشتاء نصف سكان الضنية، يضاف الى ذلك، كونهما تجمعين مركزيين في المنطقة، ولديهما قدرة استقطابية بسبب توفر أهم البنى التحتية والخدمات فيهما. في المقابل تتراوح أعداد المدارس في التجمعات الثالث (10 مدارس) والرابع (6 مدارس) والخامس (8 مدارس) ما بين 8.3% و 13.9% من إجمالي عدد المدارس. هذا وتنخفض حصة التجمع السادس، القليل السكان، الى 5.6% فقط (4 مدارس) من إجمالي عدد مدارس الضنية.

والجدير بالذكر، في مجال التوزع المناطقي للمدارس بحسب التجمعات السكانية في الضنية، أنه تبين من إحصاءات الوزارة وجود 10 مدارس موزعة على جميع المناطق العقارية التسع في التجمع الثالث، لكن نتائج البحث الميداني، الذي أجري في العام التالي لصدور إحصاءات الوزارة، قد أظهر أن مدرسة قرن جيرون الرسمية المختلطة (التي أسس مبناها أهالي القرن على نفقتهم الخاصة) قد تم إغلاقها ودمج طلابها بمدرسة جيرون الرسمية المختلطة؛ كما تبين من البحث أن مدرسة وادي سري – عصيموت الرسمية، لا يتوفر فيها مدرسين بسبب البعد الجغرافي للمنطقة عن المركز، وقلة عدد السكان فيها. بالمحصلة فإن العدد الفعلي للمدارس العاملة ينخفض خلال العام الدراسي 2010-2011 الى 8 مدارس تتوزع على 7 مناطق عقارية من التجمع الثالث (77.8% من مناطق التجمع). هذا ويتوفر مدارس في جميع المناطق العقارية الثلاث المنتمية للتجمع الخامس، منتشرة في 6 من قرى التجمع المختلفة. أما التجمع الأول فتنتشر فيه المدارس بين 9 من مناطقه العقارية العشر، بحسب إحصاءات الوزارة، إلا أن البحث الميداني قد أظهر إقفال مدرسة الخرنوب الرسمية المختلطة في العام الدراسي 2010-2011، لينخفض انتشار المدارس الى 80% من مناطق التجمع الأول العقارية، ما عدا منطقتي

---

[51] "... خلال فترة 1945-1954 وهي بالتحديد، السنوات التي رصدت الدولة خلالها 60 بالمئة من الإنفاق التنموي لمرفأ بيروت ومطار خلدة والتلفون. أما المبالغ التي خصصتها لبناء مدارس جديدة، فلم تتجاوز 0.5 بالمئة من مجموع إنفاق "الصناديق المستقلة". لا يصدق اللبنانيون الشباب اليوم أن العجز عن تحمل كلفة الانتقال من الريف الى المدينة للدراسة، كان يُبقي الغالبية الساحقة من أهل الريف خلال العقود الثلاثة الأولى للاستقلال بدون تعليم. وقد انتظر بعض ذاك الريف ... حتى مطلع عقد السبعينيات، ليحظى بثانوية رسمية". أنظر ألبير داغر: "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله" – مرجع مذكور سابقاً.

[52] "لم يكن يتوفر في أول مدرستين ابتدائيتين في الضنية الفصل الابتدائي الأخير (الـ certificat)، وذلك حتى عام 1945" – معلومة من مقابلة معمقة مع د. قاسم الصمد.

[53] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 194.

[54] نقلاً عن تقرير صادر عن الوزارة تحت عنوان "دليل المدارس للتعليم العام 2009-2010"، وهو منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-statistics/a_schoolguide.asp

[55] وقد تبين من خلال البحث الميداني إغلاق 4 مدارس (الخرنوب الرسمية المختلطة وقرن جيرون الرسمية المختلطة، وكهف الملول الرسمية المختلطة وكرم المهر الرسمية المختلطة)، بالإضافة الى عدم تفعيل مدرسة وادي سري – عصيموت الرسمية. وكانت تحتوي هذه المدارس الخمس، في العام الدراسي 2009-2010، على 132 تلميذ، و 7 إداريين، و 29 معلم. في المقابل تبين من البحث الميداني وجود مدرسة حي الرميل الرسمية الابتدائية في بيت الفقس ومدرسة عيون السمك الرسمية الابتدائية، وهما غير مذكورتين في إحصاء الوزارة. هكذا ينخفض العدد الإجمالي لمدارس الضنية الفاعلة الى 69 مدرسة، منتشرة في 33 منطقة عقارية، أثناء إجراء البحث الميداني (العام الدراسي 2010-2011).

الخرنوب ومزرعة كتران قليلة السكان. كما تنتشر المدارس في 9 مناطق عقارية مختلفة من أصل 11 منطقة عقارية مكونة للتجمع الثاني (81.8% من مناطق التجمع)، ما عدا منطقتي الحازمية ومراح السفيرة التي أقفلت مدرستها الرسمية منذ مدة بقرار من الوزارة، وتم تحويل مبناها الى مقر للمجلس البلدي. كما تنتشر المدارس في 4 مناطق عقارية من أصل 6 مكونة للتجمع الرابع (ما عدا كفرشلان وتربل التي يوجد فيها بناء مدرسي مقفل منذ العام 1982). وفي التجمع السادس يتوفر مدارس في 3 مناطق عقارية من أصل 5 مسكونة بشكل دائم، بحسب إحصاء الوزارة (ما عدا زغرتغرين وبحويتا)، لكنه تبين إغلاق مدرسة كهف الملول الرسمية المختلطة في العام الدراسي الحالي، لينخفض عدد المناطق العقارية التي يتوفر فيها مدارس الى اثنتين. هكذا، تنتشر المدارس في ثلاثة أرباع (75%) مناطق الضنية العقارية التي يقطن فيها مقيمين دائمين على مدار العام.

أما بخصوص مراحل التعليم التي توفرها مدارس المنطقة، فتظهر النتائج، وجود روضة واحدة في كامل الضنية، وهي روضة سير الرسمية. كما يوجد حوالي 17 مدرسة ابتدائية، و41 مدرسة متوسطة (أي أن 59% من إجمالي مدارس المنطقة هي مدارس تكميلية). أما الثانويات فيبلغ عددها 10 مدارس، وهي:

- في التجمع الأول:
  - ثانوية بخعون الرسمية
  - ثانوية سير الضنية الرسمية
  - ثانوية مراح السراج الرسمية
  - مدرسة الإيمان (وهي المدرسة الخاصة الوحيدة التي تغطي المرحلة الثانوية في المنطقة)

- في التجمع الثاني:
  - ثانوية السفيرة الرسمية
  - ثانوية السفيرة الرسمية فرع **طاران**
  - ثانوية بيت الفقس الرسمية
  - ثانوية قرصيتا الرسمية

- في التجمع الرابع:
  - ثانوية سير الضنية الرسمية فرع **كفرحبو**
  - ثانوية مركبتا الرسمية

بينما تفتقر قرى التجمعات الثالث والخامس والسادس لوجود الثانويات؛ وتطالب بلدة ايزال بإنشاء ثانوية فيها، نظراً لكثرة عدد السكان في القرية والقرى المحيطة بها، لكن المشروع ما زال مجمداً في المدى المنظور.

وتتوزع مؤسسات التعليم المدرسي بنسبة 19% للمدارس الخاصة، مقابل 81% للمدارس الرسمية. ويبدو جلياً تركز 61.5% من المدارس الخاصة (8 مدارس خاصة) في التجمع الأول، بينما تغيب المدارس الخاصة كلياً عن قرى التجمعين الثالث والرابع. وبينما يبلغ إجمالي عدد الطلاب قرابة 14,000 تلميذ في مختلف مدارس الضنية[56]، بدا أن القدرة الاستيعابية للمدارس الخاصة أكبر منها لدى المدارس الرسمية، حيث استحوذت المدارس الخاصة على ربع (25%) إجمالي عدد التلاميذ، مقابل ثلاثة أرباع (75%) للمدارس الرسمية، وقد يعود السبب في ذلك الى تمركز المدارس الخاصة في البلدات الرئيسية الوازنة سكانياً، بينما تنتشر المدارس الرسمية على رقعة أكبر وتتوفر في قرى صغيرة الحجم لناحية عدد المقيمين الدائمين فيها.

[56] بحسب البحث الميداني الذي أجري عن بيانات العام الدراسي 2010-2011؛ أما إحصاء الوزارة للعام الدراسي 2009-2010، فقد سجل وجود 13,290 تلميذ.

رغم ذلك، فإن مقارنة نسبة تلاميذ المدارس الخاصة في الضنية، مع نسبهم في محافظة لبنان الشمالي وعلى المستوى الوطني العام، تُظهر أن الضنية ما زالت تستحوذ على النسب الأدنى. إذ يبين الرسم البياني رقم 8 أدناه، أن نسبة طلاب المؤسسات التربوية الخاصة ترتفع من الربع في الضنية الى نسبة الثلث في لبنان الشمالي، بينما ترتفع الى ما يزيد عن النصف في عموم لبنان[57].

الرسم البياني رقم 8: توزع الطلاب بحسب نوع المؤسسات التعليمية

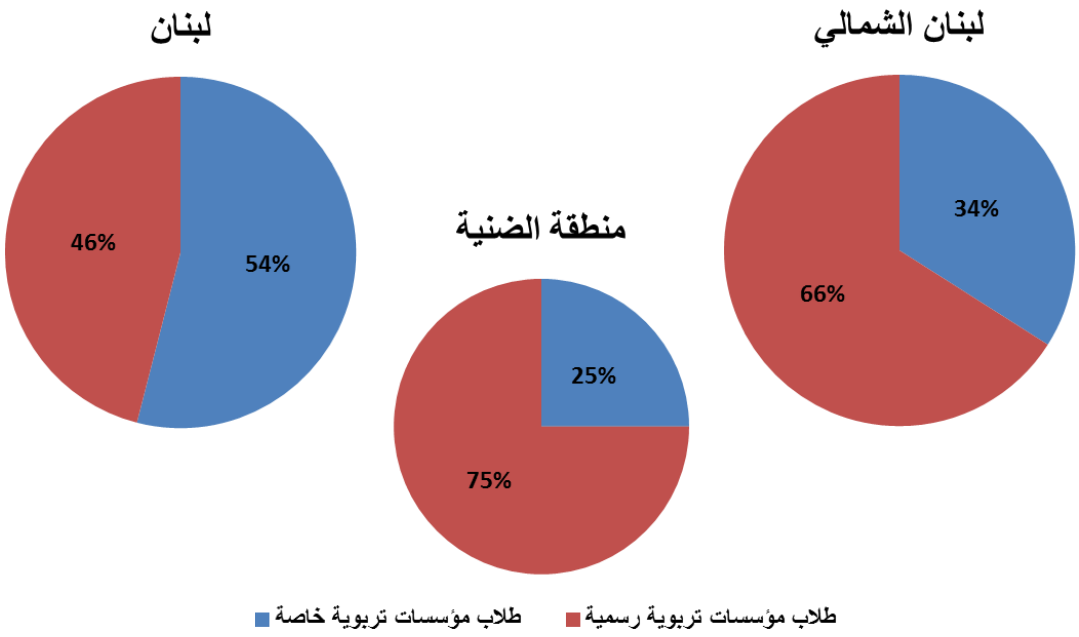

[57] مصدر المعلومات على مستوى الشمال ولبنان: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر - 2004 – مرجع مذكور سابقاً.

واللافت هو استقطاب التجمع الأول، الذي يشكل سكانه شتاءً أكثر من ربع إجمالي سكان المنطقة (27%)، ما يفوق 40% من طلاب المنطقة (وقرابة 63% من طلاب المدارس الخاصة في الضنية)، بينما يبلغ عدد طلاب التجمع السادس ما دون الـ 1% من إجمالي طلاب المنطقة. وتعكس مركزية الاستقطاب لمدارس التجمع الأول، حالة من التفاوت بين مدارس المنطقة، قد لا يفسرها عامل محورية قرى هذا التجمع (جغرافياً واقتصادياً وإدارياً، إلخ.) وحده، بل قد يؤشر هذا الواقع الى بعض الدلائل الهامة التالية:

1. كبر حجم مدارس التجمع الأول مقارنة بباقي المدارس لناحية عدد المقاعد الدراسية أو القدرة الاستيعابية.
2. قلة المدارس في التجمعات الأخرى، بحيث لا تستوعب جميع المراحل التعليمية.
3. القدرة الاستقطابية لأغلب المدارس في قرى التجمع لطلاب من قرى مجاورة (قسم منهم من داخل التجمع نفسه).
4. ارتفاع نسبة طالبي العلم من أبناء التجمع المقيمين بشكل دائم فيه.
5. ارتفاع نسبة المتعلمين من أبناء التجمع، وبالتالي ارتفاع نسبة أساتذة المدارس من أبنائه.
6. تفوق مستوى التعليم في التجمع عنه في باقي المنطقة.

إن اضطرار التلاميذ في العديد من القرى الى الذهاب الى مدارس خارج قراهم - بسبب عدم وجود المدارس أو المدارس الخاصة، أو بسبب عدم توفر كافة المراحل التعليمية، وربما كذلك سعياً وراء مستويات تعليم أفضل - يشكل أعباء إضافية على الأهالي، خصوصا لجهة تكاليف بدل النقل وهدر الوقت الناجم عن الغياب الاضطراري بسبب ظروف الطقس العاصف وتساقط الثلوج.

جدول رقم 40: إحصاءات المدارس بحسب نوعها والشعب والمراحل التعليمية وعدد التلاميذ والجهازين الإداري والتعليمي (للسنة الدراسية 2009-2010)

التجمع	القطاع	عدد المناطق العقارية	عدد المدارس	عدد الشعب		عدد التلاميذ					إداري			معلم		
				فرنسي	انكليزي	روضة	حلقة 1 و2	حلقة 3	ثانوي	المجموع	ملاك	متعاقد	إجمالي	ملاك	متعاقد	إجمالي
الأول	رسمي	9	20	210	21	351	1,749	984	566	3,650	72	4	76	131	261	392
	خاص مجاني	3	3	24	0	159	405	0	0	564	3	0	3	15	10	25
	خاص غير مجاني	4	5	50	22	336	836	321	31	1,524	10	4	14	47	40	87
	الاجمالي	**9**	**28**	**284**	**43**	**846**	**2,990**	**1,305**	**597**	**5,738**	**85**	**8**	**93**	**193**	**311**	**504**
الثاني	رسمي	8	14	170	0	295	1,308	796	410	2,809	57	1	58	122	197	319
	خاص مجاني	2	2	27	0	86	673	0	0	759	5	0	5	28	2	30
	خاص غير مجاني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الاجمالي	**9**	**16**	**197**	**0**	**381**	**1,981**	**796**	**410**	**3,568**	**62**	**1**	**63**	**150**	**199**	**349**
الثالث	رسمي	9	10	101	0	154	674	243	0	1,071	15	7	22	6	107	113
	خاص مجاني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	خاص غير مجاني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الاجمالي	**9**	**10**	**101**	**0**	**154**	**674**	**243**	**0**	**1,071**	**15**	**7**	**22**	**6**	**107**	**113**
الرابع	رسمي	4	6	70	0	209	769	318	189	1,485	27	1	28	77	61	138
	خاص مجاني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	خاص غير مجاني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الاجمالي	**4**	**6**	**70**	**0**	**209**	**769**	**318**	**189**	**1,485**	**27**	**1**	**28**	**77**	**61**	**138**
الخامس	رسمي	3	6	67	0	102	511	280	0	893	8	4	12	5	82	87
	خاص مجاني	1	1	8	0	45	179	0	0	224	2	0	2	10	0	10
	خاص غير مجاني	1	1	8	0	61	166	0	0	227	1	0	1	2	9	11
	الاجمالي	**3**	**8**	**83**	**0**	**208**	**856**	**280**	**0**	**1,344**	**11**	**4**	**15**	**17**	**91**	**108**
السادس	رسمي	3	3	18	0	16	33	10	0	59	3	0	3	14	5	19
	خاص مجاني	1	1	25	0	6	19	0	0	25	0	1	1	3	1	4
	خاص غير مجاني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الاجمالي	**3**	**4**	**43**	**0**	**22**	**52**	**10**	**0**	**84**	**3**	**1**	**4**	**17**	**6**	**23**

جدول رقم 40: إحصاءات المدارس بحسب نوعها والشعب والمراحل التعليمية وعدد التلاميذ والجهازين الإداري والتعليمي (للسنة الدراسية 2009-2010) – (تتمة)

التجمع	القطاع	عدد المناطق العقارية	عدد المدارس	عدد الشعب		عدد التلاميذ					إداري			معلم		
				فرنسي	انكليزي	روضة	حلقة 1 و2	حلقة 3	ثانوي	المجموع	ملاك	متعاقد	إجمالي	ملاك	متعاقد	إجمالي
إجمالي الضنية	رسمي	63	59	636	21	1,127	5,044	2,631	1,165	9,967	182	17	199	355	713	1,068
	خاص مجاني	7	7	84	0	296	1,276	0	0	1,572	10	1	11	56	13	69
	خاص غير مجاني	5	6	58	22	397	1,002	321	31	1,751	11	4	15	49	49	98
	الاجمالي	73	72	778	43	1,820	7,322	2,952	1,196	13,290	203	22	225	460	775	1,235

الرسم البياني رقم 9: توزع تلاميذ المدارس بحسب الجنس

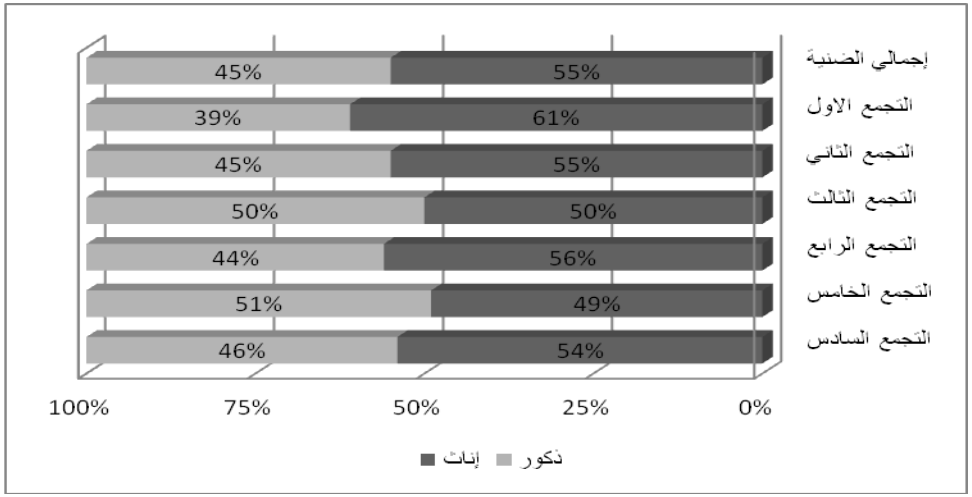

جدول رقم 41: المدارس بحسب نوعها والمراحل التعليمية وعدد التلاميذ (للسنة الدراسية 2010-2011)

التجمع	نسبة القرى التي تتوفر فيها مدارس	عدد المدارس الرسمية	عدد المدارس الخاصة	عدد المدارس - روضة	عدد المدارس - ابتدائي	عدد المدارس - تكميلي	عدد المدارس - ثانوي	عدد الطلاب من داخل البلدات التي تتوفر فيها المدارس	عدد الطلاب من خارج البلدات التي تتوفر فيها المدارس
التجمع الاول	80%	19	8	1	5	17	4	3,539	1,900
التجمع الثاني	82%	15	2	0	3	10	4	2,700	1,515
التجمع الثالث	78%	8	0	0	2	6	0	897	240
التجمع الرابع	67%	7	0	0	2	3	2	855	916
التجمع الخامس	100%	6	2	0	3	5	0	1,235	80
التجمع السادس	40%	1	1	0	2	0	0	70	40
إجمالي الضنية	**%57**	**56**	**13**	**1**	**17**	**41**	**10**	**9,296**	**4,691**

ويلاحظ أن نسبة الإناث (55%) من إجمالي الملتحقين بالفصول الدراسية، تزيد عن نسبة الذكور (45%). وإذا كان هذا أمراً إيجابياً بحد ذاته، إلا أن نظرة أكثر تفحصاً للواقع الاجتماعي في الضنية تشير الى الحدود المتواضعة التي ينطوي عليها هذا الواقع. فنسبة ولوج الاناث الى سوق العمل ما زالت محدودة للغاية، ومحصورة في نطاق ضيق من المهن البسيطة. ولا تزال الصورة النمطية عن سوق العمل، تحمِّل فئة الذكور مسؤوليات وأدوار أكبر في إعالة الأسر. وربما هذا ما يفسر انخفاض مستوى مشاركة الذكور في التعليم أو استكمالهم للتحصيل العلمي، مفضلين ترك المدارس في سن مبكرة والإلتحاق بسوق العمل وتعلم الصنعات (المهن) ذات المردود المادي المقبول، على أمل مساعدة الأهل في تحمل الأعباء المالية لإعالة الأسرة. ولكن بالرغم من هذه الظروف الاجتماعية والمادية الضاغطة – التي تضطر بالأخص الذكور الأكبر سناً في الأسر للإلتحاق مبكراً بسوق العمل – إلا أن التعاطي مع التعليم والإقبال عليه، أصبح ينظر له في الضنية من زاوية التقدير الكبير لأهميته وكضرورة حياتية وطبيعية. وتدل على ذلك، المشاركة الفعالة للإناث في المؤسسات التعليمية وسعيهن الى تحسين مكانتهن الاجتماعية عبر تحصيل العلم، وهذا ما يتوقع أن يكون له تأثير كبير على الأجيال المستقبلية. ويبدو جلياً أن نسبة الإناث من إجمالي الملتحقين بالتعليم تنخفض (نسبياً) في القرى الجردية النائية، التي ما زالت تعتمد بشكل أكبر على النشاطات الاقتصادية للإناث ضمن القطاع الزراعي.

5.2 المهنيات الفنية

"في 1985 صدر مرسوم ... ينص على إنشاء مهنية في بلدة بخعون، لكن المهنية تعثر إنشاؤها ... وتم استحداث فرع لمعهد طرابلس الفني في بلدة بخعون سنة 2001 كبديل للمهنية، إلا أن هذا الفرع إستقل فوراً بعد افتتاحه بقليل وحمل إسم مدرسة بخعون الفنية الرسمية" [58].

هكذا، لم تتأسس أول مهنية رسمية في الضنية إلا مع بداية الألفية الثالثة، وقد تم افتتاحها في مبنى سكني، غير مخصص لأغراض التعليم المهني، على الشارع العام في بخعون. وبعدها بخمس سنوات، تم إنشاء المبنى الخاص بالمهنية، في نفس البلدة لكن بعيداً عن الشارع العام. وقام مجلس الإنماء والإعمار بالإشراف على المشروع، الذي بلغت كلفته حوالي مليون دولار أميركي. وتبلغ مساحة المبنى الجديد حوالي 2,000 متر مربع (بناء)، ومساحة فراغ قدرها 3,000 متر مربع حول المبنى تم زرعها بأشجار من مختلف الأصناف. ويتضمن المبنى قاعة تحاليل مخبرية تحتوي على تجهيزات بقيمة 22 ألف دولار أميركي، بالإضافة الى قاعات للتدريب على الميكانيك والكهرباء والمعلوماتية (6 أجهزة كمبيوتر)، وكذلك قسم خاص بالفندقية مع براد وفرن وأدوات مطابخ ... وقد بلغت قيمة إجمالي تجهيزات المعهد حوالي 3 ملايين دولار أميركي، علماً أن الكثير من هذه التجهيزات قدّر للمعهد الحصول عليها بفضل تبرع أفراد ميسورين من أبناء المنطقة. كذلك تضم الباحة الخارجية ملعب لكرة السلة، وتتم مراقبة الباحات الخارجية والساحات الداخلية للمبنى عبر 16 كاميرا تصوير.

أما الاختصاصات المتوفرة للشهادات BP، وBT، وTS، فهي التالية: تمريض، تربية حضانية، كهرباء، فندقية، محاسبة، ميكانيك، معلوماتية، تحاليل مخبرية.

ويوجد في المدرسة الفنية 176 استاذ (أكثر من عدد الطلاب) كلهم متعاقدون، 15% منهم فقط من خارج الضنية، بالإضافة الى مدير واحد. وتبلغ القدرة الإستيعابية للمعهد حوالي 500 طالب، لكن المؤسسة التعليمية لا تعمل بكامل طاقتها. بل على العكس فقد إنخفض عدد الطلاب المسجلين في المهنية من حوالي 350 طالب في السنة الدراسية 2010-2011 (60% منهم إناث)، الى 150 طالب فقط في السنة الدراسية الحالية (2011-2012). ويعزى السبب في ذلك، الى بعد المسافة عن مركز البلدة، مما يرتب على الطلاب القادمين من القرى البعيدة أعباء مادية إضافية كبدل للنقل للوصول الى المهنية: *"أصبح الوصول الى القبة في طرابلس أوفر"*. لذلك تقوم إدارة المهنية بدراسة مشروع تأمين باص (40 راكب) عدد 2 لتأمين نقل الطلاب من والى المهنية. وقد يكون السبب مرتبطاً أيضاً بارتفاع قيمة رسوم التسجيل مقارنة مع رسوم التسجيل للمراحل المقابلة في التعليم الرسمي غير المهني (أنظر الجدول رقم 42 أدناه).

جدول رقم 42: مقارنة بين رسوم التسجيل في المهنية وفي المراحل المقابلة من التعليم الرسمي

رسوم التسجيل في المهنية		رسوم التسجيل في المراحل المقابلة	
المرحلة	قيمة التسجيل (ل.ل.)	المرحلة	قيمة التسجيل (ل.ل.)
BP	240,000	التكميلية	70,000
BT	330,000	الثانوية	181,000
TS	390,000	الجامعية	250,000

ملاحظة: تزيد كلفة التسجيل للمعيدين (الراسبين) في المهنية، مبلغاً قدره 80 ألف ل.ل.

ولهذا السبب تم تأمين تبرعات هذا العام كي يتمكن المعهد الفني من فتح باب التسجيل المجاني أمام الطلاب، تشجيعاً لإلتحاقهم فيه. لكن يبدو جلياً أن مسألة تراجع عدد المسجلين لا تختصر في الناحية المادية المتعلقة برسوم التسجيل وكلفة النقل فقط،

[58] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 194.

على أهميتها. لذلك، يتم تدارس موضوع توسيع نطاق التخصصات بما يتناسب والطلب في سوق العمل في منطقة الضنية وخارجها (وحتى خارج لبنان وتحديداً في السعودية)، كمثل الحاجة الى توفير اختصاصات المساحة، تمريض بيطري، تحليل التربة، والصيدلة الزراعية.

وفي نفس السياق، هنالك اقتراحات عدّة متداولة، من بينها: تخصيص إحدى القاعات غير المستعملة لإنشاء نادي رياضي شتوي، وتشجيع النشاطات الرياضية للطلاب بشكل عام؛ وفتح مختبر التحاليل الطبية أمام العامة من أهل المنطقة، وإجراء التحاليل المخبرية الضرورية لهم مجاناً؛ كذلك، إقامة مشاريع منتجة، مثل انتاج المواد الغذائية (مربيات وعصائر وخل التفاح..)، وانتاج علب (بلاكات) الكهرباء التي يبلغ سعرها في سوق المفرق حوالي 150 دولاراً أميركياً، بينما تقدر كلفة انتاجها بـ 20 دولار أميركي فقط.

كما يوجد في السفيرة (الضنية) معهد فني رسمي آخر، أحدث عهداً لكنه أصغر حجماً (مدرسة السفيرة الفنية)، وعدد طلابه أقل من مئة، بينما عدد أساتذته حوالي 82 أستاذ متعاقد، أقل من ثلثهم (25 أستاذ) من الضنية، وله هيئة إدارية من 5 إداريين. ولا تتوفر في المعهد مشاغل ومختبرات وقاعات تدريب مهني مناسبة، فيما عدا قاعة كمبيوترات. كذلك يوجد معهد فني خاص في عاصون (معهد الفوال المهني الليسيه)، وهو يقع في مبنى سكني قديم وصغير الحجم، يبلغ عدد طلابه 40 طالباً، وعدد أساتذته نحو 10 أساتذة؛ ويعتبر مستواه التعليمي جيداً، ويقدم مجالات التخصص التالية: تمريض، تربية حضانية، محاسبة، مساحة، كهرباء، ميكانيك. ويوجد كذلك مشروع مستقبلي لإنشاء معهد فني في دير نبوح، حيث تم تجهيز المبنى من قبل مؤسسة الإسكان التعاوني (CHF)، وبتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

5.3 التعليم العالي

على صعيد التعليم العالي، ونظراً للغياب التام للجامعات والمعاهد الجامعية في الضنية، كان من الصعوبة بمكان تحديد عدد الشباب الضناويين الملتحقين بالتعليم الجامعي. ويضطر طالبو التعليم الجامعي الى الخروج من الضنية سعياً وراء تحصيل الشهادات الجامعية، والسكن في شقق للإيجار في المدن التي يقصدونها (طرابلس أو بيروت). ويعاني هؤلاء من وجود نواقص في الاختصاصات المتاحة في المؤسسات الجامعية (الرسمية والخاصة) القائمة في مدينة طرابلس التي تقع على مقربة من الضنية. فعلى سبيل المثال، الطلاب الذين يدرسون الطب أمامهم خيار وحيد على مستوى محافظة الشمال، ألا وهو جامعة البلمند التي يبلغ قسطها حوالي 12 ألف دولار سنوياً، مما يقلص من حجم الساعين لدراسة الطب. كذلك، فإن الإرتقاء في المراحل التعليمية الى مستوى الدراسات العليا غير متوفر في طرابلس (بالأخص في الجامعة اللبنانية)، مما يضطر الطلاب الى النزوح نحو بيروت أو حتى السفر الى الخارج لتحقيق طموحاتهم الأكاديمية. وبشكل عام يُقدر عدد الجامعيين في الضنية بنحو ألفي طالب، ومعظمهم من أبناء كفرحبو، وبيت الفقس، وبخعون، والسفيرة، وسير ... وهي البلدات التي دخلت إليها خدمات التعليم في وقت أبكر من غيرها، وكانت رائدة في سعي أهاليها الى تعليم أولادهم، ويتبع نحو ثلاثة أرباع الطلاب الجامعيين علومهم في الجامعة اللبنانية. ويتوزع الربع الباقي على الجامعات الخاصة في مختلف مناطق لبنان، مثل البلمند والـ CNAM، والأميركية، والعربية، واليسوعية، وبالأخص الـ LIU (التي تقدم خصم 40% على الرسوم لأبناء الضنية عبر نائب سابق من المنطقة) ... إضافة الى المعاهد الخاصة في مدينة طرابلس. أما أهم اختصاصات الطلاب الضناويين، فهي: إدارة أعمال – طب - هندسة – آداب - معلوماتية – حقوق، إلخ. لكن المشكلة في عملية اختيار الإختصاص الجامعي، ترتبط الى حدّ كبير بضعف مستوى التعليم ما قبل الجامعي في مدارس الضنية، الأمر الذي يدفع الطلاب الضناويين الى التسجيل في الكليات التي لا تتطلب امتحانات دخول، وهذا ما يحدّ بشكل عام من الفرص والتنويع في الاختصاصات.

ومن بين المؤشرات البالغة الدلالة، ارتفاع نسبة الإناث الجامعيات الى ما يقارب ثلثي إجمالي المنتسبين للتعليم الجامعي. والملاحظ أن مشاركة الإناث (كنسبة من إجمالي الملتحقين) تميل الى الارتفاع كلما جرى الارتقاء في مراحل التعليم. ولكن العلاقات التقليدية الموروثة مازالت تشكل عائقاً أمام استكمال الإناث تحصيلهن العلمي بالشكل المطلوب، لا سيما أن الزواج المبكر للمرأة يحدّ من إمكانات استكمال تعليمهن بعد الزواج.

5.4 أهم مشاكل القطاع التربوي

شكل التزايد المطرد في عدد المدارس الرسمية والخاصة، عاملاً ايجابياً في تحسين فرص العلم والإرتقاء الاجتماعي والاقتصادي في الضنية. ولكن مع ذلك، استمر القطاع التربوي يعاني من معوقات تعترض طريق تطوره و بخاصة لجهة تحسين نوعية التعليم والإرتقاء الى مجال أرحب في المستوى العلمي والثقافي، الذي يتيح الترفع الوظيفي الواعد لفئة الشباب. ويرتدي بعض هذه المعوقات طابعاً عاماً، يتعلق بمشاكل النظام التربوي في لبنان، كما يرتدي في بعضها الآخر طابعاً محلياً ينبع من خصائص المنطقة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمكن تحديد أهم هذه المشاكل، وتوزيعها على الأبواب التالية:

1. **الأنظمة والمناهج التربوية**:

1.1 المناهج التربوية التقليدية: كما هو الحال في لبنان، يعاني النظام التربوي (وبالأخص في المدارس الرسمية) من تقادم مناهج التعليم، وعدم مواكبتها لجديد العصر، إن على صعيد المواد أو أساليب التلقين أو حتى على مستوى الوسائل التقنية المستخدمة في عملية التعليم. فالحفاظ على مناهج التعليم التقليدية التي تعتمد على التعليم النظري وليس التطبيقي، يكرس الإعتماد الكامل على الكتاب والفروض المنزلية وأساليب حفظ المعلومات، بدل تشجيع التعلم الذاتي (كيفية اكتساب مهارات البحث عن المعلومة)، على سبيل المثال لا الحصر. وفي منطقة الضنية بالذات، حيث تأخر انتشار التعليم والتحاق أهالي التلاميذ به، يصعب على التلاميذ الاعتماد على الأهل طلباً للدعم والمؤازرة في شرح المواد التعليمية وتنفيذ الفروض المنزلية.

1.2 عدم تكييف المناهج مع واقع المنطقة: تعتبر الضنية من المناطق "الطرفية" في دولة شديدة الميل الى المركزية مثل لبنان، وهي منطقة ما زالت محتفظة بالكثير من طابعها الريفي، خاصة لجهة ثقل القطاع الزراعي ضمن النشاطات الاقتصادية لأبناء المنطقة. ومن تأثيرات الميل المركزي للدولة في قطاع التعليم، غياب أي جهد لتكييف المناهج التعليمية بما يتلاءم مع خصائص كل منطقة من المناطق، وبالأخص في مجال إدخال مواد علمية تؤسس التلامذة على اكتساب المعرفة بالمسائل المتعلقة بالاقتصاد الزراعي عموماً ومختلف النشاطات المكملة له. الأمر الذي في حال تحقق قد يوجه الطلاب الى اختصاصات مثل الهندسة الزراعية والبيطرة وتحليل التربة، الخ.

1.3 نظام الترفيع التلقائي: تم إدخال نظام الترفيع الآلي في التعليم الأساسي، وبخاصة في الفصول ما بين الأول والرابع الابتدائي، حيث يتم رفع التلاميذ الى الفصول الأعلى بغض النظر عن مدى تطور قدراتهم خلال السنة الدراسية (هذا النظام تم تطبيقه في فرنسا وثبت فشله هناك). وهكذا يواجه التلميذ مهمات وتحديات أكبر في السنوات الدراسية اللاحقة، حيث لا يعود الإرتقاء من فصل الى آخر يطبق بشكل تلقائي، ويصبح الطالب ملزماً باثبات قدراته في تخطي المراحل التعليمية. وإذا كان تجاوز هذا المأزق ممكناً عبر تعيين أساتذة خصوصيين للتلاميذ المقصرين، إلا أن هذا الحل يصطدم بمعاناة غالبية أهالي المنطقة من أوضاع مادية صعبة، إضافة الى *"جهل الأهل بشكل عام بالأمور التربوية"*.

1.4 غياب الإهتمام بذوي الحاجات التعليمية الخاصة: لا يتوفر في الضنية أي مدرسة مخصصة لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وهي منطقة تكثر فيها ظاهرة زواج الأقارب. بل يتعرض هؤلاء لمصير من إثنين: إما عزلهم في الحالات القصوى عن الأنظمة المدرسية بالكامل، وبالتالي عدم تحصيلهم أي نوع من أنواع التعليم؛ أو إرسالهم الى المدارس العادية دون الأخذ في الإعتبار احتياجاتهم الخاصة، الأمر الذي يؤدي الى خضوعهم لأشكال من التمييز السلبي وسط أقرانهم، مما يعجل في تسربهم المدرسي.

2. توفرالمدارس:

2.1 عدد المدارس الاجمالي: يوجد 69 مدرسة من مختلف الأنواع في الضنية، و يعتبرهذا في حد ذاته مؤشراً هاماً على تطور قطاع التعليم في المنطقة (مدرسة واحدة لكل 300-350 فرد مقيم في سن التعلم المدرسي). وبالرغم من وفرة العدد، إلا أن نظرة أكثر تفحصاً لواقع الضنية تظهر أن حجم المدارس الفعلي لا يرتقي الى إمكانية استيعاب كامل عدد التلاميذ، إذ يبلغ المعدل الوسطي حوالي 218 تلميذ في المدرسة الواحدة (رغم وجود 19 مدرسة، في الوقت الحالي، تستوعب 300 تلميذ وما فوق).

2.2 عدد المدارس بحسب المراحل التعليمية: وصل عدد المدارس الثانوية الى 10 في المنطقة، بمعدل مدرسة واحدة لكل 500-550 فرد (من المقيمين الدائمين) في سن التعلم الثانوي. وهذا ما يشكل أحد عوامل النزوح السكاني والتسرب المدرسي، علماً أن التجمعات الثالث والخامس والسادس تفتقر بشكل كلي للمدارس الثانوية.

2.3 التوزع المناطقي للمدارس: يفتقر ربع المناطق العقارية المسكونة بشكل دائم في الضنية (25%) الى وجود مدارس، وهذه القرى هي (بشكل عام) الأكثر بعداً عن مركز المنطقة والأقل سكاناً (خاصة في فصل الشتاء)، مثل عصيموت والقرن وزغرتغرين وكهف الملول وبحويتا ومزعة كتران والحازمية ومراح السفيرة وتربل وحتى كفرشلان التي تعتبر بلدة ذات موقع مركزي والتي يتجاوز عدد سكانها الدائمين عتبة الـ 4 آلاف نسمة. وقد ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة، سياسة الدولة في تجميع ودمج المدارس، ناهيك عن المعايير الضرورية للسماح بفتح المدارس (كعدد التلاميذ الأدنى)، حيث أغلقت مدارس الخرنوب والقرن وكهف الملول وتربل، على سبيل المثال. ويشكل عدم توفر المدارس في المناطق الريفية النائية والفقيرة، عبئاً مادياً كبيراً على سكانها في ظل عدم توفر وسائل النقل العامة الى المناطق المجاورة التي يمكن لأبنائهم تلقي العلم في مدارسها.

2.4 التوزع القطاعي للمدارس: تشكل المدارس الخاصة نحو 20% من إجمالي عدد المدارس في الضنية، وتستحوذ على حوالي ربع عدد الملتحقين في مدارس المنطقة. والمدارس الخاصة أكبر حجماً (بشكل عام) من المدارس الرسمية، وهي تجتذب الفئات القادرة على توفير أقساط المدارس الخاصة لأولادها (علماً أن بعض هذه المدارس الخاصة شبه مجانية)، كما في التجمعات المحورية، إذ يستحوذ التجمع الأول على قرابة ثلثي عدد المدارس الخاصة (62%)، ومجموع التجمعين الأول والثاني على أكثر من ثلاثة أرباع المدارس الخاصة (77%). وهذه الظاهرة بدورها تؤشر الى توجه هذه المدارس نحو القرى الأكبر لناحية عدد السكان، والأغنى نسبياً لناحية القدرات المادية لسكانها.

3. الأبنية المدرسية:

3.1 مواصفات الأبنية: قلما تتناسب حالة الأبنية المدرسية مع المواصفات المحددة لها. فالمدارس في أغلب الحالات عبارة عن أبنية سكنية مستأجرة (هذا الأمر ينطبق على أغلب المدارس في القطاعين الرسمي والخاص). وهي في الأعم أبنية قديمة متهالكة، تفتقد الى أعمال الصيانة الدورية، حتى أن إحدى مدارس سير قد آلت الى السقوط فعلاً. ويقع العديد من المدارس على جانب الطرقات العامة مباشرة من دون وجود أماكن أو باحات، الأمر الذي يشكل خطراً على سلامة التلامذة.

3.2 مرافق الأبنية: معظم المدارس حجمها صغير، وقدرتها الإستيعابية لا تتناسب واحتياجات القرى الموجودة فيها. ويتم اللجوء في بعض المدارس الى امتحانات دخول لطالبي التسجيل، لا لإستبعاد الراسبين في هذه الامتحانات، وإنما بهدف استبعاد الأعداد الفائضة عن الحاجة. ويبرز اكتظاظ في أعداد التلاميذ في الغرف (الصفوف) ذات المساحات الصغيرة، وتتدنى أعداد الشعب لكل فصل، بسبب استعمال الأبنية السكنية كمدارس لا تتوافق مع المواصفات

الضرورية. كما تغيب أو تندر في العديد من المدارس مرافق أخرى، مثل الملاعب الرياضية (مغلقة ومكشوفة)، والقاعات المخصصة للنشاطات (مثل المسارح)، وقاعات المختبرات العلمية والمكتبات وقاعات الكمبيوتر، إلخ. كما تتفاقم المسألة في بعض المدارس الى درجة عدم توفر مكتب للإدارة أو حتى مراحيض.

4. التجهيزات المدرسية:

ثمة نقص في التجهيزات الأساسية اللازمة في العديد من المدارس، ومنها:

- المقاعد الكافية لجلوس التلاميذ
- تجهيزات للمختبرات العلمية (كيمياء وفيزياء وأحياء)، علماً أن بعض المدارس التي تتوفر لديها مثل هذه التجهيزات لا تستخدمها في تطوير وسائل التعليم.
- الكمبيوترات وشبكات الانترنت.
- المكتبات (تشكل ثانوية سير الرسمية استثناءً يحتذى، بسبب وجود مكتبة تحتوي 3 ألاف كتاب).
- وسائل التعليم الحديثة المرئية والمسموعة.
- وسائل التدفئة المركزية، وعدم القدرة على توفير المحروقات للتدفئة، مع استخدام العديد من المدارس لدفايات الغاز التي تشكل خطراً على سلامة التلاميذ صغار السن.
- مولدات الكهرباء تغيب كذلك عن بعض مدارس المنطقة التي يتكرر فيها انقطاع الكهرباء في غير ساعات التقنين.

5. الهيئة التعليمية والإدارية:

5.1 سوء توزيع المعلمين: لا يوجد نقص في أعداد المعلمين في الضنية عموماً، بل على العكس يصل معدل الأساتذة الى التلاميذ، الى مستويات مرتفعة جداً، حيث يبلغ في المتوسط أستاذاً واحداً لكل 10.7 تلاميذ. ويعزى هذا الأمر الى عاملين متناقضين، أولهما وجود مدارس في قرى صغيرة ونائية يلتحق بها عدد قليل من التلاميذ، والعامل الثاني، الارتفاع غير المبرر في عدد الأساتذة في بعض المؤسسات التعليمية الرسمية (والناتج عن المحسوبيات والتدخلات في الشؤون التربوية والفساد الإداري). وفي هذا السياق، ربما تأتي شكوى بعض أهالي القرى التي تركز على النقص في مجال إيجاد الكفاءات المناسبة لتعليم بعض المواد (ومنها اللغات الأجنبية)، وعلى بُعد هذه القرى عن المركز وصعوبة الوصول إليها. وفي كل الأحوال تؤشر هذه الشكوى الى سوء توزيع للجهاز التعليمي بين مختلف مناطق ومدارس الضنية.

5.2 النقص في الكفاءات المتخصصة: إن تدخل الواسطة والمحسوبيات في شأن تعيين وتوظيف الجهاز التعليمي يشكل مسألة ضاغطة على مستوى الكفاءة المهنية للأساتذة والمدرسين وحتى الإداريين. ومما يزيد في تدهور الأمر أن الضنية هي من المناطق النائية التي يصعب إرسال ذوي الإختصاص إليها من مناطق أخرى بعيدة عنها. وعلى سبيل المثال يوجد في الضنية ثلاث معلمات فقط يحملن شهادة ليسانس في اللغة الفرنسية، بينما يلاحظ في بطرماز عدم توفر أساتذة لغات منذ 10 سنوات، علماً أن إتقان اللغات أصبحت في هذا العصر من أساسيات إيجاد فرص عمل مناسبة ومن ضروريات الترقي الوظيفي. كذلك، تتعاظم الشكوى من سوء نوعية الخدمات التعليمية في مرحلة التأسيس، وبالأخص في الروضة والفصل الأول. كما سجل وجود مدرسة تكميلية رسمية لا تتوفر فيها فصول أعلى من الفصل السابع بسبب النقص في الكادر التعليمي. وعموماً يوجد نقص فاضح في عدد مدرسي مواد الرياضة والفنون، حيث تغيب هذه المواد عن العديد من البرامج التعليمية في مدارس المنطقة.

5.3 الإعتماد على المدرسين المتعاقدين: يلاحظ كثرة عدد المتعاقدين في المدارس الرسمية، بسبب سياسات تقليص الإنفاق العام على الشؤون التربوية (67% من اساتذة المدارس الرسمية هم من المتعاقدين). ويخضع الأستاذ المتعاقد لظروف عمل مجحفة، لناحية تدني الأجر (14 ألف ليرة لبنانية لساعة التدريس للأساتذة الحاصلين على ليسانس، و11 ألف ليرة لبنانية لساعة التدريس للأساتذة غير الحاصلين على ليسانس)، ولناحية طريقة القبض (يحصلون على أجورهم دفعة واحدة عن كامل السنة الدراسية بعد إنتهائها)، وكذلك لجهة عدم تسجيلهم في الضمان الاجتماعي. وهذه الظروف الصعبة التي يعمل فيها الأساتذة غير الداخلين الى الملاك، تدفع العديد منهم الى البحث عن مجالات عمل إضافية، بالأخص في التعليم الخاص (يلاحظ أن معظم أساتذة المدارس الخاصة هم من معلمي المدرسة الرسمية في الأساس)، الأمر الذي يزيد من ضغط العمل ويقلص من نشاطية المعلم، كما يؤدي في بعض الأحيان الى التضارب في مواعيد التدريس بين المدارس المختلفة، وهذا ما يجعل التلميذ يدفع الثمن في نهاية الأمر.

5.4 الإعتماد على المدرسين والإداريين من خارج المنطقة: يكثر عدد الأساتذة وأعضاء الهيئات الإدارية الذين يعملون في مدارس الضنية، وهم في الأصل من خارجها. وهو عائد في جانب منه الى وجود مدارس خاصة تمتلكها وتديرها جمعيات تقع مقراتها في طرابلس (مثل مدارس الإيمان التابعة للجماعة الإسلامية في عاصون والسفيرة، ومدرسة المشاعل في سير)، وتعتمد على كوادرها التعليمية والإدارية الوافدة من هذه المدينة. ويتبين من نتائج البحث الميداني أن حوالي ربع الجهاز التعليمي في مدارس الضنية هم من المناطق المجاورة لها، وهذا ما يزيد من مشقة التنقل وهدر الوقت على الطرقات، مع تفاقم المشكلة في فصل الشتاء وإغلاق الطرقات، خصوصاً في القرى البعيدة عن المركز.

5.5 سوء إدارة تدريب الكادر التعليمي: توجد ثلاث جهات تعمل في مجال تدريب الأساتذة: دار المعلمين، ومركز البحوث والإنماء، والإرشاد والتوجيه، لكن المشكلة تكمن في عدم التنسيق بين هذه الجهات المختلفة. ولا يوجد مقر خاص بدار المعلمين، بل هي تتخذ من إحدى المدارس الرسمية في سير مركزاً لعملها. ويبدو أن نشاطها متواضع، إذ لا يتجاوز أعضاء هذه الهيئة ثلاثة أفراد. كما يشكو الأساتذة ومدراء المدارس من إجراء الدورات التدريبية خلال العام الدراسي بدلاً من إجرائها في العطلة الصيفية. والواقع أن الحاجة ماسة الى إجراء دورات تدريبية للجهاز التعليمي، لتحسين الآداء ورفع مستوى التعليم والتجديد في وسائله، ومواكبة جديد العلوم وأكثرها عصرية. غير أن بعض المدارس تعاني من كبر معدل أعمار المعلمين فيها، وقد طالب بعضهم بتخفيض سن التقاعد في القطاع التربوي. كما سعى بعض المدرسين ومدراء المدارس الى الإلتحاق بدورات كمبيوتر تقدمها جمعيات أهلية (مثل: Development Culture & Leadership في سير – د. منذر فتفت)، وذلك سعياً منهم الى مواكبة العصر ورفع مهاراتهم بما يتناسب مع تطور الوسائل التكنولوجية. كما يلاحظ غياب المراقبة وآليات المحاسبة للجهازين التعليمي والإداري في المدارس الرسمية (تتفوق المدرسة الخاصة في هذا المجال).

6. الأنشطة الموازية:

تغيب النشاطات الرياضية والفنية (رسم وموسيقى ومسرح وغناء) والترفيهية المكملة للبرامج التعليمية، عن الكثير من مدارس المنطقة، إما بسبب عدم توفر المرافق الضرورية، خصوصاً في الأبنية المدرسية السكنية التي لا تتطابق مع المواصفات، أو بسبب نقص التجهيزات، أو بسبب غياب الأساتذة المتخصصين في هذه المواد. وربما توجد أسباب ثقافية وقيمية محافظة تجاه هذه النشاطات.

7. العلاقة بين مستوى التعليم وبين الأوضاع الاقتصادية والمالية:

تعاني المدارس الرسمية من تأخير الدولة للمدفوعات المستحقة لصندوق المدرسة الرسمية ومن تقسيط تسديدها على دفعات، ويطالب المدراء بدعم للصندوق من أي جهة مانحة. وفي المقابل، يعاني سكان الضنية من واقع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهم الذين يعتمدون في دخلهم الرئيسي على النشاط الزراعي. وتشكل هذه الأوضاع عامل ضغط إضافي على نسق تعاطي الأهالي مع تدهور نوعية التعليم في المنطقة، وعلى تسرب التلاميذ وبحثهم عن عمل أو تدريب مهني في مصالح كالحدادة والنجارة والدهان ... وتشمل ظاهرة التسرب المدرسي، كافة الأعمار من سن الثامنة وما فوق، وهي تصيب بالأكثر أبناء المناطق الريفية النائية. وقد لوحظ بنتيجة دمج بعض المدارس بروز تفاوت في مستويات التعليم بين تلاميذ المدارس المختلفة، مع انخفاض مستوى التعليم كلما صغرت القرى وابتعدت عن المركز. ويشكل تدني مستوى التعليم بيئة طاردة للطلاب، خصوصاً عندما يتكبد الأهل مشقات تأمين رسوم التسجيل ومصاريف التعليم وبدل النقل (في القرى التي لا توجد فيها مدارس)، إضافة الى ثمن الكتب المدرسية التي ترتفع أسعارها. وتشجع ضخامة هذه الأعباء، انتشار الأفكار المضرة بالمجتمات الريفية، والقائلة بأن التعليم يساهم في تدهور الانتاج الزراعي، بينما واقع الأمر يشير الى أن التدهور في انتاجية القطاع الزراعي هو الذي يساهم في توجيه الأبناء نحو التعليم لإكتساب مهارات تساعدهم على العمل في أنشطة أخرى.

5.5 أهم المشاريع المستقبلية

تفتقر الضنية الى الكثير من المشاريع المستقبلية الواعدة في القطاع التربوي، لكن أهم المشاريع المنظورة في الوقت الراهن، هي كالتالي:

- إقامة مجمع للمدارس الرسمية في بلدة بخعون، حيث أمّنت البلدية الأرض اللازمة لإقامة المشروع. كذلك، هناك فكرة لتوفير باص يؤمن المواصلات للتلاميذ. وقد سبق أن نفذ في سير مشروع مماثل.
- مشروع لوزارة التربية يتعلق ببناء مدرسة رسمية مؤلفة من 20 قاعة تدريس في عاصون، على قطعة أرض مشاع، وتقدر كلفة البناء بربع مليون دولار أميركي.
- مشروع مدرسة ثانية في بقرصونا غير مستكمل البناء، والمشروع متعثر لأسباب مادية.
- استكمال المهنية في دير نبوح.

5.6 الخلاصة

التحليل الرباعي:

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
• ارتفاع ملحوظ في عدد مؤسسات التعليم من مختلف الأنواع (خاصة الثانويات والمهنيات). • ارتفاع عدد الطلاب. • ارتفاع عدد الجهاز التعليمي. • ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في التعليم (تدريساً وتلقياً للعلم).	• تمركز عدد المدارس والثانويات تحديداً في قرى التجمعين الأول والثاني. • عدم توفر ما يكفي من المقاعد الدراسية لتلبية الاحتياجات. • سوء توزيع الكادر التعليمي على قرى ومدارس المنطقة. • قلة المؤسسات التربوية التابعة للقطاع الخاص. • اعتماد المدارس الرسمية على المتعاقدين. • اعتماد المدارس على معلمين وإداريين من خارج الضنية. • نقص الأساتذة من ذوي الإختصاصات (اللغات الأجنبية، الفنون) وأصحاب الكفاءات. • ضعف مستوى تعليم اللغات الأجنبية. • اعتماد أغلب المدارس الفرنسية بدل الانكليزية كلغة أساسية. • سوء حالة الأبنية المدرسية ومرافقها والتجهيزات. • التأخر في تنفيذ المشاريع. • انتشار ظاهرة التسرب المدرسي.
الفرص:	**الكوابح:**
• وجود بعض المشاريع المستقبلية الهامة. • ارتفاع نسبة المتعلمين. • زيادة وزن الفئات الاجتماعية ذات التحصيل العلمي العالي. • النظرة الإيجابية والتقدير العالي لأهمية التعليم ودوره.	• تخلف المناهج ووسائل التعليم وعدم مواكبتها للعصر. • الحاجة للنزوح أو السفر بغرض تلقي العلم (وبخاصة في المرحلة الجامعية). • عدم توفر اختصاصات وبرامج تدريب مهني تتناسب ومتطلبات تطوير المجتمع الريفي وقطاعه الزراعي. • الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المشجعة للتسرب المدرسي وعمالة الأطفال. • ضعف إمكانيات الدولة المادية في تطوير التعليم. • سوء وضعية تدريب المعلمين وتقييم عملهم ومحاسبتهم.

التوجهات الاستراتيجية
1. استكمال المشاريع المستقبلية. 2. إعادة النظر في توزيع المدارس والمراحل التعليمية والمعلمين بحسب إحتياجات المناطق، وبالأخص البعيدة عن المركز. 3. إنشاء مدارس بمواصفات مناسبة، وتجهيزها بشكل أفضل. 4. توفير دعم أكبر للتعليم الرسمي والإرتقاء بمستواه وعصرنة المناهج ووسائل التعليم المعتمدة وإعادة تأهيل جهازه الإداري والتعليمي. 5. توفير اختصاصات تتناسب مع الحاجة الى تطوير الاقتصاد القائم على القطاع الزراعي. 6. قيام مؤسسات مجتمع مدني من التربويين والاختصاصيين للمساعدة في تعليم التلاميذ المتأخرين الذين يواجهون صعوبات في التعلم وبحاجة لتقوية في بعض المواد خاصة في مجال اللغات الأجنبية والكمبيوتر. 7. إنشاء مدرسة لذوي الإحتياجات التعليمية الخاصة. **8.** قيام حملات توعية للكبار حول أهمية تقدم الأولاد بالمراحل التعليمية ومكافحة التسرب المدرسي.

6. الصحة والاستشفاء

يُعتبر القطاع الصحي من أهم قطاعات الخدمات على الإطلاق، لأنه يُعنى بصحة الانسان بشكل مباشر، وبالمحافظة على الحياة البشرية عبر توفير العناية الطبية والوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وكل أنواع الإصابات. كما تنبع أهمية هذا القطاع، من الدور الذي يقوم به في تحسين نوعية حياة المجتمع البشري. لكن المفارقة تكمن في تأخر هذا القطاع الحيوي عن تقديم الخدمات الطبية الأساسية لأهالي الضنية رغم وجود العديد من الأخصائيين والأطباء والممرضين والكفاءات من أبناء المنطقة. فعلى سبيل المثال يوجد حوالي 80 طبيب من بلدة بخعون وحدها، من بين هؤلاء جراحا أعصاب مشهوران، وأبناء بخعون من الأكثر ميلاً نحو التعليم العالي (كما أبناء سير وبيت الفقس)، وخاصة في مجالات تخصص الطب. لكن معظم الأطباء يعملون في مستشفيات أو في عيادات خاصة في طرابلس، بينما لا يزال أبناء الضنية، خاصة من الفئات الفقيرة، يلجأون الى الصيادلة لطلب العلاج، ولا يتم تحويلهم الى أطباء مختصين للكشف عن حالتهم وعلاج مرضهم، إلا بعد محاولتين أو ثلاثة فاشلة من الإعتماد على وصفات الصيادلة. كما لا تزال تنتشر في المنطقة، حالات الولادة التي تتم على أيدي قابلات قانونيات، بدلاً من التوجه الى المستشفى الوحيد في المنطقة. علماً أن مستشفى سير الحكومي، الذي يقع في أعالي عاصون، لم يتم افتتاحه إلا في عام 2002، أي منذ أقل من عقد من الزمن فقط.

6.1 المستشفى

"يتوجه النظام الصحي في لبنان، بشكل أساسي، باتجاه العناية العلاجية (الاستشفائية) مع نمو سريع لعدد المستشفيات الخاصة والمراكز ذات الخدمات العالية التكنولوجيا ... أكثر من 80% من الأسِّرة الاستشفائية هي بيد القطاع الخاص"[59]. أما في الضنية فالأمر مختلف إذا ما قورن بالاتجاه الوطني العام. ويبدو أن هذه المنطقة النائية، لا تتوفر فيها عوامل الجذب للاستثمارات الخاصة في القطاع الصحي، بسبب الأوضاع الاجتماعية الصعبة لمعظم أهالي المنطقة من ذوي الدخل المحدود، وقلة عدد الأشخاص الذين لديهم ضمانات صحية من أي نوع، كون أغلبية السكان يعملون في القطاع الزراعي، وقطاع البناء، وبعض الحرف والأعمال الحرة الصغيرة، إضافة الى تفشي ظاهرة البطالة في المنطقة. وكان على أبناء المنطقة أن ينتظروا قيام مشروع المستشفى الوحيد في الضنية، وهو مستشفى سير الضنية الحكومي، حتى تتأمن لهم فرص الاستشفاء داخل منطقتهم.

لقد وضع حجر الأساس لمشروع المستشفى في عام 1996، بإشراف مجلس الإنماء والإعمار، وبتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية، بقيمة 6 ملايين دولار أميركي. لكن المشروع *"تأخر بناؤه لأكثر من سنتين لعدم توفر مساحة الأرض المطلوبة التي لا تقل عن عشرة آلاف متر، على أن تؤمن الأرض مجاناً ... وقع الاختيار في منطقة الحرف التابعة لبلدة عاصون. هذه الأرض كانت محل خلاف بين دعاس رعد ومحمد عبد الجواد فتفت من جهة، والدولة اللبنانية من جهة أخرى. وقد تم التنازل عنها لمصلحة وزارة الصحة لبناء هذا الصرح الصحي، على أرض تبلغ مساحتها خمسين ألف متر مربع"*[60]. وقد تم افتتاح المستشفى في 28 تشرين الأول 2002.

يتألف المستشفى من طابق لغرف مرضى الاستشفاء يحتوي 40 سريراً، وغرفتي عمليات، وغرفة ولادة، وغرفة تعقيم، ومختبر للتحاليل الطبية مجهز بالأساسيات من تصوير أشعة وscanner، وموجات صوتية (بما في ذلك للقلب)، وصيدلية، وقسم طوارئ، وأقسام للأطفال والأمراض الداخلية والصحة العامة وسيارات الإسعاف (يتحمل المريض كلفة النقل وهي عبارة عن بدل كلفة الوقود). بالإضافة الى إنشاء مبنى جديد خاص بالعيادات الخارجية، وعيادة أسنان. كما تم مؤخراً افتتاح وتجهيز قسم غسيل الكلي عبر منحة من السعودية. لكن ينقص المستشفى بشكل أكثر إلحاحاً أقسام الإنعاش، والعناية المركزة للقلب، وقسم الرئة. لهذا السبب، لا تستقبل المستشفى الحالات الخطرة التي تستوجب العناية المركزة، ولا حالات الحوادث

[59] المرجع: تقرير تقدم العمل، الصادر عن مجلس الإنماء والإعمار في تشرين الأول 2010، من الفصل الخاص بقطاع الصحة – الصفحة 44.
[60] نقلاً عن مجلة الضنية عدد صيف 2001.

المرورية على سبيل المثال (كما لأسباب مادية تتعلق بعدم تغطية هذه الحالات). ويتم تحويل معظم الحالات الى مستشفيات متخصصة في طرابلس وزغرتا (النيني، المظلوم، الاسلامي، الشمال، زغرتا، السيدة، مستشفى رفيق الحريري الجامعي ومستشفى طرابلس الحكومي).

والجدير بالذكر، أنه *"تم تعيين مجلس الإدارة الأول ... لكن لم يتم تشغيله إلا بعد أن تبدل طاقم مجلس إدارته بموجب مرسوم 2135 وبمقتضاه تم إنشاء مؤسسة عامة*[61] *لإدارة مستشفى سير الضنية الحكومي، وتعيين مجلس الإدارة ومفوض حكومة لديها في 7 كانون الثاني 2002"* [62]. وقد واجهت الإدارة الأولى مشاكل عدة في التوظيف وتأمين الجهاز الطبي بسبب عدم توفر المخصصات والإمكانات المادية لذلك، حيث تطلب تشغيل المستشفى صراع يومي، والكثير من الوقت والجهد، والحنكة والدراية بالقوانين. هذا وقد تغير منذ افتتاح المستشفى عدة رؤساء لمجلس الإدارة.

والأمر اللافت أنه يعمل في هذا المستشفى الصغير حوالي 116 موظف وعامل، من بينهم 56 من المتخصصين في المهن الطبية (أنظر الجدول رقم 43 أدناه)، بالإضافة الى 76 طبيب، يشكل الأطباء الدائمون نسبة 8.4% فقط من الطاقم الطبي، أما الباقون فأطباء متعاقدين. ويتوزع الأطباء على 24 إختصاص مختلف (أنظر الجدول رقم 44 أدناه).

جدول رقم 43: عدد العاملين في المهن الطبية بحسب الاختصاص

المهنة الطبية	عدد العاملين
ممرض	18
ممرض مجاز	15
مساعد ممرض	6
قابلة قانونية	6
اختصاصي مختبر	7
اختصاصي أشعة	4
مجموع عدد العاملين في المهن الطبية	**56**

[61] في مقابلة معمقة مع رئيس مجلس إدارة المستشفى (أثناء فترة إجراء البحث الميداني) د. عمر فتفت، إعتبر أن المستشفى حكومية بالإسم فقط، وهي مؤسسة عامة تحظى بإستقلالية مالية وإدارية، لكنها مقيدة من قبل وزارة الصحة بلائحة الأسعار مع هامش 5% للربح من المرضى. ولا يحق للمؤسسة بالإقتراض من مصرف لبنان. علماً أن المستشفى تعاني من مشاكل مادية ناتجة عن تأخر الجهات (وزارة الصحة بشكل أساسي) عن دفع المستحقات، حيث لم تكن المستشفى قد حصلت في منتصف عام 2011 إلا على مستحقات الشهر الأول منه. هذا وبلغت قيمة هذه المستحقات غير المدفوعة حوالي 1.4 مليون دولار أميركي، بينما بلغ المبلغ المتوجب آنذاك على المستشفى للموردين حوالي 400 ألف دولار أميركي.

[62] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 162.

جدول رقم 44: عدد الأطباء في المستشفى بحسب الاختصاص

الاختصاص	عدد الأطباء الدائمين	عدد الأطباء المتعاقدين	مجموع عدد الأطباء
جراحة عامة		8	8
جراحة دماغ		1	1
جراحة عظم		6	6
جراحة أطفال		2	2
جراحة مسالك بولية		4	4
أمراض النساء والتوليد		7	7
أمراض العين وجراحتها		2	2
أمراض الأذن والأنف والحنجرة		3	3
الطب الداخلي		4	4
أمراض القلب		5	5
أمراض الغدد الصماء		2	2
أمراض الجهاز الهضمي		1	1
أمراض الدم		1	1
الأمراض المعدية		1	1
أمراض الكلي		2	2
الأمراض الصدرية		2	2
أمراض الروماتيزم		2	2
أمراض الجلد		1	1
أمراض التورم الخبيث		2	2
طب أطفال		7	7
التخدير والإنعاش	4		4
العلوم المخبرية	1		1
الأشعة	1	2	3
طوارئ	5		5
مجموع عدد الأطباء	**11**	**65**	**76**

وبحسب المعلومات الواردة من إدارة المستشفى عن العام الماضي (2010)، فقد بلغ معدل مكوث المريض في المستشفى [مقطوع (عمليات) / غير مقطوع (استشفاء)] 2.08 يوم للمريض الواحد. وقد بلغ معدل إشغال الأسِّرة في المستشفى 50.8%، خلال نفس العام. بينما بلغ عدد أيام المرضى الإجمالي حوالي 7,429 يوماً، وهي موزعة بحسب أشهر السنة كما مبين في الجدول رقم 45 أدناه:

جدول رقم 45: عدد أيام المرضى بحسب أشهر السنة (2010)

الشهر	كانون 2	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين 1	تشرين 2	كانون 1
عدد أيام المرضى	776	559	736	590	620	660	734	676	674	609	341	454

ويبدو واضحاً، أن المستشفى لا يعمل بطاقته الكاملة، رغم ارتفاع عدد الجهاز الطبي والموظفين إجمالاً، نسبة لحجمه الصغير وقدرة استيعابه المحدودة. ويوضح الجدول رقم 46 أدناه، عدد المرضى الذين عولجوا في المستشفى خلال العام 2010، موزعين على أنواع العلاج التالية (ومن ضمنها 382 حالة ولادة):

جدول رقم 46: عدد المرضى بحسب نوع العلاج (2010)

نوع العلاج	عدد المرضى
طبابة	4,613
جراحة	2,811
طوارئ	6,645

هذا وتنعكس التركيبة السكانية والنشاطات الاقتصادية التي يزاولها أهالي المنطقة، على توزع حالات الاستشفاء في مستشفى سير الضنية الحكومي بحسب الجهات الضامنة، حيث تبين أن 94.5% من حالات الاستشفاء تغطيها وزارة الصحة (مقارنة بـ 54% على المستوى الوطني العام)، و4.2% من الحالات يغطيها صندوق الضمان الاجتماعي بالإضافة الى 0.6% فقط تغطيها تعاونية موظفي الدولة (مقارنة بـ 38% حصة 6 صناديق صحية حكومية على المستوى الوطني[63]).

كما تقوم المستشفى بالمشاركة في نشاطات التوعية والمحاضرات بالأمور الصحية، وبالأخص حول سرطان الثدي. كذلك، تشارك المستشفى في حملات التلقيح، والكشف المبكر عن ترقق العظام وإلتهاب الكبد الوبائي والسكر والدهنيات. وبالمشاركة مع منظمة جورج الخرياطي، وهي مؤسسة خيرية، تجرى فحوصات الدم للأطفال حديثي الولادة، ويتم معالجة الأطفال على حساب المؤسسة. بالإضافة الى سعي المستشفى الى تطوير الطاقات البشرية، عبر نظام تعليمي داخلي من محاضرات وتدريب ومتابعة، كما عبر إدخال الموظفين للدراسة في الجامعة اللبنانية في بيروت (إدارة مستشفى) والمعاهد الأخرى.

الجدير بالملاحظة، هو ذلك التناقض في تقييم آداء المستشفى وجهازيها الإداري والطبي، بين مختلف الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات معمقة من المعنيين بشأن القطاع الصحي، مثل الأطباء، وبعض المسؤولين في السلطات المحلية. فقد لاحظنا تعارض كبير بين الآراء الإيجابية بالكامل وتلك السلبية بالمطلق، عند تقييم آداء المستشفى، صادر بلا شك عن خلفية النزاع السياسي والاصطفافات السياسية المختلفة في المنطقة، وهذا الإقحام للخلافات السياسية في الشأن الطبي، والقطاع الصحي في الضنية هو بحد ذاته أمر يعيق تطور القطاع مستقبلاً. إذ *"لم يكن مستشفى سير الضنية الحكومي يوماً بمنأى عن التجاذبات السياسية وصراعات النفوذ، التي رافقته منذ ولادته القيصرية قبل تسع سنوات، ولا تزال حتى يومنا هذا متحكمة بكل تفاصيل ومراحل نشأته، الأمر الذي أفقد المستشفى الكثير من قدراته وطاقته، التي كان من شأنها أن تسهم في وضع حد نهائي لمعاناة*

[63] كل المعطيات عن المستوى الوطني مأخوذة عن "تقرير تقدم العمل" - مجلس الإنماء والإعمار، تشرين الأول 2010، من الفصل الخاص بقطاع الصحة – الصفحة 44.

أبناء المنطقة، من خلال مرفق حيوي أنشىء ليكون مركزاً للعلاج والاستشفاء، لا غرفة عمليات انتخابية، ومنبراً لتوجيه الرسائل السياسية وتبادل الاتهامات وتصفية الحسابات" [64].

وقد انعكست هذه الأجواء المشحونة سياسياً، على تظهير الخلافات الداخلية بين الموارد البشرية العاملة في المستشفى، وخاصة بين الموظفين القدامى، من ناحية، والإدارة والموظفين الجدد من ناحية أخرى، وفيما بين الجسم الطبي نفسه، أو بين بعض الأطباء وبين الإدارة. وقد أفردت أكثر من صحيفة يومية في لبنان صفحاتها لنقل أنباء هذه الخلافات في مناسبات عدة، فأصبحت ملكاً للرأي العام.

وإذا كانت الآراء الإيجابية منطلقة من أهمية وجود ودور هذا المستشفى الوحيد في المنطقة، مقيّمين عالياً آداء الإدارة وكفاءة الجهاز الطبي في المستشفى؛ فإن لأصحاب الإنتقادات آراء أكثر تفصيلية، حول بعض أوجه آداء المستشفى. فهنالك الإعتراضات على تسمية المستشفى بإسم مركز المنطقة (سير)، بينما هي تقع جغرافياً في نطاق بلدة أخرى (عاصون)، مطالبين بتغيير إسم المستشفى. وآخرون ينتقدون الموقع الذي تم إنشاء المستشفى فيه، لعدة اعتبارات، من بين أبرزها، موقعه على ارتفاع 1,200 متر تقريباً فوق سطح البحر، مما يعيق وصول المرضى إليه خلال فصل الشتاء، بسبب تراكم الثلوج على الطريق المؤدية إليه؛ كما يظن البعض، أن بُعد موقع المستشفى عن الطريق العام، يضيف مشقات إضافية على صعوبات الوصول إليه، خاصة في منطقة تنعدم فيها وسائل النقل العامة. كذلك، هنالك الانتقادات الموجهة للطاقم الطبي فيها، وبالأخص الشكوك في كفاءة القيمين على قسم الطوارئ، حتى وصل الأمر الى ترداد نعت *"مستشفى الأموات"* خلال المقابلات المعمقة (الأمر الذي تنفيه إدارة المستشفى، بحجة عدم جهوزية المستشفى لاستقبال الحالات الخطرة والمستعصية، لعدم توفر أقسام الإنعاش والعناية بأمراض القلب ...). يضاف الى ذلك، إثارة مسائل تتعلق بالفساد الإداري، وبأشكال التوظيف الخاضعة للمحسوبيات (95% من موظفي المستشفى من الضنية، أما الأطباء فنصفهم فقط من أبناء المنطقة)، وبالإستنسابية في إدخال المرضى الى المستشفى، وبطرائق غير عادلة في توزيع المرضى على الأطباء، الأمور التي تشير الى تضخم الموارد البشرية في المستشفى، لا بالنسبة الى احتياجات المنطقة، بل نسبة الى حجم المستشفى والاختصاصات المتوفرة فيه.

وبغض النظر عن المواقف والانتقادات، فقد سد هذا المستشفى بعض الفراغ في الخدمات الطبية في المنطقة، رغم صغر حجمه، ورغم قلة الأقسام الطبية التي يوفرها. كما أتاح وجود المستشفى إمكانية إجراء بعض أنواع العمليات الجراحية في مكان متخصص أفضل تجهيزاً، بعد أن كان في السابق يقوم بهذا الدور بعض المراكز الطبية - أو ما يُعرف بالمشافي – التي كان يُجرى فيها بعض العمليات الصغيرة والولادات (الطبيعية والقيصرية) التي لا تحتاج الى عناية فائقة، حتى أن بعض الحالات كان يسمح لها بالمكوث في المشافي لبضعة أيام حتى تتم المعالجة ويمثل المريض للشفاء.

[64] مأخوذ عن تقرير للصحافي عمر ابراهيم، تحت عنوان "مستشفى سير الضنية الحكومي ضحية محاولات الاستتباع السياسي"، منشور في جريدة "السفير" في العدد 11967، بتاريخ 2011/08/20.

6.2 المراكز الطبية (المشافي)

إزدهرت في السابق، تلك المراكز الطبية المعروفة بإسم "المشافي" في بلدات الضنية الرئيسية، بينما تراجع دورها بعد انتشار المستوصفات في المنطقة، وبالأخص بعد إنشاء مستشفى سير الضنية الحكومي في عاصون. وقد أطلق فكرة المشافي أطباء مرموقون في المنطقة، بالتعاون مع أخصائيين في مجالات مختلفة، لتقديم العناية الطبية والعلاجات المناسبة لأهالي المنطقة بأسعار مقبولة (بنصف قيمتها في مستشفيات طرابلس)، نظراً لضآلة الخدمات الطبية المتوفرة في المنطقة آنذاك. وقد أكسبت هذه الخدمات الصحية المقدمة بأسعار رمزية أو مخفضة، هؤلاء الأطباء شعبية كبيرة بين أبناء المنطقة، بحيث ترد إليهم حالات مرضية من شتى أرجاء الضنية، حتى من القرى النائية. و لاعجب إن كان طبيبان[65] من أصحاب المشافي المشهورين في الضنية قد تم تعيينهم رؤساء لمجلس إدارة مستشفى سير الضنية الحكومي بعد افتتاحه، وذلك من أصل أربعة رؤساء مجالس تناوبوا على إدارة المستشفى حتى الآن. وكانت المشافي تقوم بإجراء العمليات البسيطة وحالات الولادة (بعض هذه المشافي ما زال يستقبل بعض حالات الولادة بين حين وآخر)، حتى أن أول عملية جراحية في الضنية (إستئصال الزائدة الدودية)، قد تمت في مشفى د. عبد القادر الشامي. لكن مع توفر خيارات أخرى، بدأت تتناقص أعداد المرضى المراجعين في هذه المشافي، التي تمركزت في البلدات الرئيسية من التجمع الأول، في سير (مشفى سير التخصصي)، وفي بخعون (مشفى د. عبد القادر الشامي، ومركز بخعون الطبي، وهو مشفى آخر شبه مغلق، يستقبل المرضى عند الطلب)، وفي عاصون (مشفى د. يحيى عبد القادر).

في مرحلة إزدهار هذه المشافي، كان يتزايد عدد الأطباء المناوبين فيها، وتتعدد إختصاصاتهم، وكانت مزاولة النشاط تتطلب مساحات واسعة تشغلها هذه المشافي، وكان المشفى يحتل طابقاً كاملاً من المبنى. أما في الوقت الحاضر، فقد تقلصت الأعمال، وعند الدخول الى أحد المشافي، يمكن ملاحظة المساحات غير المستعملة، وقلة المراجعين، بل تكاد أوقات الفراغ في إنتظار وصول أحد المراجعين أوفر من أوقات استقبالهم الفعلية. فعلى سبيل المثال، كانت عيادة د. عبد القادر الشامي تمتد على مساحة شقتين في مبنى تجاري على الطريق الرئيسية في بخعون، وكان عدد الأطباء المناوبين يتجاوز في بعض الأحيان إثني عشرة طبيباً؛ أما اليوم فيقتصر الأمر على إشغال شقة واحدة من نفس المبنى، وتوفر ثلاثة أطباء (جراح، وأمراض داخلية، وطبيب أطفال). أما مشفى سير التخصصي، فيقتصر نشاطه على طبيب جراح واحد يقوم بمراجعة المرضى بعد العمليات (كتغيير الجرح وفك القطب، إلخ.)، بدوام عمل جزئي (يومياً ما عدا أيام الجمعة، من الساعة الثانية بعد الظهر، الى الساعة السابعة مساء)، مع توفر صاحب المشفى وطبيب أمراض داخلية عند الطلب.

لكن في المقابل، ورغم التغير الذي طرأ على هذه المشافي ودورها في القطاع الصحي، حتى أنها باتت أشبه بعيادة خاصة، أقل كلفة من غيرها؛ إلا أن الأمر الجلي عدم إمكانية الإستغناء عن خدمات هذه المشافي، في منطقة تكثر فيها حالات الفقر والبطالة، حيث النسبة الأكبر من أهلها هم من فئات الدخل المحدود. بل إن سمعة هؤلاء الأطباء، وشهرتهم التي إكتسبوها في خدمة مجتمعهم على المستوى الصحي، ما زالت تشكل عاملاً في استمرارية هذه المشافي، وتفضيل الناس اللجوء إليها بدلاً من الذهاب الى المستشفيات أو العيادات الخاصة، بسبب إرتفاع كلفة الخدمات الطبية فيها، وبدلاً من المستوصفات، التي وإن أمنت الخدمات الصحية بكلفة متدنية، إلا أن توفر الأطباء فيها يتم عادة بالمناوبة بحسب الإختصاصات، ولا يتوفر كل الأطباء فيها بشكل يومي أو عند الحاجة. وللدلالة على أهمية نوعية الخدمات التي توفرها أعرق هذه المشافي، يمكن الإشارة الى وجود ممرضة بشكل دائم وعلى مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع (7/24)، في عيادة د. عبد القادر الشامي، حيث تتناوب الممرضات على المداومة، بشكل يسمح باستقبال المراجعين حتى بعد منتصف الليل، الأمر الذي لا يتوفر في المستوصفات والعيادات الخاصة.

[65] وهما د. عبد القادر الشامي (2002-2005)، ود. يحيى عبد القادر (2005-2008).

6.3 المستوصفات

تشكل المستوصفات أولى الخيارات بالنسبة للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود، عند الحاجة الى معاينة طبيب، وتلقي العلاج، والحصول على الأدوية واللقاحات عند توفرها، كون المعاينة الطبية في المستوصفات تبلغ قيمتها خُمس ما يتقاضاه الطبيب في المستشفى الوحيد في المنطقة، إضافة الى إمكانية الحصول على الأدوية مجاناً (حيثما وعندما تتوفر في المستوصفات المستوفية للشروط). وتتنوع المستوصفات الموجودة في المنطقة، بحسب الجهات الراعية والناشطة والداعمة لعمل هذه المستوصفات، ويمكن تصنيف هذه المستوصفات الى الفئات الثلاث التالية:

1. **مستوصفات تابعة للدولة:**
   - وزارة الشؤون الاجتماعية
   - وزارة الصحة

2. **مستوصفات تعود الى المجتمع الأهلي ومؤسساته المختلفة:**
   - جمعيات أهلية محلية
   - تأسست عبر مبادرات من الأطباء في بعض القرى
   - أو بدعم من مؤسسات دينية مثل مطرانية الروم الأرثوذوكس (مستوصف كفرحبو)

3. **مستوصفات تتبع جهات سياسية:**
   - مراكز الإيمان الطبية التابعة للجماعة الاسلامية (في سير وبطرماز)
   - تيار المستقبل: لديه مستوصف في الحازمية، لكنه غير فاعل منذ بداية فصل الصيف لأسباب مادية عارضة
   - ناشطون سياسيون لديهم طموحات للوصول الى الندوة البرلمانية: رئيس المركز الوطني للعمل الاجتماعي الحاج كمال الخير، من المنية، الذي كان مرشحاً عن قضاء المنية-الضنية في الانتخابات النيابية، إفتتح مستوصف ابن خلدون الخيري، سنة 2009، في عاصون. والمستوصف مجاني بإدارة إبن أخت صاحب المبادرة (محمد عبد الرحمن الخير)، يقدم فيه طبيبان خدماتهما في اختصاصي الصحة العامة والأطفال، في مجالات معاينة المرضى وتقديم بعض الأدوية (ما عدا اللقاحات كونه مستوصف غير مرخص، ولا يحصل عليها من وزارة الصحة)، علماً أنه يستقبل بالمتوسط حوالي 10 حالات مرضية في اليوم، 80% منها من فئة الأطفال (الدوام من التاسعة صباحاً حتى الثانية عشر ظهراً)

وقد بدأت قصة المستوصفات مع الضنية منذ ستينات القرن السابق، حيث تم إفتتاح مركز الخدمات الإنمائية في سير الضنية في العام 1963، وهو تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، ويقدم بعض الخدمات الصحية وإن لم يقتصر دوره على الشأن الصحي فقط. لدى المركز مبنى قديم من طابقين مشيد من الحجر الصخري، يصلح أن يكون مستشفى صغير بسبب مساحته الكبيرة، يحتوي على مسرح، وتتوسطه حديقة صغيرة، لكن لا يستخدم من المبنى سوى عدد قليل من الغرف. وقد اخلاه الجيش اللبناني في العام 2007 بعد إنتهاء أحداث نهر البارد، حيث كان يشغل الطابق العلوي منه فرق عسكرية قوامها حوالي المئة جندي. ويحتاج المبنى حالياً الى الصيانة.

يتوفر في المركز 5 أطباء ويداوم كل منهم يوم واحد في الأسبوع، وهم موزعون على الاختصاصات التالية: طبيبا أطفال، طبيب صحة عامة، وطبيب لأمراض القلب، وطبيبة نسائية. والخدمات التي يقدمها المركز أسعارها رمزية، إذ تبلغ قيمة بدل كشفية الطبيب 7 آلاف ليرة لبنانية (كانت 4 آلاف ليرة لبنانية حتى العام الماضي) مع استثناء المعاقين من الدفع، و 5 آلاف ليرة لبنانية بدل تقطيب جرح. يفتح المركز أبوابه من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر (يوم السبت حتى الواحدة بعد الظهر، ويوم الجمعة حتى الحادية عشر صباحاً). كما يقوم المركز بحملات التلقيح داخل المقر وفي القرى. وعندما تتأمن

أدوية الأمراض المزمنة (ضغط الدم، والسكري، والشحم، والأعصاب)، ويحصل ذلك مرة كل سنتين، يتم توزيع هذه الأدوية مجاناً على المرضى الذين يكشفون عن حالتهم في المركز؛ وعادة ما تستمر هذه الحملات مدة 5 الى 6 أشهر فقط، قبل إنتهاء الحصص، وهي الفترات التي تشهد إقبالاً أكبر من المرضى المراجعين. كما يقوم المركز بيوم أو يومين في السنة بحملات صحية، حيث يتوفر حوالي 14 الى 15 طبيب من اختصاصات مختلفة (أمراض جلدية، عظام، أنف وأذن وحنجرة، أمراض نفسية، إلخ.). إضافة الى حملات تلقيح للمسنين، وأثناء فترات الحج، والفحص الشعاعي للثدي ... كما أقام المركز دورة تدريب على الإسعافات الأولية سنة 2005، شارك فيها 58 متدرب.

يتم فتح ملف لكل عائلة تقصد المركز بغرض العلاج، وقد تراكم عبر السنين ما يزيد عن 11,720 سجل، محفوظين في أرشيف المركز، ولم يتم إدخال هذه البيانات الى أي قاعدة معلومات في برنامج للكمبيوتر. وقد كان المركز منذ عقد من الزمن يعج بالمراجعين يومياً، حيث كان يتراوح عددهم ما بين 60 و 100 مريض كل يوم؛ أما في الوقت الحاضر، وبسبب زيادة عدد المستوصفات، تراجع عدد المراجعين بشكل ملحوظ، إذ بات يقدر عددهم بحوالي 60 مريض في الشهر. ومعظم هذه الحالات في مجال الطب النسائي. لكن بسبب قلة الموارد المالية ونقص التجهيزات، يتم تحويل السيدات الحوامل اللواتي يراجعن المركز، الى مستوصف الإيمان الطبي الذي يستحوذ على آلة التصوير الشعاعي للأجنة (Echography)، التي يبلغ ثمنها حوالي 15 ألف دولار أميركي.

وقد أصبح لمركز الخدمات الإنمائية مقر في بيت الفقس، كما تم إفتتاح مقر جديد منذ سنة ونيف (في آذار/مارس 2010) في بخعون على الطريق الرئيسية الجديدة (مراح السراج – بخعون – جسر حقليت – طاران – جسر الحازمية). وهذا الأخير، يقدم (إضافة الى قسميه الاجتماعي والتربوي) خدمات في المجال الصحي، منها توفر 8 أطباء في ثلاثة اختصاصات: طب أطفال (3 أيام في الأسبوع)، الطب النسائي (3 أيام في الأسبوع)، وطب أسنان (4 أيام في الأسبوع)، علماً أن نصف الحالات تقصد عيادة الأسنان (تتراوح كلفة تصليح الأسنان ما بين 7 و 15 ألف ليرة لبنانية)، هذا ويبلغ عدد المراجعين حوالي 40 مريض بالمتوسط أسبوعياً. كما تتم حملات تلقيح داخل المركز فقط، وتوزع أدوية الأمراض المزمنة مجاناً عند توفرها. ويعاني المركز من صعوبات مالية، بسبب تأخر الوزارة في صرف المستحقات، بينما تم تأمين التجهيزات للمركز عبر تبرع إحدى سيدات المجتمع في بخعون. هذا وتتعاون وزارة الشؤون الاجتماعية مع بعض المستوصفات في المنطقة، وبالأخص مستوصفات كفرحبو وكفرشلان وبيت الفقس.

كما تم إفتتاح مستوصف بخعون الحكومي في عام 1973، التابع لوزارة الصحة، ويتوفر فيه طبيب أطفال وصحة عامة 3 أيام في الأسبوع، وطبيبة نسائية يوم واحد أسبوعياً. وقد تم تأمين آلة تصوير شعاعي للأجنة (Echography) بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يقوم المستوصف بحملات تلقيح منذ 38 سنة، وبلغ عدد الذين استفادوا من هذه الحملات، حوالي 3 آلاف شخص. ويوجد سيارة مجهزة، وفريق عمل متخصص يقوم بزيارات خارجية الى القرى. بينما يستقبل المستوصف حوالي 100 مراجع في الشهر. هذا ويعاني المركز من مشكلتين أساسيتين: أولهما، نقص في الموارد البشرية، بسبب الشواغر في وظائف الدولة وعدم التعيين، وبسبب تدني الأجور *"غير المغرية"* ؛ وثانيهما، عدم استفادة المستوصف من برنامج أدوية الأمراض المزمنة بين وزارة الصحة وجمعية الشبان المسيحيين (YMCA)، بسبب عدم توفر الشروط المؤهلة للمستوصف لتقديم هذه الأدوية، أي عدم توفر الأطباء المختصين بهذه الأمراض (كطبيب القلب مثلاً).

أما في الآونة الأخيرة، فقد كثرت المستوصفات في الضنية رغم شدة تمركزها في بعض المناطق المحورية، وأصبح يوجد 12 مستوصفاً في 9 قرى وبلدات (أنظر الجدول رقم 48 أدناه)؛ 5 منها في 3 بلدات رئيسية من التجمع الأول، و4 مستوصفات أخرى في 3 قرى من التجمع الثاني، بينما يبلغ نصيب التجمع الرابع مستوصفان، والمستوصف الأخير يقع في كرم المهر من التجمع السادس، لكنه *"غير فعال"* بالشكل المناسب، إذ يناوب فيه طبيب وحيد في يوم من أيام الأسبوع، وهو يشكو من غياب الأدوية. أما قرى التجمعين الثالث والخامس، فلا يوجد فيهما أي مستوصف.

في المقابل، أقفلت مستوصفات قديمة وعريقة في المنطقة، لأسباب عدة، أهمها مالية، حيث أن الأعباء المادية تعيق استمرارية عمل المستوصفات؛ لذلك أقفلت المستوصفات الموجودة في سير (مستوصف سير الخيري، 1989-2005)، وبخعون (الذي

نشط بين الأعوام 1995 و 2002)، وحقل العزيمة، والحازمية (التابع لتيار المستقبل). كما توفر المبنى لاستحداث مستوصف في قرصيتا، لكن لم يأتي الدعم المادي لتأمين التجهيزات اللازمة له. لكن، رغم كل الصعوبات والمعيقات، تخطط الجمعية الطبية الاسلامية (التابعة للجماعة الاسلامية) لإفتتاح مقر ثالث لمراكز الإيمان الطبية في الضنية، وتحديداً في ايزال التي لا يتوفر فيها أي خدمات طبية على الإطلاق.

أما بخصوص الاختصاصات الطبية المتوفرة في المستوصفات (أنظر الجدول رقم 47 أدناه)، يتضح أن في سير التي تحتوي على مستوصفين، واحدهما حكومي والآخر خاص، يتوفر فيها أكبر عدد من الاختصاصات الطبية المختلفة، وتبلغ 9 اختصاصات. بينما في بخعون التي تحتوي كذلك على مستوصفين، لكنهما حكوميين، فيتوفر فيها 4 اختصاصات طبية فقط. وتأتي كفرحبو في المركز الثاني، بستة اختصاصات طبية، بينها خدمة مختبر التحاليل الطبية بالتعاون مع مختبر البير عازار في طرابلس. أما كرم المهر (القرية الوحيدة في التجمع السادس التي لديها مستوصف) فتحتل المركز الأخير، حيث يقتصر عمل مستوصفها على طبيب وحيد يداوم يوم واحد في الأسبوع فقط. ويبدو أن أكثر الاختصاصات انتشاراً في مستوصفات المنطقة، هو الصحة العامة الذي يتوفر في كل القرى التي فيها مستوصفات (وعددها 9)، وفي المرتبة الثانية طب الأطفال (متوفر في 7 قرى)، ثم طب الأسنان (6 قرى)، فالطب النسائي (4 قرى)، وهي الاختصاصات الأكثر شيوعاً، وكلما ظهرت اختصاصات أخرى تشكل قيمة مضافة يتمايز بها المستوصف المعني. لكن المشكلة، لا تكمن في تنوع الاختصاصات الطبية وعدد ما يتوفر منها في المستوصفات فقط، بل تتفاقم المشكلة، بسبب عدم توفر هذه الاختصاصات إلا في أيام معينة من الأسبوع، وبدوام جزئي في الفترة الصباحية على الأغلب. وقد لا تتوافق هذه الدوامات مع الإحتياجات الطارئة للمرضى والمراجعين في معظم الحالات.

هذا ويوجد في الضنية مشاريع مستقبلية هامة على مستوى الخدمات الطبية، منها على سبيل المثال، إنشاء مستوصف جديد لمركز الإيمان الطبي في ايزال المحرومة من المؤسسات الصحية. وتجهيز وتشغيل المستوصف الجديد في قرصيتا (بتمويل من تيار المستقبل). وكذلك مشروع قيد الدراسة لإنشاء مستوصف خاص في بقاع صفرين، حيث يتوفر المركز، على أن يقدم خدمات طبية في 11 اختصاصاً، وهي: الصحة العامة، أطفال، قلب وشرايين، سكري وغدد، نسائي، جلدية، داخلية، كلى، عظم، روماتيزم؛ بالإضافة الى مختبر مجهز للتحاليل الطبية، وتصوير الأشعة. وتقدر كلفة المشروع بحوالي 100 ألف دولار أميركي.

جدول رقم 47: الاختصاصات الطبية المتوفرة في المستوصفات، بحسب القرى

التجمع	القرية	صحة عامة	أطفال	نسائي	عيون	أسنان	قلب	السكري	روماتيزم	عظم	أنف أذن حنجرة	جلدية	مختبر	إجمالي عدد التخصصات
التجمع الأول	سير	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم	نعم			نعم	9
	بخعون	نعم	نعم	نعم		نعم								4
	عاصون	نعم	نعم											2
التجمع الثاني	نمرين	نعم	نعم			نعم								3
	بيت الفقس	نعم	نعم	نعم		نعم				نعم				5
	بطرماز	نعم				نعم	نعم	نعم			نعم			5
التجمع الرابع	كفرحبو	نعم	نعم	نعم		نعم	نعم						نعم	6
	مركبتا	نعم	نعم									نعم		3
التجمع السادس	كرم المهر	نعم												1
إجمالي الضنية		**9**	**7**	**4**	**1**	**6**	**3**	**1**	**1**	**2**	**1**	**1**	**2**	**38**

6.4 خدمات أخرى ضمن القطاع الصحي

وفي ظل غياب تام للمراكز الصحية الأولية التابعة للمجالس البلدية في الضنية، تتوفر عيادات خاصة لأطباء من كافة الإختصاصات. لكن هذه العيادات الخاصة متمركزة في ثلاثة من أهم بلدات التجمع الأول. كما يوجد في مراح السراج مبنى تتجمع فيه 5 عيادات خاصة، بما في ذلك عيادة تقدم العلاج الفيزيائي. ولولا وجود عيادة في كل من السفيرة وطاران من التجمع الثاني لأقتصر توفر العيادات الخاصة على التجمع الأول فقط. أما قرى التجمعات الثالث والرابع والخامس والسادس، فتخلو من العيادات الخاصة بالكامل. وهذا الأمر، إن دل على شيء، فهو يدل على ارتفاع كلفة المعاينة الطبية وتلقي العلاج في العيادات الخاصة، مقارنة بالمستوصفات والمشافي، وبالتالي على قلة الأسر التي لديها إمكانات مادية لقصد العيادات الخاصة، أو ضمان اجتماعي وتأمين صحي، وبالأخص خارج قرى التجمع الأول.

وفيما يتعلق بالصيدليات، إتضح أن في الضنية كلها يوجد 15 صيدلية فقط، تتمركز ثلاثة أرباعها في 4 بلدات تابعة للتجمع الأول (وبالأخص بخعون التي تستحوذ على ثلث إجمالي الصيدليات في المنطقة). بينما تغيب الصيدليات بالكامل عن قرى التجمعات الثالث والخامس والسادس. هذا ويقصد العديد من المرضى الصيدليات للحصول على الدواء المناسب بدون وصفة طبيب، لتوفير ثمن المعاينة الطبية، خاصة وأن المستوصفات دواماتها جزئية، ولا تتوفر فيها كل الاختصاصات الطبية، بينما الاختصاصات المتوفرة فيها يتم تقديمها بشكل متقطع وليس بشكل يومي. لكن الطامة الكبرى فيما يتعلق بالصيدليات، هي في متاجرة بعضها بأدوية مغشوشة ومهربة، ما يسبب الضرر في صحة المستهلكين.

وبالنسبة لخدمة الإسعاف، فالمنطقة تكاد تفتقر بالكامل لسيارات الإسعاف، وللطواقم الفنية التي يمكنها العمل عليها. وفيما عدا تلك السيارات المتوفرة في المستشفى الوحيد في المنطقة، هنالك قصة نجاح سجلها مركز الإيمان الطبي في سير، إذ لديه مقر خاص (على الطريق العام) لما يطلق عليه إسم جهاز الطوارئ والإغاثة، المؤلف من سائق سيارة إسعاف، و3 ممرضين، و24 متطوع، يداومون بالمناوبة طيلة اليوم في كل أيام الأسبوع (7/24). كما يتوفر لديهم سيارة إسعاف عادية، وأخرى مجهزة للاستخدام خلال فصل الشتاء. هذا ويتم تقديم هذه الخدمة مجاناً لمن يحتاج الى نقل الى المستشفيات. كما أثبت المركز

عن ميل للمبادرة، حينما أطلق مشروع المستوصف الجوال، الذي تعتبره *"عموداً فقرياً للعمل الطبي في الريف"*[66]. وتكمن فكرة المشروع في انتقال فريق طبي مؤلف من طبيب صحة عامة وممرض، قاصدين *"الأرياف التي تبعد عن المركز والتي يصعب الوصول إليها"* حيث لا تتوفر أي خدمات طبية لأهاليها. ويتم استخدام سيارة دفع رباعي خاصة بهذه المهمة. ويقوم المستوصف الجوال بتقديم الخدمات التالية: الكشف عن الحالات المرضية (ومنها فحص سكري سريع، وضغط الدم، إلخ.)، وتوزيع الأدوية (شبه المجانية)، والقيام بحملات *"الارشاد والتوجيه"*.

أما مختبرات التحاليل الطبية فلا وجود لها في الضنية بشكلها المستقل، لكن بعض المستوصفات والمشافي تقدم هذه الخدمة، رغم الشكوك حول نوعية هذه التحاليل وجودة نتائجها.

وبفضل البرامج التعليمية المهنية، يوجد الكثير من أهالي المنطقة ممن تعلموا مهنة التمريض، حتى أن معظم القرى لديها بضعة ممرضين وممرضات من أبنائها، ورغم توظيف عدد من هؤلاء في المستشفى المحلي وفي بعض مدارس المنطقة، فإن معظم الممرضين والممرضات يعملون (ويقيمون في بعض الأحيان) خارج الضنية في مستشفيات طرابلس والمنية وزغرتا، ولا تستفيد من خبراتهم قراهم ذاتها التي انحدروا منها، بسبب قلة المؤسسات الصحية في المنطقة.

وفيما يخص حملات التلقيح، فإن معظم القرى (حوالي 80%) شهدت في السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً في هذا المجال، حيث تؤمن وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية اللقاحات، وفي الكثير من الأحيان تقوم فرق العمل التابعة لها بهذه الحملات بشكل مباشر، بينما تساهم الجمعيات الأهلية - ومنها ما هو من خارج المنطقة (حيث يلاحظ نشاطاً ملحوظاً لمؤسسة رينيه معوض، ولجمعية العزم والسعادة الاجتماعية – التابعة لرئيس الوزراء الحالي نجيب ميقاتي) – والمستوصفات والبلديات وبعض الأطباء (بشكل فردي) في انتشار هذه الحملات على قرى متعددة في المنطقة، بينما يكون للمدارس دور في تسهيل تنظيم العملية؛ كذلك يقوم الجيش اللبناني بدوره بهكذا نشاطات في بعض القرى. كما لا يخل الأمر من تدخلات بعض المنظمات العالمية المعنية بشؤون الصحة والطفل مثل الصليب الأحمر واليونيسيف (UNICEF). لكن المشكلة، تكمن في عدم انتظام هذه الحملات في بعض الأحيان، علماً أن برامج تلقيح الأطفال، يجب أن تلتزم بمواعيد محددة وتمتد لسنوات طويلة من عمر الطفل. حتى أن مراكز الإيمان الطبية (التابعة للجماعة الاسلامية) تقوم بحفل سنوي مخصص للأطفال الذين أنهوا جدول التلقيح كاملاً.

"بحسب دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية، فقد شهدت المنطقة تطوراً ملحوظاً على مستوى تحصين الأطفال دون السنتين من العمر، حيث كانت نسبة هؤلاء تقدر بحوالي 16% فقط منذ بضعة سنوات، وصلت نسبة الأطفال المحصنين الى حوالي 62% في العام 2011".

من مقابلة معمقة مع مدير مركز الإيمان الطبي في سير.

والمشكلة الكبرى، في الضنية، تكمن في عدم وجود مستشفيات متخصصة، تقدم العلاج للأمراض الشائعة في المنطقة، حيث تتزايد انتشاراً، الحالات المصابة بمرض السرطان، كما هي شائعة جداً أمراض القلب وضغط الدم والسكري والأعصاب، إضافة الى حالات الإعاقة الجسدية والعقلية والثلاسيميا (مرض وراثي) بسبب رسوخ أعراف زواج الأقارب منذ أجيال بعيدة وحتى يومنا هذا[67]. أما المستشفى الوحيد والصغير الموجود في الضنية، فهو غير مؤهل للتعامل مع هذه الحالات المرضية

[66] من مقابلة معمقة مع مسؤول مركز الإيمان الطبي في سير الضنية محمود السيد.

[67] تعزى انتشار ظاهرة بعض الحالات المرضية (مثل السكري) الى ظاهرة قلة الوعي بالشؤون الصحية، والى "الإهمال" في التعاطي مع المشاكل الصحية، وهذه في جزء منها تعود الى ممارسات مصدرها الوعي الشعبي السائد في المناطق ذات الطابع التقليدي بالأخص، حيث تنتشر الأفكار القدرية، التي تعمل بحسب المثل الشعبي الشائع في المنطقة: "كل شي بيجي من الله يا محلاه".

التي أصبحت منتشرة بكثرة وتحتاج الى مستشفيات متخصصة، تقدم العناية الطبية اللازمة بأسعار مخفضة أو حتى مجاناً، أو توفير الأدوية الضرورية لهذه الأمراض بالكميات الكافية، وفي كل الأوقات.

جدول رقم 48: توزع مؤسسات القطاع الصحي على قرى الضنية بحسب نوعها

التجمع	القرية	مستشفى	مركز طبي	مستوصف	عيادة خاصة	عيادة أسنان	صيدلية
التجمع الأول	سير	×	1	2	15	10	3
	بخعون	×	2	2	16	×	5
	عاصون	1	1	1	×	×	1
	مراح السراج	×	×	×	5	×	2
إجمالي التجمع الأول		**1**	**4**	**5**	**36**	**10**	**11**
التجمع الثاني	نمرين	×	×	1	×	×	×
	بيت الفقس	×	×	2	×	×	×
	طاران	×	×	×	×	1	1
	السفيرة	×	×	×	1	×	×
	بطرماز	×	×	1	×	×	1
إجمالي التجمع الثاني		**0**	**0**	**4**	**1**	**1**	**2**
التجمع الرابع	كفرشلان	×	×	×	×	×	2
	كفرحبو	×	×	1	×	×	×
	مركبتا	×	×	1	×	×	×
إجمالي التجمع الرابع		**0**	**0**	**2**	**0**	**0**	**2**
التجمع السادس	كرم المهر	×	×	1	×	×	×
إجمالي التجمع السادس		**0**	**0**	**1**	**0**	**0**	**0**
إجمالي الضنية		**1**	**4**	**21**	**37**	**11**	**15**

6.5 الخلاصة

التحليل الرباعي:

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
• وجود عدد مقبول من الأطباء من أبناء المنطقة في اختصاصات متنوعة. • وجود تدخل للدولة وللمجتمع المدني في مجال الخدمات والمؤسسات الصحية. • تزايد عدد المستوصفات في السنوات الأخيرة، وهي مرشحة للانتشار في مناطق جديدة. • وجود مستشفى حكومي في المنطقة. • توفر الخدمات الصحية في أهم بلدات التجمع الأول. • تزايد حملات التلقيح وانتشارها في معظم قرى المنطقة.	• قلة الوعي بالأمور المتعلقة بالصحة العامة. • انتشار الأمراض المزمنة، والأمراض الناتجة عن التلوث، وتلك الناتجة عن شيوع ظاهرة زواج الأقارب. • تدني عدد الأفراد الذين يحظون بتغطية صحية، بسبب انتشار الأعمال التي لا تشملها الضمانات، وبسبب وزن فئة الدخل المحدود. • الحاجة في المنطقة للخدمات الصحية المجانية أو متدنية الكلفة. • تأخر دخول الخدمات الطبية الى المنطقة وتدرجها. • عدم توفر أدوية الأمراض المزمنة في كل الأوقات وبكميات تتناسب والاحتياجات. • المستشفى الحكومي في المنطقة هو الوحيد، ومتواضع الامكانيات، غير تخصصي، موقعه الجغرافي يصعب الوصول إليه، ويعاني من تضخم عدد الموظفين. • إقفال المستوصفات الخيرية بسبب الأعباء المادية. • تركز الخدمات الصحية في أهم بلدات التجمع الأول في مقابل خلو تجمعات أخرى منها بالكامل. • عدم كفاية الخدمات الصحية في المنطقة. • غياب كامل للمراكز الصحية الأولية التابعة للمجالس البلدية. • عدم كفاية حملات تلقيح الأطفال.
الفرص:	**الكوابح:**
• وجود مبنى لمركز الخدمات الإنمائية في سير (تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية)، يصلح أن يكون مستشفى تخصصي صغير. • توفر كفاءات وموارد بشرية من أطباء وممرضين وأختصاصيين في مختلف المجالات الصحية.	• ارتفاع نسبة حالات الاستشفاء على حساب وزارة الصحة، بسبب قلة الفئات التي لديها تغطية صحية من صناديق حكومية أو شركات تأمين خاصة. • النقص الحاد في قدرة الدولة على المساهمة في تطوير الخدمات الصحية. • الظروف الاجتماعية لأهالي المنطقة تؤثر سلباً على جاذبية القطاع الصحي بالنسبة للاستثمارات الخاصة. • تفضيل الاختصاصيين (أطباء وممرضين) العمل خارج المنطقة. • القطاع الصحي مجال رحب للصراعات السياسية (إدارة مستشفى، توظيف) وللتدخلات السياسية (إنشاء مستوصفات).

التوجهات الاستراتيجية
1. زيادة حملات التوعية الصحية، والتعريف بالأمراض الشائعة (الموسمية بالأخص) وسبل الوقاية منها ومعالجتها، وتوضيح أهمية حملات التلقيح والالتزام بالجداول. 2. ربط حملات التوعية الصحية، بحاجات الممارسة الأفضل للقطاع الزراعي، عبر استهداف التوعية للأمراض الشائعة التي تسببها ممارسات زراعية خاطئة تضر بالمزروعات (الانتاج) والأرض (البيئة) والإنسان (المنتج/المستهلك). 3. استكمال مشاريع إقامة المستوصفات في القرى التي لا يتوفر فيها هكذا مؤسسات، ودراسة إمكانية إنتشار المستوصفات في قرية وسطية (جغرافياً) في التجمعين الثالث والسادس اللذين يفتقران للخدمات الصحية بالكامل. 4. إنشاء مستشفى تخصصي، أو أكثر من مستشفى (وإن على مراحل) بسبب عدم كفاية عدد الأسِّرة والتخصصات في مستشفى سير الحكومي. **5.** تحسين نتائج حملات التلقيح، لتشمل مختلف القرى، وتحقيق استمرارية الحملات لتغطي كامل جدول التحصين.

7. الاقتصاد

كاد القطاع الزراعي أن يكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة، على الأقل حتى خمسينات القرن العشرين، حين بدأت تتغلغل إليها رويداً رويداً أنشطة انتاجية وخدماتية أخرى، في ما يشبه الإنتقال من اقتصاد زراعي تقليدي مغلق (دام قروناً طويلة دون تغيير يذكر)، الى اقتصاد فيه شيء من التنويع الاقتصادي عبر نشاطات لها طابع أكثر حداثة (مثل التجارة والسياحة وبعض الصناعات الخفيفة). ورغم التطورات التي بدأت تتسارع منذ أواسط القرن الماضي، وبالأخص خلال العقدين الماضيين، بقي القطاع الزراعي الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد المنطقة، ويختزن سر تطورها. ولا يزال القطاع الزراعي يحظى بثقل اقتصادي ملحوظ، فبحسب تقديرات رئيس مصلحة الزراعة في الشمال، معن جمال (وهو من بلدة بخعون)، أن*"ما بين 39% و 42% من أهالي الضنية يعتاشون من الزراعة أو يستفيدون منها، وأن هذه النسبة تتفاوت بين بلدة وأخرى، إلا أنها ترتفع قليلاً في جرد المنطقة التي توسعت فيها رقعة الأراضي الزراعية"*[68].

7.1 القطاع الزراعي

ساد الاقتصاد الزراعي الصرف - بحسب المؤرخين[69] - في عموم الضنية طيلة حقبة التاريخ الحديث، وكان يعتمد على غرس أشجار التوت كمصدر رئيسي للدخل، من خلال تربية دود القز وبيع شرانق الحرير. وكان يجري غرس أشجار الزيتون في المناطق القريبة من الساحل، بهدف انتاج زيت الزيتون، إضافة الى أشجار التين واللوز والكرمة في الأراضي البعلية، وبعض أشجار الفواكه غير المؤصلة ضمن الأراضي المروية، مثل المشمش اللوزي والخوخ الشامي. كما كان يزرع الفلاحون أنواعاً مختلفة من الحبوب (وبالأخص القمح) للاستخدام المنزلي ومن الخضار المتنوعة كذلك، وكانوا يحملون الفائض على الدواب، ويقايضونها بالقمح والذرة في عكار (إذ لم يكن محصول القمح يكفي احتياجات أهل المنطقة)[70].

فعلى امتداد قرنين ونيف سيطرت زراعة التوت في أرجاء المنطقة: *"بالرغم من أننا لم نستطع معرفة الزمن الذي أدخلت فيه شجرة التوت الى الضنية، إلا أننا تأكدنا من أنها كانت تشكل مورداً رئيسياً للفلاح والعنصر الأهم في الزراعة منذ فترة مبكرة من القرن الثامن عشر الميلادي*[71] *... ومما ساعد على رواج زراعة شجرة التوت هو اشتداد الطلب على الحرير الطبيعي من قبل تجار اوروبا ... في زمن مبكر من القرن الثامن عشر ... وظلت شجرة التوت هي السائدة في جميع البساتين الشجرية في منطقة االضنية طيلة القرن التاسع عشر ... وهكذا نرى أن الشرانق التي تعيش وتقتات بورق شجر التوت كانت أهم مصادر عيش الفلاح وأهم انتاج زراعي شجري في الضنية حتى وقت متأخر من عهد الإنتداب الفرنسي حيث بدأت أشجار الفواكه المختلفة تحل تدريجياً محل شجرة التوت نظراً ... لقلة إقبال التجار الأجانب على شراء الشرانق مع بداية أفول نجم الحرير الطبيعي"*[72].

لكن اللافت أن هذا التخصصص الزراعي الذي كان يفترض أن يفضي الى التصنيع والتصدير الى تجار ليون الفرنسيين، لم يتطور ليشكل أساساً لإدخال الانتاج الصناعي الى الضنية: *"إن شرانق الحرير لم تكن طيلة العهد التركي بداية أو سبباً لحركة صناعية قائمة على تحويل الشرانق الى خيوط حريرية في الضنية بعكس غيرها من المناطق المحيطة بها لخلوها من المخانق. إذ أن الشرانق كانت تجمع وتحمل الى زغرتا حيث توجد الكرخانات – المخانق – لتباع ... حتى بداية الثلاثينات*

---

[68] ورد التصريح في مقالة الصحافي عبد الكافي الصمد في جريدة الأخبار عدد يوم الجمعة 15 تموز 2011، رقم: 1462.

[69] أنظر كتاب د. قاسم الصمد "تاريخ الضنية ..." مرجع مذكور سابقاً، الفصل الأول من القسم الثاني، الصفحات 107-108.

[70] أنظر التقرير من إعداد حسين الصمد "الدراسة التقصيلية ..." مرجع مذكور سابقاً، الصفحات 4-5.

[71] "ثمة إجماع بين الباحثين على أن البداية الفعلية لاقتصاد الحرير كانت في مطلع القرن السابع عشر، مع الأمير فخر الدين الثاني". أنظر ألبير داغر: "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله" – مرجع مذكور سابقاً.

[72] د. قاسم الصمد: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 119.

حيث اشترى نصوح الفاضل – رعد – كرخانة من آل رحمة في قرية رشعين التي كانت تابعة إدارياً لمتصرفية جبل لبنان" [73].

ويدل هذا الأمر على عقلية وسلوك الطبقة الإقطاعية التي كانت تلتزم الضنية، وكان همها الأوحد كيف تستغل فلاحي المنطقة بغرض تحصيل أكبر مردود مادي لإنفاقه على أغراضها الاستهلاكية البحتة بدلاً من إعادة توظيفها واستثمارها في ميادين انتاجية أكثر ربحية. هكذا خسرت الإقطاعية نفسها، في حين بقي الانتاج الزراعي في الضنية. وقد خضع الانتاج الزراعي في الضنية الى تغيرين كبيرين خلال القرن الممتد بين أواخر ثلاثينات القرن التاسع عشر وأواخر ثلاثينات القرن العشرين.

التغيير الأول (1839-1913): ظهور الملكية الخاصة الصغيرة للأرض

شهدت مرحلة الحكم العثماني، بعد الحملة المصرية، عدة إصلاحات تم بموجبها ترسيخ الملكية الخاصة للأرض (لا سيما الملكية الإقطاعية الكبيرة)، والتحول من نظام الإقطاع الشرقي الى شكل أخر من الإقطاع شُرع فيه نظام الوراثة الإقطاعية. فقد تم إلغاء نظام الالتزام مع بداية عهد السلطان عبد المجيد (1839)، لكن هذا الإصلاح فشل بالتجربة بعد عدة سنوات[74]، لكنه مهّد لإرساء أسس إصلاحات أخرى، ومنها قانون الأراضي عام 1858، وقانون الطابو عام 1859، بالإضافة الى إصلاحات أخرى توالت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد كان بنتيجة هذه الإصلاحات، إضافة الى حق الوراثة الإقطاعية، أن تكرس مع الوقت تحول الفلاح الى مالك صغير للأرض. ورغم كل الإشكالات التي رافقت الإصلاحات في عهد التنظيمات العثماني، إلا أن قانون الأراضي أرسى علاقة المحاصصة أو المزارعة بين الإقطاع والفلاحين، بحيث يصبح مالك الأرض شريكاً للعمل، وبموجبه ظهر ما يُعرف بـ "ربع الشلش"، أي استحواذ الفلاح لربع الأشجار التي يغرسها في أرض الإقطاعي، ومع مرور الوقت ثبّت الفلاح حقه في ربع الأرض بعد زوال الإقطاعية في منتصف القرن الماضي. هكذا وجدت تاريخياً الملكية الفردية الصغيرة للأرض.

التغيير الثاني (ثلاثينات القرن العشرين): استبدال تربية دود القز بالأشجار المثمرة

"في الماضي كانت الزراعة الغالبة في المنطقة هي زراعة التوت لتربية دود الحرير، ولا تزال بقايا جذوع بعض أشجارها الضخمة شاهد على ذلك، لتختفي هذه الزراعة ... ثم ظهرت شجرة التفاح والمشمش والخوخ والدراق في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي وكان الانتاج وفيراً حيث كان تجار الخضار من بيروت يأتون الى بلدة بخعون التي كانت آنذاك سوقاً للخضار لكل منطقة الضنية ... (على سبيل المثال آل طبارة وغيرهم)" [75]. ومن الحكايات التي تروى عن بدايات هذا التغيير، ما يتناول أحد أنواع المشمش الذي تشتهر به المنطقة الوسطى في الضنية (وبالأخص بخعون وجوارها)، وهو يُدعى مشمش "أم حسين"، ويمتاز بمذاقه وألوانه وحجمه، ويعتبر من أول الأصناف الحديثة التي دخلت الى الضنية، بعد أن كانت أنواعه غير مؤصلة في السابق. أما اليوم فتنتشر زراعة الفواكه لتغطي الجزء الأكبر من منطقة الضنية، وهي المنطقة التي يطلق عليها تعريف المنطقة الزراعية المتجانسة رقم 31، والمعروفة بـ "منطقة الفاكهة في الضنية"، وذلك ضمن إطار هيكلية تقسيم المناطق الزراعية ضمن وزارة الزراعة.

[73] د. قاسم الصمد: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 119.

[74] ورد في كتاب د. قاسم الصمد (مرجع مذكور سابقاً): "إبان الحكم المصري لبلاد الشام، لم يتغير الجهاز الإداري كثيراً ... سوى أن ابراهيم باشا ألغى نظام الالتزام ... فمنذ عام 1840 ... بدأت الدولة العثمانية بواسطة اجهزتها الجديدة بالتدخل والسيطرة على جميع الأمور في الولايات ... وبفعل السياسة المركزية الجديدة للدولة، كفت يد الزعماء المحليين مؤقتاً مع القضاء على نظام الالتزام ... الذي أعلنه السلطان عبد المجيد في بداية عهده عام 1839 ... غير أن أمر جمع الضرائب لم يكن سهلاً ... لذلك سرعان ما عادت الدولة الى نظام الالتزام ..." – الصفحات 61-68.

[75] حسين الصمد: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 5.

"تبدأ المنطقة من قرية قرحيا ... وحتى القرنة السوداء. تقسم المنطقة طوبوغرافياً، الى:

- *الزاوية الجنوبية الشرقية ... وتشمل جردي مربين والنجاص.*
- *الزاوية الجنوبية الغربية ... أي المنطقة المعروفة بالمزارع الخمس.*
- *الجزء الثالث ويمتد من الواطية حتى جبل الأربعين، وهو الجزء الأكبر والأهم للمنطقة حيث تتجمع معظم قرى وبلدات المنطقة قرب الينابيع الكبرى ... حيث تطالعنا أشجار الفاكهة على أنواعها".*

"الدراسة التفصيلية للمنطقة الزراعية المتجانسة رقم 31 ..." – إعداد حسين الصمد.

هكذا أصبحت منطقة الضنية مشهورة بزراعة الأشجار المثمرة، وبالأخص أشجار الفواكه[76]، وهي بالترتيب بحسب الأهمية: الإجاص والتفاح التي تشتهر بها القرى الأعلى إرتفاعاً عن سطح البحر، وكذلك، أشجار من صنف اللوزيات، مثل الدراقن والمشمش والخوخ، التي باتت تتوسع على حساب كل الأصناف السابقة الذكر. بالإضافة الى توفر أشجار الكرز وإن كان بشكل أكثر تواضعاً، ودخول أصناف جديدة منها الخرمى (الكاكي) والكيوي. ويلاحظ في هذا المجال إدخال أنواع جديدة من هذه الثمار، بحيث تتنوع منتجات كل من هذه الفواكه، وتتعدد مواصفاتها لإرضاء كل الأذواق.

وتتوزع على أطراف منطقة الفاكهة أصناف أخرى من المزروعات تضفي طابعاً أكثر تنوعاً على النشاط الزراعي في المنطقة، وهذا أمر إيجابي، لناحية عدم الإعتماد الكلي على صنف معين من المنتجات الزراعية، لا سيما أن تنوع التربة والمناخ وكميات المياه المتوفرة بين منطقة وأخرى، تساعد على ذلك. ومن هذه المزروعات على سبيل المثال:

- أشجار الزيتون في المناطق الأقرب الى الساحل من دير نبوح وكفرحبو، وحتى الواطية وبطرماز، مروراً بكل القرى الواقعة بينهما (وبالأخص قرى التجمع الرابع).
- أشجار اللوز والتين (والكرمة التي تراجعت كثيراً في المزارع الخمس) وهي تزرع في الأراضي البعلية أيضاً.
- زراعة الخضروات في جردي النجاص ومربين، بالإضافة الى قرى التجمع الخامس (وبخاصة زراعة الخس الأفرنجي والبروكلي بغرض التصدير، والخس العربي واللوبيا والخيار والبصل والبصل الأخضر والبطاطا والبندورة والقرنبيط، إلخ.).
- زراعة التبغ في سهول ايزال والحروف، إضافة الى جرد النجاص.
- زراعة الحبوب، وبالأخص القمح والذرة والشعير والعدس والفاصوليا، في المناطق الجردية مثل جيرون والقرن، وجردي النجاص ومربين، بالإضافة الى التجمعين الخامس والسادس.

يبقى أن يتم تحديد أهم الخصائص الراهنة للقطاع الزراعي الذي يلعب دوراً هاماً ومحورياً في الاقتصاد الضناوي.

7.1.1 الملكية الصغيرة للأراضي الزراعية

منذ زوال الإقطاعية، أصبحت الملكية الخاصة الصغيرة للأرض تشكل السمة العامة للقطاع الزراعي في الضنية. بل أدى عامل الوراثة من جيل الى آخر، الى تفاقم ظاهرة صغر حجم الحيازات، وقد تبين من المعطيات أن حوالي 88% من الحيازات هي حيازات صغيرة مقابل 8% فقط هي حيازات كبيرة، أكثرها يقع في منطقة ايزال، وتغيب كلياً عن قرى التجمع

[76] "ان العقد الأول من الاستقلال هو حقبة التحول من اقتصاد الكفاف زراعياً الى إنتاج السلع المعدة للتصدير، وخصوصاً الفواكه والخضار" (وذلك على المستوى اللبناني العام). أنظر ألبير داغر: "كيف أفرغ ريف لبنان من أهله" – مرجع مذكور سابقاً.

الثالث (أنظر الجدول رقم 49 أدناه). علماً أن بعض أفراد آل رعد ما زالوا يملكون قطعاً من الأرض في الضنية رغم نزوحهم عن المنطقة، ونقل البعض منهم نفوسه الى مناطق أخرى (طرابلس)، كذلك، فإن أفراد من عائلات ضناوية كانوا يعملون وكلاء لدى الإقطاعيين إمتلكوا أراضي واسعة في مناطقهم، مثل أفراد من آل فتفت في سير، وآل الصمد في بخعون، وآل البيطار في كفرحبو، وآل الشامي في حقل العزيمة، وآل شوك وآل شندب في المناطق الجردية المرتفعة، وآل الفتال في عزقي، وغيرهم.

جدول رقم 49: توزع الحيازات الزراعية بحسب حجم مساحاتها (المتوسط الموزون)

التجمع	نسبة الحيازات الكبيرة (100 دونم وأكبر)	نسبة الحيازات المتوسطة (بين 25 و99 دونم)	نسبة الحيازات الصغيرة (أقل من 25 دونم)
التجمع الاول	1.0	8.5	90.6
التجمع الثاني	0.3	3.8	95.9
التجمع الثالث	0.0	1.3	98.7
التجمع الرابع	0.4	5.9	93.7
التجمع الخامس	65.2	0.3	34.5
التجمع السادس	0.4	8.0	91.6
إجمالي الضنية	**8.0**	**4.2**	**87.8**

ولسيادة الحيازات الزراعية الصغيرة، تأثيرات سلبية، لناحية قلة المردود المادي، وطغيان حالة التنافس السلبي بدلاً من روح التعاون بين المزارعين، لا سيما بعد أن تخلصوا من زوال الإقطاعية. ويلاحظ إندثار عادات اجتماعية كانت فيما سبق تنبع عن روح التشارك والمساعدة بين الأهالي، مثل عادات وطقوس "العونة" و"المحابرة" وهي أشكال من العمل الجماعي التعاوني. وتكاد سيادة ظاهرة الأراضي الزراعية الصغيرة، تكون متزامنة مع غياب العمل التعاوني بين المزارعين الصغار، وقد تحكمت سلباً في تطور هذا القطاع ودوره الاقتصادي والانمائي.

7.1.2 الاستثمارات الزراعية الفردية (العائلية)

لا تزال ملكية الأراضي الزراعية متأصلة بين أبناء الضنية، حيث يعتمد – كلياً أو جزئياً - قرابة 90% من سكان المنطقة الدائمين على مدخولهم من القطاع الزراعي، من بينهم 40% يحققون أجمالي دخلهم الأسري من هذا النشاط. والجدير بالذكر، أن الأغلبية الساحقة من الحيازات الزراعية يتولى أصحابها المقيمون بشكل دائم في الضنية، الاهتمام بها بأنفسهم، مع اعتمادهم أحياناً على اليد العاملة المأجورة.

ويتوزع العاملون الزراعيون في المنطقة الى نحو 65.3% من العاملين الدائمين في الزراعة، في مقابل 34.7% يعملون في مجالات أخرى الى جانب عملهم الموسمي في الزراعة، كمساعدين عائليين في الأغلب (أو بأجر أحياناً). وينقسم العاملون الزراعيون المؤقتون بدورهم الى 28.4% من أبناء العائلات المالكة للحيازات الزراعية، و71.6% هم عبارة عن يد عاملة من خارج العائلات المالكة للحيازات الزراعية. ويبدو أن اليد العاملة العائلية (المزارعون – أصحاب الحيازات وأفراد عائلاتهم) تشكل أساس العمل الزراعي في الضنية، بما يوازي ثلاثة أرباع إجمالي العاملين في القطاع الزراعي، بينما لا يشكل العمال المأجورون إلا الربع الباقي. وأغلب اليد العاملة المأجورة في مجال الزراعة تأتي من سوريا خلال المواسم، وقد أصبحوا معروفين من قبل من يحتاج الى خدماتهم في المنطقة. أما العمال الزراعيون اللبنانيون (من الضنية ومن جوارها) فيشكلون أقلية في مجال العمل الزراعي المأجور. وليس بمقدور جميع المزارعين استخدام أيدي عاملة مأجورة، بسبب الأعباء التي تضيفها على أكلاف الإنتاج (تتراوح يومية العامل الزراعي ما بين 15 ألف و35 ألف ليرة لبنانية، وهي تتفاوت أيضاً

بين العمال الذكور والعاملات الإناث). وبصورة عامة لا يزال العمل في المجال الزراعي في الضنية يأخذ طابعاً عائلياً، ومما يشجع على ذلك: صغر حجم الحيازة، وكبر حجم العائلة، ومشاركة المرأة في العمل الزراعي، وبالأخص في موسم الحصاد، مع تركز نسبي أكبر لهذه الظاهرة في المناطق الريفية. ولو كانت الحيازات هي من النوع الكبير، وتدر عوائد أوفر، لما شكلت اليد العاملة العائلية هذه النسب الكبيرة من العاملين الزراعيين، وهذا ما ينطبق أيضا على العمال المؤقتين.

جدول رقم 50: خصائص العمل في القطاع الزراعي

التجمع	اصحاب الحيازات يعملون بأنفسهم (%)	ضمان من قبل مزارعين (%)	الاسر التي تعتمد كليًا في مدخولها على الزراعة (%)	الاسر التي تعتمد جزئيًا في مدخولها على الزراعة (%)	العاملون الزراعيون الدائمون (%)	العاملون الزراعيون المؤقتون (%)	اليد العاملة العائلية (%)	اليد العاملة المأجورة (%)
التجمع الاول	96.1	3.9	22.3	76.7	25.1	74.9	93.4	6.6
التجمع الثاني	96.1	3.9	48.5	33.0	62.7	37.3	60.9	39.1
التجمع الثالث	100.0	0.0	50.2	45.9	82.5	17.5	89.5	10.5
التجمع الرابع	76.7	23.3	28.3	71.7	64.3	35.7	84.7	15.3
التجمع الخامس	99.2	0.8	49.7	50.3	98.6	1.4	98.6	1.4
التجمع السادس	89.9	10.1	0.0	92.1	70.0	30.0	94.2	5.8
إجمالي الضنية	**93.6**	**6.4**	**40.8**	**48.5**	**65.3**	**34.7**	**76.0**	**24.0**

الرسم البياني رقم 10: توزع إجمالي اليد العاملة الزراعية بين عائلية ومأجورة

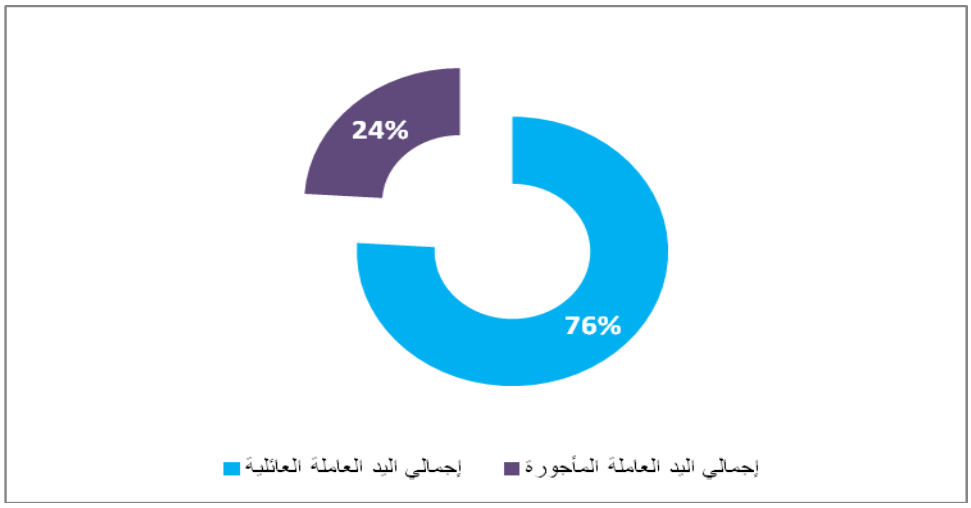

الرسم البياني رقم 11: توزع اليد العاملة الزراعية الى مؤقتة ودائمة، وتوزع المؤقتة الى عائلية وغير عائلية (مأجورة)

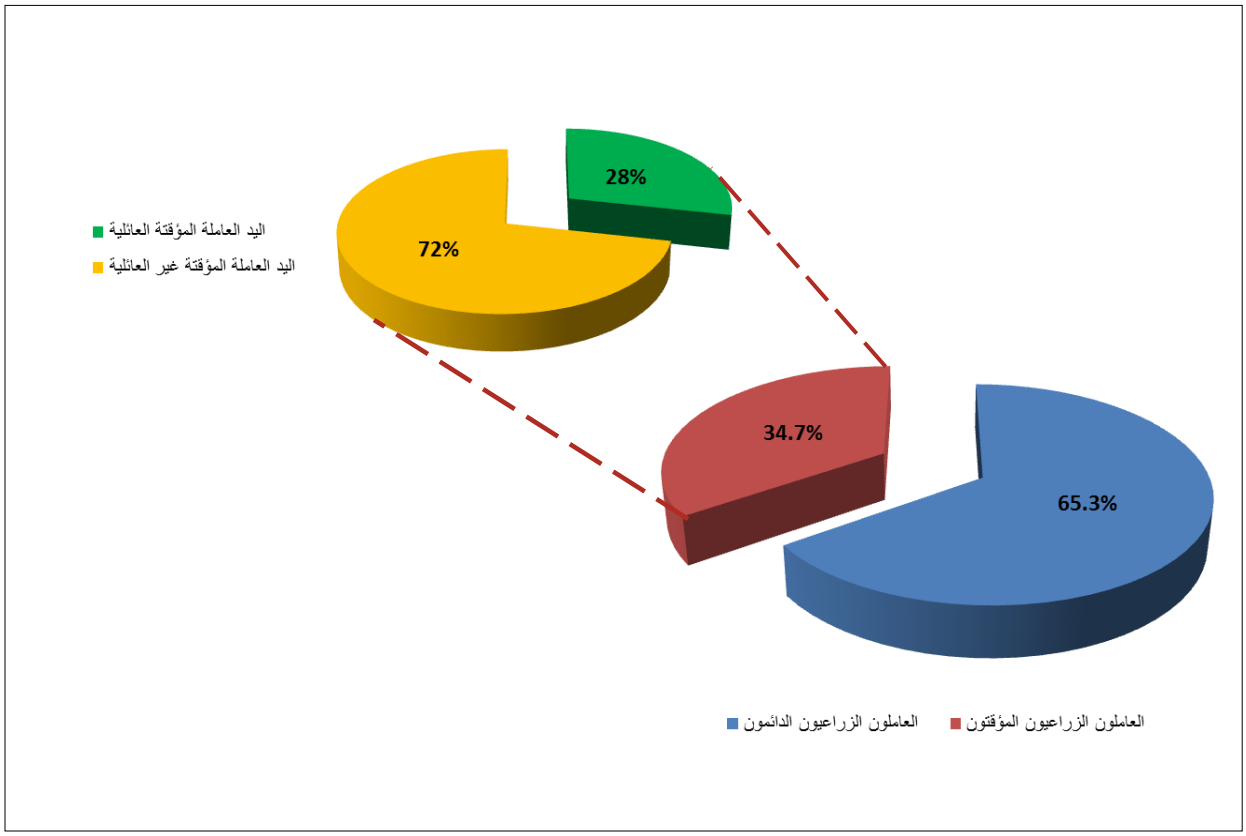

7.1.3 تقلص المساحات الزراعية

تشكل الأراضي الصالحة للزراعة في الضنية نحو 30% من مساحتها الإجمالية (بحسب تقديرات السلطات المحلية في المنطقة)، أما المساحات الباقية، فتتوزع على المساحات العمرانية، والأراضي الموات (غير القابلة للإستصلاح الزراعي)، وتلك التي تحتوي الغابات المعمرة ومراعي للماشية. وتقدر المساحة المستغلة فعلاً من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة بأقل من النصف (حوالي 43% منها)، أنظر الجدول رقم 51 أدناه. وقد تبين من المقابلات الميدانية المعمقة، وجود ظاهرة إنحسار نسبي للنشاط الزراعي، بسبب تخلي فئات واسعة من الأجيال الجديدة عن العمل الزراعي، وبحثها عن فرص عمل أفضل في ميادين وقطاعات أخرى، توفر قدراً أكبر من الإستقرار المهني وتقلل من المخاطر الناجمة عن إرتباط الانتاج الزراعي بالعوامل الطبيعية عموماً. ويؤثر الحراك السكاني الناشط الى خارج الضنية بشكل سلبي على ارتباط المزارع بأرضه، وهو يترافق مع ظاهرة ترك الأراضي حتى تبور، مما يقلص القدرة على زيادة المساحات المزروعة واستصلاح الفائض الكبير من الأراضي الصالحة للزراعة (حيث تشتهر الضنية بوجود مساحات واسعة من الأراضي غير المأهولة).

جدول رقم 51: توزع مساحات الأراضي الزراعية (%) بحسب التجمعات المختلفة (النسب المئوية بالمتوسط الموزون)

التجمع	الاراضي الصالحة للزراعة من المساحة الإجمالية	الاراضي المزروعة من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة	الاراضي الزراعية المروية من إجمالي المساحة المزروعة	الاراضي الزراعية البعلية من إجمالي المساحة المزروعة	الارض الزراعية المحمية من إجمالي المساحة المزروعة	الاراضي المغروسة من إجمالي المساحة المزروعة	الاراضي المستخدمة في الزراعات الصناعية[77] من إجمالي المساحة المزروعة
التجمع الاول	10	43	86	14	0	94	10
التجمع الثاني	68	53	79	21	2	93	12
التجمع الثالث	14	32	68	32	0	83	25
التجمع الرابع	49	54	38	62	1	71	54
التجمع الخامس	71	30	7	93	0	47	87
التجمع السادس	34	31	5	95	0	44	23
إجمالي الضنية	**30**	**43**	**55**	**45**	**1**	**77**	**35**

[77] الزراعات الصناعية مثل التبغ والقمح والزيتون.

7.1.4 ضعف الوزن النسبي للمساحات الزراعية المروية

تبين بنتيجة البحث، أن الأراضي الزراعية تنقسم الى أراضٍ مروية بنسبة 55%، في مقابل 45% من الأراضي البعلية. ويبدو أن الثقل الأكبر للأراضي البعلية يتركز في التجمعين السادس (95%) والخامس (93%)، بينما تنخفض النسبة الى حدودها الدنيا في التجمع الأول (14% فقط). وفي بعض المناطق (مثل بطرماز والواطية ...) تحول جزء وفير من انتاج الأراضي المروية سابقاً، نحو الإعتماد على مزروعات بعلية (وبالأخص الزيتون). وقد شكلت الأراضي الزراعية المحمية (خيم) نحو 1% فقط من إجمالي المساحة الزراعية في المنطقة، وهي متوفرة بأعداد قليلة في التجمعين الثاني والرابع. أما المساحات المغروسة (المشجرة) فهي تغطي الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية (يقدر أن تفوق نسبتها ثلاثة أرباع إجمالي الأراضي المستخدمة في الزراعة). وتتضمن المساحات المغروسة، أشجار الفواكه المختلفة (إجاص، مشمش، تفاح، خوخ، دراقن ...) التي تنمو في الأراضي المروية، وأشجار الفواكه الأخرى (تين ولوز وكرمة ...)، إضافة الى أشجار الزيتون التي تنمو في الأراضي البعلية. مع ذلك، يظهر ميل أكبر في التجمعين السادس والخامس نحو زراعات أخرى مثل التبغ والحبوب والخضار المتنوعة، وتشكل الأراضي المغروسة فيهما أقل من نصف إجمالي أراضيها المستخدمة زراعياً (حوالي 44% و47% على التوالي). أما الأراضي المخصصة للزراعات الصناعية (مثل التبغ والقمح والزيتون) فهي تشكل بمجملها حوالي ثلث الأراضي المزروعة فقط (35%)، وهي منتشرة بكثافة في التجمع الخامس (87%) وبخاصة التبغ، كما تغلب على أنواع الزراعات الأخرى في التجمع الرابع (54%) وبالأخص الزيتون.

ويظهر من هذا التقسيم لإستعمالات الأراضي الزراعية، أن الضنية تتوجه نحو تنويع أكبر في انتاجها الزراعي، وهذا أمر جيد؛ لكن في المقابل، يبدو الميل واضحاً نحو تقلص المساحات المروية، بسبب سوء إستغلال وتوزيع الموارد المائية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة. فالضنية تحتوي على مخزون كبير من المياه، يفيض ليس فقط عن حاجة القطاع الزراعي، بل كذلك عن مجمل إحتياجات المنطقة، الأمر الذي أصبح يشكل حالة ضاغطة في إتجاه إستكمال تنفيذ مشاريع الري الموعودة. وبشكل عام، تعتبر منتجات الزراعة المروية ذات مردود يفوق مردود الزراعات البعلية، حيث يُقدر أن يتراجع مستوى دخل المزارع بمقدار النصف، إذا ما استبدل أشجار الدراقن التي تحتاج للري بأشجار الزيتون على سبيل المثال.

7.1.5 سوء استخدام مياه الري

يبدو واضحاً إفتقار بعض المناطق للأراضي الزراعية المروية نتيجة شح المياه فيها (فعلى سبيل المثال يتم جر المياه الى قرن جيرون من القمامين عبر أنابيب بلاستيكية ممدودة في الطبيعة وعبر الأودية). إلا أن سوء استخدام وتوزيع المياه، أصبح من العوامل الضاغطة في اتجاه تحوِّل المزيد من الأراضي المروية في بعض القرى الى أراضي تقوم عليها زراعات بعلية. وفي الواقع، فإن غنى منطقة الضنية بالموارد المائية، كان يمكن أن يشكل عاملاً مساعداً في عكس هذا الإتجاه، أي نحو استخدام مياه الري بغرض تطوير الزراعة في المناطق التي تحرم من الكميات الوافية منها راهناً.

وهنالك عدة عوامل سلبية تعرقل ترشيد استخدام الموارد المائية، وبالتالي تحدّ من إمكانيات تنمية القطاع الزراعي، ومن هذه العوامل:

- النمو السكاني المتسارع، ومحاولة تأمين أكبر قدر من مياه الشفة والشرب لتلبية الإحتياجات المتزايدة مع ارتفاع عدد السكان (خاصة خلال فصل الصيف حيث تستقطب المنطقة النازحين والمهاجرين والمصطافين).
- الإقتصار على استخدام مصادر المياه الحالية وغير الكافية، من ينابيع محلية، وآبار إرتوازية، وبرك وخزانات صغيرة تختزن مياه الأمطار والثلوج (الثلاجات)، ومعظم هذه المصادر تشح في فصل الصيف.
- النزاعات الناشئة حول المياه بين المناطق التي تنبع فيها أغزر كميات المياه الصالحة للري والمناطق التي تفتقر لها.
- سوء استخدام صلاحيات توزيع المياه، بحيث يتحكم "الشاوي" (المسؤول عن "السكر") أحياناً كثيرة بكميات المياه المدارة وتوقيتها، بحسب المحسوبيات ... وكانت الشكاوى من انعدام المساواة في توزيع المياه قد غابت عندما كان الجيش اللبناني مسؤولاً عن إدارة وتنظيم عملية التوزيع.
- سوء حالة شبكات الري، وبالأخص بسبب انتشار القنوات الترابية التي تهدر كميات كبيرة من المياه قبل الوصول الى الجهات التي تستفيد منها.
- وسائل الري التقليدية المستخدمة، حيث تشكل عمليات الري بالتعويم والتطويف أغلب الحالات في الضنية، بدلاً من إدخال شبكات الري بالتنقيط المناسبة للأراضي المشجرة كما لزراعة الخضار، والتي تقلل من هدر كميات كبيرة.
- عدم توفر ما يكفي من وسائل تخزين للمياه، فقرى الضنية تنقسم مناصفة بين قرى تتوفر فيها خزانات إسمنتية مخصصة للتخزين، وقرى أخرى لا تتوفر لديها هذه الوسائل. كما يلاحظ وجود نسبة مرتفعة من القرى في المناطق البعلية تنتشر فيها خزانات المياه (التجمعين الخامس والسادس) وإن لم تشمل جل قراها. وأغلبية هذه الخزانات كانت قد أقامتها وزارة الزراعة عبر المشروع الأخضر في عقد التسعينات، وعادة ما تكون قياساتها 10 X 10 أمتار بعلو قدره 3 أمتار.
- تلوث مصادر المياه ومجاري الأنهر بسبب غياب شبكات الصرف الصحي ومشاريع تكرير المياه المبتذلة، بالإضافة الى غياب أنظمة التخلص من النفايات في بعض القرى. وإذ ترمى هذه الأوساخ في مجاري الأنهر وتتسرب المياه المبتذلة في الأرض الى مصادر المياه الجوفية أيضاً، ليس ثمة ما يمنع أن يتم ري المزروعات بالمياه الملوثة، أو عبر أقنية يمر فيها الصرف الصحي. وهنالك شواهد عن وصول مياه نبع سير، خلال فصل الصيف، الى حدود كفرحبو حاملة معها روائح كريهة لشدة تلوثها.
- عدم استكمال مشاريع البرك والسدود التي توفر مياه الري للأراضي الزراعية، ومن بين أهم هذه المشاريع القديمة المتعثرة:

  - **مشروع سد بحيرة بريصا**: يقع عند مصدر المياه تحت نبع بريصا، وهو مشروع يهدف الى تموين القرى الواقعة في القسم الأعلى من الضنية بمياه الشفة والري. تم إجراء دراسة المشروع من خلال وزارة الطاقة والمياه، وتمويله من الصندوق السعودي للتنمية، بكلفة مقدرة بنحو 13.8 مليون دولار أميركي. مساحة البحيرة حوالي 150 متر مربع، وسعتها حوالي 1,750,000 متر مكعب من مياه النبع والمتساقطات. تم

الإنتهاء من تشييد المشروع عام 2010، بعد عدة تأخيرات طرأت على المشروع وتغييرات في مخططاته؛ وتبين بالتجربة أن المياه تتسرب منه الى باطن الأرض، رغم تغليف 20% من مساحة قاعه التي تتجمع فيها المياه، بواسطة مواد عازلة خاصة.

- **مشروع بركة عطارة**: وهو مشروع مخصص لتأمين مياه الري لمنطقة جرد النجاص، وقد تم تشييده خلال العقد الماضي بطول 60 متر وعرض 50 متر، إلا أن المياه تسربت منه الى الأرض ولم تنجح تجربة إقامة المشروع (متوقف).

7.1.6 أساليب العمل التقليدية

تعتبر معظم الأساليب المستخدمة في الزراعة في الضنية تقليدية، وتستخدم فيها الآلات اليدوية من معدور وشوكة ومنجل ومطروف، إلخ. ما يسبب إرهاق المزارعين ويحدث آلاماً في العظام وبخاصة في الظهر. لكن بعض المزارعين يستخدمون بعض الآلات الحديثة، التي يتم شراؤها أو استئجارها، مثل: مرشات المبيدات، آلات حديثة لقص وجز الأعشاب (مقص زراعي)؛ مناشير كهربائية لقص وتشحيل أغصان الشجر، فرامات أو فلاحات يدوية (آلة لحراثة الأرض)؛ طلمبات لجر مياه الري؛ أساليب الري بالتنقيط (خاصة في زراعة الخضار)؛ جرارات للحراثة (عادة ما تكون صغيرة الحجم للإستعمال في البساتين المشجرة)، آلة أوتوماتيكية لدرس سنابل القمح (في مركبتا)؛ جرارت مخصصة للحصاد (حصادات)، آلة جديدة لفرط الزيتون، فضلا عن تقنيات الخيم البلاستيكية (في مركبتا).

إلا أن المشكلة الكبيرة التي تؤثر سلباً على خصوبة الأرض تكمن في استخدام آلات الحراثة الصغيرة (من فرامات وفلاحات) التي تقلب التربة عبر الشفرات السطحية التي بداخلها، على عمق بسيط، الأمر الذي يؤدي الى رص التربة تحت القشرة غير السميكة على سطح الأرض، فتتصلب من تحتها وتمنع بالتالي تسرب المياه وتغذية الجذور. ويبدو أن استخدام الوسائل التقليدية في هذه الحالة، مثل الحراثة باستخدام الثيران (الفدان)، تعتبر أكثر صحة للتربة لأنها تقلب الأرض من جذورها، بحيث تهيأ للتهوئة والتشميس (التعرض لأشعة الشمس)، وكانت هذه الوسيلة التقليدية المستخدمة في الماضي تجعل الأرض تعود "بكراً". مع ذلك يمكن استخدام التقنيات الحديثة هنا، مثل الجرارات الصغيرة كبديل عن الفرامات المنتشرة بكثرة، وهذا يكون أصلح للأرض ويسهل المرور بين الأشجار المثمرة؛ ولكن يوجد في الوقت الحالي نقص كبير في توفر هذه الآلات، خاصة مع الغياب التام للمؤسسات التجارية التي توفر خدمة تأجير الآلات الزراعية.

7.1.7 غياب الإرشاد الزراعي

تفتقد الضنية - رغم كونها تعتمد أساساً على الزراعة - الى مكتب فاعل للإرشاد الزراعي، وكذلك الى مركز للبيطرة. كما تفتقد الى مختبر لتحليل للتربة لمعرفة كيفية معالجتها وتزويدها بالمواد الكيماوية المغذية لها بحسب احتياجاتها، وبكميات مناسبة تراعي حالة كل قطعة أرض. وتشكو المنطقة من ضعف كفاية ذوي الإختصاص في مجالات الهندسة الزراعية والطب البيطري، فيما عدا 12 مهندس زراعي من 6 قرى مختلفة و3 بيطريين معظمهم يعمل خارج الضنية. كما تغيب كلياً الصيدليات الزراعية، بينما يتوفر عدد قليل من المحلات الصغيرة لبيع المواد الزراعية، ويبلغ عددها 9 محلات تتوزع على 6 قرى فقط (بسبب وجود 4 منها في كفرحبو وحدها). ويضاف الى ما سبق عدم وجود اختصاصات في مهنيات المنطقة متعلقة بالقطاع الزراعي. أنظر الجدول رقم 52 أدناه:

جدول رقم 52: توفر الخبرات الزراعية

التجمع	القرية	مهندس زراعي	طبيب بيطري	تجارة مواد زراعية
التجمع الأول	مراح السراج	1	×	×
	سير الضنية	1	×	1
	عاصون	2	×	1
التجمع الثاني	قرصيتا	×	×	1
	بيت الفقس	×	1	1
	مزرعة القرين	×	1	×
	السفيرة	3	1	×
التجمع الثالث	كفربنين	4	×	×
التجمع الرابع	كفر حبو	1	×	4
التجمع الخامس	دير نبوح	×	×	1
إجمالي الضنية		**12**	**3**	**9**

هذا مع العلم أن تطوير العمل الزراعي في الضنية بحاجة ماسة الى الخبراء والمختصين لمساعدة المزارعين على تطوير انتاجهم وتحسين نوعية منتوجاتهم. وتكمن إحدى معيقات تصدير فاكهة الضنية وخضارها الى البلدان المتقدمة، في ارتفاع معدلات السموم وبعض المواد الكيميائية من مترسبات المبيدات والأدوية المستخدمة بشكل يفوق المعدلات المسموح بها عالمياً، مما يضر بنوعية المزروعات ودرجة تنافسيتها في الأسواق العالمية ويحد من مجالات تصديرها الى الخارج (ما عدا أسواق البلدان العربية المجاورة، وبالأخص دول الخليج العربي وسوريا ومصر). وقد تم منع بيع بعض الأدوية لمعالجة الآفات الزراعية، ومكافحة الحشرات والأعشاب الضارة (تم منع 10 أصناف من الأدوية من قبل الدولة) بسبب وجود مواد فاسدة فيها وعدم توافق بعضها مع المعايير الموضوعة للإستيراد (بالأخص أدوية تم استيرادها من الصين). لكن المشكلة ليس في منع بيع بعض الأدوية، بل في عدم توفر بدائل لها، مما سبب في تلف الكثير من المزروعات بعد منعها. كما توجد حالات من الإستخدام الواعي والمقصود من قبل بعض المزارعين للمبيدات التي تحتوي على مواد سامة ومسرطنة، بكميات كبيرة مضرة بصحة الإنسان، وذلك بهدف تسريع نمو بعض الخضروات (ومنها الخيار على سبيل المثال) وقطافه في زمن قياسي (خلال 3 أيام بدل 15 يوم) كي يتمكن المزارع من مضاعفة عدد الدورات الزراعية (الأفواج) في الموسم الواحد وبالتالي زيادة كميات الانتاج.

كما يشكو بعض الخبراء من تدني الوعي لدى المزارعين، بعمليات ما بعد القطاف ونقل البضائع، حيث يتم رمي الفاكهة في الصناديق (وهي عادة صناديق مصنوعة من مادة البلاستيك وليس الفلين) مما يؤدي الى تبقع الثمار، وهي تنقل بوسائل نقل مكشوفة للشمس وغير مخصصة لنقل الفاكهة، وتعبر الطرقات الزراعية غير المعبدة والوعرة، الأمر الذي يضر بحالة المنتجات ويسيء الى نوعيتها ويقلص من جاذبيتها وتنافسيتها في الأسواق (لدى التجار والمستهلكين).

7.1.8 احتكار التجار

في منطقة تسود فيها قطع الأراضي الزراعية الصغيرة، التي تؤثر سلباً على دخل المزارع، وتندر فيها التعاونيات الزراعية (والبعض منها هيئات صورية)، كما تنعدم فيها مؤسسات التسليف الزراعي وكل أشكال الدعم من قبل الدولة للمزارعين الصغار (فللحصول على دعم المشروع الأخضر يجب ألا تقل قطعة الأرض عن 10 ألاف متر مربع، وهذه مساحة بالمقاييس المتوفرة في الضنية تعتبر من الأراضي المتوسطة الحجم، إذ تتراوح مساحة أغلبية الحيازات ما بين 2 و5 ألاف متر مربع)؛ في منطقة هذه بعض خصائصها، يُترك المزارع لمصيره المحتوم، حيث يقع تحت سيطرة التاجر، الذي يمسك بطرفي خيط دورة الانتاج الزراعي، فالتاجر يقرض المزارع المال اللازم لتجديد استثمارته الزراعية في بداية الموسم، وهو الذي يشتري المحاصيل منه ويؤمن تسويقها في النهاية.

وتندر سبل التمويل أمام المزارعين في الضنية (البعض يتعامل مع بنوك في طرابلس، والبعض الآخر يلجأ الى مؤسسات للقروض الميكروية مثل "المجموعة"، أو مثل "إمكان" وهي منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح أسست برعاية مجموعة الحريري)، كما يصطدم المزارعون بعدد محدود من الخيارات عندما يصل الأمر الى تصريف المنتجات:

1. فإما البيع للتجار أصحاب المشاغل بغرض التصدير، مع العلم أن أصحاب المشاغل يطلبون الأصناف الأكثر جودة، ويُقدر حجم تصدير الفواكه بنحو 75% من انتاج الضنية من الفواكه؛

2. أو أن يتم بيعه في سوق الجملة لتصريفه داخل لبنان، بحيث تنقسم الـ 25% الباقية من انتاج فاكهة الضنية ما بين سوق الخضار في طرابلس (سوق الجملة في باب التبانة) وهو القسم الأكبر منه (80%)، وما بين أسواق الجملة الأخرى في جبيل وبيروت (20%)؛

3. كما توجد خيارات أخرى للبيع بالمفرق داخل لبنان، إما على جوانب الطرقات العامة في البسطات المنتشرة صيفاً في مواقع مختلفة من الضنية، أو عبر التوزيع الى محلات الخضار والمطاعم والسوبرماركت ... وبالطبع يوجد فارق في السعر ما بين البيع بالمفرق والبيع لسماسرة الجملة، حيث يستفيد المزارع من زيادة قدرها 75% في حال البيع المباشر بالمفرق، من خلال توفير عمولة السمسار.

أما التجار أصحاب المشاغل فهم يتحكمون عادة بتحديد الأسعار، وهذا ما يُثقل كاهل المزارع الذي يواجه مصاعب في بعض المواسم تمنعه من استعادة كلفة انتاجه، وهو يفضل أحياناً عدم القطاف، ويترك ثماره تتساقط عن أشجارها حتى لا تزداد عليه كلفة قطافها. وهذا ما حصل لمزارعي الإجاص هذا العام، فبسبب نقص الطلب على الإجاص جراء الأحداث في سوريا (وهي بلد مستورد رئيسي)، هبط سعر الكيلوغرام الواحد من الإجاص تدريجياً حتى بلغ 500 ليرة لبنانية، وهي أدنى من كلفة الانتاج المباشرة التي تقدر بحوالي 750 ليرة للبنانية، بينما يحتاج المزارع للبيع بسعر 1,500 ليرة لبنانية للكيلو حتى يسترد كامل الكلفة التي يتحملها، والتي تتألف من الأسمدة والأدوية والمبيدات (الثلث)، وأجور العمال الزراعيين (الربع)، إضافة الى بدل النقل وسمسرة التاجر، إلخ.

وتتزايد كلفة الانتاج الزراعي عاماً بعد آخر، بوتائر تفوق نمو سعر المبيع، وفي حالات الظروف المناخية الصعبة أو كساد الطلب يلحق بالمزارع خسائر إضافية فادحة. وبات العمل في القطاع الزراعي غير جذاب لهذه الأسباب (وغيرها). وبعد أن كان بمقدور المزارع في السابق بناء غرفة أو إثنتين إضافيتين في نهاية كل موسم، بات غير قادر اليوم على تأمين متطلبات معيشة أسرته حتى آخر السنة من مدخول عمله (حيث بات *"مردود العمل الزراعي يراوح بين 3 و 5 ملايين ليرة سنوياً"*)[78].

[78] وردت هذه المعلومة عن لسان رئيس بلدية نمرين مصطفى عربس، ضمن تقرير صحفي من إعداد عبد الكافي الصمد، تحت عنوان "الضنية شتاءً: نزوح مخيف وصمود لافت" – مصدر مذكور سابقاً. وهذه المعلومة تكررت في المقابلات المعمقة خلال البحث الميداني، الأمر الذي يشير الى معدل وسطي لدخل أسرة مزارع صغير يُقدر بحوالي 335 ألف ليرة لبنانية شهرياً، وهو أقل من الحد الأدنى للأجور.

وذلك طبعاً، في ظل غياب أي شكل من أشكال دعم الدولة للمزارع الصغير، بل على العكس، قامت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL) بتوفير المساعدات للتجار أصحاب مشاغل الخضار والفواكه، فقدمت لهم مبلغاً قدره ألف دولار أميركي سنوياً عن كل براد (شاحنة نقل مبردة) يملكونه، بينما يرزح المزارع تحت رحمة هؤلاء التجار أنفسهم.

ويبلغ عدد المشاغل المخصصة لتوضيب الفواكه والخضار التي يملكها أبناء الضنية، حوالي 20 مشغلاً، أغلبيتها خارج الضنية على الطريق الرئيسية المؤدية إليها، في علما والقبة وغيرها من المناطق، إضافة الى مشغل في البقاع. أما في الضنية ذاتها، فيوجد مشغل أقيم في البياض، وإثنان في كفرشلان، وثلاثة مشاغل أخرى حديثة العهد أقيمت في مناطق مرتفعة من الضنية، في سير، وقرصيتا (قيد الإنشاء)، وبقرصونا، وهي مشاغل صغيرة لا تلبي حاجة أبناء المنطقة في حين تنافس كبار التجار (أغلبهم من بخعون ومن آل الصمد تحديداً، كما توجد مشاغل معروفة لآل الشقيق). وهؤلاء التجار يشكلون قلة احتكارية تسيطر على السوق وعلى تحديد الأسعار فيه.

وتأتي الفواكه والخضار الى هذه المشاغل من مختلف مناطق لبنان، حيث يتم فرزها وتصنيفها الى درجات من الجودة (باب أول أو باب ثاني)، ومن ثم تنظيفها وتشميعها ولفها وتوضيبها، فشحنها الى الخارج عبر شاحنات مبردة. لكن تثار ملاحظات عدة على عمل معظم هذه المشاغل، لجهة تقنيات حفظ المنتجات الزراعية، حيث تستخدم معدات قديمة نسبياً وتفتقر الى وسائل تضبط درجة الرطوبة، ما عدا في حالة المشاغل الكبرى التي لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. ويعمل في المتوسط بحدود 50 عامل في المشغل الواحد أغلبهم من أبناء المنطقة والجوار.

7.1.9 ندرة العمل التعاوني

يكاد العمل التعاوني في الضنية، أن يكون شبه غائب، بالرغم من أن التعاونيات الزراعية تعتبر بشكل عام من أساسيات العمل على توحيد القدرات والجهود الفردية، بهدف تنمية قطاع الزراعة، وتطوير الانتاج والاهتمام بمختلف القضايا التي تهم المزارعين، ومنها أشكال ضبط وتنظيم نشاط هذا القطاع، لناحية مدخلات الانتاج، والتمويل، والتصريف، والأسعار، والتسويق، والتوعية والإرشاد، وتطوير عمل المزارعين، وإدخال الوسائل التقنية الحديثة. ويتوفر في الضنية عناصر ومكونات تشجع على تطوير العمل التعاوني، ومنها:

- انتشار الملكيات الصغيرة للأراضي الزراعية، وتتألف بالأغلب من صغار المنتجين والمزارعين.
- المعاناة من إهمال الدولة لهذا القطاع، وللعاملين فيه.
- تراجع الانتاج الزراعي وإنكفاء الجيل الجديد عن العمل في هذا القطاع.
- الافتقار الى المختصين في الشؤون الزراعية، والى هيئات الإرشاد الزراعي، والمختبرات اللازمة لتطوير العمل الزراعي، فتؤدي قلة المعرفة الى شيوع استخدامات للأراضي وللمواد الزراعية تضر بالإنتاجية، وبإمكانيات تطوير القطاع، بل وتهدد ديمومته على المدى الطويل.
- غياب مؤسسات التسليف الزراعي الضرورية لتمويل الاستثمارات الزراعية، وعملية استصلاح الأراضي الجديدة، وإعادة الانتاج من خلال تأمين مدخلات الانتاج اللازمة عند بدء المواسم.
- الافتقار الى الوسائل التكنولوجية الحديثة ذات الكلفة المرتفعة.
- محدودية إمكانيات تصريف الانتاج أمام المزارعين، وتتحكم بها حفنة من التجار والسماسرة. وتتقلص منافذ التصدير الى بضعة بلدان مجاورة، بسبب إنخفاض جودة المنتجات وعدم مطابقتها للمعايير والمقاييس الدولية.
- معاناة غالبية المزارعين من تدهور الوضع الاجتماعي، وانعدام وسائط التكافل الاجتماعي، وغياب الضمانات الاجتماعية.
- عدم استغلال توفر مياه الري بالشكل الصحيح، الذي يشوبه سوء التوزيع، فتتزايد النزاعات على مصادر المياه.
- ضعف وعدم كفاية البنى التحتية اللازمة لحفز الانتاج.

ان هذه الأسباب، مجتمعة، تؤكد على أهمية وجود التعاونيات الزراعية على المستويين المناطقي والقطاعي. وتبرز حاجة ملحة لنشر الوعي ومحفزات تطوير العمل التعاوني، بحيث يشمل كافة مناطق الضنية ومزارعيها الصغار والمتوسطين، مع شموله إختصاصات متنوعة بتنوع النشاط الزراعي في المنطقة. لكن واقع الحال أيضاً، يشير الى أن بعض العوامل تلعب دوراً معيقاً لتفعيل العمل التعاوني، وبخاصة سيادة الحيازات الصغيرة، والعقلية الفردية والسلوكيات النابعة من الغيرة والحسد، والمنازعات الأهلية (عند شق الطرقات الزراعية، أو مد شبكات الري، أو توزيع المياه، إلخ.).

وعلى صعيد العمل الزراعي التعاوني على المستوى الوطني، تبدو الأمور سائرة من سيء الى أسوأ. فبحسب سجلات وزارة الزراعة تبين أن *"ما بين عامي 2009 و 2010 حلّت حوالي 200 جمعية تعاونية زراعية نفسها"* [79]. بينما صرح وزير الزراعة حسين الحاج حسن لإحدى الصحف اللبنانية أن ثمة في لبنان *" 400 تعاونية متخصصة في الزراعة حصراً، إلا أن 20 تعاونية فقط تعد حقيقية وعاملة"* [80]. أما رئيس جمعية المزارعين أنطوان حويك فقد أشار *"في هذا الإطار الى أن مديرية التعاونيات في الوزارة بلا مدير منذ سنوات، بحيث أقيل المدير العام السابق بسبب تهم تتعلق بالفساد، وتسلم وزير الزراعة هذه المديرية شخصياً"* [81].

وبالنسبة الى الضنية، أظهرت نتائج البحث الميداني أن هذه المنطقة لم تعرف العمل التعاوني الزراعي إلا منذ عقدين من الزمن، وأن الجمعيات التعاونية الزراعية تعد على أصابع اليد الواحد، وقد تأسست جميعها منذ أوائل التسعينات. وكانت بعض الجمعيات الأهلية، حيث وجدت، تبادر الى بعض المشاريع الإنمائية في القطاع الزراعي، مثل إنشاء قنوات ري، أو طرقات زراعية، وقد جرى بالتزامن مع ذلك، إنشاء هذه الجمعيات التعاونية. كذلك تبادر البلديات، حيثما وجدت، وضمن إمكانياتها، الى تنفيذ بعض هذه المشاريع. وفي القرى الصغيرة التي ليس لديها مجلس بلدي، يلعب المخاتير وبعض الفعاليات في بعض الأحيان دوراً تحفيزياً، وتقام لجان أهلية محلية من أجل هذا الهدف. ولكن هذه الجهود المختلفة، على أهميتها، لا يمكنها أن تشكل بديلاً عن قيام جمعيات تعاونية حقيقية. وغني عن البيان أن تعاون المزارعين الصغار والمتوسطين، من شأنه أن يرفد مقومات الانتاج الزراعي وتطويره، وتحسين ظروف عيش المزارعين وانشاء صناديق خاصة بهم، لتوفير خدمات التأمين الصحي والتغطية الاستشفائية، وغير ذلك من أشكال التكافل الاجتماعي، لفئات اجتماعية لا تحظى برعاية الدولة في هذا المجال، وهي مستثناة من قانون العمل ولا تستفيد من تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي.

ويجمل الجدول رقم 53 أدناه، الجمعيات الزراعية القائمة في الضنية، وأبرز نشاطاتها في دعم الإنتاج أو في مجال تصريفه أو في مجالات التوعية. علماً أن وزارة الزراعة قد أصدرت قراراً هذا العام (أثناء إجراء العمل الميداني) بإلغاء تعاونية النحالين في بيت الفقس (الواردة في الجدول)، وذلك بسبب عدم تسوية أمورها القانونية، حيث طالبت التعاونية بمهلة إضافية لتسوية هذه الأوضاع القانونية.

[79] مأخوذ عن تقرير للصحافية رشا أبو زكي، تحت عنوان "95% من التعاونيات الزراعية وهمية"، منشور في جريدة "الأخبار" في العدد 1473، يوم الخميس 28 تموز 2011.

[80] نفس المصدر السابق.

[81] نفس المصدر السابق.

جدول رقم 53: التعاونيات الزراعية في الضنية

التجمع	البلدة	التعاونية	سنة التأسيس	نوعية النشاط
التجمع الأول	سير	التعاونية الزراعية التنموية في الضنية	2003	إقامة مشاريع إنمائية - مشروع ري بالتنقيط في القطين وسير - براد لحفظ الفاكهة
التجمع الثاني	بيت الفقس	تعاونية النحالين	1992	تأمين أدوية لمكافحة أمراض النحل - معمل تصفية وتعليب العسل
	بيت الفقس	التعاونية الزراعية	1998	غير فاعلة
	بيت الفقس	تعاونية الإنماء الريفي	2000	معمل لصناعة الأغذية
التجمع الرابع	كفر حبو	الجمعية التعاونية الزراعية ومربي النحل	1999	دورات إرشاد للنحالين - تأمين آلات لفرز العسل - تصريف العسل - شراء الشمع - جر سواقي مياه بطول 7 كم
	مركبتا	التعاونية الزراعية في مركبتا	×	دورات زراعية - تأمين تقنيات حديثة

حول بعض مشاريع الجمعيات التعاونية في المنطقة:

1) **الجمعية التعاونية الزراعية ومربي النحل** في كفرحبو (رئيسها مايز المقدسي)، ومن أهم إنجازاتها القيام بإنشاء مشروع جر سواقي المياه للري بطول 7,000 متر، وذلك بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آرت غولد ومؤسسة ايطالية. كذلك نظمت دورات تدريبية خاصة حول تربية النحل لمدة 5 أيام في العام 2007، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبنتيجة ذلك، تم تأمين فرازات خاصة بالنحالة، لفرز العسل. وكان لهذه النشاطات تأثير إيجابي على زيادة كمية انتاج العسل من 15 طن الى 25 طن خلال السنتين الماضيتين. كما يتم التخطيط لإنشاء معمل لتصنيع وتوضيب العسل، وتقدر كلفته بحوالي 120 ألف دولار أميركي.

2) **تعاونية الإنماء الريفي** في بيت الفقس (رئيسها حسين عواضة)، تأسست عام 2000 كبديل للجمعية الزراعية في البلدة، ومن أهم إنجازاتها، إنشاء معمل لتصنيع المواد الغذائية، على قطعة أرض قدمتها وزارة التربية، كما تم تجهيز المعمل بأحدث الآلات بالتعاون مع وزارة الصحة، وهي خاضعة لأعلى درجات الرقابة. يقوم المعمل بتصنيع وتوضيب المواد الغذائية والعصائر الخالية من المواد الحافظة، ويشتمل على غرفة تبريد لحفظ المأكولات، آلات تعبئة، آلات لتفريغ الزيتون من العجوة، آلات خاصة بالتفاح، ومطبخ كامل التجهيز. كما تقوم التعاونية بالمشاركة في معارض في مختلف المناطق اللبنانية (مثل معرض سوق الطيب في بيروت، ومعرض رشيد كرامي الدولي في طرابلس)، وتساهم مؤسسة رينيه معوض في تسهيل المشاركة في المعارض بهدف تسويق الانتاج. كما تتلقى التعاونية الدعم من جمعية الشبان المسيحيين (YMCA) في مجال إجراء دورات تدريبية حول بعض الصناعات الغذائية. علماً أن مجمل العاملين في المعمل هم من النساء.

3) **تعاونية النحالين** في بيت الفقس (رئيسها حسين عواضة وهو رئيس اتحاد النحالين العرب)، تأسست عام 1992، ومن أهم إنجازاتها إنشاء معمل لتصفية وتعليب العسل. قدمت التعاونية المبنى بينما قدمت وكالة التنمية الأميركية ومؤسسة رينيه معوض التجهيزات بكلفة قاربت 100 ألف دولار أميركي، وهي عبارة عن معدات لفرز برواز العسل آلياً، وتبلغ انتاجيته حوالي 40 برواز كل 5 دقائق، في مقابل انتاجية العمل اليدوي السابق البالغة برواز واحد كل 5 دقائق. لكن المشكلة حالياً تكمن في عدم استيعاب مكنات الفرز لكل قياسات البراويز. كما تولى مجلس الإنماء والإعمار تمويل خط تعبئة العسل بقيمة 8 آلاف دولار أميركي. وهنالك حاجة لتجهيز غرفة لتبريد الشمع، تساعد في قتل اليرقات وتسهل عملية فرز العسل عن البرواز، وتقدر كلفته بحوالي 8 آلاف دولار أميركي. وتخضع المنتجات الى فحوص مخبرية في

مختبرات وزارة الزراعة وغرفة الصناعة في طرابلس والجامعة الأميركية في بيروت. وهنالك سعي لتأسيس مختبر خاص بالتعاونية. علماً أن المواصفات الحالية للعسل لا تسمح بتصديره الى اوروبا. كما تم إنشاء معمل للشمع بلغت كلفته حوالي 70 ألف يورو، ساهمت البعثة البابوية بـ 50% من كلفته. وتشارك التعاونية بالمعارض من أجل تصريف الانتاج عبر صفقات مع تجار الجملة.

4) **الجمعية التعاونية الإنمائية في الضنية** وهي جمعية ناشطة على المستوى الوطني مركزها سير (رئيسها سامر فتفت)، تأسست عام 2003، ومن أهم إنجازاتها تنسيق مشروع تطوير أنماط الحياة في المناطق الريفية بالشراكة مع مؤسسة الحريري للتنمية البشرية، عبر مشروع التنمية الاجتماعية الذي ينفذه مجلس الإنماء والإعمار بتمويل من البنك الدولي. عملت على تطوير أنماط الحياة في ايزال عبر تطوير وتنمية قطاع تربية المواشي وقامت بعدد من ورش العمل وبمساعدة مربي المواشي على تسويق انتاجهم من خلال إنشاء وتجهيز مصنع للألبان والأجبان. بالإضافة الى تنسيق مشروع إنشاء وتجهيز وحدة تبريد الفاكهة في سير، مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة، وبتمويل من الإتحاد الاوروبي، بهدف إطالة مدة حياة الفاكهة وذلك لبيعها بأسعار أفضل عما تكون عليه وقت اغراق الاسواق بالفاكهة.

7.2 النشاطات المكملة للقطاع الزراعي

كما هو حال الاقتصاد الضناوي الذي ظل لفترة طويلة وحيد الأبعاد ويقوم على الانتاج الزراعي أساساً، فإن هذا الانتاج بدوره يبدو شبه وحيد الأضلاع، إذ يكاد يفتقد الى النشاطات المكملة له، مثل تربية المواشي والدواجن، والرعي، وتربية النحل والأسماك؛ والغياب شبه التام للصناعات الغذائية، وغيرها من الصناعات الخفيفة التي تحتاج الى مواد أولية من القطاع الاقتصادي الأولي.

7.2.1 التربية الحيوانية

تتعدد أشكال التربية الحيوانية في الضنية ومناطقها المختلفة. وتشمل هذه النشاطات التربية المنزلية لبعض الحيوانات الأليفة، وانشاء مزارع خاصة بالانتاج الحيواني، وأعمال الرعي، إضافة الى تربية النحل واستخراج العسل الطبيعي.

1. **تربية النحل**: تطور نشاط تربية النحل بشكل متسارع، خلال السنوات الأخيرة، إذ يقارب عدد قفران النحل في المنطقة حوالي 33,500 قفير، موزعة على مناطق عدة من الضنية، كما يربو عدد النحالين عن 750 نحال. وإذا ما قورن عدد القفران في الوقت الراهن، مع عددها في أواخر التسعينات، لوجدنا أنها تضاعفت حوالي مرتين وثلث المرة في حوالي عقد ونيف من السنين[82]. وتشتهر بلدة بيت الفقس بالأكثر في هذا المجال، إذ تبلغ حصتها نحو 60% من إجمالي عدد القفران في المنطقة، وقد بدأت حصة المناطق الأخرى تتزايد، وبالأخص في السفيرة وقرصيتا وكفرحبو وعزقي، إلخ.

لكن عدداً من النحالين يربون النحل ويستخرجون العسل للإستهلاك المنزلي، وليس بغرض البيع في السوق، خصوصاً في القرى التي ينخفض انتاجها الى مستويات متدنية. لذلك، ثمة اعتقاد بأن نصف كمية الانتاج فقط تصل الى السوق، وتقدر بحوالي 150 طن من العسل، علماً أن أمراض النحل واختفاءها، هذا العام، قد خفض الانتاج الى حوالي 80 طن فقط. إلا أن هذا الهبوط في كمية الانتاج جرى تعويضه عبر ارتفاع سعر المبيع بنحو 50% هذا العام، مما حافظ على مداخيل المنتجين. ويبيع النحالون العسل في سوق الجملة، وهذا ما يؤثر سلباً على أرباحهم، كون أسعار العسل تتضاعف إذا ما تم تسويقه (أو جزء منه) بالمفرق. ولكن هذا الأخير يتطلب تقنيات حديثة في التوضيب، وماركات مسجلة للعسل الضناوي وخطة تسويقية للمنتَج. مع العلم أن أكثر من نصف الانتاج هو من صنف يكثر الطلب عليه، وهو عسل السنديان، بينما يتنوع الباقي على

[82] يذكر حسين الصمد في تقريره، أن عدد قفران النحل في الضنية بلغ 10,000 قفير، 80% منها لنحالين من بيت الفقس – المرجع مذكور سابقاً.

أصناف مختلفة بحسب الموقع الجغرافي ونوع الزهور التي يتغذى عليها النحل، مع الاشارة الى صعوبة تسويق صنف عسل الحمضيات، الذي ينخفض الطلب عليه.

وينقل النحالون القفران بحسب المواسم، بحيث توضع في المناطق الجردية المرتفعة صيفاً (جردي النجاص ومربين، بريصا، نبع السكر)، ويهبطون بها شتاء الى المناطق الساحلية من الضنية (كفرحبو على سبيل المثال)، وبعض مناطق عكار، فضلاً عن مدينة طرابلس. وتقدم وزارة الزراعة الدعم للنحالين عبر تأمين الأدوية لمكافحة أمراض النحل، إضافة الى بعض المساعدات، خصوصاً تلك التي تتعلق بالملكات المستوردة من الخارج، وذلك بسبب ارتفاع الضرائب المجباة على استيراد النحل.

جدول رقم 54: توزع عدد قفران النحل والنحالين بحسب القرى

التجمع	القرية	عدد النحالين	عدد القفران
التجمع الأول	بقرصونا	15	070
	بقاع صفرين	20	600
التجمع الثاني	نمرين	5	250
	قرصيتا	30	2,100
	عين التينة	8	240
	بيت الفقس	300	20,000
	السفيرة	250	5,000
التجمع الثالث	كفربنين	6	90
	بيت حويك	2	60
	قرن جيرون	10	200
التجمع الرابع	تربل	1	20
	كفرشلان	13	650
	كفرحبو	80	2,000
	مركبتا	1	50
	عزقي	10	1,000
التجمع الخامس	دير نبوح	1	40
التجمع السادس	كرم المهر	10	80
	كهف الملول	2	100
	بحويتا	4	200
إجمالي الضنية		**768**	**33,385**

2. **<u>التربية الحيوانية المنزلية</u>**: في السابق لم يكن يخلو بيت فلاح من بضعة حيوانات مدجنة، مثل الطيور، وخاصة الدجاج، للإستفادة من بيضها، ولحومها؛ إضافة الى عدد من رؤوس البقر أو الماعز، للإستفادة من الحليب وصنع مشتقاته، مثل اللبن والعيران واللبنة والأجبان المختلفة والشنكليش والسمن. وقد يشمل ذلك أيضاً، ثوراً للفلاحة ولدرس القمح والشعير، وحماراً أو بغلاً لنقل المحاصيل الزراعية والحطب وجرار المياه، إلخ.

أما اليوم، فتكاد تربية الحيوانات المنزلية تندثر، وبخاصة في القرى والبلدات ذات الموقع الجغرافي المركزي. وتتقلص أعداد الأسر التي تحافظ على هذه العادات، التي كان لا غنى للفلاح عنها في تأمين إحتياجات معيشة أسرته الرئيسية. هكذا، تنحصر تربية الحيوانات الأليفة في عدد قليل من الأسر في البلدات الرئيسية، بينما ما زالت متوفرة في القرى النائية ذات الطابع

الريفي التي يغلب على أهلها العمل الزراعي المباشر، حيث ما زالت النسوة من ربات البيوت تبدين اهتماماً بما توفر للأسر من هذه الحيوانات. وعلى الأغلب، ما زالت الدواب تستخدم لنقل المحاصيل الزراعية خاصة في الأراضي التي لا تصلها الطرقات الزراعية. وهنالك بضعة مزارع قليلة العدد ترتفع فيها أعداد الأبقار. وعلى سبيل المثال، توجد في عزقي ثلاث مزارع للبقر يبلغ إجمالي عدد رؤوس البقر فيها نحو 60، وكذلك الأمر في كرم المهر، تتوزع 50 بقرة على ثلاث مزارع أيضاً. وبعض الأسر تبيع الحليب الى معامل الألبان والأجبان والقشدة في المنطقة، كما يتم في بعض القرى توزيع الحليب وبيعه الى المنازل. أما بالنسبة للدواجن، فتتراوح ما بين الـ 10 والـ 20 دجاجة للأسرة الواحدة. مع العلم أن قرية زغرتغرين في التجمع السادس يُقدر عدد الطيور فيها بحوالي ألف دجاجة، لكن جلها تربية منزلية.

ويبدو أن الشكوى تكبر بسبب غلاء سعر العلف، ما يكبد الأسر قسماً هاماً من مدخولها، كما يؤثر سلباً موضوع شح المياه على تربية الحيوانات في بعض المناطق، بالإضافة الى الحاجة الى الأدوية لمكافحة الأمراض والبيطريين أحياناً، وهي أمور مكلفة على ذوي الدخل المحدود.

3. **مزارع الدواجن**: منذ عشر سنوات خلت، تراجع عدد مزارع الدواجن في الضنية الى إثنتين فقط، واحدة منهما موسمية، والأخرى تنتج على مدار السنة. أما اليوم، ورغم إقفال إحدى هاتين المزرعتين (الكائنة في الخرنوب)، فقد استعاد هذا النشاط الاقتصادي عافيته وحيويته، وعاد الإزدهار لأسواق منتجات هذه المزارع، من بيض ولحوم. وتتوزع المزارع في المنطقة على 5 قرى من 5 تجمعات سكانية مختلفة (ما عدا التجمع السادس). وتنتشر مزارع الدواجن الصغيرة في ايزال، بينما توجد واحدة متوسطة الحجم (نسبة لمزارع المنطقة) في دير نبوح تحتوي 5 آلاف طائر، ويتم بيع منتجاتها لشركات متخصصة بالدجاج. أما في كفرحبو، فيصل عدد الطيور الى 100 ألف دجاجة، تتوزع على 6 مزارع للدواجن. ويرشح أن تتزايد أعداد هذه المزارع في المستقبل.

جدول رقم 55: توزع عدد الطيور على مزارع الدواجن بحسب القرى

التجمع	القرية	عدد الطيور
التجمع الأول	بخعون	2,000
التجمع الثاني	بطرماز	2,500
التجمع الرابع	كفر حبو	100,000
التجمع الخامس	دير نبوح	5,000
	ايزال	8,000
إجمالي الضنية		**117,500**

4. **رعي الماشية**: ما زال النشاط الرعوي في الضنية يحافظ على عافيته، كون الضنية تمتاز بمراعيها الخصبة، خاصة في منطقة جرود الضنية. وأهم المراعي الطبيعية *"تلك الممتدة من سفوح القرنة السوداء حيث تنبت الأزهار البرية والأعشاب فيها بعد ذوبان الثلوج في أوائل الصيف وصولاً الى منطقة المزارع الخمس مروراً بجردي النجاص ومربين، وايزال وداريا والشالوط، حيث تجوب قطعان الماعز صيفاً حيث ينتقل بها أصحابها شتاءً لترعى في خراج قرى وبلدات الجزء الأوسط والأدنى من المنطقة هروباً من الثلوج"*[83]. وتستقطب منطقة جرود الضنية (جبل المكمل وجرد مربين) قبائل من الرعاة العرب، حيث ترعى قطعانهم في هذه المناطق التي تشتهر بسعة مراعيها وجودتها. كما يأتي الرعيان

[83] حسين الصمد: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 18. وقد قدرت تلك الدراسة، مساحة هذه المنطقة الرعوية بـ 87,283 دونم.

من منطقة البقاع الى سفوح المكمل المحاذية لقضاء بشري، ليس فقط لرعي قطعانهم، بل لرعي قطعان الماشية العائدة لأهالي بشري أيضاً.

وقد أظهرت نتائج البحث الميداني أن المناطق الأخرى، الخارجة عن نطاق جرود الضنية، تبلغ مساحة المراعي فيها حوالي 44 كيلومتر مربع، وهي موزعة على التجمعات السكانية التالية (باستثناء التجمعين الأول والثاني): التجمع الثالث ويتضمن حوالي 16 كيلومتر مربع من المراعي، والتجمع الخامس حوالي 13 كيلومتر مربع، والتجمع السادس حوالي 5 كيلومتر مربع، كما تتضمن كفرحبو وعزقي بعض المراعي الصغيرة المساحة. وبالنظر الى أن التجمع الثالث يحتوي على 44% من هذه المساحات، تتعاظم الشكوى من ممارسات الرعيان في المناطق الحرجية والغابات، كونها تضر بالبيئة وبالشجيرات وبراعم الأشجار التي تلتهمها قطعان الماعز فتؤثر سلباً على نموها. بينما ينتقل خلال فصل الصيف رعاة جيرون الى سهلة عين التفاحة على ارتفاع 1,600 متر عن سطح البحر لإفساح المجال لماشيتهم للرعي في السهلة الفسيحة، فينصبون الخيم هناك، ويقيمون زرائب لقطعان الماعز التي يملكونها، قبل عودتهم شتاءً الى قريتهم. ومن بين الإبتكارات التي قاموا بها، للتغلب على مشكلة شح مياه النبع في تلك الفترة من السنة، إنشاء بركة من الباطون بطول 10 أمتار وعرض متر واحد وبعمق 70 سنتيمتراً، بهدف تجميع مياه النبع فيها حتى تشرب منه ماشيتهم[84].

ويتبين من المعطيات وجود حوالي 19 ألف رأس من قطعان الماعز والأغنام في الضنية (إذا ما استثنينا تلك المجموعات الصغيرة التي تقوم على التربية الحيوانية المنزلية). علماً أن أعداد الأغنام في الضنية تتناقص لصالح الماعز، نظراً لما تحتاج إليه الأغنام من أعلاف خلال فصل الشتاء، وهي مكلفة للغاية بالنسبة للرعاة. وتوجد أكبر نسبة من القطعان في منطقة بقاع صفرين العقارية (التي تضم جرد النجاص وعطارة والقرنة السوداء)، حيث تستحوذ على 20% من إجمالي عدد رؤوس الماشية. وفي المرتبة الثانية نجد كرم المهر (15%)، ثم كلا من السفيرة ودبعل (10.5% لكل منهما). أما على مستوى التجمعات فان التجمع الثالث يأتي في المرتبة الأولى حيث يستحوذ على ربع عدد رؤوس الماشية؛ يليه التجمع الثاني (قرابة 22%)؛ ثم التجمع الأول – بقاع صفرين (حوالي 20%).

وغالباً ما يكثر بيع ذكور القطعان، مقارنة بالإناث، كون الأخيرة مصدر يدر الحليب للإنتفاع منه كمصدر إضافي للدخل، ولزيادة عدد الماشية من خلال دور الإناث في التكاثر والإنجاب. ويبلغ متوسط سعر مبيع الماعز حوالي 300 ألف ليرة لبنانية للرأس. ويغذي الانتاج الحيواني الطلب في السوق المحلي، وكذلك الأسواق خارج الضنية، مثل طرابلس وزغرتا. علماً أن السوق المحلي يستورد بعض أنواع الماشية من الخارج وبالأخص من سوريا.

[84] عبد الكافي الصمد، مقالة بعنوان "عين التفاحة: صيف الرعاة يحيل السهل قرية"، المنشور في جريدة الأخبار عدد يوم السبت 15 تشرين الأول 2011، رقم: 1538.

جدول رقم 56: عدد الرعاة ورؤوس الماعز والغنم بحسب القرى[85]

التجمع	القرية	عدد الرعاة	عدد رؤوس الماعز والغنم
التجمع الأول	بقاع صفرين	15	3,750
التجمع الثاني	قرصيتا	2	110
	السفيرة	×	2,000
	بطرماز	×	1,000
التجمع الثالث	كفربنين	6	750
	جيرون	7	2,000
	دبعل	10	2,000
التجمع الرابع	كفرشلان	1	100
	كفرحبو	3	240
	الروضة	20	1,225
التجمع الخامس	دير نبوح	20	1,000
	ايزال	17	650
التجمع السادس	زغرتغرين	10	300
	عيمار	6	1,000
	كرم المهر	7	2,800
إجمالي الضنية			**18,925**

7.2.2 التحطيب وصناعة الفحم الخشبي

عانت منطقة الضنية خلال قرون طويلة من عمليات قطع الأشجار، بهدف الحصول على الأخشاب، والإتجار بها، مثلها في ذلك مثل معظم المناطق اللبنانية الحرجية التي تتوفر فيها الغابات. ويُعتقد أن الضنية كانت فيما مضى غابة موصولة من الأشجار. كما أن النمو العمراني وانشاء مرافق البنى التحتية واستصلاح أراضي زراعية، قد شكل بحد ذاته عاملاً في تقليص المساحات الحرجية والغابات. لكن ما هو حاصل في أيامنا هذه، هو تعويل بعض الأهالي على التحطيب كنشاط اقتصادي مدر للدخل الوفير[86]. وتنتشر هذه الظاهرة في القرى الجردية النائية، وبالأخص في قرى التجمع الثالث (60% من أهالي قرية جيرون يعملون في صناعة الفحم)، حيث توجد غابة الصنوبر الواقعة بين السفيرة وطاران وبطرماز، وعلى امتداد المساحة بين طاران غرباً، وحدود الهرمل شرقاً، ووادي جهنم على الحدود الشمالية مع عكار، وتتضمن غابة دبعل، ومحمية جرد مربين، إلخ. كما يوجد معمل فحم في كفرحبو، يعمل فيه عشرة عمال، بمتوسط أجر شهري يبلغ 500 دولار أميركي.

ويقوم نشاط التحطيب على استخدام الحطب كوقود للتدفئة، حيث تحتاج العائلة المتوسطة في القرى والبلدات المرتفعة الى حوالي ثلاث نقلات شحن (بيك أب)، خلال فصل الشتاء، تقدر كلفتها الإجمالية حوالي مليون ونصف المليون ليرة لبنانية. كذلك، يزود نشاط التحطيب، صناعة الفحم بالمواد الأولية الضرورية للمشاحر كي تنتج الفحم الذي يستخدم للتدفئة أيضاً،

[85] هذا الجدول يُظهر فقط تلك القرى التي لديها قطعان من الماعز والغنم تقدر بـ 100 رأس وما فوق.

[86] أورد الصحافي محمد وهبة المعلومات التالية: "خلال السنوات الأربع الأخيرة، زادت واردات الفحم الخشبي ... بنحو 257% وفقاً لإحصاءات الجمارك اللبنانية ... لتصل الكمية في نهاية 2010 الى 22691 طناً ... ويبلغ السعر الوسطي لطن الفحم المستورد 383 دولاراً، فيما يباع للمستهلك بما قيمته ... 724 دولاراً، علماً بأنه لا رسوم جمركية عليه"؛ من تقرير صحافي تحت عنوان "تجارة الفحم منجم للأرباح" المنشور في صحيفة الأخبار يوم الإثنين 12 أيلول 2011، العدد رقم 1509.

وللشواء وللنراجيل، إلخ. كما يزود هذا النشاط صناعة الصناديق الخشبية المخصصة لتوضيب الفاكهة والخضار، بالمواد الأولية من الأخشاب التي تحتاجها. ويعتبر التحطيب نشاطاً عالي المردود، ويساهم في سد المتطلبات المعيشية للأسر التي تعيش من العمل الزراعي والرعوي في الأساس، وتفتقر الى نوعية تعليم جيدة، وينزح سكانها طلباً للعمل في أنشطة موسمية في مناطق أخرى، مثل الزراعة والبناء.

والمشكلة تكمن في غياب عناصر استقرار المزارع في أرضه، وغياب المشاريع المنتجة التي توفر فرص عمل وقيمة مضافة للأهالي، عبر مشاريع غير ضارة بالبيئة، من قبيل المشروع المقترح من قبل التعاونية الزراعية التنموية في الضنية، المتمثل في إقامة مشروع إنتاج حطب صناعي من "السيكون" الذي يتم الحصول عليه من خلال عمليات تشحيل لأغصان الشجر بطرق لا تضر بها، إنما تساعد في نموها وارتفاعها. علماً أن هذا النوع من الحطب الصناعي يعرض في السوق بنصف قيمة المازوت اللازم للتدفئة في فصل الشتاء، أي أن توفير المنتج في السوق، يقدم بديلاً عن الانتاج المضر للبيئة من حطب وفحم، وكذلك بديلاً أوفر للمستهلك من التزود بمادة المازوت. وتُقدر كلفة المشروع حوالي 95 ألف دولار أميركي.

كما تكمن المشكلة في غياب سلطة مركزية تفعل مراقبة تنفيذ القوانين والتأكد من فرضها والالتزام بها، حيث أصدر وزير الزراعة حسين الحاج حسن قراراً بإعطاء رخص التفحيم في أوقات وكميات محددة، *"لكن ما يحصل حالياً أن الانتاج ... يجري بصورة غير شرعية في مناطق في عكار والبقاع والأطراف الشمالية من مناطق جبل لبنان. هناك ينتج فحم السنديان من أجل تصديره مهرباً ... الى سوريا والعراق وتركيا والامارات"* [87].

7.2.3 الصناعات الغذائية

تعتبر الصناعات الغذائية المنزلية من العناصر الرئيسية لبقاء أسر الفلاحين في الضنية، كما في كل المناطق الريفية من لبنان. فحيثما كانت العوامل المناخية غير مؤاتية للنشاط الزراعي خلال فصل الشتاء (الثلوج والصقيع) - وبخاصة في المناطق الجردية المرتفعة - إضطر السكان الى انتاج المؤونة لسد احتياجاتهم الغذائية. وكون أغلب المنتجات الزراعية سريعة العطب، فإن عملية إنجاز المؤونة كانت دائماً تتطلب إدخال عمليات لتحويل هذه المنتجات بهدف حفظها على مدار السنة. هكذا، دخلت جذور الصناعات الغذائية والخبرات الضرورية لها الى كل بيت، وإتصفت هذه الصناعات بأنها من الصناعات المنزلية الطابع. وكانت ربات المنازل والإناث عموماً، معنيات بتعلم هذه التقنيات ونقلها من جيل الى آخر، والقيام بالمهمات التي عادة ما تكون شاقة وتستغرق وقتاً طويلاً. وقد تنوعت منتجات هذه الصناعات الغذائية المنزلية، من الحبوب، والطحين، والبرغل، والكشك، والشنكليش، والأجبان، والسمن، والقاورما، والخضار المجففة، والكبيس، والزيتون والزيت، والمربيات، والتين بسكر، والفواكه المجففة أو المنقوعة، والدبس، والخل، وشراب الفواكه المختلفة، وماء الورد، إضافة الى الحلويات المتعددة الأصناف، والمكسرات، والزبيب، والمشروبات الروحية (في بعض القرى).

لذلك، دخلت باكراً الصناعة الآلية لبعض المواد الغذائية الى الضنية وسبقت غيرها من الصناعات الى المنطقة: *"لقد أنشئ في بخعون أول مصنع لمعالجة وتصنيع رب البندورة في الأربعينات ... وكان صاحبه بيروتي من آل طبارة ... بالإضافة الى مصنع للكريما والقشطة بواسطة آلة عند أحمد الشرقاوي"* [88].

وتعتبر الضنية من المناطق المناسبة لإقامة مشاريع الصناعات الغذائية المختلفة، وبالأخص، تلك المتعلقة بأنواع الفواكه المنتجة هناك (التفاح، والمشمش، والدراق، والإجاص)، وذلك لسببين: أولاً، بسبب التركيز على زراعة أشجار الفواكه المثمرة؛ وثانياً، بسبب وجود كميات تالفة من هذه الثمار في آخر الموسم. فبرغم إعتماد المنطقة على انتاج الثمار بغرض التصدير، بشكل رئيسي، إلا أن الفواكه المصدرة الى الخارج، عادة ما يتم فرزها، بحيث يؤخذ منها ما يصنف كباب أول.

[87] نفس المصدر السابق.

[88] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 327.

ولذلك، يمكن أن تستخدم الثمار التي لا تتطابق وهذه المواصفات في مجال الصناعة الغذائية، وخاصة المعلبات والكنسروة والمربيات والعصائر ... علماً أن هذه المنتجات الصناعية تستهلك حالياً في الضنية، بينما الكثير منها مستورد.

وتفتقد الضنية حالياً لهذا النوع من الصناعات الغذائية، ما خلا ذلك المعمل الذي أنشأته تعاونية الإنماء الريفي في بيت الفقس، عام 2000. وهو معمل مجهز بمطبخ يحتوي على أحدث الآلات لتصنيع وتوضيب العصائر والأغذية الخالية من المواد الحافظة. وقد أقيم هذا المشروع بالتعاون مع وزارتي الصحة والتربية، وبدعم من مؤسسة رينيه معوض وجمعية الشبان المسيحيين (YMCA). كما طرحت فكرة إقامة مشروع مماثل في كفرحبو، على أن تعمل فيه النساء، كجزء من عملية تمكين المرأة، تماماً كما في بيت الفقس، خصوصاً بعدما تأسست مؤخراً الجمعية الحرفية النسائية الثقافية في كفرحبو (عام 2009). وقد حصلت الجمعية على هبة من جمعية الشبان المسيحيين (YMCA)، عبارة عن عدة مطبخ تستخدم حالياً في انتاج بعض أصناف المواد الغذائية، بالإضافة الى نشاطات حرفية وتدريبية وثقافية أخرى. والفكرة تقوم على توسيع انتاج المواد الغذائية وتوسيع مشاركة النساء في العمل مقابل أجر قدره ألفي ليرة لبنانية في الساعة. أما المشروع المستقبلي الأكبر فقد طرح منذ 5 سنوات، حين قام آل الحريري بشراء قطعة أرض تقدر مساحتها بعشرين ألف متر مربع في طاران، بهدف إنشاء معمل كبير للصناعات الغذائية من مربيات وفواكه مجففة ومعلبة، وغيرها. إلا أن المشروع متوقف منذ ذلك الحين.

أما باقي المعامل الصغيرة التي تقوم على العمل العائلي تحديداً، فهي قليلة العدد من ناحية، وتقوم جميعها على الاستفادة من الانتاج الحيواني، مثل معامل القشدة والألبان والبوظة والعسل الطبيعي، بالإضافة الى صناعة الحلويات (أنظر الجدول رقم 57 أدناه).

جدول رقم 57: أنواع الصناعات الغذائية وعددها بحسب القرى

التجمع	القرية	نوع الصناعة الغذائية	عدد المعامل
التجمع الأول	مراح السراج	معمل حلويات	2
	عاصون	معمل لبنة	1
التجمع الثاني	بيت الفقس	معمل شمع	1
		معمل تصنيع المنتجات الغذائية	1
		معمل انتاج العسل وتوضيبه	1
	بطرماز	معمل قشدة	4
التجمع الرابع	كفرحبو	معمل انتاج العسل وتوضيبه	1
التجمع الخامس	ايزال	معمل بوظة	1

7.3 القطاع الصناعي والحرفي

"إن الطبيعة الجبلية لمنطقة الضنية ... قد حددت الوجهة الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، فأضحى المجتمع في الضنية مجتمعاً زراعياً محضاً ندر أن عرف أهله أعمال التجارة والحرف اليدوية طيلة العهدين العثماني والفرنسي، إذ أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كان الحداد الوحيد الموجود في سير هو من إهدن والنجار الوحيد يعود بأصله الى مزرعة التفاح في قضاء الزاوية" [89]. بعد ذلك، *"استوطن إسكافي أرمني في بخعون وآخر في سير، وأصبحت الأحذية تصنع محلياً، ويوجد العديد من أهالي الضنية ممن تعلموا مهنة السكافة"* [90]. هكذا، وبشكل خجول وبطيء بدأت تنمو الحرف في الضنية، وكان يتم الإستعانة، أحياناً، بموارد بشرية وخبرات حرفية تقنية من خارج المنطقة. بينما لا تزال الضنية، حتى يومنا هذا، خالية من المصانع الآلية الحديثة. إلا أن *"بعض الصناعات (مستلزمات العمران) بدأت تأخذ مداها منذ بداية الخمسينات بالإضافة الى بعض الصناعات التحويلية حديثاً"* [91]. وقد تكون صناعة الكلس، واحدة من أقدم المهن في مجال انتاج مواد البناء في المنطقة، لكنها بسبب ذلك، ما زالت تعتمد تقنيات بدائية، من خلال استخدام "الأتون" الذي يقام عادة في مناطق مكشوفة في خراج القرى وقرب الأحراج، وحيث تستخدم العيدان الخشبية والحطب الرفيع كوقود لتشغيله (وهي صناعة موسمية، تقام خلال الصيف بسبب إنقطاع الأمطار فيه).

أما راهناً، فيشهد القطاع الصناعي الصغير والحرفي إزدهاراً نسبياً، وتنويعاً في النشاطات. فبالإضافة الى صناعة المواد الغذائية (التي تمت تغطيتها في الفصل السابق)، يوجد في الضنية ما يربو على 175 مؤسسة صناعية وحرفية. لكن الجدير بالملاحظة، هو غلبة الصناعات الحرفية الصغيرة على هذا القطاع، حيث تشكل 88% من إجمالي المؤسسات الصناعية، وهي بالتحديد تلك المؤسسات التي تنشط في مجال تصليح السيارات (ميكانيك، وحدادة، ودهان)، وأعمال الحدادة الإفرنجية، والنجارة (من مناشر وصناعة أثاث)، بالإضافة الى أعمال تركيب الألمينيوم. كما توجد مؤسستان تابعتان لجمعيتين أهليتين، تعنيان بالعمل النسائي في مجال الحرف اليدوية (أرتيزانا)، في كل من بيت الفقس وكفرحبو. كما يوجد 9 معامل لانتاج مواد البناء (حجر، خفان، رخام) إثنان في كل من كفربنين، ومراح السراج، وعزقي، ومعمل واحد في كل من بيت الفقس، وايزال وعيمار. أما في مجال التركيب، فيوجد 4 مشاغل لتركيب ألواح وسخانات على الطاقة الشمسية، في كل من ايزال، وكفرشلان، وكفرحبو (عدد 2)، وكذلك معمل لتركيب البرادات في كفرشلان. يضاف الى كل ذلك، مصنعان للبلاستيك (في بخعون وكفرشلان)، ومصنع لانتاج الفحم وتعبئة الغاز (وكلاهما يقعان في كفرحبو)، ومصنع لانتاج الفايبر غلاس والجوارب (كلاهما في بخعون)، ومعمل لتعبئة مياه الشرب في سير (التفاصيل في الجدول رقم 58 أدناه).

وقد أنشأ أحد رجال الأعمال من أبناء المنطقة معملاً لتعبئة مياه الشرب، أدراكاً منه بأن المياه تشكل إحدى أهم الثروات الطبيعية التي يمكن استثمارها. وقد حاز هذا المعمل على ماركة مسجلة، تحت اسم مياه "الحياة"، ليستفيد من حصة قدرها 2,500 متر مكعب من مياه نبعين تابعين لبلدية سير (أحدهما نبع الحور المشهور)، يستخدمها في تعبئة قناني المياه البلاستيكية وتسويقها في لبنان إضافة الى تصديرها للخارج (الى الخليج واستراليا بالأخص). وهذا هو المشروع الوحيد الذي استغل الثروة المائية في المنطقة لأغراض صناعية. لكن تم إقفال المعمل بالشمع الأحمر، من قبل وزارة الصحة، بسبب مخالفته القوانين الإجرائية المتعلقة بمراعاة قواعد الصحة العامة، حيث لم يكن يتم تغيير الفلاتر المنقية للمياه في الفترة المحددة بحسب المواصفات، أي كل ثلاثة أشهر. ولكن المعمل عاود العمل تحت مسمى جديد، لكنه أصبح يعبئ القوارير الكبيرة (الغالونات) بدلاً من قناني الشرب العادية.

[89] د. قاسم الصمد: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 114.

[90] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 326.

[91] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 327.

جدول رقم 58: توزع عدد مؤسسات القطاع الصناعي والحرفي بحسب النوع والقرية (ما عدا صناعة المواد الغذائية)

التجمع	القرية	نوع الصناعات والحرف	عدد المعامل
التجمع الأول	سير	معمل تعبئة مياه للشرب	1
		صناعات حرفية صغيرة (ميكانيك سيارات، حداد افرنجي، نجار، دهان، المينيوم)	50
	بخعون	مصنع للجوارب	1
		مصنع فايبر غلاس (fiber glass) ، مصنع بلاستيك ،معمل المينيوم	3
	عاصون	صناعات حرفية صغيرة (حداد افرنجي، منشرة خشب)	5
	بقاع صفرين	صناعات حرفية صغيرة (حداد افرنجي، نجار، المينيوم)	4
	مراح السراج	معمل خفان	2
		صناعات حرفية صغيرة (ميكانيك سيارات، حدادة)	5
	الواطية	صناعات حرفية صغيرة (نجار)	1
	بقرصونا	صناعات حرفية صغيرة (ميكانيك سيارات، نجار، حفار)	10
التجمع الثاني	طاران	معمل المينيوم	2
	بيت الفقس	حرف يدوية (مشغل للعمل النسائي)، معمل خفان	2
	عين التينة	صناعات حرفية صغيرة (حداد افرنجي، نجار)	2
	قرصيتا	صناعات حرفية صغيرة (حدادة سيارات، دهان سيارات، حداد افرنجي، نجار)	6
	نمرين	صناعات حرفية صغيرة (حداد افرنجي، نجار)	2
التجمع الثالث	كفربنين	مصنع حجر، صناعات حرفية صغيرة (حداد افرنجي)	3
	بيت حاويك	صناعات حرفية صغيرة (حداد افرنجي)	1
	قرن جيرون	صناعات حرفية صغيرة (حداد افرنجي)	1
التجمع الرابع	كفرحبو	معمل تعبئة غاز، معمل فحم، معملان لتركيب ألواح الطاقة الشمسية	4
		حرف يدوية (مشغل للعمل النسائي)	1
		صناعات حرفية صغيرة (ميكانيك سيارات، حداد، نجار)	26
	كفرشلان	مصنع تركيب برادات، مصنع بلاستيك، مصنع تركيب ألواح الطاقة الشمسية	3
		معمل المينيوم، معمل موبيليا (أثاث)	3
		صناعات حرفية صغيرة (حداد، نجار)	18
	عزقي	معمل خفان، معمل رخام	2
		معمل موبيليا (أثاث)	5
التجمع الخامس	ايزال	معمل خفان	1
		معمل تركيب ألواح الطاقة الشمسية	1
		صناعات حرفية صغيرة (ميكانيك سيارات، المينيوم)	2
	دير نبوح	صناعات حرفية صغيرة (حدادة سيارات، دهان سيارات، حداد افرنجي)	7
التجمع السادس	عيمار	منشرة حجر	1
	كرم المهر	صناعات حرفية صغيرة (ميكانيك سيارات)	1

كذلك، توجد مشاريع عديدة تستغل ثروات طبيعية من نوع آخر في مجال انتاج مواد البناء، من رمل وبحص وحجارة ومواد تستخدم في تعبيد الطرقات. وتنتشر الكسارات في العديد من مناطق الضنية، مثل كفرحبو (7 كسارات)، وفي كل من بخعون وطاران (3 كسارات)، وسير ومراح السراج (كسارتان في كل منهما)، وبقاع صفرين وايزال وبطرماز (واحدة في كل منهم)، بالإضافة الى منطقة المزارع الخمس. علماً أنه تم إيقاف بعضها عن العمل، لكن البعض الآخر ما زال ناشطاً، خاصة في بقاع صفرين وتلك المرامل القائمة على أراضي آل شوك المستأجرة في أعالي الجرود (بعد سد بريصا). وقد عرفت بعض البلديات كيف تستفيد من هكذا مشاريع، عبر تلزيم توسيع طرقات جبلية الى مقاولين، يقومون بإستغلال ما ينتج من مواد البناء، مقابل حصة للبلدية التي تستخدم المواد في مشاريعها الإنشائية. ولكن التمادي في الاستثمار في الكسارات المدرة للدخل، تضر بأهم موارد المنطقة على الإطلاق، ألا وهو جمال الطبيعة واستقطاب الزوار من محبي الطبيعة والسياحة البيئية.

أما بخصوص العمالة في القطاع الصناعي والحرفي (بإستثناء صناعة المواد الغذائية)، فهي بمجملها مؤلفة من العمال الذكور، ما عدا مشاغل الحرف اليدوية – الأرتيزانا. وبشكل عام، لا يزيد عدد العمال في معظم هذه المؤسسات الصناعية عن العشرة عمال، إلا فيما ندر. ويغلب على هذه المؤسسات طابع الاستثمار الفردي أو العائلي (مثلاً في قرن جيرون ثلاثة أولاد عم تشاركوا في إنشاء ورشة حدادة). هكذا تطغى العمالة العائلية على هذا القطاع، ورغم ذلك، فإن العديد من المؤسسات، وبالأخص تلك التي تحتاج الى عدد أكبر من العمال، أو التي تتطلب عمالة غير ماهرة (كمعامل الخفان)، فهي تعتمد على العمال الأجانب (السوريين)، كونها أقل كلفة. فعلى سبيل المثال، تشغل منشرة الحجر في عيمار 20 عاملاً، ثلاثة أرباعهم من التابعية السورية. وتتراوح الأجور، ما بين حد أدنى يبلغ 10 آلاف ليرة لبنانية في اليوم للعمالة غير الماهرة، وما بين 40 ألف ليرة لبنانية يومياً كحد أقصى، بينما تبلغ يومية العامل بالمتوسط 30 ألف ليرة لبنانية.

إن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية القابلة للاستخدام في القطاع الصناعي، وبالأخص الفواكه والمياه (بعد إتمام حل مشكلة توفير مياه الري والشفة). بيد أنه يجب استغلال هذه الموارد بشكل يراعي قواعد الحفاظ على البيئة والصحة العامة واستدامة الموارد والمواصفات والمعايير التي تعزز فرص التصدير. كما أن المنطقة تزخر بالموارد البشرية اللازمة للاستثمار الصناعي، وبخاصة مع وجود معاهد فنية في الضنية يمكن أن تزود سوق العمل بما تحتاجه من الفنيين المهرة. وتتميز المنطقة كذلك بتوفر الأيدي العاملة الرخيصة الفائضة عن حاجة القطاع الزراعي. وهذه من العوامل الأساسية لنجاح المشاريع الصناعية. لكن ما ينقص المنطقة، هو عامل توفر رأس المال الكبير لقيام المنشآت الصناعية الضخمة؛ وهذا ما يمكن تأمينه عبر عقود الشراكة بين المتمولين أو عبر شركات مساهمة يكون للطبقة الوسطى حصة في المشاركة في رأسمالها وفي أرباحها. ولهذا السيناريو مستلزمات، أهمها وجود الرؤى حول المشاريع الكبرى، والرغبة في التعاون على تحقيقها، أو بالأحرى تحفيز أفراد المجتمع الضناوي على الاستثمار داخل منطقتهم عبر توحيد المصالح في هذا السبيل.

7.4 القطاع التجاري

تعتبر كل من بخعون وسير من أوائل الأسواق التجارية في الضنية، وما زالت أسواقها القديمة (خاصة في بخعون) تشكل معلماً تراثياً هاماً. ومع بدء تراجع الاقطاعية في منتصف القرن الماضي، تغيرت معايير الغنى والفقر في المجتمع، فأصبح من علامات اليسر أن يمتلك أحدهم محلاً تجارياً (حانوتاً) في السوق (وكان عدد المحلات آنذاك، في سوق بخعون، يتراوح ما بين 40 الى 50 محل كحد أقصى)[92]. وإزدهرت الحركة التجارية مذاك، وبوتائر تفوق تطور باقي القطاعات الاقتصادية في المنطقة. والجدير بالملاحظة، أنه كانت للضنية علاقات تجارية مع المناطق المحيطة بها، وحتى مع مناطق أكثر بعداً، منذ وقت مبكر. فبالإضافة الى الإعتماد التاريخي للضنية على حاضنتها الحضرية – مدينة طرابلس – فقد نسجت أيضاً علاقات تبادل تجاري للمنتجات الزراعية، مع مناطق زغرتا وبشري وعكار. وقد أبدى التجار البيروتيون إهتماماً خاصاً بالتعامل التجاري مع سوق بخعون، وجذبتهم فواكه الضنية التي كان يتم تسويقها في بيروت. كما كان يتم تفريغ الشاحنات المحملة

[92] وردت هذه المعلومة في مقابلة معمقة مع الصحافي في جريدة "الأخبار" عبد الكافي الصمد.

بالبضائع في بخعون ليصار الى نقلها لاحقاً الى أسواق أخرى حتى بلغت وجهتها الأراضي السورية وبالأخص حلب. وحتى يومنا هذا، فإن جزءاً من فاكهة الضنية يتم تسويقه لتجار الجملة في طرابلس وبيروت وجبيل. كما يهتم تجار جبيل بضمان انتاج الزيتون في الضنية قبل بداية كل موسم جديد. ويتوقع أن يكون إنشاء طريق سير الضنية – جباب الحمر – الهرمل، فاتحة لروابط تجارية أمتن مع أهالي الهرمل، وبخاصة في المجالات التي تتمايز فيها أصناف المنتجات الزراعية بين المنطقتين.

"وقد جاء في تقرير القنصل الفرنسي (القرن التاسع عشر) ... ما يلي: وهناك الى الشمال مقاطعات الضنية ... منطقة غنية بالأشجار المثمرة وخشب البناء، وتشتهر كذلك بالرخام وتربية النحل وتجارة الثلوج التي تنقل صيفاً الى طرابلس لصناعة المرطبات".

محمد مصطفى يوسف: "الضنية عبر العصور"

وفي مجال تجارة الخشب التي بدأت منذ عهد الإنتداب الفرنسي، وإزدهرت لمدة ربع قرن خلال الأعوام 1925-1950، حيث *"استغل الحلفاء الثروة الحرجية للبنان لأجل مد خط حديد يربط لبنان بفلسطين ثم مصر، إضافة لمتطلبات الحرب العالمية الثانية وأرباح التصدير والتجارة"*[93]. لقد انطوى ازدهار تجارة خشب اللآط (وهو عبارة عن قطع كبيرة من الأخشاب الجاهزة للتصنيع)، وعمليات قطع الأشجار الواسعة التي رافقتها، على تأثير إيجابي في المدى القصير، لجهة زيادة مستوى دخل ومعيشة بعض أبناء المنطقة، من ناحية؛ ولكن كان له أيضاً تأثير سلبي، على المدى البعيد، لناحية الضرر الفادح الذي خلفه على البيئة في الضنية.

لقد استفاد أوائل التجار من منتجات القطاع الاقتصادي الأولي في الضنية، لتسويقها في طرابلس، عبر امتلاك خانات فيها، حيث *"بدأ العمل التجاري ... في الضنية عبر التواصل مع مدينة طرابلس بوجود عدة خانات أصحابها من الضنية وقد إختصوا ببيع الفحم وعلف الحيوانات، ومن أهمها خان علي الشرقاوي وخان محمد علي جمال (من بلدة بخعون) ..."*[94].

لكن النقلة النوعية في المجال التجاري، حصلت عندما بدأ تجار الضنية بشراء المحاصيل الزراعية (من فواكه وخضار) ونقلها وتسويقها وبيعها خارج المنطقة. وقد بدأت الحكاية في طرابلس: *"كانت بداية تعاطي أبناء بلدة بخعون لتجارة الفاكهة مع محمد شمس الدين (الذي مارس طوال حياته الأعمال التجارية، إبتداء بتجارة الأخشاب (الآط) وانتهاءً بتجارة الفواكه خاصة التفاح ...) ومحمد البياع وانتقلت الى أفراد آل شاكر الصمد ..."*[95]. وقد تطورت هذه التجارة وتوسع نطاقها حتى بلغت سوق الكويت، ومنها الى باقي دول الخليج، فإزدهرت الأعمال بعدها لتشمل العديد من الدول العربية الأخرى المجاورة.

[93] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 306.

[94] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 330.

[95] نفس المصدر السابق – الصفحة 329 والصفحة 367.

"فعلى صعيد البلاد العربية تميز أبناء بخعون في الخليج العربي خاصة في الكويت، حيث سطروا نجاحاً ونشاطاً وفوزاً في العديد من القدرات ... وتجارة الفواكه والخضار بيعاً وشراءً، حتى أصبحت هذه التجارة من سمات العمل للفرد البخعوني، وأول من سافر وإغترب الى إمارة الكويت عمر قاسم الصمد، حيث كان أول من إستقبل أقرانه المهاجرين ... أحمد عبد الغني شاكر الصمد، وحمد عبد القادر يوسف حيث قام باستقبالهم ... في بداية الخمسينات من القرن العشرين".

محمد مصطفى يوسف: "الضنية عبر العصور"

هكذا بدأ في التكون ما أصبح يُعرف بمشاغل توضيب أو برادات الفاكهة والخضار، التي يربو اليوم عددها على العشرين مشغلاً، ويقع معظمها خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الضنية. ويشكل مجال الأعمال هذا، حالة من الإحتكار التجاري لمنتجات المنطقة الصالحة للتصدير، من قبل بضعة عائلات تخصصت ووسعت نشاطاتها في هذه الأعمال التجارية.

ورغم إنتشار المحلات التجارية في منطقة الضنية، في مختلف أنواعها ونشاطاتها، إلا أن الاتجاه الطاغي على الاستثمار التجاري استمر يتمثل في إقامة المشاريع والمؤسسات التجارية خارج الضنية، وبشكل خاص في طرابلس والمناطق التابعة لقضاء زغرتا، الواقعة على الطريق الرئيسية المؤدية الى الضنية (العيرونية وعلما ...). وهذا ما يدل على جاذبية القطاع التجاري بالنسبة لأبناء المنطقة، وقدرته على استقطاب الاستثمارات الجديدة، من ناحية، وتوجههم الى خارج المنطقة لتحقيق ذلك، من ناحية أخرى. والواقع أن الحراك السكاني الكبير الذي تشهده قرى المنطقة، وتراجع نسبة المقيمين الدائمين فيها، يجعلان المشاريع التجارية في المنطقة تأخذ طابعاً شبه موسمي، حيث تزدهر الأسواق صيفاً، ويتقلص حجمها شتاءً.

الرسم البياني رقم 12: توزع الوحدات التجارية بحسب التجمعات السكانية في الضنية

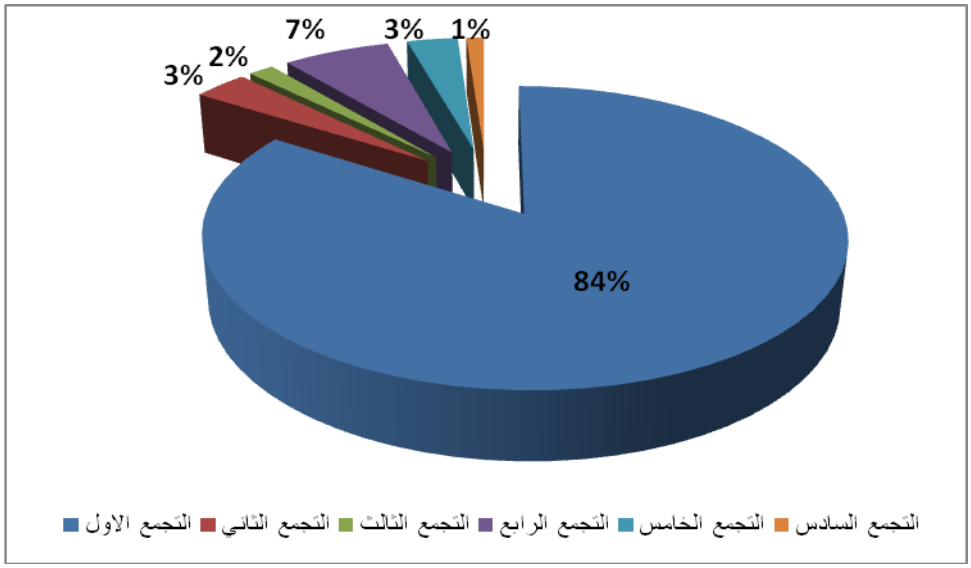

كذلك يلاحظ صغر حجم المؤسسات التجارية العاملة داخل الضنية، وخلو المنطقة من الأسماء المسجلة المشهورة أو العالمية، وسلسلات المتاجر ذات حق الإمتياز (Franchise). بل إن جل المحلات التجارية القائمة هو من نوع المؤسسات الفردية أو العائلية الطابع، التي لا تقوم بإستخدام عمالة غير عائلية، إلا في ما ندر. وللدلالة على ذلك، فإن صاحب صالات عرض السجاد والأرضيات المعروف بـ "تابيراما" (Tapirama)، وهو من الضنية أصلاً، قد بدأ نشاطه منذ قرابة 36 سنة في بيروت، وأصبح لديه 4 فروع آخرها أفتتح في طرابلس (شارع المعرض) عام 1983، لكنه حتى اليوم لا يوجد لديه فرع في مسقط رأسه.

والمفارقة الأخرى تتمثل في عدم شمول هذه الطفرة في الأعمال والمحلات التجارية، مختلف قرى الضنية، حيث أن الغالبية العظمى من المحلات التجارية تقع ضمن التجمع الأول. وهذه المحال التجارية، عادة ما تتمركز في أسواق البلدات الكبرى، أو تنتشر على طول الطرقات الرئيسية فيها. في المقابل، يتضح جلياً، خلو بعض القرى من أي نشاط تجاري، مثل تربل، ومزرعة القرين، وقرن جيرون، ومزرعة كتران، وعصيموت، وبيت زود، وبحويتا، وسواها. الأمر الذي ينعكس نقصاً كبيراً في الخدمات المتوفرة، وتدنياً في نوعية حياة سكان تلك القرى، حيث يضطر أهلها للإنتقال الى قرى وبلدات أخرى للحصول على احتياجاتهم من السلع الإستهلاكية. فقرية تربل على سبيل المثال، التي تنعدم فيها المحلات التجارية بالكامل، تصل ربطات الخبز إليها، يومياً، عبر بائع متجول بسيارته يؤمن هذه السلعة الغذائية الضرورية لأبناء القرية.

7.5 القطاع السياحي

تمتاز الضنية بعدة عناصر محفزة للقطاع السياحي، منها، جمال المناظر الطبيعية، والتنوع الحيوي، والمحميات الطبيعية، وتوفر المياه، والمناخ العليل، وبعض المواقع الأثرية. ومن أهم مواقع الجذب في الضنية، نورد بعض الأمثلة:

1. **الجبال**:
   - القرنة السوداء، وهي أعلى قمة في لبنان وتقع على رأس جبل المكمل، ويصل ارتفاعها الى 3,088 متر فوق سطح البحر
   - جبل الأربعين (يصل الى ارتفاع 1,540 متر فوق سطح البحر) ويقع فوق قرى نمرين وبقرصونا وبقاع صفرين
   - جبل القلعة (يصل الى ارتفاع 1,500 متر فوق سطح البحر) ويقع فوق نبع السكر، وهو مأوى للنسور وللحمام البري وطيور أخرى
   - جبل السفيرة

2. **الأودية**:
   - وادي جهنم، على طول الحدود بين الضنية وعكار، وهو أعمق وادي في لبنان يصل عمقه الى 250 متر
   - وادي الحمام يصل عمقه الى 230 متر
   - وادي سري

3. **المحميات الطبيعية**:
   - محمية جرد النجاص - جبل الأربعين: قرار أتخذ عام 1997
   - محمية جرد مربين - وادي جهنم: قرار أتخذ عام 1997، وهي من أكبر المحميات وتبلغ مساحتها حوالي كيلومتر مربع، وتمتد من ارتفاع 600 الى 2,800 متر فوق سطح البحر، وتحتوي على أكثر من 500 نوع من شجر الأرز إضافة الى اللزاب والشوح، كما والأرانب وطيور الحجل

4. **الأنهار**:

- نهر أبو موسى
- نهر البارد
- ملتقى روافد نهر البارد من نبع السكر ونبع سير عند مثلث طاران وبخعون والقطين

5. **المغاور والكهوف**: وتضم الضنية 37 مغارة في 18 قرية وتتميز عيمار وكهف الملول بوجود 4 مغاور في كل منها، وأهم المغاور في الضنية، هي:
   - مغارة الزحلان
   - مغارة زود

6. **البحيرات**:
   - بحيرة عيون السمك
   - بحيرة سد بريصا

7. **الغابات**:
   - غابة جرد مربين: شجر الشوح واللزاب والأرز، وهي أكبر غابة أرز في لبنان تحتوي على 7,000 شجرة
   - غابة جرد النجاص: شجر الأرز واللزاب، وتحتوي على 500 شجرة أرز
   - غابة بطرماز – طاران – السفيرة: شجر الصنوبر والشربين، وهي أكبر غابة صنوبر في لبنان
   - غابة عيمار: شجر الصنوبر
   - غابة كرم المهر (الزواريب): شجر الأرز
   - غابة السفيرة: شجر الأرز
   - غابة جيرون – بريصا: شجر الأرز والتنوب والشوح، وتحتوي على حوالي 12 ألف شجرة أرز، وفيها طائر الحجل وطائر دوري الجبل
   - غابة عين التفاح: شجر اللزاب
   - غابة قرحيا: شجر السنديان
   - غابة دبعل: شجر السنديان والأرز
   - غابة بخعون وجبل البيسار: شجر السنديان

"تغطي الغابات مساحات واسعة من المنطقة 77.784 دونماً إضافة الى مساحات حرجية تساوي 51.489 دونماً وهي من أكبر المساحات الغابوية في لبنان والتي تمتاز بتنوع أشجارها: صنوبر، سرو، شربين، سنديان، ملول، شوح، عرعر، لزاب، تنوب، وأرز، وهذه تشكل ثروة طبيعية مهمة وتضفي على المنطقة منظراً جميلاً ومناخاً لطيفاً وهذا يشجع على السياحة البيئية في المنطقة".

والضنية عموماً تزدهر فيها حركة الاصطياف، حيث يلجأ إليها أعداد كبيرة من أهلها النازحين للعمل والدراسة الى المناطق المحيطة، كما تستقبل بعض المهاجرين الذين يقضون عطلتهم السنوية في ربوع مسقط رأسهم. أما مناطق الجذب السياحي (البلدات المصنفة سياحية، مثل سير وبقاع صفرين وبخعون)، فتستقطب المصطافين إليها من خارج الضنية، وهم على الأغلب من أبناء طرابلس وبعض المناطق المحيطة مثل المنية والقلمون وعكار، كما يقصدها بعض أهالي بيروت. ومنذ قرابة العقد من السنين أصبحت الضنية تجتذب السياح العرب وبالأخص الخليجيين منهم، إضافة الى البعض من سوريا والاردن. فخلال فصل الصيف، يساهم هؤلاء المصطافون بتنشيط الحركة التجارية في أسواق المنطقة، كما تزدهر أعمال قطاع

الخدمات (مثل الفنادق والمطاعم وخدمات النقل)، بالإضافة الى القطاع العقاري، حيث بنى أو اشترى العديد منهم منزلاً له فيها، ومن لم يمتلك بيتاً، يستأجر شقة أو منزلاً أو يحجز له مكاناً في أحد فنادقها.

يلاحظ من نتائج البحث الميداني، تركز المؤسسات السياحية، أي الفنادق والمطاعم والمقاهي، في بلدات التجمع الأول، حيث تستحوذ 5 بلدات على أكثر من ثلثي (69%) المؤسسات السياحية في الضنية. والجدير بالذكر، أن إثنتين من هذه البلدات تكاد تنحصر فيها كل الفنادق العاملة في المنطقة (وعددها 5 فنادق من أصل 6). وتبرز ظاهرة تركز المؤسسات السياحية بشكل خاص في البلدات التالية: سير التي تحتوي 3 فنادق عاملة من أصل 5 فنادق موجودة فيها و10 مطاعم، لكن أحد أشهر وأقدم فنادق سير المعروف بأوتيل سير الكبير، من بين الفنادق التي أقفلت أبوابها عن استقبال الزوار؛ وعاصون التي تحتوي على فندقين أحدهما حديث العهد نسبياً (أفتتح في عام 2004)، بالإضافة الى 8 مطاعم، وقد إزدهر مؤخراً نشاط المطاعم في عاصون وبيت جيدة التابعة لها عقارياً؛ وبخعون التي يتوفر فيها 3 مطاعم، بينما توقف عن العمل أحد أعرق فنادق المنطقة في بخعون (فندق جنة لبنان)، بسبب ضيق الطريق المؤدية إليه، وعدم وجود أماكن مخصصة لمواقف السيارات؛ وبقاع صفرين التي يتوفر فيها مطعمان و8 مقاهي؛ بالإضافة الى 3 مطاعم في بقرصونا التي بدأت مؤخراً تدخل في التنافس على جذب السياح.

ورغم وجود بلدات في الضنية مصنفة كمناطق سياحية، منها ما حاز على التصنيف منذ 35 سنة مثل سير، ومنها ما هو حديث العهد مثل بخعون التي صنفت سياحية منذ 4 سنوات تقريباً، لكن المشكلة الكبرى التي تواجه الضنية ككل ودون استثناء المناطق السياحية فيها، هي تلك المتعلقة بمشكلة إنقطاع التيار الكهربائي. لقد كانت البلدات السياحية تتميز بتوفر الكهرباء فيها على مدار اليوم (7/24)، وذلك منذ بضعة سنوات خلت، أما اليوم فالإنقطاع يتجاوز ساعات التقنين لينعدم أي إنتظام في مد المنطقة بالتيار الكهربائي. يضاف الى ذلك، عدم توفر مولدات الكهرباء العامة (أي المخصصة للإشتراك)، ما عدا في بقاع صفرين، فإن المصطافين أصبحوا مؤخراً يفضلون التوجه الى مناطق أخرى قريبة من الضنية، مثل مناطق زغرتا وغيرها التي تتطور فيها السياحة بشكل لافت.

وبينما تتزايد المشاريع السياحية في إهدن وجوارها، وتتنوع فيها النشاطات الترفيهية الجاذبة للسياح، يبدو في المقابل، أن هكذا نوع من النشاطات، آخذ في التراجع في الضنية. فأحد المقاهي المشهورة في بخعون كانت تحيي حفلات فنية وأمسيات طربية، على سبيل المثال، حيث عُرف عنها أنها كانت فيما مضى تقدم برامج تستضيف فيها مطربين مشهورين مثل وديع الصافي وصباح فخري، بينما أقفلت اليوم أو تكاد، كل أنواع النشاطات الترفيهية والفنية والرياضية والمهرجانات والمعارض وحتى الجمعيات الثقافية.

أما الفنادق المتوفرة في المنطقة، فهي فنادق من الحجم الصغير. كما أن نشاطها موسمي، إذ تفتح أبوابها لاستقبال النزلاء خلال فصل الصيف فقط، وهي غير مجهزة للاستضافة خلال فصل الشتاء البارد. فإذا كانت العوامل الطبيعية والمناخية منها، تعتبر سبباً في ازدهار الحركة السياحية صيفاً، حيث تتزايد أعداد الوافدين الى الضنية وتنشط الحركة التجارية فيها؛ إلا أن أحد عوامل موسمية نشاط هذا القطاع (إضافة الى الحراك السكاني الواسع الى خارج المنطقة شتاءً[96])، يعود الى عدم توفر البنى التحتية والمنشآت والمرافق الخاصة بالنشاطات الشتوية، كرياضة التزلج على سبيل المثال. هذا رغم توفر المواقع الطبيعية المؤهلة لقيام مشاريع خاصة بهواة التزلج، مثل جبل المكمل بالقرب من القرنة السوداء، حيث يمكن أن يقام مدرج بطول 9 كيلومتر، بالإضافة الى مواقع مثل سهلة قنديل على ارتفاع 2,300 متر وقرنة الرجالات العشرة على ارتفاع 2,850 متر فوق سطح البحر. قد تكون أحد أسباب إنعدام توفر منشآت للرياضات الشتوية، هو شدة المنافسة في هذا القطاع، من قبل مناطق الأرز (الواقعة في الشمال)، وفاريا (الأقرب الى المركز – بيروت)، واللقلوق بدرجة أقل، بالإضافة الى الخلافات بين بشري والضنية على القرنة السوداء.

[96] "بلدة سير، المركز الإداري للمنطقة ... تعوض جمودها شتاءً ... من خلال حركة مواطنين يزورونها لإنجاز معاملاتهم، لكونها تضم مراكز إدارية مثل المحكمة الشرعية، قلم النفوس، مخفر الدرك، مصلحة المياه ومصلحة الكهرباء وغيرها، ما يدفع أحد مطاعمها إلى فتح أبوابه شتاءً يوماً واحداً في الأسبوع". من مقال "الضنية شتاءً: نزوح مخيف وصمود لافت" – مصدر مذكور سابقاً.

الرسم البياني رقم 13: توزع مؤسسات القطاع السياحي بحسب التجمعات السكانية

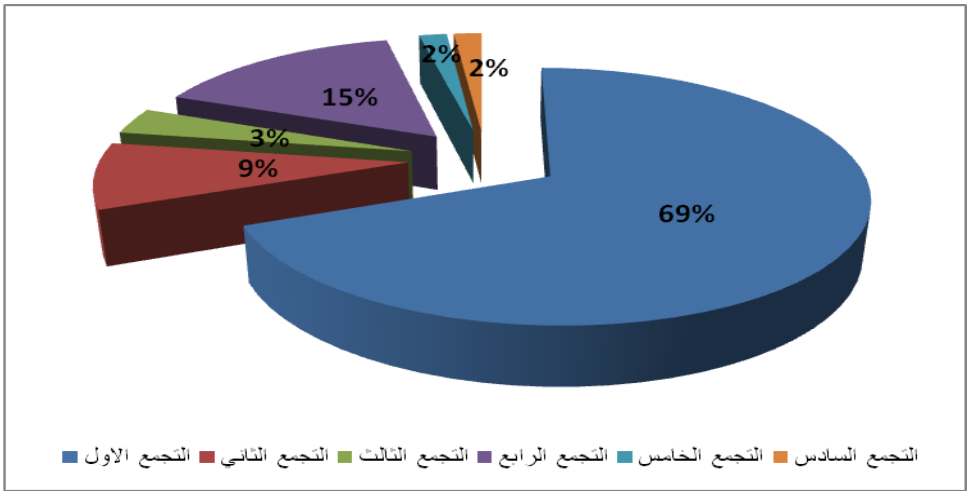

المشاريع المستقبلية في قطاع السياحة:

ومن أهم مشاريع القطاع السياحي على الإطلاق، القادرة على قيام قفزة نوعية في الخدمات السياحية للضنية والتي تؤهل المنطقة لحجز مكانة بارزة على الخريطة السياحية للبنان، هو بلا شك، مشروع تلفريك سير المتوقف منذ حوالي أربعة عقود من الزمن، "منذ العام 1972، تأسست شركة مشروع تلفريك سير السياحي برأسمال قدره 5,500,000 ل.ل. وقدرت كلفة المشروع وتوابعه (مطاعم وفنادق، وشاليهات وقاعات وغيرها ...) 5,000,000 ل.ل. سابقاً ... وبيع السهم بخمسين ليرة لبنانية. بخط هوائي بلغ طوله 1,700 متراً، على أن ينقل حوالي 500 شخص في الساعة. وتم شراء أرض في بلدة سير مساحتها 16,000 متر مربع (نقطة الانطلاق)، وفي منطقة جبل الأربعين 52,000 متر مربع (نقطة الوصول) ... وتمكنت الشركة من الحصول على امتياز لخمسين سنة. بلغ عدد المساهمين حوالي اربعماية مساهم وعدد الأسهم ماية وعشرة آلاف سهم وما يجدر ذكره أن الشركة استلمت 25% من ثمن المساهمات ... أعادت الشركة ترتيب أوضاعها قانونياً وتشكلت هيئة إدارية جديدة للمشروع ... وبعد تاريخ 2001/6/6 وهو تاريخ إنجاز الدراسات الحديثة عمدت الشركة الى تفعيل دور المشروع"[97]. لكن هذا المشروع الحيوي ما زال معطل منذ اندلاع الحرب الأهلية لأسباب متعلقة بحقوق المساهمين القدامى، وحاصل من ناحية أخرى على امتياز لفترة طويلة، مما أدى الى إضاعة الفرص أمام تنمية المنطقة سياحياً.

كذلك، يوجد مشاريع مستقبلية أخرى في المنطقة، منها ما هو قيد التنفيذ، مثل المشروع السياحي فوق مغارة الزحلان، الموصول بجسر خشبي للعبور فوق الوادي نحو استراحة في الطبيعة في حقل العزيمة. ومشروع قصر الأحلام في بخعون، وفندق ومطعم في بخعون قيد الإنشاء، وفندق آخر قيد الإنشاء في قرنة البرج فوق مزرعة كتران مؤلف من 8 أدوار ومصمم بحيث يدور الطابق الأعلى حول نفسه، ومشروع فندق قيد الدراسة في سير (على مساحة 5 آلاف متر مربع). وهي جميعها مشاريع قد تسهم في تطوير الخدمات السياحية التي يمكن للمنطقة أن توفرها.

[97] نقلاً عن مجلة الضنية عدد صيف 2001.

7.5.1 السياحة البيئية

كما يوجد في الضنية عناصر لقيام سياحة بيئية، ومشاريع مستقبلية واعدة على هذا الصعيد. وقد تم تعريف مفهوم السياحة البيئية خلال مؤتمر دولي عقد في عام 2002 في كيبيك برعاية الأمم المتحدة، على أنها: الزيارة المسؤولة لأماكن طبيعية، تهدف الى حماية وتحسين البيئة فيها وتساهم في منفعة المجتمع المحلي.

هذا وتقع الضنية على خريطة مشروع "درب الجبل اللبناني" الذي يمتد على مسافة 440 كيلومتر، من القبيات في عكار شمالاً، الى مرجعيون جنوباً. وينقسم درب الجبل الى 26 جزء، منها ثلاثة أجزاء ضمن الضنية، وهي:

1. الجزء الثالث: القمامين - القرن – كفربنين
2. الجزء الرابع: كفربنين – السفيرة – قرصيتا – نمرين – بقرصونا – سير
3. الجزء الخامس: سير – بقاع صفرين - دريا – كرم المهر – بشناتا - إهدن

كما تقع منطقة القمامين ضمن مشروع "ترحال" الذي أطلقته جمعية مدى، وهو مشروع سياحي-ترفيهي لمحبي اكتشاف المواقع الطبيعية والنشاطات الرياضية في الهواء الطلق (ركوب الدراجات الهوائية، تسلق الصخور، التزحلق على الثلج، صيد سمك وسباحة)، يعزز الربط بين 6 مشاريع بيوت ضيافة، 5 منها في الهرمل وواحدة في القمامين.

<u>المشاريع المستقبلية في مجال السياحة البيئية:</u>

قد يكون أهم هذه المشاريع، لكن أبعدها منالاً، هو ما ورد في إطار المخطط التوجيهي للأراضي اللبنانية، ضمن مشروع إقامة المنتزه الوطني (National Park) الذي يمتد بين عكار والضنية (على مساحة قدرها 270 كيلومتر مربع)، ويضم منطقة واسعة، من غابة السفيرة، ووادي جهنم، ووادي القمامين، وصولاً الى أعلى قمة في لبنان، كما تشمل مناطق في عكار مثل وادي قبعيت، ومرتفعات حرار، وصخور القموعة، ومرتفعات مشمش، وصولاً الى قلعة عكار العتيقة والقبيات.

كذلك، من المشاريع الكبيرة، مشروع "درب الغابة" الذي أطلقه إتحاد بلديات الضنية، الذي يمتد على مساحة 35 كيلومتر مربع، ويشمل مناطق جرد النجاص وبقاع صفرين، وكفربنين، القمامين ووادي سري، وبريصا وجرد مربين ووادي جهنم، بالإضافة الى قرى السفيرة ونمرين وقرصيتا وبيت الفقس وجيرون وقرن جيرون. ويشمل المشروع تأهيل وإنشاء طرقات وممرات ترابية لهواة رياضة المشي في الطبيعة؛ وتجهيز الدرب من خلال وضع إشارات ولوحات إرشادية وخرائط وتصاميم ومعايير السلامة؛ وإنشاء "بيت الغابة" وهو بيت صغير للضيافة يأوي إليه السائحون؛ وحملات ترويج للمشروع على المستويين المحلي والوطني، مثل موقع إلكتروني خاص، وكتيبات، وبوسترات؛ وتدريب الموارد البشرية من إداريين، وفرق صيانة للطرقات، وأدلاء سياحيين، ومراقبين، ومضيفين، إلخ. الذين سوف ينفذون ويشرفون على المشروع. ويبلغ طول طرقات الرجل فيه حوالي 75 كيلومتر. تبلغ كلفته التقديرية حوالي 432 ألف يورو، بتمويل من صندوق البيئة، وجمعية تنمية بلا حدود، وجمعية مدى وإتحاد بلديات الضنية. ويتوقع أن تنتهي أعمال المرحلة الأولى من المشروع في خريف عام 2012. ومن أهداف المشروع:

- ✓ التوعية البيئية
- ✓ تنشيط السياحة البيئية وإنشاء المخيمات وبيوت الضيافة والنشاطات الرياضية والترفيهية
- ✓ تحفيز السياحة الريفية والزراعية
- ✓ الحفاظ على الثروات والموارد البيئية والتنوع الحيوي والمناخ
- ✓ تطوير القدرات المحلية وتدريبها، واشراك أهالي المنطقة بالمشروع، وإيجاد فرص عمل لهم، ورفع مستوى دخلهم

ومن المشاريع الهامة، مشروع مركز جرد مربين البيئي، الذي أطلقته جمعية 2AID (رئيسها سامر فتفت من سير)، يهدف الى قيام مركز للدراسات البيئية والحياة البرية والتنوع الحيوي (يحتوي جرد مربين على 35 نوع من الطيور)، يستقبل طلاب

الجامعات، ويتضمن مختبر ومكتبة وغرفتين للمنامة، كما يتضمن مشتل لزراعة شتول الأشجار يستخدم لأغراض التشجير، ومركزان متخصصان للإهتمام والحرص على تناسل عصافير الحجل والأرانب البرية. يتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع حوالي 112 ألف دولار أميركي، ممولة من قبل تنمية بلا حدود (DSF) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). كما يتوقع الإنتهاء من المشروع في أواسط 2013.

كما تقدم إتحاد بلديات الضنية الى وزارة البيئة بطلب إقامة 3 محميات في الضنية، هي: غابة الصنوبر في السفيرة التي تبلغ مساحتها 3 ملايين و810 آلاف متر مربع، وغابة الأرز في كفربنين التي تبلغ مساحتها مليونين و120 ألف متر مربع، وغابة اللزاب في القمامين – جيرون وتبلغ مساحتها 3 ملايين و25 ألف متر مربع.

7.5.2 أهم مشاكل القطاع السياحي

- ✓ النمو العمراني المتسارع وطابعه العشوائي غير المنظم الذي ينقصه التخطيط المدني وانتظام قوانين البناء وتسوية مسألة الملكية العقارية، ومراعاة المعايير الجمالية في التصاميم المعمارية
- ✓ قلة الوعي بالمسائل البيئية
- ✓ رعي قطعان الماعز في الغابات وقضمها للأشجار الفتية والصغيرة
- ✓ الحرائق التي تصيب الغابات
- ✓ قطع الأشجار والتحطيب وصناعة الفحم الخشبي
- ✓ رمي النفايات في الأودية ومجاري المياه
- ✓ سوء حالة شبكة الصرف الصحي وعدم وجود محطات معالجة وتكرير المياه المبتذلة
- ✓ تلوث الأنهار والمياه الجوفية
- ✓ تبديد الثروة المائية وعدم استغلالها بالشكل السليم
- ✓ غياب الزراعة العضوية، والاستخدام المفرط للمواد الكيماوية والأدوية في الزراعة، بسبب غياب الرقابة والارشاد الزراعي
- ✓ انتشار هواية صيد الطيور بشكل غير منظم ومخالف للقوانين
- ✓ وجود الكسارات والمرامل
- ✓ سوء حالة البنى التحتية (بالأخص الطرقات والكهرباء)
- ✓ تأخير مشاريع حيوية للقطاع السياحي (تلفريك سير، مشروع ربط القمم)
- ✓ تعثر بعض المشاريع السياحية التي تعود للقطاع الخاص (إغلاق الفنادق وتوقف تشييد قصر الأحلام)
- ✓ قلة المشاريع السياحية والمنشآت والمرافق الضرورية لها
- ✓ قلة الخدمات والسلع الاستهلاكية وغياب أماكن التسلية والترفيه
- ✓ غياب النشاطات المحفزة للسياحة، مثل المهرجانات الصيفية والسهرات الفنية والمعارض التسويقية
- ✓ تركز استقطاب المصطافين من خارج الضنية في بضعة بلدات محورية (تقع جميعها ضمن التجمع الأول)
- ✓ موسمية النشاط السياحي، وغياب المنشآت اللازمة لتطوير السياحة الشتوية
- ✓ محدودية الفئة المستهدفة من قبل القطاع السياحي، وعدم الإنفتاح على كل فئات المجتمع اللبناني والأجنبي
- ✓ غياب السياسات الإعلامية الترويجية للمنطقة، والتي تسمح بتحسين صورة المنطقة في أذهان الناس، وكسر الصورة النمطية للمنطقة أو حتى الجهل بها.

7.6 الخلاصة

التحليل الرباعي:

خصائص سوق العمل والموارد البشرية	
نقاط القوة:	**نقاط الضعف:**
• الميل نحو تنوع سوق العمل وتنوع النشاطات الاقتصادية. • انتشار نزعة المبادرة الفردية والأعمال التجارية. • وجود الأسر الكبيرة (خاصة في المناطق الريفية) التي تمد القطاع الزراعي بالأيدي العاملة العائلية. • توفر فائض في الأيدي العاملة، بسبب تراجع الانتاج الزراعي، يمكن الاستفادة منها في مشاريع وقطاعات أخرى. • تزايد دخول المرأة الى سوق العمل. • وجود المهنيات التي تمد الشباب بالمهارات التقنية والفنية والقدرات التنافسية في سوق العمل. • وجود المهارات الموروثة خاصة لدى النساء في مجال الصناعة الغذائية التقليدية (منزلية الطابع).	**خصائص سوق العمل والموارد البشرية:** • انتشار البطالة والبطالة المقنعة. • انتشار عمالة الأطفال خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي-الحرفي. • ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ومحدودية دورها في سوق العمل واقتصاره على مهن معينة. • انتشار قطاعات الأعمال غير النظامية وغير المشمولة بالضمانات الاجتماعية (الزراعة، البناء، الحرف، المؤسسات التجارية الصغيرة، الأعمال الحرة الفردية). • غياب بعض الاختصاصات الفنية والتقنية في برامج المهنيات (خاصة في القطاع الزراعي). • اندثار عادات المساعدة بين الأهالي، وأشكال العمل الجماعي (مثل "العونة" و"المحابرة"). • سيادة المؤسسات الصغيرة التي توظف أعداد قليلة من اليد العاملة. • الاعتماد الكبير على الإيدي العاملة العائلية (خاصة في القطاع الزراعي وفي المؤسسات التجارية والحرفية الصغيرة). • الارتفاع النسبي لكلفة الموارد البشرية، والاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض القطاعات (الزراعة في المناطق الحضرية، والأيدي العاملة الصناعية غير الماهرة). • هجرة الموارد البشرية الى خارج لبنان، ونزوحها الى أسواق العمل في المناطق المحيطة.

التحليل الرباعي/ التركيبة الاقتصادية العامة	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
• الميل (مؤخراً) نحو تنويع النشاطات الاقتصادية. • ازدهار نسبي وتنويع أكبر ضمن قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية. • عراقة العمل التجاري في بلدتي بخعون وسير. • تطور القطاع التجاري بوتائر تفوق نمو باقي القطاعات الاقتصادية. • وجود علاقات التبادل التجاري مع المناطق المجاورة والتصدير الى الخارج (خاصة الخليج). غنى المنطقة بموارد القطاع الاقتصادي الأولي للاستخدام في الصناعات التحويلية.	• ما يزال القطاع الزراعي أساس اقتصاد المنطقة، وكأنه اقتصاد وحيد الأبعاد. وتأخر دخول تنويع النشاط الاقتصادي. • ضعف النشاطات الاقتصادية المكملة للقطاع الزراعي (تربية حيوانية وصناعات خفيفة تعتمد على مواد أولية من القطاع الاقتصادي الأولي). • تركز النشاطات التجارية والسياحية والصناعية في قرى معينة (التجمع الأول المحوري). • شبه غياب لصناعة المواد الغذائية. • غياب كل أنواع نشاطات القطاع المالي (مصارف، مؤسسات تمويل، شركات تامين). • غياب الصناعات الكبيرة والمؤسسات والمشاريع الضخمة التي تحتاج الى رساميل كبيرة وشركات مساهمة. • توجه المستثمرين المحليين الى مشاريع وأعمال خارج المنطقة. • التأثير السلبي للحراك السكاني الى خارج المنطقة، على الحركة التجارية خلال فصل الشتاء. • التأثير السلبي لتخلف البنى التحتية على كل القطاعات الاقتصادية (انقطاع الكهرباء وضعف التيار الكهربائي، غياب مولدات كهرباء كبيرة للاشتراك العام، سوء حالة شبكات الطرقات والصرف الصحي والمياه). • غياب النشاطات الترفيهية والفنية والرياضية والمهرجانات والمعارض المحفزة للحركتين التجارية والسياحية.

التحليل الرباعي/ القطاع الزراعي	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
• توفر الموارد المائية للري. • توفر الأراضي الصالحة للاستصلاح الزراعي. • غنى المنطقة بالمراعي الواسعة والخصبة. • اشتهار المنطقة بأصناف معينة من الفواكه. • تنوع المنتوجات الزراعية بحسب الموقع وطبيعة الأرض والمناخ ومدى توفر المياه. • وجود الطلب الخارجي وعمليات تصدير للانتاج الزراعي (فواكه وبعض الخضار). • انتشار مشاغل توضيب الفاكهة والخضار (البرادات الزراعية) العائدة لأبناء المنطقة في مواقع قريبة من الضنية. • وجود تجارب ناجحة لناحية إدخال أساليب الري بالتنقيط. • تطور تربية النحل وانتاج العسل. • تزايد مزارع تربية الدواجن.	• عدم تطور الانتاج الزراعي و القطاع الاقتصادي الأولي عموماً في اتجاه نشوء قطاع صناعي تحويلي (مثل الصناعات الغذائية والحطب الصناعي). • تراجع الانتاج الزراعي (خاصة في بعض المناطق). • سيادة ملكية الأرض الزراعية الصغيرة الحجم، وضعف المردود المادي. • تراجع جاذبية العمل الزراعي بين الأجيال الجديدة. • تراجع ثقل الزراعات المروية (ذات المردود الأعلى). • سوء استخدام الموارد المائية عموماً ومياه الري خصوصاً (تقادم أساليب الري: قنوات ترابية تهدر المياه، الري بالتعويم وليس التنقيط / النقص في وسائل تخزين مياه الري / تلوث المياه). • عدم استكمال مشاريع البحيرات والسدود وشبكات الري المرتبطة بها. • عدم كفاية الطرقات الزراعية وسوء حالتها. • غياب الارشاد الزراعي، ومراكز البيطرة، ومختبرات تحليل التربة، والصيدليات الزراعية. • غياب الزراعة العضوية. • الاستخدام غير الرشيد للمبيدات والأدوية الزراعية، وأضرارها على نوعية الانتاج ودرجة تنافسيته ومطابقته للمواصفات العالمية للتصدير، وعلى البيئة والأرض الزراعية، وعلى صحة الانسان. • انتشار الفلاحات والفرامات التي تضر بجودة الأراضي الزراعية، والنقص في الجرارات الصغيرة الحجم. • تدني الوعي حول الممارسات الأفضل لما بعد القطاف والنقل الى الأسواق. • غياب مؤسسات التسليف الزراعي. • شبه غياب للعمل التعاوني الزراعي. • غياب دعم الدولة لصغار المزارعين، وعدم تناسب المشروع الأخضر مع سيادة الملكية الصغيرة. • احتكار التجار لمصادر التمويل وأسواق تصريف المنتجات. • تراجع التربية الحيوانية المنزلية (بسبب ارتفاع كلفة العلف والأدوية، وشح المياه). • انتشار الرعي خارج المراعي الطبيعية في الأحراج والغابات، والضرر الذي تسببه للبيئة. • انتشار التحطيب وصناعة الفحم الخشبي، وغياب الانتاج الصناعي الذي يؤمن بدائل غير مضرة بالبيئة (صناعة الحطب الخشبي من السيكون). • صعوبات تسويق عسل النحل بالمفرق.

التحليل الرباعي / القطاع السياحي	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
• وجود عناصر محفزة للقطاع السياحي ومواقع جذب للسياح (مواقع طبيعية، مواقع أثرية، عوامل مناخية، المناطق والنشاطات الريفية). • ازدهار حركة الاصطياف، والتأثير الايجابي في قطاعات العقار والبناء والتجارة. وجود مشاريع للسياحة البيئية، عاملة وأخرى واعدة قيد التحضير.	**القطاع السياحي:** • غياب النشاطات الاعلامية للتعريف بخصائص المنطقة ولجذب السياح. • محدودية الفئات الاجتماعية التي تجتذبها زيارة المنطقة، واقتصارها بشكل رئيسي على أهالي المناطق الساحلية المجاورة (طرابلس، المنية، القلمون). • تركز جذب المصطافين من خارج المنطقة في عدد قليل من البلدات المصنفة سياحية. • موسمية القطاع السياحي، وغياب مشاريع السياحة الشتوية. • انتشار الكسارات التي تضر بالبيئة وجمالية المناظر الطبيعية. • أضرار التلوث البيئي بالسياحة الناتجة عن الصرف الصحي، والنفايات ...). • عدم استكمال بعض المشاريع السياحية (تلفريك سير وقصر الأحلام)، وتوقف بعض المشاريع العاملة (بعض الفنادق). • قلة الوعي بالمسائل البيئية. • غياب أماكن التسلية والترفيه. سوء استخدام المواقع الأثرية.

التحليل الرباعي/ القطاعات الاقتصادية	
الفرص	**الكوابح**
• وجود مساحات واسعة من الأراضي غير المأهولة، القابلة للاستصلاح الزراعي، وللاستثمار في مشاريع اقتصادية متنوعة. • وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية القابلة للاستثمار في الزراعة العضوية (خاصة في جردي مربين والنجاص). • إمكانية تعميم وسائل الري بالتنقيط إعتماداً على التجارب الناجحة. • إمكانية الاستفادة من تطور البلدات الرئيسية (خاصة في التجمع الأول المحوري)، ليشكل رافعة لتطور القرى والتجمعات السكانية الطرفية. • وجود موارد طبيعية لتنشيط قطاعات مثل السياحة البيئية والسياحة الشتوية والصناعة الغذائية ...	• قلة جاذبية المنطقة للاستثمارات (حتى المحلية منها). • ضيق الطلب المحلي وموسمية ازدهار أعمال الأسواق التجارية. • عدم تركز السوق المحلي وتذرره بين قرى متباعدة ومترامية الأطراف. • التلوث البيئي الذي تسببه الكسارات، والصرف الصحي، والنفايات، وممارسات زراعية غير رشيدة. • نزف الأيدي العاملة والأدمغة الى خارج المنطقة. • غياب روحية العمل الجماعي والمشترك لدى المزارعين الصغار ولدى رجال الأعمال والمستثمرين. • ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي. • تراجع صورة المنطقة في أذهان الناس.

التوجهات الاستراتيجية
1. كسر موسمية النشاط الاقتصادي، وبالأخص في القطاعين الزراعي (تحفيز انتشار الزراعات الشتوية) والسياحي (إنشاء مشاريع ومرافق السياحة الشتوية). 2. تنويع النشاطات والقطاعات الاقتصادية. 3. دعم القطاعات المكملة للانتاج الزراعي. 4. تنويع أكبر في الانتاج الزراعي (زراعة عضوية، أصناف جديدة، زراعة شتوية). 5. توسيع دائرة المنافسة في مجال البرادات الزراعية ومشاغل التوضيب وحركة التصدير الى الخارج. 6. ترشيد استهلاك المياه، وتطوير مشاريع الري بالتنقيط. 7. العمل على تغيير صورة المنطقة في أذهان الناس، واعتماد سياسة إعلامية للتعريف بخصائص المنطقة وجذب السياح إليها. 8. تنويع الفئات الاجتماعية المستهدفة من قبل القطاع السياحي وحركة الاصطياف. 9. تنويع المناطق المستهدفة بالنشاط السياحي، عبر إدخال أنواع جديدة من السياحة (سياحة بيئية، وريفية، وشتوية). 10. تنويع المناطق المستهدفة بالنشاط السياحي، عبر إدخال قرى التجمع السادس في مشروع إنماء القطاع السياحي، والاستفادة من مميزاته الديمغرافية والطبيعية. 11. استكمال المشاريع السياحية المتعثرة (تلفريك سير وقصر الأحلام). 12. التكامل بين المناطق، عبر تشكيل التجمع الأول رافعة للتطور الاقتصادي للمناطق الطرفية من ناحية، وعبر العمل على الاستفادة من خصوصيات المناطق الطرفية في التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. 13. تطوير البنى التحتية التي تساهم في تطوير اقتصاد المنطقة، وبالأخص مشاريع توفير مياه الري النظيفة (السدود). 14. إجراء دراسات سوق لأشكال تحفيز وجذب خدمات القطاع المالي في المنطقة. 15. تطوير المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية ذات الحجم الأكبر وتحفيز الاستثمار في المنطقة بهدف توسيع سوق العمل والطلب الاستهلاكي على السلع التجارية. 16. تطوير مختلف أشكال الصناعات، وبالأخص الصناعة الغذائية والمعتمدة على المواد الأولية من القطاع الاقتصادي الأولي. 17. إجراء دراسة بيئية واقتصادية-اجتماعية متخصصة في مجال الكسارات بهدف وضع شروط عمل الكسارات أو ايقاف عمل بعضها خاصة تلك التي تسبب الضرر العميق للبيئة. 18. تحفيز روحية العمل التشاركي، وتطوير العمل التعاوني في شتى المجالات (التوعية والتدريب والارشاد، التمويل، تطوير الانتاج وتقنيات العمل الحديثة، تصريف الانتاج والانفكاك من التحديد الاحتكاري للأسعار، تأمين الضمانات الاجتماعية للمزارعين الصغار والمتوسطين). 19. مبادرات توعية ومكافحة عمالة الأطفال. 20. تحفيز دخول المرأة في سوق العمل وفي مجالات جديدة (منها الصناعات الغذائية). **21.** إدخال اختصاصات جديدة على التعليم المهني بحيث تلبي احتياجات القطاع الزراعي والتربية الحيوانية والسياحة والصناعات الغذائية.

8. المؤسسات العامة والمجتمع الأهلي

لقد ورثت الضنية كيانيتها المناطقية، بحدودها الحالية، استناداً الى الحيز الجغرافي لسلطة الإلتزام الإقطاعية خلال عهد الحكم العثماني، فهي تتشكل من المناطق التي استطاعت سلطة الإقطاع أن تمد نفوذها عليها، وخسرت المناطق التي عجزت تلك السلطة عن الحفاظ عليها تحت سيطرتها (على سبيل المثال منطقة ايعال). وقد حافظت هذه المنطقة على هويتها الموروثة هذه رغم فقدان الاستقلالية التي تمتعت بها منذ مطلع الانتداب الفرنسي وحتى يومنا هذا. حيث أن *"الضنية منذ ولادة دولة لبنان الكبير وحتى سنوات ... الاستقلال هضمت حقوقها وبالتحديد حقوقها الإدارية ... عندما ألحقها الجنرال غورو إدارياً بمنطقة الزاوية – زغرتا – ضمن قضاء واحد بموجب القرار رقم 336 ... وذاك القرار الذي يحمل الرقم 3066 الذي ألحقها بمحافظة طرابلس سنة 1925 ..."*[98]. وقد بقيت الضنية ملحقة بقضاء قرى طرابلس حتى العام 1993، حيث صدر القانون رقم 93/272 بفصل منطقتي المنية والضنية عن مركزهما طرابلس وتوحيدهما في قضاء جديد ضمن أقضية محافظة الشمال، ألا وهو قضاء المنية-الضنية الحالي.

لقد حافظ أهالي الضنية على العصبية المناطقية حية رغم الضغوطات التي واجهتها من العلاقات ما فوق المناطقية المتمثلة بسياسات الدولة التي أفقدتها استقلاليتها عبر إلحاقها بمناطق مجاورة على مستوى تقسيم الأقضية، رغم مطالبة وسعي أبناءها الى الاستقلال الإداري؛ وكذلك، رغم التحديات التي واجهتها من العلاقات ما دون المناطقية، المتمثلة بإختلاف العلاقات التالية:

- العلاقات الإثنية وتنوع جذور مكوناتها الديمغرافية الحالية، واختلاف أزمان سكناها منطقة الضنية، وقد غارت هذه الفروقات في التاريخ حتى أصبحت شبه بائدة، بل إن العديد من العائلات الضناوية قد فقدت معرفتها بأصولها أو أنها لم تعد تهتم لهذه الجزئية.

- العلاقات الطائفية وتحدي الحفاظ على التنوع الطائفي رغم ضغوطات الأحداث التي وقعت إبان الحرب الأهلية، وهذه من الأمور التي تم احتواؤها أو أن أبناء المنطقة أصبحوا أقرب من أي يوم مضى على تجاوزها.

- العلاقات العائلية، وهو التحدي الأكبر الذي يصعب تجاوزه في منطقة ريفية طرفية من لبنان. وهنالك أمران على المستوى المؤسساتي يدللان على عمق تجذر العصبية العائلية في الضنية: أولهما يتجلى في وجود العديد من الجمعيات الأهلية القائمة على أساس الروابط العائلية المباشرة[99]؛ وثانيهما يكمن في اتخاذ الاصطفافات السياسية والانتخابية في المنطقة شكل الصراعات القائمة على الولاءات العائلية (حتى بلغ الأمر القول بأنه *"أدى إنشاء البلديات الى خلافات محلية على مستوى البلدات وبين الأسر"*). وقد كانت لجان الصلحية تقوم بمساعي حل النزاعات من هذا النوع، وهي ما زالت تستحضر في حال نشوء أي أمر طارئ للتدخل وحل الإشكال.

يقارب هذا الفصل شؤون متعلقة بالإدارات والمؤسسات العامة، والسلطات المحلية من مجالس بلدية واختيارية، والمجتمع المدني الذي يتألف من جمعيات المجتمع الأهلي والنوادي الثقافية والرياضية والتعاونيات الزراعية والروابط العائلية إلخ. وفي هذا السياق، لا بد من إشارة أولية الى كون الشؤون المؤسساتية والإدارية (تلك التابعة لأجهزة الدولة وسلطتها مباشرة، وتلك النابعة من المجتمع المحلي كذلك) ومسألة تكوُّن المجتمع المدني في الضنية قد خضعت بشكل مباشر لتأثير العلاقات السياسية، بتدخلاتها وصراعاتها التي كانت تعيد تشكيل إنتماء المنطقة للوطن من خلال الخصوصية المناطقية وموقعها ومميزات نسيجها وتركيبتها الاجتماعية. صحيح أن الضنية أبعد ما تكون عن واجهة الصراعات السياسية، حتى أنها بقيت قدر المستطاع بمنأى عن تأثير الحرب الأهلية في لبنان، رغم ما أصابها من أحداث في بدايات تلك الحرب؛ لكن رغم ذلك، لم تكن

[98] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحات 133-134.

[99] مثل روابط آل هوشر وآل درباس وآل بكور وآل رعد في سير، وآل الصمد وآل جمال في بخعون، وآل صوان في كفرحبو، وآل زيدان وآل علام في مراح السراج، وآل عواد وآل تحتي في السفيرة، إلخ.

الضنية يوماً معزولة عن القضايا السياسية العامة للبلد وفي المنطقة، منذ نشوء دولة لبنان الكبير، والحركة الاستقلالية، والثورة السورية الكبرى، وإنتفاضة عام 1958، وتداعيات المرحلة الشهابية، والنهوض القومي الناصري، وصولاً الى الحرب الأهلية وما بعدها، حتى يومنا هذا. والجدير بالملاحظة هنا، أن الضنية قد شهدت نشاطاً لعدد كبير من الأحزاب السياسية اللبنانية، منها ما قد تراجع مع مرور الزمن ليفسح المجال لقوى سياسية استجدت على الساحة اللبنانية، لكن رغم ذلك، فقد تطعمت هذه الحركات ذات الطابع السياسي بخصوصية المجتمع الضناوي، وبقيت حتى الوقت الراهن عصية على تبوء واجهة الأحداث أمام ثقل العلاقات التقليدية الأخرى، ولا عجب في أن المراكز الحزبية الصرف في المنطقة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

علماً أن أهمية العوامل السياسية في مجال التنمية (أو إعاقة التنمية) كانت جلية في تاريخ الضنية المعاصر، خاصة بعد نيل الجمهورية اللبنانية استقلالها. فقد تراوحت المسألة المثارة هنا، في العقود الثلاثة الأولى حتى اندلاع الحرب الأهلية، بين غياب اهتمام ورثة السلطة الإقطاعية عبر تمثيلهم للمنطقة في المجلس النيابي، بشأن إنماء المنطقة وتطويرها بل وعرقلة دخول الخدمات الأساسية إليها (مثل التعليم) بهدف الحفاظ على الأسس المجتمعية لتجديد سلطتها الموروثة؛ وبين من أراد تجاوز ما تبقى من احتكار العائلة الإقطاعية للتمثيل السياسي في الدولة. وإذ كانت السياسة وسيلة من الوسائل التي حاول أهل الضنية استخدامها لتحقيق المكاسب الإنمائية لمنطقتهم، مثل المطالبة بتمرير مشاريع حيوية وبنى تحتية وخدمات اجتماعية أساسية، منذ مرحلة الشهابية وحتى طرح مشروع إعادة الإنماء والإعمار، لذلك، تقزم التمثيل النيابي بالنسبة للرأي العام في الضنية الى حدود الدور الإنمائي للنائب وما يمكن أن يحصِّله من مشاريع جزئية للمنطقة، فوضعوا جل آمالهم على النواب في استجلاب المشاريع والخدمات، مؤخرين الدور الوطني للنائب على مستوى التشريع والرقابة الى مواقع ثانوية. وقد أنتج الفشل المتمادي في تحقيق نقلة نوعية على مستوى إنماء المنطقة عبر هذه القنوات الرسمية، خيبة أمل للمجتمع الضناوي بالسياسيين الذين يمثلونهم، وترسخت مرارة الإعتقاد بإهمال الدولة لمنطقتهم، وقسوة الاحساس بالإستبعاد الاجتماعي وما ينبع عنه من تأثيرات في النواحي السلوكية والثقافية والاجتماعية كما في مجال النظرة للذات وهامشية موقع ودور المنطقة (بما في ذلك على المستوى السياسي).

لقد *"دخلت الضنية في المجالس الإدارية بعد مرور 59 سنة على تشكيل أول مجلس إداري في لبنان، كان محمد بك الملحم يحتكر عضوية الضنية في اللجان والمجالس الإدارية للمحافظة والقضاء بالتعيين في الفترة التي تفصل بين عام 1920 و1934"* [100]. أما على مستوى التمثيل النيابي، فقد تمثلت الضنية عبر نصوح آغا الفاضل، تعييناً، في المجلس النيابي الرابع (1937-1939). وبقي التمثيل النيابي حكراً عليه حتى مجلس النواب العاشر (1960-1964) حينما فاز في الإنتخابات محمد خضر فتفت (للنظر في تاريخ التمثيل النيابي للضنية أنظر الجدول رقم 59 أدناه).

على صعيد آخر فقد تم تعيين ناصر رعد (من الضنية) محافظاً للبنان الشمالي خلال فترة حكم كميل شمعون، وكان أول سني يتم تعيينه في هذا المنصب، حيث أعتبر الأمر كسراً للعرف السائد آنذاك في الشمال. هذا وقبل ذلك، كان ناصر رعد مديراً للبوليس، على أيام حكم بشارة الخوري.

وتعتبر الضنية مغبونة في مجال الوظائف الحكومية من الفئة الأولى، حيث *"لم تعرف الضنية إلا مديرين عامين، الأول الدكتور عبد المنعم يوسف مدير عام وزارة الاتصالات ... أما المدير الثاني فهو حمدي شوق ... مدير عام الطيران المدني"* [101].

كما تم تعيين وزيرين من الضنية في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة خلال عهد الرئيس إميل لحود، في الفترة الممتدة من 19 تموز 2005 لغاية 11 يوليو 2008 ، حيث شاركت منطقة الضنية في الحكومة عبر الوزيرين:

[100] محمد مصطفى يوسف: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 170.

[101] المرجع السابق – الصفحة 135.

- أحمد فتفت الذي عُيِّن وزيراً للشباب والرياضة، كما تسلم حقيبة وزارة الداخلية كوزير بالنيابة في الفترة ما بين شهري شباط وتشرين الثاني من العام 2006.
- جهاد أزعور الذي عُيِّن وزيراً للمالية.

وفي حقيقة الأمر، لا تستهوي الوظيفة الرسمية أهالي الضنية (ما عدا قطاع التعليم الرسمي الذي تستهدفه بخاصة المعلمات الإناث)، الذين عادة ما يفضلون تحصيل العلم، والعمل في مجال التجارة والأعمال الحرة والحرف، بل والهجرة الى الخارج على انتظار فرص التوظيف. ورغم التباين بين قرية وأخرى بالنسبة للإلتحاق بالجيش والقوى الأمنية الأخرى، إلا أن الملاحظ بشكل عام، هو قلة نسبة المشتركين في الأجهزة العسكرية والأمنية من أبناء الضنية. الأمر الذي يشكل نوعاً من أنواع الإبعاد الاجتماعي لأهالي المنطقة، ويزيد من إحساسهم بالغبن والحرمان، وندرة الفرص في التوظيف العام.

جدول رقم 59: تمثيل نواب الضنية بحسب المجالس النيابية

المجلس النيابي	الفترة الزمنية	نواب الضنية
من مجلس النواب الرابع وحتى التاسع	من 1937 الى 1960	نصوح آغا الفاضل
مجلس النواب العاشر	من 1960 الى 1964	محمد خضر فتفت
مجلس النواب الحادي عشر	من 1964 الى 1968	مرشد حسين الصمد
مجلس النواب الثاني عشر	من 1968 الى 1972	محمد خضر فتفت
		أحمد نصوح الفاضل
مجلس النواب الثالث عشر	من 1972 الى 1992	مرشد حسين الصمد
	تعيينات عام 1991	حمد الصمد
مجلس النواب الرابع عشر	من 1992 الى 1996	أسعد هرموش
مجلس النواب الخامس عشر	من 1996 الى 2000	أحمد فتفت
		جهاد الصمد
مجلس النواب السادس عشر	من 2000 الى 2005	أحمد فتفت
		جهاد الصمد
مجلس النواب السابع عشر	من 2005 الى 2009	أحمد فتفت
		قاسم عبد العزيز
مجلس النواب الثامن عشر	منذ 2009	أحمد فتفت
		قاسم عبد العزيز

8.1 الإدارات والمؤسسات العامة

- إن *"أول دائرة رسمية أنشأت في منطقة الضنية هي مخفر الدرك في بلدة سير ... حتى عام 1970 حيث استحدث مخفران آخران للدرك في منطقة الضنية، أولهما في بلدة السفيرة وثانيهما في قرية كرم المهر (مزارع الضنية) حيث نقل لاحقاً الى بلدة مزيارة قضاء زغرتا الزاوية"* [102].
- استحدثت سنة 1946 دائرة كاتب عدل في سير.
- أما بالنسبة لخدمات البريد والبرق والهاتف فقد شهدت الضنية استحداث مركز بريد في سير بدلاً من الشعبة البريدية في عام 1947. وتم افتتاح مركز البريد والبرق والهاتف في سير عام 1965، في الوقت الذي استحدث فيه ثلاثة مراكز فرعية للبريد والبرق في بخعون وبقاع صفرين وبيت الفقس في العام 1963.
- في سنة 1961 تم إنشاء قلم نفوس في بلدة سير تشمل صلاحياته قرى الضنية وبلداتها كاملة. ثم في سنة 2002 تم إنشاء قلم نفوس في بلدة بخعون وشملت صلاحياته القرى والبلدات الواقعة في غرب الضنية، أي قرى التجمعات الرابع والخامس والسادس، إضافة الى بخعون وحقل العزيمة وحرف السياد والخرنوب ومراح السراج والواطية من التجمع الأول.
- في سنة 1963 تم افتتاح المركز الاجتماعي النموذجي في لبنان ومقره سير.
- في سنة 1967 صدر مرسوم بتخصيص دائرتين للصيدلة القانونية في الضنية، وذلك في بلدتي سير وبخعون.
- في سنة 1968 تم إنشاء سجن في سير يوضع فيه الموقوفون والمتهمون والمحكومون لغاية 6 أشهر.
- في سنة 1969 أصبح للضنية محكمة اسبوعية لها حاكم منفرد مركزها سير.
- وفي العام 1994 تم إنشاء مصلحة مياه المنية-الضنية ومركزها سير.

إضافة الى كل ما سبق، يوجد العديد من المؤسسات التعليمية الرسمية في عدة قرى وبلدات في الضنية، وخاصة من المدارس بكافة مراحلها والمهنيات، وكذلك دار المعلمين ومقرها ثانوية سير الرسمية. أما في القطاع الصحي فيوجد المستوصفات الرسمية ومستشفى سير الحكومي. إضافة الى مكتب كهرباء لبنان، ومحكمة شرعية، ومركز مأمور أحراج (مركز الثروة الحرجية)، بالإضافة الى مركز أمن الدولة، وجميعها متمركزة في سير. كما يوجد في بخعون مركز دفاع مدني ومقر صندوق الزكاة.

ويضاف الى كل ما سبق، أمر في غاية الأهمية بالنسبة الى إنماء المنطقة، وموقعها على الخريطة المؤسساتية، وتسهيلاً لشؤون سكانها فيما يخص المعاملات الإدارية، فقد تم إنشاء مقر للقائمقامية في سير مركز المنطقة، لكنه للأسف ينتظر قرار الإفتتاح بعد انتهاء الأمور الفنية والسياسية العالقة التي تحول دون تشغيله حتى الآن.

هكذا يبدو جلياً، أن مجمل الإدارات والمؤسسات العامة في الضنية متمركزة في سير، وهي مركز المنطقة، فيما عدا بضعة دوائر في بخعون التي تسعى الى لعب دور محوري وحيوي في المنطقة، استمراراً للتنافس الحاد بين البلدتين في المكانة التي تحتلها في الضنية، ومدى تمثيلها للمنطقة، والموقع المناسب تجاه مركز القرار في الدولة.

[102] مصدر المعلومات حول تاريخ إنشاء المؤسسات والإدارات العامة في الضنية هو كتاب محمد مصطفى يوسف (مرجع مذكور سابقاً) الصفحات 159-164، الذي استقى بدوره المعطيات من اطروحة دكتوراة د. قاسم الصمد "تاريخ الضنية السياسي: 1920-1972".

8.2 الإدارة البلدية

تم اعتماد مقاربة التنمية المحلية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، بهدف مواجهة الأزمة الناتجة عن الانكماش الاقتصادي، الذي سببته صدمتي النفط (1973 و1979). ومنذ ذلك الحين، إزداد الإهتمام بالفاعلين التنمويين المحليين، وفي طليعتهم المجالس البلدية، ولم يعد هناك من مجال للتدخل التنموي في النطاق البلدي، إلا عبر البلدية. وإذا كان صحيحاً أنه لا مجال لتنمية محلية من دون البلديات، إلا أنه في المقابل لا يمكن للبلديات بمفردها، أي من دون شركاء آخرين في المجتمع المحلي، وأحياناً من خارجه أن تتقدم في عملية التنمية المحلية. لذلك فإن المقاربة الجديدة تشدد على التصدي لقضايا التنمية المحلية من خلال تجمع بلديات عدة، لأن التنمية على المستوى المحلي الضيق جداً، أي على صعيد البلدية المفردة، تواجه الكثير من الصعوبات، بل وحالة من العجز تجاه دورها التنموي المفترض. هكذا، أصبح إتحاد البلديات يشكل الاطار الحاضن للتنمية المحلية، دون أن يُلغي خصوصيات كل بلدة.

تتألف الضنية من 49 منطقة عقارية، من بينها 21 منطقة لا تحتوي مجالس بلدية، بينما تنقسم المناطق العقارية الباقية ما بين 20 بلدية ضمن إتحاد بلديات الضنية، وبلدية واحدة ضمن إتحاد بلديات المنية، و7 مناطق لديها مجالس بلدية منفردة (أي مستقلة عن أي تجمع للبلديات). ومن أصل 28 مجلس بلدي في الضنية، أجاب على الاستبيان المخصص لتجميع المعلومات حول البلديات والعمل البلدي 24 مجلس، وتمنعت 4 مجالس بلدية عن الإجابة (فيما يلي تحليل لواقع البلديات الـ 24).

8.2.1 نشأة وحجم المجالس البلدية

يكشف تاريخ نشأة هذه البلديات عن تفاوت في مراحل التأسيس، حيث يعود تأسيس أقدم بلدية وهي بلدية سير، مركز المنطقة، الى عام 1926. أما بلدية السفيرة فقد تم تأسيسها في عام 1958. وهنالك مجموعة أخرى مؤلفة من سبع بلديات تأسست خلال العهد الشهابي، مابين أعوام 1963 و 1967، وهي بخعون وبقاع صفرين ومراح السراج وكفرشلان (1963)، وعاصون (1964)، وبيت الفقس (1965)، وطاران (1966)، ونمرين وبكوزة (1967). أما في السبعينات فقد تأسست بلدية كرم المهر (1973). وفي التسعينات أقيمت بلديتان، وهما بقرصونا (1994) ودير نبوح (1996). بينما تأسست المجموعة الأخيرة المؤلفة من 11 بلدية خلال العقد الماضي، وهي كالتالي: عين التينة (2003)، حرف السياد وقرصيتا وعزقي وايزال (2004)، كفربنين وعيمار (2005)، الحازمية (2006)، كفرحبو ومركبتا (2010) والأكثر حداثة مراح السفيرة التي تأسست مؤخراً في عام 2011.

أما إتحاد بلديات الضنية فقد تم تأسيسه في العام 2004 بناءً على المرسوم رقم 13730 الصادر عن مجلس الوزراء.

يمكن تصنيف المجالس البلدية في منطقة الضنية، بحسب عدد أعضائها، ضمن ثلاث فئات، وهي كالتالي:

1. مجالس كبيرة، مكونة من 15 عضو: عددها 6 بلديات (سير، بقرصونا، بقاع صفرين، بخعون، قرصيتا، السفيرة).
2. مجالس متوسطة، مكونة من 12 عضو: عددها 7 بلديات (عاصون، نمرين وبكوزة، بيت الفقس، كفرحبو، طاران، عزقي، وايزال).
3. مجالس صغيرة، مكونة من 9 اعضاء: عددها 11 بلدية (حرف السياد، مراح السراج، مراح السفيرة، الحازمية، عين التينة، كفربنين، كفرشلان، مركبتا، ديرنبوح، كرم المهر، عيمار).

جدول رقم 60: معلومات عامة عن البلديات

التجمع	القرية	تاريخ انشاء البلدية	عدد الأعضاء	عمل أعضاء المجلس ضمن لجان	مشاركة من خارج المجلس في هذه اللجان	لجان لا يشارك فيها أعضاء المجلس	الإنتماء الى إتحاد بلديات	موقع الكتروني	بريد الكتروني
التجمع الأول	سير	1926	15	نعم	نعم	كلا	نعم	نعم	نعم
	بقرصونا	1994	15	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	نعم
	عاصون	1964	12	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	بقاع صفرين	1963	15	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	حرف السياد	2004	9	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	مراح سراج	1963	9	نعم	نعم	كلا	نعم	كلا	كلا
	نمرين وبكوزا	1967	12	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	بخعون	1963	15	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
التجمع الثاني	مراح السفيرة	2011	9	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	بيت الفقس	1965	12	نعم	نعم	كلا	نعم	كلا	كلا
	الحازمية	2006	9	نعم	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا
	قرصيتا	2004	15	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	طاران	1966	12	نعم	نعم	كلا	نعم	كلا	كلا
	السفيرة	1958	15	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	عين التينة	2003	9	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
التجمع الثالث	كفربنين	2005	9	نعم	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم
التجمع الرابع	كفرشلان	1963	9	نعم	نعم	كلا	كلا	كلا	نعم
	كفرحبو	2010	12	نعم	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا
	مركبتا	2010	9	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	عزقي	2004	12	نعم	كلا	كلا	كلا	كلا	نعم
التجمع الخامس	دير نبوح	1996	9	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	ايزال	2004	12	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
التجمع السادس	كرم المهر	1973	9	نعم	نعم	كلا	كلا	كلا	كلا
	بحويطة-افقا بشناتا	2006	9	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا
	عيمار	2005	9	نعم	كلا	كلا	نعم	كلا	كلا

8.2.2 القدرات المالية

ظهر نقص في المعطيات التي تم جمعها من المجالس البلدية حول الواردات والنفقات المالية للعامين 2009 و2010، لأسباب شديدة التنوع بحسب كل بلدية، أدت الى عدم التصريح عن المعلومات المالية أو الى إعطاء معلومات مجتزأة عنها. لذلك تم اعتماد الأرقام حول عائدات المجالس البلدية من الصندوق البلدي المستقل فقط، عن الأعوام 2002-2007، وذلك كما وردت في تقرير صادر عن "الدولية للمعلومات"[103]. ويتضح من التقرير أن المجالس البلدية مجتمعة قد حصلت على 19.4 مليار ليرة لبنانية خلال 6 سنوات، بمعدل وسطي قدره 3.2 مليار ليرة لبنانية عن كل عام، مقسمة على 28 بلدية (كما بلغ عددها منذ عام 2005)، وهي توزع على البلديات المختلفة بحسب عدد السكان المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية، وعلى أساس الحاصل الفعلي للرسوم المباشرة التي تستوفيها كل بلدية. لمزيد من التفاصيل حول المبالغ السنوية العائدة لكل مجلس بلدي، يمكن الاضطلاع على الجدول رقم 61 أدناه. أما اتحاد بلديات الضنية فقد حصل خلال خمس سنوات، على ما يقارب 3.7 مليار ليرة لبنانية (قرابة 2.5 مليون دولار أميركي)، بمعدل وسطي قدره 737.2 مليون ليرة لبنانية عن كل عام.

لقد بلغت حصة المجالس البلدية الضناوية واتحاد بلديات الضنية التي انتخبت بين عامي 2004 و2010، حوالي 1.7% من مجموع المبالغ الموزعة في لبنان للمجالس البلدية والاتحادات البلدية في تلك الفترة، والبالغة 1,380 مليار ليرة لبنانية.

وتُظهر المعطيات تذبذباً في قيمة العائدات السنوية، صعوداً وهبوطاً. إذ ارتفعت مجموع عائدات المجالس البلدية حوالي 37% في عام 2003 عنه في العام الذي سبقه، فعادت وانخفضت بنسبة 30% في 2004، لتعاود الارتفاع في السنتين التاليتين (6% ثم 46% على التوالي)، فعاودت الانخفاض بشكل طفيف في العام 2007 بنسبة 2% مقارنة مع عائدات عام 2006.

الرسم البياني رقم 14: النسبة المئوية للنمو السنوي للعائدات من الصندوق البلدي المستقل

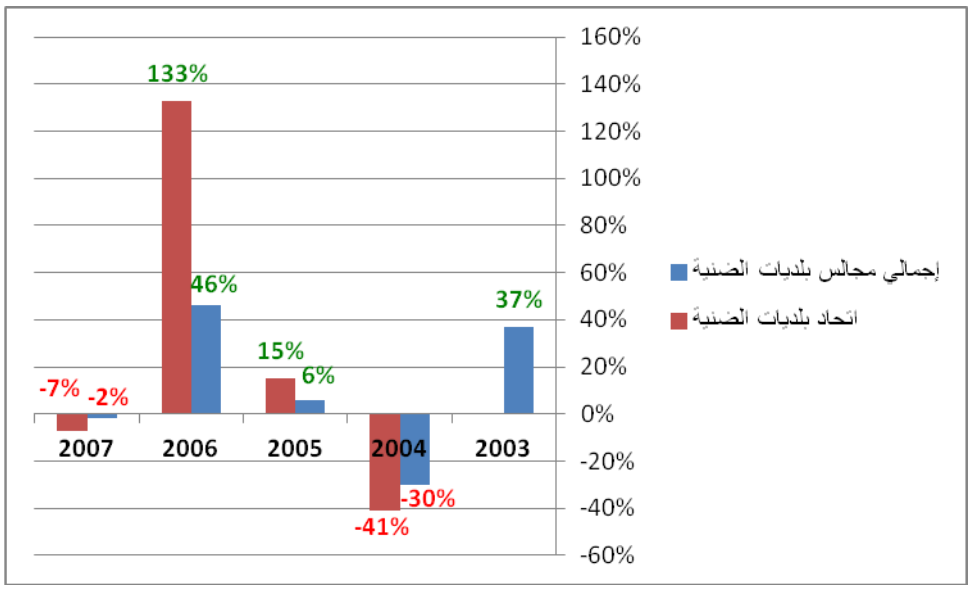

[103] الدولية للمعلومات: الانتخابات البلدية والاختيارية 2010 – الناخبون، البلديات وعدد أعضائها، المخاتير، وعائدات الصندوق البلدي المستقل. كتاب صادر عن دار كتب والدولية للمعلومات ش.م.ل. – 2010.

جدول رقم 61: عائدات المجالس البلدية من الصندوق البلدي المستقل (2002-2007)

المنطقة	عدد أعضاء المجلس البلدي 2010	العائدات من الصندوق البلدي المستقل (آلاف الليرات اللبنانية)						مجموع العائدات عن 6 سنوات (بالآلاف)
		2002	2003	2004	2005	2006	2007	
بخعون	15	368,749	496,876	263,579	327,237	409,832	396,556	2,262,829
سير	15	341,777	382,208	239,844	273,289	317,149	303,194	1,857,461
السفيرة	15	289,969	370,201	235,327	270,738	314,864	303,663	1,784,762
بقرصونا	15	225,980	292,506	127,831	140,639	165,658	161,771	1,114,385
قرصيتا	15	170,295	0	459,826	148,441	144,950	163,887	1,087,399
بقاع صفرين	15	171,956	240,934	138,444	163,075	191,496	186,428	1,092,333
القطين	12	0	0	0	64,783	112,223	109,948	286,954
كفرحبو	12	144,549	173,567	106,960	113,571	174,274	169,438	882,359
عاصون	12	121,176	162,414	106,041	117,386	167,954	166,843	841,814
بطرماز	12	113,425	144,805	87,712	100,477	153,374	149,570	749,363
طاران	12	102,826	138,968	81,063	93,841	146,573	145,099	708,370
نمرين وبكوزة	12	101,442	132,655	78,772	91,293	148,647	149,732	702,541
ايزال	12	0	156,623	95,226	109,353	165,014	161,233	687,449
بيت الفقس	12	93,967	125,441	76,292	87,004	132,509	129,075	644,288
عزقي	12	93,927	126,628	76,554	77,993	138,442	136,503	650,047
كرم المهر	9	69,289	83,343	32,937	54,178	100,182	97,590	437,519
مراح السراج	9	52,955	70,386	23,117	72,383	98,468	94,982	412,291
حقل العزيمة	9	0	84,482	51,203	56,966	103,384	100,687	396,722
دير نبوح	9	47,577	68,345	38,546	44,797	91,665	89,799	380,729
كفربنين	9	0	80,210	46,806	53,882	99,416	97,413	377,727
مركبتا	9	0	74,183	44,413	50,830	94,846	92,252	356,524
عيمار	9	46,430	58,520	34,311	38,185	80,239	78,966	336,651
عين التينة	9	38,322	48,411	29,834	33,454	74,497	73,408	297,926
كفرشلان	9	34,605	42,288	28,782	34,031	75,862	76,034	291,602
مراح السفيرة	9	0	58,757	31,250	36,814	79,057	76,780	282,658
حرف السياد	9	24,915	34,694	23,431	24,148	65,708	64,522	237,418
بحويتا، أفقا، بشناتا	9	0	0	0	19,497	58,478	56,450	134,425
الحازمية	9	0	0	0	14,421	52,644	51,682	118,747
إجمالي الضنية	**315**	**2,654,131**	**3,647,445**	**2,558,101**	**2,712,706**	**3,957,405**	**3,883,505**	**19,413,293**
اتحاد البلديات	**×**	**0**	**694,840**	**409,326**	**469,453**	**1,091,943**	**1,020,261**	**3,685,823**

8.2.3 مقرات المجالس البلدية

بلديتان فقط تملكان المقرات المتواجدة فيها (سير وإيزال)، بينما 14 بلدية مبانيها مستأجرة، و 6 بلديات مبناها مقدم بالإعارة. هذا وتعقد الإجتماعات البلدية في منزل رئيس البلدية في بلدتي مراح السفيرة ودير نبوح. وبالرغم من أن بلدية مراح السراج قامت بتشييد قصر بلدي، لكنها لم تتمكن من استكمال بنائه (وهي تعقد إجتماعاتها في منزل بالإعارة)، وتبلغ مساحة هذا المقر حوالي 20 مترمربع وهي أضيق مساحة لمكتب مجلس بلدي. في المقابل تصل أوسع مساحة مقر بلدية، في كفرشلان وايزال (حيث يتم استكمال بناء القصر البلدي)، الى حوالي 300 مترمربع. وبينما يبلغ إجمالي مساحة المقرات البلدية حوالي 3,080 متر مربع؛ يسجل متوسط مساحة هذه المقرات حوالي 154 متر مربع (وهي في العادة تمثل مساحة شقة متوسطة الحجم مؤلفة على الأغلب من غرفتي نوم).

تتوزع البلديات لجهة مساحة مقراتها على 4 فئات، وهي:

1. ما دون الـ 100 متر مربع: وعددها 5 بلديات.
2. ما بين 100 و 199 متر مربع: وعددها 6 بلديات.
3. ما بين 200 و299 متر مربع: وعددها 7 بلديات.
4. من 300 متر مربع وما فوق: وعددها بلديتان.

في حين لم تقدم 4 بلديات معلومات عن مساحة المقر، إما لأن المقر مقدم إليها بالإعارة أو لأنها تقيم إجتماعاتها في منزل رئيس البلدية ولا تعتبره مقراً خاصاً بها.

ويتراوح عدد الغرف في مقرات المجالس البلدية، ما بين غرفة واحدة كحد أدنى (مراح السراج)، وما بين 9 غرف كحد أقصى (كفرشلان). تحتوي مقرات 14 مجلس بلدي على أربع غرف وما دون، بينما متوسط عدد الغرف للمقر الواحد تبلغ حوالي 4 غرف. وهذا مؤشر أول على ضعف الامكانات المادية لدى معظم البلديات في المنطقة.

تختلف وجهة استعمال غرف المباني البلدية ما بين بلدية وأخرى فأغلب البلديات تستعمل هذه الغرف لأغراض عقد الإجتماعات، واستقبال المراجعين، ومكاتب لمتابعة الشؤون الإدارية (مكتب الرئيس، والسكريتاريا، وأمين الصندوق، وأمين السر، والشرطة)؛ أما بعض البلديات التي لديها فائض نسبي في عدد الغرف، فتتركها خالية وتغلقها.

جدول رقم 62: أوضاع مقرات المجالس البلدية

التجمع	القرية	ملكية المقر	المساحة م م	عدد الغرف
التجمع الأول	سير	ملك	100	3
	بقرصونا	مستأجر	200	4
	عاصون	مستأجر	200	4
	بقاع صفرين	مستأجر	100	5
	حرف السياد	اعارة	250	5
	مراح سراج	اعارة	20	1
	نمرين وبكوزا	اعارة		3
	بخعون	مستأجر	250	7
التجمع الثاني	مراح السفيرة	في منزل الرئيس		
	بيت الفقس	اعارة	50	2
	كفرحبو	مستأجر	170	6
	الحازمية	اعارة		3
	قرصيتا	مستأجر	200	4
	طاران	مستأجر	150	4
	السفيرة	مستأجر	200	
	عين التينة	مستأجر	80	3
التجمع الثالث	كفربنين	مستأجر	40	2
التجمع الرابع	كفرشلان	مستأجر	300	9
	مركبتا	مستأجر	100	5
	عزقي	مستأجر	200	3
التجمع الخامس	دير نبوح	في منزل الرئيس		
	ايزال	ملك	300	
التجمع السادس	كرم المهر	مستأجر	70	3
	عيمار	اعارة	100	4

8.2.4 التجهيزات المكتبية

- **هاتف**: كل البلديات لديها خط هاتف ثابت.
- **الآلة الطابعة**: يوجد 17 آلة طابعة في 14 بلدية فقط. بلدية حرف السياد، هي الوحيدة التي صرحت أن حالة الآلة الطابعة التي تمتلكها سيئة ويجب تبديلها. في حين صرحت 12 بلدية انها بحاجة لآلة طابعة جديدة.
- **كمبيوتر**: بلدية مراح السفيرة هي الوحيدة التي لا تملك أي جهاز كمبيوتر. بينما أغلبية البلديات (وعددها 14 بلدية) صرحوا بوجود جهاز كمبيوتر واحد فقط لديها، أما بقية البلديات (9) فتمتلك جهازي كمبيوتر؛ ويبلغ متوسط عدد أجهزة الكمبيوتر بمعدل 1.3 جهاز للبلدية الواحدة. ومن بين هذه الأجهزة، يوجد 15 بحالة جيدة، و12 جهاز بحالة مقبولة، بينما 4 أجهزة بحالة سيئة. والجدير بالذكر، أن 14 بلدية اعتبرت أنها بحاجة الى عدد أكبر مما هو متوفر من أجهزة الكمبيوتر.

- **الانترنت**: بلديتان فقط، من أصل 24 بلدية، تملكان موقع على شبكة الانترنت وبلدية وحيدة لديها بريد الكتروني، أما بقية البلديات فلم تصرح عما إذا كان لديها بريد الكتروني وصفحة على الشبكة العنكبوتية أم لا.
- **آلة تصوير**: صرحت 19 بلدية بوجود آلة تصوير مستندات في مكاتبها. ولكن حالة هذه الآلات تتراوح بمعظمها ما بين السيئة والمقبولة، بحيث يوجد فقط 4 الآت بحالة جيدة.
- **الفاكس**: اما الفاكس فقد أعلنت 12 بلدية عن عدم توفر هذا الجهاز لديها.
- **نظام معلومات جغرافية**: 3 بلديات فقط تمتلك نظام معلومات جغرافية، وهي بلديات سير وبخعون وكرم المهر.
- **برنامج محاسبة ممكنن**: تعتمد 20 بلدية على برنامج محاسبة ممكنن (برنامج الباني وغيره من البرامج). ومعظم هذه البلديات قد تابعت التدريب المتعلق بنظام المحاسبة الممكنن مع جامعة الباني. وبينما تم اعتماد هذا النظام في 16 بلدية منها، قامت 3 بلديات باستخدام هذا النظام في عملها لفترة من الزمن ثم توقفت.

إن حالة التجهيزات في معظم البلديات تدل على نقص كبير في التجهيزات المكتبية، وعلى الحاجة الماسة لتطويرعملها من خلال تأمين هكذا تجهيزات وبما يتلاءم مع متطلبات العمل البلدي الحديث.

جدول رقم 63: توفر التجهيزات المكتبية في البلديات وحالتها

التجمع	القرية	أجهزة الكمبيوتر			آلة طابعة			آلة تصوير			فاكس			نظام معلومات جغرافية		
		عدد	حالة	نقص	عدد	حالة	نقص	عدد	حالة	نقص	عدد	حالة	نقص	عدد	حالة	نقص
الأول	بقرصونا	1	مقبولة	نعم			نعم	1	مقبولة				نعم			نعم
	حرف السياد	1	سيئة	نعم	1	سيئة	نعم	1	سيئة	نعم			نعم			نعم
	نمرين	1	سيئة	نعم			نعم			نعم			نعم			نعم
	سير	2	جيد وسيء	نعم				1	مقبولة	كلا	1	جيدة	كلا	1	جيدة	كلا
	عاصون	2	جيدة	كلا	1	جيدة	كلا	1	جيدة	كلا	1	جيدة	كلا			
	بقاع صفرين	2	جيدة	كلا			نعم	1	مقبولة	كلا	1	مقبولة	كلا			نعم
	مراح سراج	2	مقبولة	نعم												
	بخعون	2	مقبولة	نعم			نعم	1	سيئة	نعم	1	مقبول	نعم	1	مقبول	نعم
الثاني	مراح	0														
	بيت الفقس	1	سيئة	نعم	1	جيدة	نعم			نعم			نعم			
	كفرحبو	1	جيدة	نعم	1	جيدة	نعم	1	جيدة	نعم	1	جيدة				نعم
	الحازمية	1	مقبولة	كلا			نعم			نعم			نعم			نعم
	قرصيتا	1	جيدة		1	جيدة		1	مقبولة				نعم			نعم
	عين التينة	1	مقبولة	نعم				1	مقبولة	نعم						
	طاران	2	مقبولة	نعم			نعم	1	مقبولة	نعم	1	مقبول	كلا			نعم
	السفيرة	2	جيدة	كلا	3	جيدة	كلا	1	جيدة	كلا	1	جيدة	كلا			
الثالث	كفربنين	1	مقبولة		1	مقبولة		1	مقبولة							
الرابع	مركبتا	1	جيدة	كلا	1	جيدة	كلا	1	سيئة	نعم	1	جيدة	كلا			
	كفرشلان	2	جيدة	نعم	2	جيدة	نعم	1	مقبولة	نعم	1	مقبول				
	عزقي	2	جيدة	نعم	1	مقبولة	نعم	1	جيدة	كلا						
الخامس	دير نبوح	1	مقبولة	نعم	1	مقبولة	نعم	1	مقبولة	نعم	1	سيئ	نعم			كلا
	ايزال	1	جيدة		1	جيدة		1	مقبولة		1	مقبول				
السادس	كرم	1	مقبولة	نعم	1	مقبولة	كلا	1	سيئة	كلا				1	سيئة	
	عيمار	1	مقبولة	كلا	1	مقبولة	كلا	1	مقبولة	كلا	1	مقبول	كلا			

8.2.5 الموارد البشرية

يبلغ إجمالي عدد أعضاء المجالس البلدية 273 عضواً، وهم يتوزعون بحسب الجنس الى 262 من الذكور (96%)، و 11 فقط من الإناث (4%). على الرغم من أن حصة الإناث في التمثيل البلدي لا تضاهي وزنهن العددي في المجتمع الضناوي، بأي شكل من الأشكال، إلا أنه بالمقارنة مع نسبة تمثيل المرأة في الانتخابات البلدية التي أجريت في العام 1998 والتي بلغت 3.3% على المستوى الوطني (73 إمراة في المجالس البلدية في لبنان)، يمكن القول أنه بعد مرور دورتين إنتخابيتين تم تسجيل تطور ولو طفيف مما يدل على بوادر تطور إيجابي في ذهنية السكان لجهة إشراك المرأة في العمل البلدي، وقد يكون الفضل في ذلك الى نجاح المرأة في مهامها على المستويات المهنية والبلدية والاجتماعية.

جدول رقم 64: الوضع الإداري والوظيفي للمجالس البلدية

التجمع	البلدة	هيكلية إدارية	عدد الموظفين		
			الملاك	التعاقد	المجموع
الأول	سير	نعم	2	1	3
	بقرصونا	كلا	0	1	1
	عاصون	نعم	4	2	6
	بقاع صفرين	نعم	4	4	8
	حرف السياد	كلا	0	0	0
	مراح سراج	كلا	2	0	2
	نمرين وبكوزا	كلا	1	0	1
	بخعون	نعم	5	0	5
الثاني	مراح السفيرة		0	0	0
	بيت الفقس	كلا	0	0	0
	كفرحبو	كلا	1	0	1
	الحازمية	كلا	0	0	0
	قرصيتا	كلا	1	0	1
	طاران	كلا	2	0	2
	السفيرة	نعم	1	2	3
	عين التينة	كلا	0	0	0
الثالث	كفربنين	كلا	0	0	0
الرابع	كفرشلان	كلا	1	0	1
	مركبتا	كلا	0	2	2
	عزقي	كلا	0	0	0
الخامس	دير نبوح	كلا	0	0	0
	ايزال	كلا	0	0	0
السادس	كرم المهر	نعم	0	0	0
	عيمار	كلا	0	0	0
المجموع العام			**24**	**12**	**36**

غاب تمثيل المرأة بالكامل في ثلثي المجالس البلدية (16 بلدية)، بينما تمثلت في الثلث الباقي منها (8 بلديات) فقد بلغت عضوية النساء في بلدية سير 3 إناث من أصل 15 عضو مجلس بلدي، وفي السفيرة إمرأتان من أصل 15 عضو مجلس بلدي، بينما إقتصر بلوغ عضوية المجالس البلدية الستة الباقية على إمرأة واحدة في كل منها (وهي بلديات بقاع صفرين، وكرم المهر، وعزقي، وعاصون، وحرف السياد وكفرشلان). والجدير بالملاحظة أن 6 نساء من 4 مجالس بلدية تنتمي للتجمع الأول.

وتبين المعطيات أن ستة بلديات فقط لديها هيكلية إدارية. ويبلغ إجمالي عدد الموظفين 36 موظفاً، ثلثاهم في الملاك (24 موظف)، والثلث الباقي بالتعاقد (12 موظف).

معظم البلديات لديها نقص في عديد الموظفين بمختلف فئاتهم. وفي بعض الحالات تلجأ هذه البلديات الى تكليف الموظفين الموجودين بأكثر من مهمة والبعض الآخر يلجأ الى تكليف أعضاء من المجلس البلدي بتأدية مهمات الجباية وغيرها من مهمات مطلوبة.

وفي مجال آليات ووسائل تبليغ المكلفين، فإن معظم البلديات تستخدم وسائل الإعلان لتبليغ المكلفين بموجب دفع المبالغ المستحقة عليهم (29% إعلانات تبليغ، و 23% إعلانات في الصحف، و 4% الجريدة الرسمية، و 13% يستخدمون لوحة إعلانات في البلدة. كما أن 6% من البلديات تقوم بتبليغ مكلفيها عبر مرور الشرطي البلدي والتذكير بوجوب الدفع. كما أن 6% من المجالس البلدية لاتقوم بمهام التبليغ أو الإعلان.

8.2.6 إشراك الأهالي في العمل البلدي

وفيما يتعلق بالنشاطات العامة للبلديات حيث يتم التفاعل خلالها مع المجتمع المحلي، صرحت 10 بلديات أنها تنظم نشاطات ثقافية، وإجتماعية، وبيئية وغيرها، يشارك فيها بعض الأهالي. مثال عن هذه الأنشطة، عقد دورات توعية وتدريب حول التشجير والمحافظة على النظافة، والقيام بحملات توعية زراعية، وإجراء دورات كمبيوتر. بينما تقوم 14 بلدية بتنظيم ندوات ومحاضرات وتدعو الأهالي للحضور والمشاركة في هكذا نشاطات.

في المقابل أعلنت 10 بلديات بأنها لا تقوم بدعوة الأهالي، إما لكون الأهالي غير مبالين بما تقوم به البلدية، أو بسبب عدم قيام البلدية بأي نشاطات عامة من هذا النوع، بل يقتصر عملها على إجتماع دوري لمتابعة شؤون العمل البلدي الروتينية.

واحدة من بين كل أربع بلديات فقط (6 بلديات) تُشرك في عضوية اللجان التي تنظمها أعضاء من خارج المجلس البلدي، وهي بلديات سير، مراح السراج، بيت الفقس، طاران، كفرشلان، كرم المهر.

8.2.7 الأعمال والنشاطات البلدية

أظهرت نتائج الإستمارات المنجزة حول البلديات أن معظم الأعمال الخاصة بالنظافة والتشجير والصيانة تقوم بها البلديات نفسها وتديرها بشكل مباشر، رغم وجود بعض الحالات التي يتم خلالها اللجوء الى تلزيم هذه المهام الى شركات خاصة أو عبر تكليف أحد المتعهدين من أبناء البلدة. وفيما يخص جمع النفايات، فإن أغلب البلديات تقوم بتلزيم هذه الخدمة. أما بالنسبة للحدائق العامة والقاعات والصالات الاجتماعية فيظهر من الإجابات النقص الحاد في هذه المرافق العامة في معظم البلدات (أنظر الجدول رقم 65 أدناه). وفيما يخص النشاطات الاجتماعية والثقافية والبيئية، من نوع الدورات التدريبية والندوات الثقافية والأنشطة الرياضية، فإن ثلث المجالس البلدية فقط (8 بلديات) تقوم بهذا النوع من النشاطات (أنظر الجدول رقم 66 أدناه).

جدول رقم 65: أعمال الإدارة والصيانة التي تقوم بها البلدية وكيفية إدارتها

نوع الأعمال	كيفية إدارتها			
	البلدية	نصف تلزيم	تلزيم	لا يوجد
جمع النفايات	10		13	1
النظافة العامة	17		6	1
رش المبيدات	17	1	2	3
صيانة الطرقات	18	4	2	0
صيانة الإنارة	16	3	5	0
الصرف الصحي	15	3	1	5
أعمال التشجير	16	2	1	5
جدران الدعم	14	3	5	2
الحدائق العامة / الملاعب	7			17
القاعات أو الصالات الاجتماعية	6			18
دورات رياضية / مهرجانات / معارض	4			20
دورات ثقافية / دورات تدريب	4	1		19

جدول رقم 66: النشاطات الاجتماعية والثقافية والبيئية بحسب المجلس البلدي

التجمع	القرية	نوع النشاطات الاجتماعية والثقافية والبيئية
التجمع الأول	سير	دورات تعليمية / محاضرات دورية للتوعية / حملات تشجير / تنظيف الشوراع
	بقرصونا	دورات تثقيفية وتربوية / حملات النظافة
	بخعون	ندوات ثقافية / ندوات بيئية
التجمع الثاني	بيت الفقس	الإهتمام بالثروة الحرجية / لقاءات بين فعاليات البلدة والجمعية
	طاران	دورات كمبيوتر / ندوات ثقافية / توعية صحية / محاضرات حول الزراعة
التجمع الرابع	كفرشلان	بيئية: تشجير جوانب الطرقات / رياضية: ابرزها المشاركة في الماراثون
	مركبتا	محاضرات عن الثقافة الصحية
التجمع الخامس	دير نبوح	تمكين المرأة

8.2.8 المساعدات الاجتماعية

تقوم المجالس البلدية بدور هام على صعيد المساعدات الاجتماعية لبعض الفئات الأقل حظواً في بلداتها وقراها، بالإضافة الى تقديمات مالية لدعم بعض القطاعات مثل التعليم والصحة والجمعيات الأهلية.

- ✓ **الخدمات المقدمة للمسنين**: نقل للمستشفيات / سيارة اسعاف / أدوية الامراض المزمنة / فحوصات صحية / مساعدات مادية.
- ✓ **الخدمات المقدمة للمعوقين**: إعفاء من الرسوم البلدية / شراء معدات خاصة / تبرعات عينية / مساعدات مالية.
- ✓ **برنامج مساعدات خاص بالتعليم**: مساعدة الطلاب في الشهادات الرسمية (إقامة دورات تعليمية، تقوية في المواد الأساسية) / تسجيل بعض الطلاب / دعم المدارس / استئجار مباني / تقدم المازوت / مولدات كهربائية / باصات لنقل الطلاب / دفع رواتب أساتذة اللغة الانكليزية.

- ✓ **برنامج مساعدات خاص بالصحة**: دعم المستوصف البلدي / مساعدات للمستشفى / حملات طبية / تلقيح للأطفال / تأمين الأدوية / مساعدات مالية.
- ✓ **مساعدات لجمعيات أهلية**: تقديم أغراس للزراعة على جوانب الطرقات / مساعدة في إنشاء قاعة عامة / مساعدات مالية.
- ✓ **الخدمات المقدمة للأسر المحتاجة**: توزيع حصص غذائية / تقديم مساعدات للعمليات الجراحية / تأمين الأدوية / تبرعات مالية.

جدول رقم 67: المساعدات الاجتماعية والتقديمات المادية بحسب البلديات والفئات المستهدفة

التجمع	القرية	المساعدات الاجتماعية والتقديمات المادية					
		المسنون	المعوقون	التعليم	الصحة	الجمعيات	أسر فقيرة
الأول	سير			نعم	نعم	نعم	
	بقرصونا		نعم	نعم		نعم	
	عاصون	نعم		نعم			نعم
	بقاع صفرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	حرف السياد	نعم			نعم		نعم
	بخعون				نعم		
الثاني	بيت الفقس	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	كفرحبو	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم
	الحازمية						نعم
	قرصيتا			نعم	نعم	نعم	نعم
	طاران			نعم		نعم	نعم
	عين التينة			نعم	نعم		نعم
الثالث	كفربنين			نعم	نعم		نعم
الرابع	كفرشلان		نعم			نعم	نعم
	مركبتا		نعم				نعم
	عزقي			نعم			نعم
السادس	عيمار						نعم
عدد البلديات الإجمالي		**5**	**6**	**11**	**9**	**7**	**14**

8.2.9 المشاريع المنجزة أو قيد الإنجاز

يتبين من استمارات البلديات وجود 75 مشروع منجز أو هو قيد الإنجاز تتوزع على المجالات التالية:

- ✓ **مشاريع البنى التحتية**: يتضح أن أكثر من ثلاثة أرباع (77%) المشاريع المنفذة في البلدات تقع ضمن هذه الفئة. الأمر الذي له دلالات عدة، ومنها أن البنى التحتية لها الأولوية، وتربو أهميتها على باقي المجالات الأخرى؛ كما تدل على حالة البنى التحتية السيئة، لناحية الحاجة الى مشاريع جديدة، ولناحية الحاجة الى الصيانة بسبب التقادم؛ وفي دلالة أخرى، يتضح مدى التركيز الذي تقوم به المجالس البلدية على مشاريع البنى التحتية (لأسباب عدة) وكأنما دورها الإنمائي يكاد يقتصر على هذا الجانب، رغم حيويته. وتتوزع مشاريع البنى التحتية على نواحي عدة، على الشكل التالي:
  - طرقات (شق وتوسيع وتزفيت وأرصفة وأقنية وحيطان دعم، وإنارة طرقات): 57%.
  - صرف صحي: 22%.
  - مياه وري: 15%.
  - كهرباء: 5%.

- ✓ **مشاريع ذات طابع ثقافي واجتماعي ورياضي**: وتبلغ نسبة هذا النوع من المشاريع حوالي 11%، ومن بين أهمها، مشروع ملعب رياضي في حرف السياد بالتعاون مع الـ USAID، وملعب كرة سلة وكرة طائرة في كفرشلان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وملعب بلدي في عاصون بالتعاون مع CHF، بالإضافة الى مشروع المركز الثقافي في عزقي، وحدائق عامة ومركز رياضي في سير.

- ✓ **مشاريع بيئية**: وتبلغ نسبتها حوالي 5%، وهي في أغلبها مشاريع في مجال التنظيفات العامة (طرق وساحات)، وأعمال متعلقة بالنفايات المنزلية، وببعض المواقع الطبيعي (كدعم الوادي في مراح السراج).

- ✓ **مشاريع ذات طابع اقتصادي**: وتبلغ نسبتها حوالي 3%، وأهمها المركز الحرفي في كفرحبو بالتعاون مع مؤسسة الصفدي.

- ✓ **مشاريع صحية**: وتبلغ نسبتها حوالي 3%، وأهمها مشروع إنشاء مستوصف في كفرحبو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- ✓ **مشاريع سياحية**: وتبلغ نسبتها حوالي 1%، وهو مشروع وحيد يتمثل في استراحة في بقرصونا بالتعاون مع الـ USAID.

جدول رقم 68: المشاريع المنجزة أو قيد الإنجاز، بحسب نوعها والبلدية والجهات الممولة

التجمع	القرية	عدد المشاريع	نوعها						الجهات الممولة
			بنى تحتية	إنمائي اقتصادي	سياحي	ثقافي/ اجتماعي/رياضي	صحي	بيئي	
الأول	سير	**6**	4			2			الصندوق البلدي، إتحاد البلديات، (العزم والسعادة) UNDP ART GOLD ,
	بقرصونا	**2**	1		1				البلدية، جمعية أهلية أجنبية USAID
	عاصون	**3**	2			1			CHF, USAID, UNDP ART GOLD
	بقاع صفرين	**3**	3						البلدية
	حرف السياد	**1**				1			USAID
	مراح سراج	**5**	4					1	البلدية وإتحاد البلديات
	نمرين وبكوزا	**2**	2						نواب المنطقة والبلديات
	بخعون	**4**	2			1	1		UNDP ART GOLD , البلدية
الثاني	مراح السفيرة	**2**	2						البلدية
	بيت الفقس	**3**	1			2			UNDP ART GOLD ,
	كفرحبو	**6**	3	1		1	1		جمعيات أهلية وطنية وأجنبية، وزارة الشؤون، UNDP ART GOLD ,
	الحازمية	**3**	3						البلدية
	قرصيتا	**1**	1						البلدية
	طاران	**6**	4			1		1	البلدية
	السفيرة	**1**	1						البلدية
	عين التينة	**2**	1	1					تيار المستقبل، CHF
الثالث	كفربنين	**4**	4						البلدية، جمعية أهلية أجنبية USAID
الرابع	كفرشلان	**6**	4			1		1	وزارة الأشغال، البلدية، UNDP ART GOLD ,
	مركبتا	**5**	4					1	الصندوق البلدي، البلدية، شركة المانية
	عزقي	**4**	2			2			البلدية، جمعية أهلية أجنبية USAID، UNDP ART GOLD ,
الخامس	دير نبوح	**5**	4			1			البلدية، جمعية أهلية أجنبية USAID، UNDP ART GOLD ,
السادس	كرم المهر	**5**	5						البلدية، المغتربين، وزارة الأشغال، الصندوق البلدي المستقل
	عيمار	**6**	6						البلدية، المغتربين، وزارة الأشغال، الصندوق البلدي المستقل، CHF ,USAID
المجموع العام		**84**	**63**	**2**	**1**	**13**	**2**	**4**	
النسبة		**100%**	**74%**	**2.3%**	**1%**	**15.3%**	**3%**	**5%**	

8.2.10 المشاريع المستقبلية

يتبين من استمارات البلديات، وجود 57 مشروع مستقبلي مطروح من قبل 18 مجلس بلدي موزعين على مختلف التجمعات السكانية في المنطقة، وتتراوح بين حد أدنى من مشروع واحد في 3 بلديات، الى حد أقصى من 6 مشاريع في كل من عين التينة وعزقي، بمعدل 3.2 مشروع تقريباً لكل بلدية. وبحسب تصنيف المجالس البلدية نفسها لنوع هذه المشاريع، أظهرت النتائج أن 40% منها تصنف ضمن مشاريع البنى التحتية، و26% أخرى ضمن مشاريع إنمائية اقتصادية الطابع. من أهم هذه المشاريع، مشروع إنشاء براد زراعي في كفربنين، وملاعب رياضية في سير، أحدها لكرة القدم مكشوف، والآخر مغلق لكرة قدم الصالات وكرة السلة، ومهنية في السفيرة، ومدرسة في بقرصونا، وفي طاران مشاريع سد مائي ومسبح ومخيمات في الحرش، والعديد من المشاريع الأخرى. ومن بين هذه المشاريع، هنالك 38 مشروع تم تجهيز الدراسات الخاصة به، و8 دراسات أخرى قيد التحضير؛ كما يوجد 4 من هذه المشاريع فقط قد تم تأمين التمويل لها (منها ما هو ممول من الحكومة التركية، ومنها ممول من قبل الـ USAID و CHF ومؤسسة رينيه معوض، وأخرى من قبل إتحاد البلديات.

جدول رقم 69: عدد المشاريع المستقبلية بحسب نوعها والبلدية

التجمع	القرية	عدد المشاريع المستقبلية	نوعها						
			بنى تحتية	إنمائي اقتصادي	سياحي	ثقافي/ اجتماعي/ رياضي	صحي	بيئي	غير مذكور
التجمع الأول	سير	**4**	2			1		1	
	بقرصونا	**2**		1		1			
	عاصون	**2**	1			1			
	مراح سراج	**4**	3	1					
	نمرين وبكوزا	**1**	1						
	بخعون	**1**		1					
التجمع الثاني	بيت الفقس	**3**							3
	قرصيتا	**5**	4	1					
	طاران	**4**	2	1	1				
	السفيرة	**2**		2					
	عين التينة	**6**	4	1					1
التجمع الثالث	كفربنين	**2**		2					
التجمع الرابع	كفرشلان	**4**	1			1	1	1	
	عزقي	**6**	4				2		
التجمع الخامس	دير نبوح	**3**		3					
	ايزال	**3**		2			1		
التجمع السادس	كرم المهر	**1**	1						
	عيمار	**4**							4
المجموع		**57**	**23**	**15**	**1**	**4**	**4**	**2**	**8**
النسبة		**100%**	**40%**	**26%**	**2%**	**7%**	**7%**	**4%**	**14%**

8.2.11 التعاون مع جهات أخرى

لدى نصف المجالس البلدية (12 بلدية) مشاريع مشتركة بالتعاون مع جهات محلية ودولية (حوالي 13 جهة مختلفة)، حيث تقدم للسلطات المحلية الدعم المالي والخبرات والتنظيم الإداري ... وتتنوع هذه المشاريع بين دورات التدريب والتأهيل ومشاريع البنى التحتية وبعض المشاريع الإنمائية المتنوعة، بالإضافة الى نظم المحاسبة والإدارة، ويبلغ عددها الإجمالي 24 مشروع تعاون. ويلاحظ غياب أوجه التعاون هذه في قرى التجمع السادس، والتركيز على قرى وبلدات التجمعات الأول والثاني والرابع.

جدول رقم 70: الجهات التي تتعاون معها المجالس البلدية ونوع المشاريع

التجمع	القرية	اسم الجمعية/الجهة	أوجه التعاون / المشاريع
الأول	بقاع صفرين	جامعة نيويورك الباني	
	بقرصونا	جمعية العزم والسعادة	متابعة نظام المحاسبة الممكن
	عاصون	UNDP- ART GOLD	بئر مياه
		CHF	ملعب كرة قدم
	نمرين وبكوزا	جمعية التعاون والتوجيه الاسلامي	إنشاء معمل حطب
الثاني	طاران	جامعة الباني	مكننة البلدية وتدريب الموظفين ووضع برامج
		وزارة الشؤون الاجتماعية	دورات محو الأمية
		مؤسسة الصفدي	دورة كمبيوتر
		مؤسسة نزيه سعادة والمركز الثقافي الفرنسي	دورة لغة فرنسية
		مؤسسة الحريري	تلوين ودهن البلدة القديمة
		USAID	مكننة البلدية
	عين التينة	CHF	إنمائي
	بيت الفقس	UNDP-ART GOLD	مركز معلوماتية للشباب
		UNDP-ART GOLD	دعم قطاع النحل، دعم القطاع الزراعي
	قرصيتا	جمعية مشروع تمكين بالتعاون مع USAID	تمويل مشروع براد الخضار
الثالث	كفربنين	جامعة الباني	تدريب وتنظيم
		USAID	قناة ري طول 2 كلم
		الإتحاد الاوروبي	طريق طول 8 كلم + قناة ري طول 5 كلم
الرابع	عزقي	UNDP ARTGOLD	مركز ثقافي شبابي تابع للبلدية
	كفرشلان	UNDP ARTGOLD	تنفيذ مشروع ملعب كرة سلة وكرة طائرة
		USAID بالتعاون مع CHF،RHF	مشروع إنشاء قاعة عامة للمؤتمرات والأفراح
		جامعة نيويورك الباني	تطوير العمل البلدي عبر نظام المحاسبة المكنن
	مركبتا	اتحاد بلديات المنية	متابعة التدريب على نظام المحاسبة
الخامس	دير نبوح	UNDP ARTGOLD	تجهيز مركز ثقافي، دعم القطاع الزراعي
		USAID	بناء مدرسة وطرقات وتجهيز بئر ماء ومد شبكة مياه
		USAID وCHF	جر مياه

8.2.12 أهم المشاكل التي تواجه العمل البلدي وبعض اقتراحات الحلول

معظم البلديات صرحت بأنها تواجه بعض العوائق والصعوبات خلال تأديتها للأعمال والواجبات المنوطة بها، ومن أهم ما جاء في الاستمارات البلدية من شكاوى حول مشاكل العمل البلدي:

- **قلة الموارد المالية**:
  - قلة مصادرها المالية الذاتية
  - عدم كفاية حصتها من الصندوق البلدي المستقل
  - عدم تحويل مخصصات الصندوق البلدي المستقل في مواعيد استحقاقها
  - الوضع الاقتصادي للمواطن
  - ضآلة الدعم المقدم من الدولة

- **نقص الجهاز الإداري**:
  - لا يوجد ملاك وظيفي في البلدية
  - عدم توفر الجباة أو وجود نقص في عددهم
  - نقص في الجهاز الهندسي والفني

- **تدخلات سلطة الوصاية**:
  - تنفيذ المشاريع عن طريق التنظيم المدني والمناقصات العامة
  - الرقابة المالية المسبقة
  - تعدد الجهات التي ينبغي الحصول على موافقتها لتنفيذ المشاريع
  - بطء سير المعاملات البلدية بسبب سلطة الرقابة الإدارية
  - تعقيدات في المجالات القانونية والتشريعية
  - عدم تطبيق اللامركزية الإدارية

- **المشاكل مع الأهالي**:
  - عدم دفع الرسوم
  - العقلية الفردية والمطالب الخاصة على حساب العامة
  - السعي لتعطيل العمل البلدي بسبب الكيديات الانتخابية والنزاعات العائلية
  - عدم سماح الأهالي بإقامة مشاريع عامة وأعمال مشتركة بين العائلات

هذا وقد قدمت البلديات بعض اقتراحات الحلول أو الرؤى للحل، لأهم المشكلات التي تواجهها، من وجهة نظرها وخبراتها في العمل البلدي، وهي كالتالي:

- تطبيق اللامركزية الإدارية
- قانون ونظام جديد للبلديات يراعي وجود الجهاز الإداري القادر على إدارة العمل البلدي
- التوظيف وتعيين الملاكات
- إلحاق الموظفين الاداريين بوزارة الداخلية والبلديات وقبض الرواتب من الدولة
- المساعدة على توفير المال اللازم للبلدية من أجل القيام بالأعمال البلدية الضرورية

- إعادة النظر في مستحقات الصندوق البلدي واعتماد وزارة الداخلية والبلديات على عدد السكان الأصليين والمقيمين في البلدة عند توزيع الحصص للبلديات
- صرف المستحقات المخصصة للبلديات من الصندوق البلدي المستقل بدون تأخير
- تأمين مباني مستقلة للبلديات
- تأمين التجهيزات المكتبية والإدارية
- دعم البلديات وتوجيهها لكيفية تقديم المشاريع والوصول الى الجهات المانحة
- تنفيذ مشاريع منتجة تؤمن مداخيل للبلديات
- وضع نظام موحد للموظفين وإعطاء الموظف جميع حقوقه (مساعدات مرضية، بدل دوام، معاشات عائلية، معاش تقاعد ...)
- ربط جميع المعاملات الإدارية للمواطنين ببراءة ذمة من البلدية لتتمكن من تحصيل الضرائب
- قيام مشاريع تنموية في شتى المستويات: زراعية، توظيفية، وتعليمية، واقتصادية، وبالأخص في القطاع السياحي، الأمر الذي يساهم في تحسين الموارد البلدية
- نشاطات توعوية للأهالي-المكلفين حول أهمية دور البلدية في العمل الإنمائي (ندوات اجتماعية)
- الإعفاء من موافقة التنظيم المدني للمشاريع الإنمائية التي تبلغ قيمتها ما دون الـ 20 مليون ليرة لبنانية.

8.3 المخاتير

ورث دستور الجمهورية اللبنانية، في جانبه المتعلق بالمخاتير والمجالس الاختيارية، عن العصر العثماني الذي تم تحديثه مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ وكان قد اقتبس العثمانيون بدورهم، هذا التنظيم الإداري، عن الفرنسيين. أما في الضنية فقد ارتفع بشكل ملحوظ عدد المخاتير منذ قرابة النصف قرن، حيث كان عدد المخاتير في بداية الستينات 37 مختاراً (واحد في كل قرية)، ثم أضيف في بداية التسعينات مختاران (واحد لكل من بخعون والسفيرة) فأصبح المجموع 39 مختار يمثلون 37 قرية. وقد بلغ عدد المخاتير، في انتخابات 1998، ما مجموعه 53 مختار عن 38 قرية وبلدة[104]. هذا ويبلغ حالياً عدد المخاتير 64 مختاراً يمثلون 40 قرية وبلدة في الضنية[105] (كما مبين في الجدول رقم 71 أدناه).

وإذ يستمر المختار في لعب دور وجاهي محلياً، مستمد من تراث "المشايخ" القديم، إلا أنه يقوم أيضاً بدور مهم في تسيير شؤون الناس ومعاملاتهم الإدارية، وأحياناً بدون مقابل مالي في حالة الضنية، بسبب الأوضاع الاجتماعية والمعيشية الصعبة لبعض الأسر. ويكون دور المختار أكثر محورية في القرى الصغيرة التي ليس لديها مجالس بلدية، وفي مثل هذه الأماكن يصبح للمختار دور مهم في المشاريع التنموية على مستوى القرى، مثل مشاريع جر المياه، وإنشاء البنى التحتية وبالأخص الزراعية منها، وما سوى ذلك. أما المشكلة الأهم التي تواجه الدور التنموي المحلي للمخاتير، في مجتمع يمتاز بالحراك السكاني الناشط الى خارج الضنية (مثل طرابلس)، وحتى ضمن الإطار الجغرافي للمنطقة نفسها (مثل القرى المستحدثة التي لا يوجد فيها سجلات قيود أو نفوس)؛ الأمر الذي خلق فجوة بين احتياجات الناس العملية في أماكن توزعهم وبين قدرة المخاتير على متابعة مشاكلهم. هكذا يتقاسم المخاتير المهام بين المواقع التي يتركز فيها تواجد أهالي قريتهم، وقد تتفاقم المشكلة الى حد انتقال مكان سكن وعمل المخاتير عن قراهم الأصلية وغيابهم الكلي عنها (حالة نمرين على سبيل المثال).

[104] هذه المعلومات مستقاة من كتاب محمد مصطفى يوسف، مصدر مذكور سابقاً – الصفحات 182-184.

[105] الدولية للمعلومات: مصدر مذكور سابقاً.

جدول رقم 71: أعداد المخاتير بحسب قرى وبلدات الضنية (2010)

المنطقة	عدد المخاتير	المنطقة	عدد المخاتير	المنطقة	عدد المخاتير	المنطقة	عدد المخاتير
بخعون	5	نمرين وبكوزة	2	عيمار	1	كهف الملول	1
سير	4	طاران	2	قرحيا	1	روضة	1
السفيرة	4	بيت الفقس	2	دبعل	1	قمامين	1
بقاع صفرين	4	عزقي	2	دير نبوح	1	بحويتا، أفقا، بشناتا	1
كفرحبو	2	القطين	2	مراح السفيرة	1	حرف السياد	1
بقرصونا	2	كرم المهر	1	عين التينة	1	واطية	1
قرصيتا	2	حقل العزيمة	1	زغرتغرين	1	الحازمية	1
عاصون	2	مركبتا	1	حوارة	1	خرنوب	1
بطرماز	2	مراح السراج	1	كفرشلان	1	تربل	1
ايزال	2	كفربنين	1	بيت حاويك	1	قرين	1

8.4 مؤسسات المجتمع المدني

أظهرت نتائج البحث الميداني وجود 58 جمعية أهلية محلية (ما عدا التعاونيات الزراعية) في 25 قرية وبلدة في الضنية. أغلبها (74%) موجود في التجمعين الأول (22 جمعية) والثاني (21 جمعية). أما التجمع الثالث فيندر فيه شكل العمل الأهلي القائم على تشكيل الجمعيات، حيث تتوفر فيه جمعية وحيدة في قرية كفربنين (جمعية إنماء كفربنين). وكذلك الحال في التجمعين الخامس (جمعيتان) والسادس (3 جمعيات). والبعض من هذه الجمعيات عريق، يعود زمن تأسيسها الى العام 1965، بينما البعض الآخر حديث العهد تستند الى أفكار وبرامج وأساليب عمل تتوافق مع العصر وتوجهات أكثر راهنية.

كما اتضح أن سير الضنية تحتوي على أكبر قدر من الجمعيات في المنطقة، ويبلغ عددها 10 جمعيات. بينما حلت السفيرة في المرتبة الثانية بخمس جمعيات أهلية. أما بيت الفقس، التي تحتوي على 3 جمعيات أهلية متنوعة الأهداف، فهي تعتبر من أنشط القرى على مستوى العمل الأهلي، إذا ما أضفنا الى جمعية النهضة وجمعية شعراء المكمل الثقافي والنادي الرياضي ثلاثة تعاونيات (للمزارعين والنحالين والإنماء الريفي)[106].

ويتنوع نشاط هذه الجمعيات الأهلية بحسب نوعها أو تخصصها، لكن اللافت في الأمر أن قرابة ربع هذه الجمعيات هي من نوع الروابط العائلية (14 رابطة). كما يتوفر في الضنية عدد كبير من الجمعيات الأهلية ذات الأهداف الإنمائية (10 جمعيات) وهي متوزعة على 7 مناطق مختلفة، بالإضافة الى عدد لا بأس به من الجمعيات ذات الطابع الخيري (7 جمعيات). كذلك، يوجد ثلاث جمعيات نسائية في الحازمية وعزقي وكفرحبو. أما على مستوى الأندية الرياضية فيبلغ عددها 9 أندية في المنطقة.

ويبدو أن حوالي خُمس هذه الجمعيات غير فاعلة في الوقت الحاضر، وربما كان في السابق عدد الجمعيات أكبر بكثير مما هو وارد في التقرير الحالي، فعلى سبيل المثال *"كان يوجد فيما مضى في سير 10 أندية ثقافية، لا نعلم عنها شيئاً الآن"*. كما أن البعض الآخر من الجمعيات نشاطها خفيف أو موسمي، وليس منتظماً على أساس برنامج عمل أو أجندة واضحة.

[106] لقد تم تغطية جانب التعاونيات الزراعية في الفصل الخاص بالاقتصاد، في الصفحات 156-158 من هذا التقرير.

ويبدو أن الأندية الرياضية هي أكثر أنواع الجمعيات معاناة، وتتعرض لنقص شديد في الموارد المالية، وقلة المرافق الرياضية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، نادي شباب سير، لديه فريق كرة قدم مصنف ضمن فرق الدرجة الثالثة في لبنان، وبسبب عدم توفر ملعب رياضي، يتمرن الفريق في طرابلس، ولم يعد في عضويته إلا ثلاثة لاعبين من سير أما الباقون فمن طرابلس، ويضطر اللاعبون الى تحمل كلفة شراء الملابس الرياضية، وهم يخسرون المباريات أحياناً بسبب غياب الفريق عن المباريات لعدم توفر إمكانات التنقل. كذلك، يوجد نادي رياضي آخر في سير، هو نادي الوفاء، الذي لا يختلف حاله عن سابقه، فرغم وجود فريق كرة سلة مصنف في الدرجة الثانية، كاد الفريق أن يبيع الرخصة بسبب الضائقة المالية؛ أما فريق كرة الطائرة، فقد تدهور حاله حتى بلغ الدرجة الأخيرة، بسبب عدم وجود ملعب للتمرين ولاستضافة المباريات.

في المقابل، لعبت بعض الجمعيات دوراً فاعلاً في العمل الإنمائي في العديد من القرى، خاصة في ظل غياب المجالس البلدية أو قبل نشوئها، وقد تنوعت إنجازاتها بحسب أولويات احتياجات كل منطقة، لكن العديد منها لعب دوراً وما يزال في إقامة مشاريع لتنمية القطاع الزراعي ومساعدة المزارعين، كمثل جر مياه الري، أو شق الطرقات الزراعية، إلخ. أما في القرى التي تغيب عنها الجمعيات الأهلية المحلية، فقد شكلت لجان من الأهالي مخصصة لهذه الأغراض.

جدول رقم 72: عدد الجمعيات الأهلية في كل قرية بحسب نوع نشاطها

التجمع	القرية	إجمالي عدد الجمعيات	جمعيات خيرية	جمعيات أهلية عامة	جمعيات إنمائية	جمعيات ثقافية	جمعيات نسائية	روابط عائلية	جمعيات دينية	أندية رياضية	أخرى
الاول	بقاع صفرين	1	1								
	بخعون	3						2		1	
	بقرصونا	3		1				2			
	حرف السياد	1		1							
	سير الضنية	10			3	1		4		2	
	عاصون	1			1						
	مراح السراج	3						2			1
الثاني	الحازمية	2	1				1				
	السفيرة	5		1	1			2	1		
	بطرماز	1		1							
	بيت الفقس	3		1		1				1	
	طاران	2	2								
	عين التينة	1	1								
	قرصيتا	3	1	1	1						
	مراح السفيرة	2						1		1	
	نمرين-بكوزة	2			1				1		
الثالث	كفربنين	1			1						
الرابع	عزقي	3					1			1	1
	كفر حبو	2					1	1			
	مركبتا	1								1	
	كفرشلان	3	1		2						
الخامس	ايزال	2		1							1
السادس	كهف الملول	1								1	
	بحويتا	1								1	
	عيمار	1		1							
إجمالي الضنية		**58**	**7**	**8**	**10**	**2**	**3**	**14**	**2**	**9**	**3**

8.5 النشاطات الثقافية

تمتاز الضنية بميل أهلها نحو التعلم، وبتطور متسارع في مجال التعليم وانتشار المؤسسات التربوية، خاصة مع تسارع وتيرة إنشاء المدارس في مناطق عدة خلال العقدين الماضيين، يضاف الى ذلك توجه الشباب لنيل شهاداتهم الجامعية في مناطق خارج الضنية وحتى في خارج لبنان. الأمر الذي أوجد شريحة واسعة من أصحاب التعليم العالي في شتى الاختصاصات. إلا أن التعليم وحده قد لا يؤدي الى الارتقاء التلقائي للنشاطات الثقافية على المستوى المحلي، ولا نشر الثقافة العامة أو تحفيز رغبات الشباب الى نيل سبر أغوارها ونيل المزيد منها. حيث تبين من نتائج البحث الميداني، بعض المؤشرات الهامة على تراجع العمل الأهلي في المجالات الثقافية المختلفة، وقد ظهر ذلك جلياً في انخفاض أعداد منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالشأن الثقافي مثل الجمعيات الأهلية الثقافية والمنتديات الشعرية، وسواها، خاصة في البلدات الرئيسية التي تركز فيها سابقاً هذا النوع من النشاط. أما المكتبة العامة الوحيدة في سير وعموم المنطقة، التي أنشأت بتمويل من عصام فارس، فقد تم اقفالها. كما تراجعت بشكل عام النشاطات الفنية، حتى تلك ذات الطابع التجاري، مثل الحفلات الطربية التي كان يحييها الفنانون في بعض مطاعم المنطقة. ناهيك عن الغياب التام للمهرجانات الصيفية ذات البرامج الفنية والثقافية المنوعة عن المنطقة. يضاف الى ذلك غياب مواد الفنون عن معظم المناهج الدراسية في مدارس المنطقة، وغياب الاساتذة المتخصصون في تدريس هذه المواد.

وبالاستناد الى بعض المعطيات المقارنة على المستوى الوطني العام[107]، تبين أن محافظة لبنان الشمالي احتلت المركز الأخير بين جميع المحافظات، في نسبة الأشخاص الذين يطالعون الصحف والمجلات بشكل اسبوعي (9.8%)، والذين يستخدمون الانترنت بشكل اسبوعي (5.4%)، والذين يقومون بأنشطة فنية وثقافية بشكل سنوي (6.1%). الأمر الذي يشير الى تدني الاهتمام بمختلف النشاطات الثقافية وبمتابعة وسائطها المتنوعة. علماً أن هذه الأرقام تمثل كامل محافظة لبنان الشمالي ولا تظهر التفاوتات في المشاركة في الأنشطة الثقافية بين المناطق الشمالية المختلفة.

جدول رقم 73: توزع الأفراد في عمر 5 سنوات وما فوق الذين يقومون ببعض الأنشطة الثقافية بحسب المحافظات

المحافظة	يطالعون الصحف والمجلات أسبوعياً (%)	يستخدمون الإنترنت أسبوعياً (%)	يقومون سنوياً بأنشطة فنية أو ثقافية (%)
بيروت	**38.1**	**17.0**	**31.9**
النبطية	**36.9**	**9.6**	**6.8**
جبل لبنان	**29.6**	**12.0**	**17.0**
لبنان الجنوبي	**28.3**	**7.5**	**6.7**
البقاع	**22.9**	**9.4**	**9.5**
لبنان الشمالي	**9.8**	**5.4**	**6.1**
لبنان	**26.0**	**10.3**	**13.7**

[107] مصدر المعطيات والأرقام الواردة في الجدول رقم 73: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر - 2004 – مرجع مذكور سابقاً.

8.6 مؤشرات اجتماعية عامة (دراسة حالة)

تغيب الاحصاءات حول الفئات الاجتماعية المهمشة في الضنية، وتنعدم الدراسات المتخصصة حول المشاكل التي تواجهها تلك الفئات. لذلك، وبغية تقديم بعض المؤشرات العامة حول أهم المشاكل الاجتماعية في المنطقة، قام فريق العمل الميداني بإجراء دراسة حالة، ألقت الضوء على النشاطات التي تقوم بها إحدى المنظمات غير الحكومية، علها تقدم دلائل على مكامن أهم القضايا الاجتماعية التي تشكل تحدياً للتنمية البشرية في المجتمع الضناوي. ولهذا الغرض تم إجراء مقابلة معمقة مع مدير "مركز الضنية للرعاية والتنمية" مازن الأيوبي، في أوائل أيلول 2011، وفي ما يلي خلاصة ما جاء في المقابلة:

بطاقة تعريف بالمؤسسة:

مؤسسات الرعاية الاجتماعية انطلقت منذ عام 1917 من خلال قيام ميتم إسلامي صغير في برج ابي حيدر، وأصبح لديها 54 مركز على امتداد خارطة الوطن. تعنى المؤسسة بـ*"الحالات الاجتماعية الصعبة"*، فالمؤسسة *"أفقر الفقراء وأحوج المحتاجين"*.

الفئات المستهدفة: الأيتام، ذوي الاحتياجات الخاصة (المعوقون والمتخلفون عقلياً)، الأرامل، الأمهات العاملات المعيلات لأسرهن، كبار السن، المتسربون مدرسياً، العاطلون عن العمل، وفئات مهمشة أخرى وبالأخص المرأة المهمشة.

"إرتأينا أن نأتي الى الضنية حيث الحاجة، بعدما كانت الفئة المستهدفة تقصدنا في بيروت". تعمل المؤسسة في الضنية منذ 4 سنوات، حيث تم استئجار مركز في بلدة سير الضنية. ولديها برامج رعاية اجتماعية شاملة: *"تشمل الفئات المستهدفة وأهلهم في آن واحد"*.

النشاطات:

- ✓ **الأيتام**: تأمين سكن (الرعاية الداخلية) – يستوعب حوالي 60 الى 70 حالة للمنامة، برنامج تدريب مهني يقدم اختصاصات تتناسب مع النشاط الاقتصادي في المنطقة (فندقية، تزيين نسائي ورجالي، تمديدات وصيانة كهربائية) – وقد تم تخريج 327 متدرب خلال 4 سنوات، مخيمات "أبناء المؤسسة"، توفير الزواج للفتاة اليتيمة أو وظيفة
- ✓ **ذوي الاحتياجات الخاصة**: *"تكثر الاعاقات الجسدية والعقلية حيث تنتشر زيجات الأقارب"* - يتوفر مراكز متخصصة في مناطق أخرى (بيروت وعرمون)، تأتي فرق لاستقطاب المعاقين وأخذهم الى المراكز المتخصصة. *"لم يكن الأهل يسمحون بمعرفة الناس عن حالات الإعاقة الموجودة في البيت"*.
- ✓ **الشباب (بين سن 16 و 24)**: المنتشرون في الشوارع وفي المقاهي حيث يدخنون النراجيل ويتعاطون المخدرات (*"ظاهرة توجد حيث تتوفر المقاهي، وتتطال حوالي 3% من الشباب بين سن 14 و 25"*)، عبر الرياضة والمخيمات الكشفية وحملات التوعية (التوعية الجنسية وحول مشاكل الانترنت والساتيلايت).
- ✓ **المتزوجات مبكراً (من عمر 14 و15 سنة)**: *"واضحة في المنطقة في كل قرية"* - حملات توعية حول العلاقة الزوجية، ومخاطر الزواج المبكر، وحقوق المرأة ودورها، بالإضافة الى التوعية الانجابية *"حيث تنجبن العديد من الأطفال"*.
- ✓ **كبار السن (بالأخص السيدات منهم)**: *"60% من كبار السن أميين"* - تذهب فرق العمل الى المناطق ويقدمون برامج توعية حول قضاياهم الاجتماعية، ومحو الأمية.
- ✓ **المتسربون مدرسياً**: *"هنالك تسرب مدرسي (2-5%) وأمية في فصول متقدمة"*. برنامج الاستلحاق المدرسي: ارجاع التلميذ الى المدرسة أو توجيهه الى التعليم المهني.
- ✓ **الأطفال**: تستوعب الحضانة بين 40 و50 طفل في السنة، ويتم استقبال الأطفال الرضع (في عمر 40 يوم) – ما قبل الحضانة / مكافحة عمالة الأطفال *"حيث يوجد في المشاغل بين كل 20 الى 30 عامل حوالي 3 الى 4 أطفال عاملين"*.
- ✓ **المزارعون**: حثهم على الحفاظ على الأرض، والاهتمام بالثقافة والصحة والرياضة.
- ✓ نشاطات أخرى تشمل كل الفئات المستهدفة: *"يوجد جهل، التوعية الاجتماعية ضرورة"*: توعية صحية (10 ندوات صحية في السنة) واجتماعية وحقوقية ...

المشاريع المستقبلية: الانتقال الى مجمع جديد في سير، حيث تم شراء عقار مساحته 6,500 متر مربع، عبارة عن 5 بيوت قديمة (عمرها 100 سنة وما فوق) مهدمة ومتصدعة، مع حدائقها، تعود للآغاوات الذين هجروها منذ زمن. ويتكون المجمع الجديد من سكن للأيتام (غرف مؤلفة من 3 الى 4 أسرة)، قسم إداري، حضانة، قسم للتدريب والتأهيل، قاعة طعام، قسم للغسيل، و"قصر الأطفال" – أي قاعة متعددة النشاطات ومجمع رياضي ومشغل. تبلغ كلفة المشروع حوالي 3 ملايين دولار أميركي.

8.7 الخلاصة

التحليل الرباعي / مؤسسات المجتمع المحلي	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
• انتشار المجالس البلدية في عدد كبير من القرى والبلدات. • وجود إتحاد للبلديات، مما يعزز من القدرات التنموية في المهام البلدية. • إشراك الأهالي في العمل التنموي عبر وجود لجان متخصصة ضمن البلديات. • وجود مؤسسات للعمل الأهلي تساعد في تأمين الخدمات الأساسية وسد الثغرات في العمل الإنمائي. • توفر الكفاءات في مختلف مجالات العمل الأهلي والتنمية المحلية. • وجود جمعيات أهلية إنمائية تعنى بتمكين المرأة ودخولها الى سوق العمل. • وجود بعض الجهات الدولية التي تقدم التمويل والمساعدات الأخرى للمشاريع التنموية والهيئات التي تطلقها.	• حداثة العمل البلدي في العديد من القرى والبلدات. • ضعف قدرات البلديات ومواردها البشرية، وإمكاناتها المادية، وتجهيزاتها. • عدم وجود سلطات كافية لفرض القوانين، ومنها دفع الرسوم من قبل المكلفين. • ضعف تمثيل المرأة في المجالس البلدية. • عدم شمول إتحاد البلديات لكل بلديات المنطقة وخاصة الأحدث منها. • تراجع دور الهيئات الأهلية بشكل عام وقلة وجودها. • قلة المشاريع البلدية خارج نطاق تطوير وتحسين البنى التحتية على أهميته. • شبه انعدام للنشاطات الرياضية والأندية الفعالة. • انحدار في العمل الثقافي وتوقف بعض الجمعيات الثقافية عن النشاط. • غياب شبه تام للمكتبات العامة، والحدائق العامة، ومراكز النشاطات الاجتماعية العامة. • قلة الإدارات والمؤسسات العامة في المنطقة، وتركزها في سير. • التأخير في افتتاح مركز القائمقامية في سير. • غياب التعاون بين هيئات المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاعين الخاص والرسمي.
الفرص:	**الكوابح:**
• الميل العام، على الصعيد الدولي، للاهتمام بالعمل المحلي وتنمية قدرات السلطات المحلية في مجال العمل التنموي. • توفر بعض الخبرات والتجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير العمل الأهلي والسلطات المحلية.	• تقصير الدولة في دعم المشاريع التنموية والسلطات المحلية. • كوابح إدارية عديدة تعيق عمل ومبادرات السلطات المحلية. • تأخير المشروع القديم-الجديد حول اللامركزية الإدارية. • صغر حجم بعض البلديات بحيث تؤثر سلباً على قدراتها المالية. • غياب البلديات في القرى القليلة السكان. • وعلى الانتخابات النيابية والمحلية، وفي مجال العمل الأهلي. • تكريس الدور التنموي لرجال السياسة. • استحضار العلاقات العائلية في العمل المؤسساتي، خاصة عبر الروابط العائلية، والممارسات الانتخابية. • انعدام الوعي بضرورة دفع الرسوم المتوجبة على المكلفين. • نقص مصادر التمويل للمشاريع التنموية.

التوجهات الاستراتيجية
1. وضع خطة استراتيجية لإنماء المنطقة ومشاريع عمل على أساس مراحل متتابعة، لتكون بمثابة الرؤية البعيدة المدى التي تساعد السلطات المحلية في مساعيها التنموية لمنطقتها. 2. تشجيع إشراك الأهالي في العمل التنموي عبر لجان العمل البلدية. 3. التوعية حول الحقوق والواجبات، والعمل المشترك، وتحمل المسؤوليات المتعلقة بالشأن العام، وأولوية المصالح المجتمعية العامة لما فيه خير الأفراد. 4. تمكين السلطات المحلية وهيئات المجتمع الأهلي وبناء القدرات الذاتية على المبادرة، والمتابعة، وتنفيذ، ومراقبة المشاريع التنموية. 5. التشديد على دور المرأة في العمل الأهلي والتنموي، وفي خلق فرص عمل منتج لها، وفي أهليتها للوصول الى المجالس البلدية المنتخبة، وأهمية رؤاها المستقبلية من موقعها الاجتماعي. 6. تفعيل دور الشباب، وتنشيط عملهم في اللجان البلدية وهيئات المجتمع المدني، عبر قيام نشاطات تتناسب واهتماماتهم وتطلعاتهم وتتوجه للإهتمام المباشر بمشاكلهم. 7. العمل على إيجاد قواسم مشتركة ونقاط إلتقاء لمصالح المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاعين الخاص والعام. 8. إعلاء دور الشأن التنموي والعمل الأهلي على التدخلات والنزاعات السياسية والعائلية والطائفية. 9. تفعيل العمل الاجتماعي والثقافي والرياضي. **10.** تفعيل دور الرقابة الأهلية والمساءلة للسلطات المحلية وحسن سير المشاريع التنموية.

القسم الثالث:
شجرة
المشاكل

1 خلاصة تحليل الواقع

1.1 شجرة المشاكل

لا تكتمل مقاربة تحليل[108] واقع منطقة الضنية، دون خلاصات تستنتج - أي دون إجراء عملية استقراء[109] - من خلال التركيب[110] (أو التشبيك) بين مختلف المستويات والقطاعات التي تم تناولها في الفصول السابقة من القسم الثاني من التقرير. إن مرحلة ما قبل الولوج الى التخطيط الاستراتيجي تستلزم تجاوز التحليل الرباعي القطاعي، نحو تأطير المشاكل وتحديات التنمية ضمن شبكة مترابطة، تلحظ حالة التداخل بين القضايا التي تواجه التنمية في المنطقة والعلاقة الناظمة بينها جميعاً. لذلك، تعتمد عملية انتاج خلاصة تحليل الواقع على ذلك التحول المنهجي من الاعتماد على اسلوب المعرفة التاريخي[111] (في الفصول السابقة) الى اعتماد الاسلوب المنطقي[112] عند تكوين المعرفة العلمية عن العمليات التاريخية لتطور المنطقة.

هكذا يتحدد الهدف من هذا التمرين، في الأمور الثلاثة التالية:

1. وضع مخطط لتشابك تحديات التنمية وإظهار العلاقة التي تربط ما بين القطاعات والنواحي الاجتماعية المختلفة (أنظر مخطط "شجرة المشاكل" أدناه).
2. تحديد الأولويات عند معالجة المشكلات التي يتوجه التخطيط الاستراتيجي الى وضع مقترحات حلول لها، عبر إعادة ترتيب المشاكل، وتعريف ما هو محوري ضمنها، والتمييز بين "المسببات" و"الآثار".
3. استشراف مكامن الخلل التي ينبغي مواجهتها عند مرحلة "التهيؤ للإقلاع"[113]، بالإضافة الى تلك العناصر والمقومات التي ينبغي الحفاظ عليها (وتطويرها أو تحسين شروطها) أثناء متابعة مراحل المخطط الاستراتيجي نحو تحقيق الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

إن استخدام تقنية شجرة المشاكل لها محاذيرها التي تتمثل في التركيز على المشاكل والنواحي المؤثرة بشكل سلبي على المجتمع المحلي، دون تبيان نقاط القوة والفرص الزاخرة بالإمكانات المتوفرة داخل هذا المجتمع. علماً أن المشاكل عند وضعها في إطارها الاجتماعي المركب وعندما يتم ربطها بالمسائل الحياتية (الشديدة التعقيد) للناس، ينتفي عنها الطابع المطلق للنواحي السلبية فيها، حيث يمكن أن تتضمن بعض العوامل الايجابية الكامنة في باطنها، قد يستفاد منها في تجاوز بعض التأثيرات السلبية الطاغية. لذلك، فإن شجرة المشاكل أداة ضرورية لا غنى عن اعتمادها كمرجع، في حال توفرت الإرادة على العمل لمواجهة هذه المشاكل واقتراح حلول مناسبة لمعالجتها.

تتألف شجرة المشاكل، كما الأشجار الطبيعية، من عدة أجزاء مكونة هي الجذور والساق (جذع الشجرة) والفروع والأوراق والثمار (لكنها في حالة شجرة المشاكل فهي ثمار مُرّة). وتُمكن شجرة المشاكل من التمييز بين المسببات والنتائج، بحيث تشكل الجذور أساس المشاكل، والجذع شكل لبنية المشاكل متفرع عن الجذور، ويشكلان معاً المسببات؛ بينما تقوم الأغصان بدور

---

[108] تعريف التحليل المنطقي: تجزئة الشيء الى العناصر والجوانب التي تكونه بغية ادراك مكانتها وابراز الجوهري الرئيسي بينها. هو تفكيك الاجزاء المنفصلة وتجزئة الظاهرة المعنية الملموسة.

[109] تعريف الاستقراء: عملية سير الفكر من الظواهر الفردية الى الاستنتاجات العامة، وسيلة للكشف عن السنن والصلات السببية.

[110] تعريف التركيب الذهني: توحيد لاجزاء وجوانب الشيء يساعد على كشف الصلات الداخلية الضرورية، وعن السنن الملازمة للشيء. (إن التحليل والتركيب يشكلان وحدة متكاملة، فهي تشكل العناصر المتفاعلة لاسلوب واحد للمعرفة العلمية).

[111] تعريف اسلوب المعرفة التاريخي: دراسة التاريخ بكل تفاصيله وبكل تنوع احداثه.

[112] تعريف اسلوب المعرفة المنطقي: دراسة ما هو عام ومتكرر في العملية التاريخية وبشكل منزه عن الكثير من التفاصيل والصدف والصغائر، هو انعكاس للعملية التاريخية بشكل تجريدي متتابع نظرياً. (يشكل اسلوبا البحث التاريخي والمنطقي وحدة معرفية كاملة).

[113] نسبة الى إحدى المراحل الخمس في "نموذج الإقلاع الروستوفي" (1958)، الذي انتجه والت ويتمان روستو (W. W. Rostow) في إطار نظريات اقتصاديات التنمية. والمراحل الخمس هي: المجتمع التقليدي، التهيؤ للاقلاع، الاقلاع، الدفع الى النضج، فالاستهلاك الجماعي العالي.

حامل للتأثيرات، وهي في منزلة وسطى تتداخل فيها المسببات والنتائج؛ في المقابل تلعب الأوراق والثمار دور النتائج التي خلصت إليها مشاكل المنطقة. هكذا، بحسب التشخيص الذي أجري على المعطيات التي تم جمعها خلال البحث الميداني، يمكن رسم شجرة المشاكل لمنطقة الضنية على الشكل التالي:

1.1.1 الجذور

اقتصاد وحيد الأبعاد: يكمن جذر المشاكل في كون القطاع الأولي هو النشاط الاقتصادي الغالب في المنطقة. فرغم التطور في مجال التنويع الاقتصادي، مثل الأعمال التجارية، والنشاط الحرفي بالإضافة الى بعض الصناعات الخفيفة، وقطاع البناء، والخدمات المختلفة (السياحة أو حركة الاصطياف، التعليم، الصحة، النقل الخاص، وبعض الوظائف العامة، إلخ.)؛ إلا أن القطاع الزراعي ما زال يشكل أساس اقتصاد المنطقة، حيث يعتمد عليه 40% من السكان كمورد وحيد للدخل، بينما يعتمد عليه 50% آخرون بشكل جزئي كمصدر للدخل. كما تصنف بعض النشاطات الصناعية، مثل تجميع وتوضيب الفواكه (المشاغل)، كجزء تابع للقطاع الأولي في الاقتصاد (وليس للقطاع الثانوي – أي الصناعي)، إضافة الى النشاطات المنجمية (الكسارات)، والتحطيب، والزراعة في فرعي نشاطاتها (النباتية والحيوانية).

مجتمع في بداية مرحلته الانتقالية: هكذا تعتبر سيادة القطاع الأولي في النشاط الاقتصادي لمنطقة الضنية، دلالة على مستوى تطور المجتمع بحسب "فرضية القطاعات الثلاثة" التي انتجها كل من الاقتصادي والاحصائي كولن كلارك والاقتصادي جان فوراستيه. وبناء على هذه الفرضية، جرى تصنيف الدول ضمن ثلاث فئات، تشير الى المرحلة التي بلغتها من تطورها، وذلك بالاستناد الى نسب توزع العمالة بحسب القطاعات الاقتصادية الثلاثة الرئيسية في خمسينات القرن الماضي. إن عملية التحول البنيوي للمجتمعات بحسب فوراستيه، تتألف من ثلاث مراحل: المجتمع التقليدي، فالمرحلة الانتقالية، ثم المجتمع الحديث.

قد تصلح هذه الفرضية في تحليل تطور البلدان المتطورة وحتى في حالة البلدان الناشئة، وقد تستخدم بشكل فعال في مجال المقارنة بين وتيرة تطور كل من هذه البلدان، وفي تحديد الفترات الزمنية التي استغرقتها كل من مراحل التطور هذه. لكن هنالك شكوك في أن تنطبق هذه الفرضية على البلدان النامية (مثل لبنان) في هذا العصر الذي اختلفت فيه معايير التطور القطاعي، بحيث يمكن تطوير القطاع الثالث (الخدماتي)، على حساب تراجع القطاع الأولي (الزراعي)، وبالقفز فوق ضرورات تطوير القطاع الثانوي (الصناعي)[114]، وبشكل مستقل عنه، دون أن يعني ذلك الوصول الى "المجتمع الحديث" بحسب التصنيف المذكور أعلاه.

لكن في الواقع الراهن لمنطقة الضنية، حيث تُقدر[115]النسبة المئوية للعاملين في مجالات الزراعة بـ 70%، والصناعة بـ 10%، والتجارة بـ 20%؛ فهي تعتبر أقرب الى المجتمع التقليدي، منه الى أي مرحلة أخرى، أو في أحسن الأحوال مجتمع في بداية المرحلة الانتقالية (خاصة في ظل الغياب التام لمؤسسات القطاع المالي، من بنوك وشركات تأمين ومؤسسات تسليف، وغيرها).

[114] مصدر المعطيات الواردة في الرسم البياني رقم 15 أدناه، حول هيكلية العمالة في لبنان بحسب القطاعات، هو كتاب "اقتصاد لبنان السياسي (1948-2002) – توفيق كسبار، الفصل الثالث: نمو بدون إنماء / صادر عن دار النهار للنشر (2005). والأرقام المتعلقة بلبنان تعود للعام 1997. أما نسبة العاملين في الزراعة فيبدو أنها تراجعت حتى بلغت 7.5% من إجمالي القوى العاملة الفعلية (في عمر 15 سنة وما فوق) في لبنان، وذلك بحسب الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر - 2004 – مرجع مذكور سابقاً.

[115] المرجع: "الضنية حليفة البحر وجارة السماء" – مصدر مذكور سابقاً.

الرسم البياني رقم 15: توزع نسب العمالة على القطاعات الثلاثة الرئيسية بحسب مراحل تطور المجتمع (مقارنة مع لبنان والضنية)

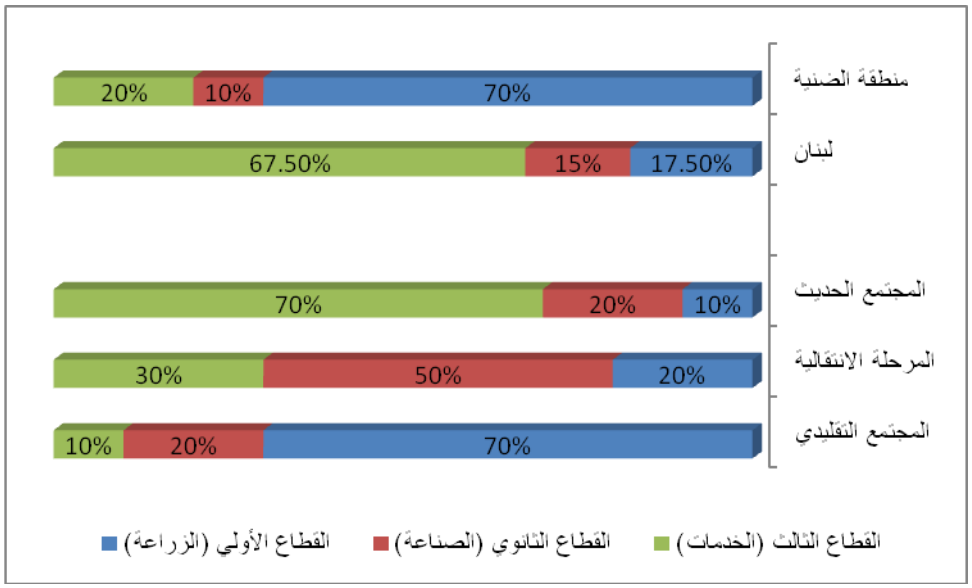

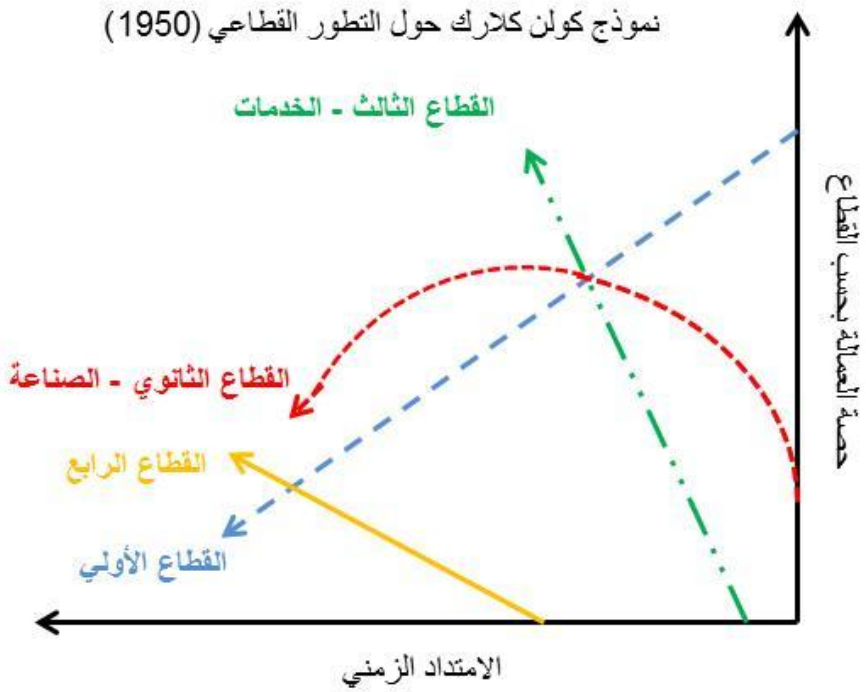

سيادة الحيازات الزراعية الصغيرة: يضاف الى تحديات التنمية في المنطقة واقع أن 88% من الحيازات الزراعية تصنف ضمن خانة الملكية الصغيرة للأرض (أقل من 25 دونم). الأمر الذي يؤثر سلباً في ربحية وانتاجية المزارعين الصغار، وبالتالي يهدد استدامة انتاجهم الزراعي.

تراجع الانتاج الزراعي: جميع هذه العوامل تشكل أساساً في إعاقة تقدم القطاع الأولي نفسه، بينما تساهم عوامل فرعية أخرى في تراجع هذا القطاع الهام في حياة المجتمع المحلي، ومن بينها:

- **سيادة العقلية الفردية** وانتشار روح التنافس السلبي بدلاً من تقاليد العمل المشترك وروح التعاون التي سادت سابقاً. الأمر الذي يعيق أحياناً كثيرة تحقيق مشاريع البنى التحتية الزراعية، مثل شق طرقات زراعية، ومد شبكات الري، ويتسبب أحياناً بنزاعات بين الأهالي على خلفية توزيع حصص مياه الري، وغيرها.
- **شبه غياب العمل التعاوني** فيما خلا بعض التجارب الناجحة التي تعد على أصابع اليد الواحدة. وهذه الظاهرة في أساسها تنتج عن سيادة الحيازات الصغيرة للأرض، رغم أن تعزيز دور وآداء جمعيات المنتجين تعتبر إحدى أشكال الحلول التي يقترحها البنك الدولي لمواجهة انتشار هذه المشكلة بالذات على مستوى البلدان القائم اقتصادها على الزراعة.
- **غياب الارشاد الزراعي**، بسبب تقاعس الدولة عن القيام بهذه المهمة، وعن إنشاء المؤسسات الفاعلة على هذا الصعيد، وكذلك بسبب ندرة المتخصصين في المجالات العلمية والمهنية بسبب سوء تلاؤم المناهج التربوية وانعدام التوجيه السليم للطلاب نحو هذه الاختصاصات التي تفيد المجتمع المحلي وترفع من مستواه المعيشي.
- **سيادة أساليب العمل نصف التقليدية**، حيث بدأت تدخل استعمالات بعض الآلات الزراعية الحديثة ذات مستويات تقانة منخفضة، بسبب نقص قدرة المزارعين على توفير الآلات التكنولوجية الأرقى، وغياب الجمعيات التعاونية التي تؤمن هذه الوسائل بصورة تشاركية، وغياب القطاع الخاص عن تأمين مؤسسات تأجير الآلات التي يحتاج إليها المزارع ويعجز عن شرائها. يزاد على ذلك، واقع أن بعض التقنيات شبه الحديثة التي تستخدم هي بالفعل تضر بالأرض وبالانتاج الزراعي على المدى البعيد (مثل موتورات الفلاحة أو الفرامات)، وقد يكون استخدام الوسائل التقليدية كالفدان لفلاحة الأرض أفضل وأكثر استدامة للانتاج الزراعي. لكن غياب الارشاد الزراعي، مرة أخرى، يشكل إحدى العوامل السلبية في عدم معرفة الخيار الأمثل للتقنيات بحسب كل حالة أو وحدة انتاجية.
- **سوء استخدام المواد الزراعية**، عن قلة الوعي أو عن قصد، تشكل إحدى المشكلات التي تؤثر في فرص تطوير الانتاج من ناحية وفي امكانات استدامته من ناحية أخرى. إذ ان هذه الظاهرة تتسبب في تلوث الأرض والمياه الجوفية والثمار.
- **تفاقم مشاكل الري**، ابتداء بشح المياه في بعض القرى، وسوء توزيعها أحياناً، والنزاعات التي تنشأ عن ذلك تالياً، إضافة الى سوء استخدام وسائل الري (التعويم أو التطويف)، وسوء حالة شبكات الري (الترابية في الغالب)، وقلة وسائل تخزين المياه، وعدم استكمال المشاريع الحيوية (سد بريصا)، وصولاً الى تلوث المياه الجوفية.
- **تراجع وزن الأراضي والزراعات المروية**، إذ تتحول قرى جديدة من الزراعات المروية الى الزراعات البعلية، في منطقة هي الأغنى بالمياه في لبنان. صحيح أن الضنية، بسبب غناها بالموارد المائية، ما زالت تحتفظ بنسبة أعلى من الأراضي المروية مقارنة بالمعدل الوسطي في لبنان، لكنها تبقى منخفضة إجمالاً، إذا ما قورنت بالهدر الحاصل للمياه، وبالإمكانات الكامنة في حال توفر شبكات الري الجيدة ووسائل التخزين المناسبة وتم ترشيد الاستهلاك.
- **عدم مطابقة مواصفات المنتجات الزراعية المخصصة للتصدير مع معايير التجارة العالمية**، وذلك بسبب سوء استخدام المواد الكيماوية، مما يؤدي الى ارتفاع منسوب بعضها في الفواكه والخضار المنتجة. هكذا تتدنى فرص توسيع الأسواق المستهدفة للتصدير أو حتى تتقلص مع الوقت، كما تتراجع بذلك جودة المنتجات وبالتالي مزاياها التنافسية لدى المستهلكين.
- **غياب الماركات المسجلة** المعروفة والأسماء التجارية المشهورة عن المنتجات الزراعية وصناعة المواد الغذائية، الأمر الذي يحد من المزايا التنافسية للانتاج الزراعي الضناوي.

- **غياب مؤسسات التسليف الزراعي** والقروض الميكروية للمشروعات الصغيرة، بينما يقوم المشروع الأخضر بتمويل مشاريع لأصحاب الأراضي التي لا تقل مساحاتها عن 10 آلاف متر مربع. والمحصلة بالعادة تكون لجوء المزارع الصغير الى التجار عند كل موسم جديد.
- **احتكار فئة صغيرة من التجار** لأسواق التصدير، وبعض السماسرة في سوق خضار طرابلس لمجالات تصريف المنتوجات محلياً. هكذا يتحكم التجار بطرفي سلسلة الانتاج: التمويل والتسويق.
- **شبه غياب للصناعة الزراعية**، ما عدا انتاج العسل، وجمعيتين تعاونيتين نسائيتين تقوم بانتاج مواد غذائية على مستوى أعمال صغير، بالإضافة الى بعض المعامل الصغيرة لانتاج مشتقات الحليب (ألبان وأجبان وقشدة وبوظة). علماً أن المنطقة تستحوذ على مقومات إنشاء صناعة مواد غذائية كبيرة الحجم، نظراً لوفرة الانتاج وتنوعه، الأمر الذي قد يعزز من سعر المنتجات نظراً للقيمة المضافة التي يحققها التصنيع.
- **تراجع التربية الحيوانية**، وهي من النشاطات المكملة للانتاج الزراعي النباتي ومتداخلة المصالح معها. ورغم وجود بعض التقدم في مجال تربية النحل ومزارع الدواجن، إلا أن اهتماماً أكبر تتطلبه هذه النشاطات، خاصة بعد الآفة التي ضربت النحل في عام 2011 لتنخفض أعدادها مقدار النصف، من ناحية؛ وبعد التذبذب الذي طال مشاريع مزارع الدواجن خلال العقد الأخير (إقفال بعضها في فترة سابقة ونشوء أخرى جديدة مؤخراً)، من ناحية أخرى. هذا فيما تتراجع جيل بعد آخر التربية الحيوانية المنزلية بشكل جلي (خاصة في البلدات المركزية).
- **انتشار التحطيب**، لأغراض التدفئة وانتاج الفحم الخشبي وغيرها، خاصة في المناطق الشمالية من الضنية المعروفة بطبيعتها الحرجية وكثافة الغابات فيها. الأمر الذي يترك آثاراً جلية في سلبيتها على البيئة. يضاف إليها انتشار ممارسات رعوية مضرة في تلك المناطق، مما يهدد الأشجار الصغيرة والتي في طور النمو.

هكذا، يمكن اختصار توصيف المنطقة، إنطلاقاً من الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه (الجذور)، كونها منطقة في مرحلة بداية الانتقال من المجتمع التقليدي، ما زال انتاجها الاقتصادي يستند على القطاع الأولي بشكل كبير، وبالأخص الزراعة القائمة على الملكية الصغيرة للأرض. إن سيادة هذا القطاع تعني أن تنميته مسألة ضرورية تمنع مخاطر تدهوره، وذات أهمية قصوى في رفع مستوى معيشة فئات واسعة من المجتمع ما زالت تعتمد عليه كمورد للدخل.

1.1.2 الجذع

اللانظامية: وهي مشكلة على المستوى القانوني تطال عدة مجالات حيوية تعيق تطور المجتمع، بسبب غياب الإطار القانوني الناظم لها. ويمكن تبويب المجالات التي تطالها مشكلة اللانظامية في الضنية ضمن ثلاث خانات كبرى، تشمل الأصول العقارية، وإدارة الشؤون المحلية (خاصية لبعض المناطق)، وسوق العمل.

1. اللانظامية على مستوى الأصول العقارية:

- **عدم استكمال الدولة لعمليات مسح وكيل الأراضي**. حيث يوجد مناطق عقارية كثيرة لم يتم فيها عمليات المسح والكيل، وبعض المناطق الأخرى التي تم إجراء العمليات فيها بشكل جزئي غير كامل. والنتيجة عدم وجود أساس علمي أو مستند قانوني لمعرفة حدود ومساحة قطع الأراضي بشكل دقيق. وهي مشكلة تؤثر بشكل رئيسي على الملكية العقارية الخاصة.
- **غياب الأطر القانونية الناظمة لملكية الأرض الفردية**. إن عدم استكمال المسح والكيل قد أدى الى غياب صكوك الملكية العقارية التي يستعاض عنها بشهادات قيد (العلم والخبر) محررة من قبل المخاتير. الأمر الذي يعيق حركة التبادل العقاري الحر في المنطقة، ويطلق شرارة النزاعات العقارية بين أهالي المنطقة.
- **انتشار حالات وضع اليد على الأراضي** المشاعية وفي بعض الحالات على أراضي الآغاوات أو الإقطاعيين السابقين. ولا يقتصر الأمر على قيام قرى مبنية ومأهولة مستحدثة على أراضي مشاع، والقيام باستصلاح الأراضي الزراعية فيها، بل يتفاقم الوضع بسبب خاصية وجود مساحات واسعة غير مستثمرة في الضنية إضافة الى النمو السكاني الكبير فيها، الأمر الذي يدفع بعض رؤساء البلديات[116] الى تشجيع الناس على بناء المساكن في الأراضي المشاع عبر وضع اليد عليها (حتى خارج القرى المستحدثة). ويساهم القانون في تسهيل انتشار هذه الظاهرة حيث يجيز تملك العقار بعد مرور خمس سنوات من وضع اليد عليه في حال عدم ورود شكاوى قضائية.
- **التلكؤ في إتمام تسجيل انتقال الإرث**. وهو أمر شائع في الضنية نسبة الى كبر حجم الأسر (عدد الورثة) من ناحية، وصغر حجم الملكيات العقارية من ناحية مقابلة، درءاً لمزيد من تفتيت الحيازات. وهذا أمر شديد الضرر على الأسس التي تقوم عليها الملكية الخاصة الفردية.
- **غياب التخطيط العمراني**. حيث تمتاز المنطقة بعشوائية البناء وعمليات التشييد العقاري، حتى أن المنطقة مصنفة في التنظيم المدني تحت عنوان "منطقة غير منظمة".
- **عدم تصنيف استعمالات الأراضي**. لا يوجد تصنيف لاستعمالات الأراضي، أو تمييز ما بين أراضي زراعية وسكنية وتجارية وصناعية، إلخ. فتتداخل هذه الاستعمالات بطريقة غير منظمة، بحيث تشاهد الورش الحرفية ومحلات ميكانيك السيارت على مداخل بلدات سياحية (بدلاً من تخصيص مناطق صناعية لها)، أو يتم بناء المساكن على أطراف الأراضي المزروعة، وغير ذلك من الممارسات العمرانية التي تزيد من الطابع العشوائي للمنطقة في ظل غياب التخطيط العمراني فيها.

[116] على سبيل المثال لا الحصر، صرح رئيس بلدية قرصيتا محمد علوش لجريدة الأخبار، أن البلدة "تعاني اكتظاظاً سكانياً ... نتيجة تركز النشاط العمراني في وسط البلدة وعدم امتداده الى خارجه، رغم أن مشاعات البلدة واسعة وكبيرة، إلا أن عدم وجود طرقات مؤهلة تربط السكان بهذه المشاعات ... جعلنا نضع في رأس سلم أولوياتنا تأهيل الطرقات الزراعية الحالية، فضلاً عن استحداث طرقات جديدة ...". منشور في تقرير عبد الكافي الصمد تحت عنوان "قرصيتا: الطرقات ومياه الشفة تشغلان بلديتها"، في جريدة الأخبار، العدد 1431 يوم الاربعاء 8 حزيران 2011.

- **مخالفات رخص البناء**. لكل الأسباب المذكورة أعلاه، إضافة الى ارتفاع تكلفة اصدار رخص البناء (نسبة الى قيمة العقار ومردوده في حال الاستثمار)، تنتشر الأبنية المخالفة لقوانين البناء مما يعزز من الطابع العمراني العشوائي، ويؤثر في تشويه جمالية المنطقة.

2. <u>اللانظامية في إدارة الشؤون المحلية لبعض المناطق</u>:

- ساهم غياب الأطر القانونية الناظمة للتملك العقاري، إضافة الى العوامل التي أطلقت الحراك السكاني الواسع، الى نشوء قرى مستحدثة نابضة بالحياة، لكنها تفتقر الى الهيئات والمجالس المحلية المنتخبة، إذ بقيت سجلات قيود سكانها تابعة الى قراهم الأصلية التي نزحوا عنها، وما زالوا حتى اليوم يمارسون حقوقهم الانتخابية في قراهم الأم بينما يفتقدون الى وجود البلديات والمخاتير في قراهم التي يعيشون فيها حياتهم. وينعكس هذا الواقع على مختلف شؤونهم الحياتية التي تبقى تعاني من فقدان الجهة المسؤولة عن تدبير شؤون السكان وحل قضاياهم المعيشية الملحة. وهذه حالة مناطق عقارية مثل جيرون والقرن وعصيموت وبيت زود. كذلك، نجد وضعاً مشابهاً في منطقة ايزال العقارية التي تتألف من بلدة ايزال التي ينحدر من سجلات نفوسها حوالي 3,800 نسمة من السكان، بينما يتواجد في حروفها 8 قرى مستحدثة لا يقل عدد قاطنيها عن 9,000 نسمة، نزحوا إليها من المناطق الجردية المرتفعة. وهذا أيضاً، ما تؤشر إليه حالة مزرعة كتران، المرشحة لأن تكون التالية على لائحة القرى المستحدثة، مما يعني إمكانية استمرار هذه الظاهرة في التفاقم مستقبلاً.

3. <u>اللانظامية في سوق العمل</u>:

- **تركيبة سوق العمل**: تتألف هيكلية العمالة في الضنية بشكل رئيسي من المزارعين الصغار والمتوسطين، وهي أيد عاملة عائلية الطابع بالغالب، وتشكل هذه العمالة العائلية حوالي 75% من القوى العاملة الزراعية. أما الأيدي العاملة المأجورة، في القطاع الزراعي، فهي بغالبيتها من العمالة الأجنبية الآتية من سوريا. ان معظم الأيدي العاملة في القطاع الزراعي هي عمالة غير نظامية، كونها لا تخضع لقانون العمل اللبناني. كذلك، فإن القطاع الزراعي يتصف بفائض هيكلي في قوة العمل، في وقت تعتبر انتاجية العمل الهامشية في هذا القطاع معدومة[117]، الأمر الذي يساهم قي قيام الحراك السكاني و/أو توجه الشباب نحو المهن الحرة (التجارة الصغيرة والحرف الصناعية) والعمل في قطاع البناء، مع ترك المجال مفتوحاً للعمل الموسمي في الزراعة.
- **خصائص مؤسسات القطاع الخاص**: كما في الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة والأيدي العاملة العائلية، كذلك في النشاطات الاقتصادية الأخرى، حيث يغلب عليها طابع الأعمال الصغيرة والشركات العائلية. وهذا أمر طبيعي في مجتمع يقوم أساساً على معدلات تراكم رأسمال منخفضة، وبالتالي، معدلات إدخار واستثمار منخفضة أيضاً.
- **غياب الضمانات الاجتماعية**: إن مجتمع قائم على الاستثمارات الصغيرة ذات الطابع العائلي، وعلى المهن الحرة، إضافة الى الحرمان من وظائف الدولة (ما عدا قطاع التعليم وجزئياً الصحة) والجيش والأجهزة الأمنية؛ هو مجتمع في غالبيته العظمى، مكون من العاملين بدون ضمانات اجتماعية أو أي شكل آخر من أشكال التأمين الصحي وصناديق التقاعد، وما سواها من التقديمات الاجتماعية (مثل إعانة البطالة).

[117] بمعنى أن انتاج القطاع الزراعي لن ينخفض عندما تسحب منه قوة العمل الفائضة. وذلك، بحسب "نموذج لويس" (نسبة للسير ويليام آرثر لويس) أو نموذج الثنائية القطاعية، التي عرضها في دراسته: "التنمية الاقتصادية في ظل العرض اللامحدود لقوة العمل" (1954).

اللانظامية هي الشكل الحقوقي الذي تعمل ضمنه آليات الانتاج وتركيبة سوق العمل وطابع مؤسسات القطاع الخاص وحتى طرائق الحفاظ على الملكية الفردية الخاصة (الأصول العقارية). وهي العناصر التي ورثها المجتمع بعد زوال الاقطاعية، وفي ظل غياب تدخل الدولة بفعالية لحل المشاكل المرافقة لمرحلة الانتقال. ويمكن اختصار ظاهرة اللانظامية، بغياب الإطار القانوني الناظم لعمل المجتمع، وهي مشكلة يكمن حلها على المستوى الوطني العام، لكن عبر تنظيم الحملات والمبادرات وإطلاق الاقتراحات محلياً.

1.1.3 الفروع

<u>سياسات الدولة الاقتصادية الاجتماعية:</u>

- **"اعتماد نموذج الدولة الليبرالية** ... المبدأ المحدد لتعاطيها مع المشكلات التي يطرحها إنماء الريف، تمثل بموقف متصلب لجهة الالتزام بتوازن المالية العامة، وعدم السماح بتجاوز الإنفاق العام الموارد المحصلة ... واعتماد سياسة اليد المرفوعة، بمعنى جعل القطاع الخاص مسؤولاً عن النمو، ورفع أية مسؤولية عن كاهل الدولة على ذاك الصعيد ... اعتماد حرية التبادل مع الخارج، بمعنى عدم وضع عوائق على حركتي الاستيراد والتصدير ..."[118].
- اعتماد شكل من أشكال الدولة شديدة المركزية، مما أثر سلباً على المناطق الريفية عموماً وبالأخص الطرفية منها (مثل منطقة الضنية).
- اعتماد سياسة اقتصادية محفزة لنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة وعموم المنتجين. الأمر الذي أدى الى تراجع كبير في القطاع الزراعي، حتى وصلت حصته من الناتج المحلي الإجمالي الى 4.9% في العام 2009. وبانخفاض قيمة انتاج القطاع قدره 183 مليار ليرة (-7%)، عن أرقام العام السابق، وذلك بالأسعار الثابتة للعام 2008.

<u>انتشار ظاهرة الفقر:</u>

بينما بلغت معدلات الفقر العام في لبنان الى 28% من الشعب اللبناني، والفقر المدقع الى 8% من الـ 4 ملايين نسمة (تقديرات عدد السكان في لبنان)، أي أن حوالي مليون نسمة دون خط الفقر الأعلى و300 ألف نسمة هم دون خط الفقر الأدنى[119]. وقد خلص التقرير الى *"أن النتائج الأبرز ... تختصر بالتفاوت المناطقي الشاسع"، والمثال على ذلك، وجود "انتشار عالٍ جداً للفقر المدقع والفقر العام في الشمال (18% و53% بالتتابع)"*. أما على صعيد أقضية الشمال، فالوضع يزداد تدهوراً، إذ حصل قضائي عكار والمنية-الضنية (مجتمعين) على أعلى معدلات لنسبة الفقر العددي العام في لبنان، حيث فاقت الـ 60% من عدد سكانهما، بناءً على معطيات عام 2004-2005، بحسب دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[120]. وفي نفس السياق، أشار التقرير الى *"أن محافظة الشمال تسجل الإنفاق الفردي الأكثر انخفاضاً"*، حيث يصل

[118] ألبير داغر: مصدر مذكور سابقاً.

[119] المصدر: "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان" / آب 2008: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[120] المرجع السابق، والرقم مأخوذ من الرسم البياني رقم 6، الصفحة 20. وقد تم الاستناد في هذا الرسم البياني على معطيات دراسة "الظروف المعيشية وميزانية الأسرة" الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الشؤون الاجتماعية (2004-2005).

معدل متوسط استهلاك الشخص الواحد الى أقل معدلاته في الشمال (ثلاثة أرباع متوسط المعدل الوطني). ويبطل العجب حين يعرف السبب، إذ أشار التقرير نفسه في إحدى استنتاجاته، الى *أنه "يتم تمثيل العاملين من الطبقة الفقيرة جداً بنسبة كبيرة في الأنشطة الزراعية"* حيث تصل الى ما يزيد عن 12%، وفي محافظة الشمال الى 25% من العاملين في قطاع الزراعة ينتمون على الوجه الأرجح الى الطبقة الفقيرة. ويشرح توفيق كسبار هذه أسباب هذه الظاهرة الى "*ان معظم العاملين في الزراعة في لبنان هم في أسفل سلم الدخل ... والدخل المتدني في الزراعة في لبنان مصاحب لتدني الإنتاجية. ويعود هذا المستوى المتدني للانتاجية في جزء منه الى الطبيعة الجبلية للبنان والى تقسيم الأرض، خاصة بسبب قوانين الارث، الى قطع صغيرة وغير مجدية اقتصادياً، مما أدى الى هجرة احياناً متزايدة الى الخارج، كما الى هجرة داخلية من الريف الى المدينة*"[121].

انتشار "ثقافة الفقر":

لا يكون *"البلد فقيراً لأنه فقير"* بحسب صيغة راغنار نوركسه، أحد مؤسسي النظرية الكلاسيكية لاقتصاديات التنمية، والقائل بوجود "الحلقة المغلقة للفقر"، بهذه البساطة، ولا تكون التنمية هي مسألة توفر المال فقط، إن مسألة الفقر لها أبعاد أكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال، يستمد مفهوم "ثقافة الفقر" من عالم الانثروبولوجيا اوسكار لويس، وهو يدل على ثقافة فرعية في المجتمع لها بنيتها الخاصة ومرتكزاتها العقلانية. وهو يعرِّفها بكونها *"تكيُف ورد فعل الفقراء على مكانتهم الهامشية في مجتمع طبقي، رأسمالي، عالي الفردية. إنها تمثل جهدا للكفاح والتغلب على المشكلات مع شعور بفقدان الأمل واليأس الذي يتطور من إدراك عدم احتمال إنجاز النجاح بقيم وأهداف المجتمع الأكبر ... إن غياب مشاركة الفقراء الفعالة واندماجهم في المؤسسات الأساسية للمجتمع الأكبر هو واحدة من المميزات الحاسمة لثقافة الفقر ... إن أناس ثقافة الفقر هم محليو التفكير والاهتمامات ومحليو التوجه، وعندهم حس قليل جدا بالتاريخ ... لقد أدرجت القدرية والمستوى المنخفض للطموح سمتين رئيسيتين للثقافة الفرعية للفقر"*[122]. ويستنتج اوسكار لويس أن *"إلغاء الفقر أسهل من إلغاء ثقافة الفقر"*. وقد تعرضت الدراسة الى انتقادات عدة، أهمها تعميم الكاتب لمميزات ثقافة الفقر على المجتمعات بغض النظر عن الفوارق الثقافية والحضارية بين مجتمع وآخر، وعدم تمييزه بين الريف والمدن. ولهذه الأسباب قد تختلف ثقافة الفقر في الضنية عنها في بورتوريكو أو نيومكسيكو، لكن بالاعتماد على بعض الطروحات السابقة قد نشير إلى أهم خصائصها في الضنية التي قد تتمثل في الاحساس بالحرمان والعزل الاجتماعي، والى كبر حجم العائلات وارتفاع معدل الخصوبة، والى قلة وسوء التنظيم الاجتماعي، وتداخل العلاقات العائلية بالعلاقات السياسية (الأحزاب والانتخابات)، والاحساس بالاتكالية لجهة تحقيق التنمية أو حتى المكاسب الفردية والفئوية عبر التعويل على الخدمات التي يقدمها ممثلوهم السياسيون في أجهزة الدولة، وفقدان العقلية البروميثيوسية (سيطرة الانسان على الطبيعة والقدرة على التغيير).

للفقر مسبباته الموضوعية الضاربة في جذور المجتمع، كما له مستتبعاته التي لا تقل تعقيداً. إن الحد من الفقر لا يتطلب تغيير السياسات العامة للدولة فقط، ولا يحتاج لـ "تمويل الانتقال" عبر المساعدات الخارجية والقروض فحسب؛ بل إن استراتيجيات الحد من الفقر يجب أن تضع نصب أعينها الأسباب العميقة للظاهرة، وتعي تأثيراتها بعيدة المدى، عند وضع الخطط لبناء القدرات البشرية المحلية في العمل على تحقيق الأهداف المرجوة بكل أبعادها.

[121] توفيق كسبار: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 114.

[122] المصدر: كتاب اوسكار لويس "La Vida"، الصادر عام 1966.

1.1.4 الأوراق

1. السكان:

النمو السكاني المتسارع، وبنية العائلة الكبيرة. لقد بلغت الزيادة في عدد السكان المسجلين في المنطقة حوالي 38% (ما يفوق الثلث) في غضون العقد ونصف من السنين الأخيرة، بينما بلغ العدد الوسطي لأفراد الأسرة حوالي 5.9 فرد. ولا شك أن هذه المعطيات الديمغرافية تشكل تحديات كبرى لاستراتيجيات التنمية، حيث يتوجب توفير الأسس لنمو الناتج المحلي بمعدلات أكبر من معدلات النمو السكاني، بغية الحفاظ على المستوى المعيشي للأسر، في مجتمع يمتاز بالطابع الفتي (تقدر نسبة الفئة العمرية دون الـ 18 سنة بحوالي 42.5% من السكان). وتشير هذه الأرقام الى أن المجتمع مقبل على انفجار سكاني في حال استمرت معدلات الخصوبة دون تعديل يذكر.

لكن رغم الاقرار بصعوبة هذه التحديات التنموية، فإن الخطوة الأولى في هذا الطريق تكمن في الفهم السليم لهذه الظاهرة كي توضع الأمور في نصابها. فقد درجت نظريات التنمية القديمة على اعتبار خاصية النمو السكاني بوتائر مرتفعة، ذات أسباب ثقافية من ناحية، وكون الظاهرة سبب رئيسي في تخلف المجتمعات من ناحية أخرى. غير أن مشاهدة عيانية للتمايز بين منطقة وأخرى، من نفس البيئة الثقافية، تؤكد أن هذه الظاهرة ليست معطى ثابت غير قابل للتعديل، وهي بالتأكيد مسألة ذات أبعاد متشعبة لا تقتصر على المجال الثقافي-القيمي في تناول موضوع الانجاب. على العكس تماماً، أثبتت دراسات أكثر حداثة، أن *"أغلب الأزواج، مهما كانت الظروف التي يعيشون فيها بدائية، منطقيون كأفراد في تحديد عدد الأطفال الذين ينجبونهم بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والفكرية التي يعيشونها"* [123]. كذلك، أشار أحد منظري التنمية، منذ وقت مبكر الى ثلاثة أنواع من "الفائدة" تؤدي الى الرغبة في طفل إضافي: الفائدة الاستهلاكية، والعمل أو فائدة الدخل، وفائدة الأمان[124]. في هذا السياق، قلب محمود مامداني الحكمة التقليدية لمنظري التنمية عندما حطم الاسطورة التي روجتها نظرياتهم القديمة حول التحكم بالنمو السكاني، عندما اعتبر أن الناس *"ليسوا فقراء بسبب عائلاتهم الكبيرة، بل هم على العكس تماماً لديهم عائلات كبيرة لأنهم فقراء"* [125].

الحراك السكاني الواسع. وهي ظاهرة ذات أبعاد متنوعة في المنطقة، منها على سبيل المثال النزوح السكاني الداخلي أو الى خارج المنطقة، إضافة الى الهجرة خارج البلد بشكل دائم أو مؤقت. ومن أسباب هذا الحراك، ما هو طوعي بالأغلب، وفي بعض الأحيان يكون قسرياً. والواقع أن هذه الظاهرة معممة في حالة وظروف المجتمع اللبناني، بل قد تكون الضنية ذات حراك سكاني أكثر اعتدالاً من معظم المناطق الأخرى، رغم عدم التقليل من أهميتها وتأثيراتها بالنسبة لواقع المجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، يلاحظ توفيق كسبار التالي: *"أدت حالة عدم ثبات الدخل من مصادر خارج العمل المنتظم الى هجرة كبيرة للعمال داخل لبنان والى الخارج. فخلال الفترة 1965-1980، شكلت الهجرة بين الريف والمدينة نسبة 65% من النمو السكاني في المدن، وهي كانت أعلى نسبة في بلدان الشرق الأوسط والبلدان العربية. غير ان معظم هؤلاء العمال النازحين تم استيعابهم في قطاع الخدمات وليس في الصناعة"* [126]. وتكمن أهمية هذه الملاحظة، في الاستنتاج الأخير، ويعود السبب في ذلك، الى اختلاف وجهات النظر حول تقييم دور وأهمية الحراك السكاني في بُعده الحداثي. حيث دأبت نظريات "التحديث" الى التركيز على القيمة الحضارية الكبرى للحراك السكاني، انطلاقاً من الدراسات التاريخية لنشوء الرأسمالية في اوروبا واميركا الشمالية، ما أكسب هذه النظريات سمة الفكر "المركزي الاوروبي" الذي لا يتناسب مع واقع باقي المجتمعات ولا مع مسار تطورها التاريخي الخاص. ففي كتابه المثير للجدل الذي يقارن فيه مسار التطور التاريخي بين الشعوب في اوروبا

[123] الان دي جانفري وكارلوس جارامون: "ديناميات الفقر الريفي في أميركا اللاتينية" – 1977.
[124] ليبنشتاين: "التخلف الاقتصادي والنمو الاقتصادي" – 1957.
[125] محمود مامداني: "اسطورة التحكم بالنمو السكاني" – 1972.
[126] توفيق كسبار: مرجع مذكور سابقاً – الصفحة 116.

والشرق الأوسط، يتناول دانييل ليرنر مسألة الحراك السكاني، يقول: *"الناس في الحضارة الغربية معتادون على حس التغيير، ويتواءمون مع ايقاعاته المتنوعة. فلعدة أجيال خلت، وجد الرجال العاديون أنفسهم غير مقيدين بأرضهم الأم، وأحرارا نسبيا ليتحركوا، وحالما انتقلوا بأعداد كبيرة من المزارع الى الشقق السكنية ومن الحقول الى المصانع فعليا، أصبحوا على علاقة وثيقة بفكرة التغيير ... جرّت الحركية المادية التي مورست بشكل طبيعي الحركية الاجتماعية، ونمت هناك بالتدريج مؤسسات مناسبة للعملية ... إن المؤسسات الاجتماعية التي أقيمت على المساهمة الطوعية للأفراد الحركيين، تطلبت نسقا جديدا من المهارات واختبار جديد للجدارة والأهلية ... إنها فرضية رئيسية لهذه الدراسة أن المقدرة العالية على التقمص (بمعنى التقمص الوجداني للشخصية الحركية) هي طراز شخصي سائد في المجتمع الحديث فقط، الذي هو مجتمع صناعي بشكل متميز، مدني، ومشارك ..."* [127]. بهذا المعنى، وفيما يخص منطقتنا، يعتبر ليرنر أن *"الحركة المسرعة فيما بعد الحرب الى المدن والعواصم في كل بلد، وهذه تعد عملية "حضرنة"، ولكنها تشوه المعنى التاريخي للمصطلح على نحو خطير"*. هكذا، يمكن أن نستنتج أن بلادنا خضعت لظاهرة الحراك السكاني المادي، دون أن تكتسب الحركية الاجتماعية القائمة على التغيير نحو المجتمع الصناعي-المدني ذي مؤسسات اجتماعية مناسبة للشخصية الحركية العقلانية الطابع.

2. الأسواق والأعمال:

الطابع الموسمي للنشاط الاقتصادي. تتميز طوبوغرافية الضنية بكونها منطقة جبلية، ترتفع حتى أعلى قمة في الشرق الأوسط، وتغطيها الثلوج خلال فصل الشتاء، كما تتواجد فيها القرى التي يقطنها السكان بشكل دائم حتى ارتفاع 1,600 متر فوق سطح البحر. لذلك، فإن النشاط الاقتصادي الأساسي لهذه المنطقة، وهو الزراعة، قابل للحياة خلال فصل الصيف فقط ضمن الظروف الطبيعية الحالية (في حال لم يتم ادخال أساليب الزراعة المحمية)، أي أنه قائم على الزراعة الصيفية. وكما في الزراعة، كذلك في النشاطات الأخرى، تقتصر على العمل الموسمي بالأغلب. فالسياحة تنشط على حركة الاصطياف، والمؤسسات السياحية تعمل خلال الصيف فقط، بسبب الغياب التام لمرافق السياحة الشتوية (رغم وجود المواقع الطبيعية المناسبة لها). أما الأسواق التجارية، فتزدهر صيفاً، ليتقلص حجمها في فصل الشتاء، بسبب الحراك السكاني وتدني مستويات الدخل والإنفاق لدى الشرائح الكبرى للمقيمين الدائمين في المجتمع المحلي. هكذا، فإن الطابع الموسمي لسوق العمل، قد انتج (إضافة الى عوامل أخرى) البطالة المقنعة، وتدني نوعية الحياة، وبيئة غير جاذبة للاستثمار (لقلة العائد على الاستثمار). لذلك، يلاحظ أن أغلب رجال الأعمال والمتمولين الكبار الضناويين، قد أقاموا مؤسساتهم وأعمالهم في مواقع خارج منطقتهم الأم.

إن عدم كسر الطابع الموسمي للنشاط الاقتصادي في الضنية سيشكل أكبر العوائق أمام تنمية المنطقة. وعدم إنماء المنطقة سيهدد ما تبقى لها من نشاط اقتصادي، حتى خلال الفصل المنتج من العام. ففي غياب الدور التنموي للدولة عن مناطق الريف اللبناني، الذي *"تركته يموت حين كان يعج بالحياة ... وبات شبه مقفر وموحش. يتجنب الناس العودة الى قراهم خلال عطلة الصيف، لأن مستوى الخدمات الموفرة من طرقات وكهرباء وماء، يخبئ لهم أسوأ المفاجآت. أصبح الريف فارغاً الى حد أن مناطق بكاملها، لم تعد تتحمل فتح مطعم أو معلم سياحي واحد"* [128].

3. الخدمات الاجتماعية:

غياب المرافق الثقافية والترفيهية. فالمنطقة تكاد تغيب عنها وسائل الترفيه بشكل كامل، من حدائق عامة، ومنتزهات، وملاعب رياضية، وأماكن التسلية والترفيه، إلخ. حتى أن المكتبة الوحيدة في المنطقة قد تم إغلاقها. أما المشاريع الطموحة التي وضعت لبناتها الأولى منذ مدة (مثل تلفريك سير وقصر الأحلام)، فلم تكتمل لأسباب مختلفة.

---

[127] دانييل ليرنر: "زوال المجتمع التقليدي: تحديث الشرق الأوسط" – 1958.

[128] ألبير داغر: مرجع مذكور سابقاً.

قصور القطاع الصحي. رغم التطور الحاصل على صعيد الخدمات الطبية خلال العقد الأخير، عبر إنشاء مستشفى حكومي في المنطقة، إلا أن المؤسسات الصحية على اختلاف أنواعها ما زالت غير كافية لتلبية حاجات المنطقة. كما أن تمركز هذه الخدمات في البلدات الرئيسية، يشكل خللاً في التوزيع المناطقي العادل على مدى انتشار الأهالي في القرى المختلفة. ويبدو أن تدني مستوى الدخل وغياب الضمانات الصحية (بسبب العمل اللانظامي)، قد جعلت القطاع الخاص يحجم عن الاستثمار في القطاع الصحي داخل المنطقة.

فجوات القطاع التعليمي. إن ازدياد المؤسسات التعليمية خلال السنوات الأخيرة، قد سجل تطوراً ملحوظاً، وقد سد فجوات عدة على مستوى خدمات التعليم. لكن نسبة لأهمية هذا القطاع المحورية في مجال التنمية، فإن المزيد من الأعمال ضروري القيام بها، على مستوى تطوير مناهج التعليم وتحديث أساليبه وتقنياته، وعلى صعيد الأبنية المدرسية ومرافقها وتجهيزاتها، وكذلك في مجال تنمية قدرات الجهازين التعليمي والإداري، إضافة الى توزع المدارس والمراحل التعليمية بشكل أكثر توازناً بين التجمعات السكانية. وفي موضوع التعليم، أظهرت بعض الدراسات نتائج غاية في الأهمية، ومنها على سبيل المثال دراسة في 6 بلدان نامية قام بها فريق من الباحثين في جامعة "هارفرد" حول تأثير مشاركة الفرد في عملية التحديث، وقد خلصت الدراسة الى أنه *"عُرف التعليم كونه من أكثر المؤثرات أهمية في الخروج بالناس من التقليدية نحو الحداثة في البلاد النامية ... وسطيا يكسب الإنسان عن كل سنة إضافية يقضيها في المدرسة ما بين نقطتين الى ثلاث نقاط إضافية على مقياس الحداثة المدرج من الصفر الى المائة"*[129]. لكن الأمر الأهم بالنسبة لمنطقة يسود فيها القطاع الأولي، يكمن في تكييف المناهج والاختصاصات والتوجيه المهني بما يتناسب واحتياجات المنطقة، وفي اعتبار التعليم عنصر مساعد في تطوير الزراعة وتثبيت الإنسان الحداثي في أرضه، وليس وسيلة لابتعاد الأجيال الصاعدة عن العمل في هذا القطاع وممر عبور نحو النزوح الى المدن.

4. <u>البنى التحتية:</u>

تدرك السلطات المحلية أهمية العمل على تنفيذ أكبر قدر من مشاريع البنى التحتية، فهي ضرورية لتحسين نوعية حياة البشر، ولتطوير الأعمال والنشاطات الاقتصادية، وهي ملحة للحفاظ على البيئة وتأمين ديمومتها. علماً أن قيام مشاريع البنى التحتية الجديدة وصيانة القديم منها، واستكمال ما تعثر تنفيذه في مراحله الأخيرة، لا تعني بحد ذاتها، إنماء المنطقة بعد. فرغم أهمية البنى التحتية في الكثير من الشؤون الحياتية، ورغم كونها ركن أساس في وصول استراتيجيات التنمية لتحقيق أهدافها المرجوة، إلا أن قيامها بشكل غير مخطط قد تكون له آثار سلبية لناحية هدر الموارد المالية والبيئية. لكن المسألة في حالة الضنية ليست بهذه السهولة، وهي المنطقة التي بقيت فيها طرقات رئيسية لقرى عدة غير معبدة حتى سنوات قليلة خلت. كما تأخر تنفيذ الكثير من مشاريع البنى التحتية المقرة أو الموعودة منذ زمن بعيد، وتعثرت مشاريع حيوية كبرى رغم البدء في تنفيذها (وهو ما يعد من الفرص الضائعة)، بينما ما زالت الحاجة ماسة لقيام مشاريع أساسية على عدة أصعدة، فيما بدأت البنى التحتية القديمة تتهالك أو أنها لم تعد تتناسب مع واقع النمو السكاني في المنطقة.

- **شبكة الطرقات**: تعتبر أساسية لفتح مجالات التواصل بين أهالي الضنية أنفسهم (توجد مناطق معزولة عن بعضها البعض، أو تتطلب قطع مسافات طويلة للوصول إليها)، ومع الأقضية الأخرى المجاورة. وعموماً تبدو شبكة الطرقات ضيقة وحالتها سيئة ومرافقها شبه معدومة (حيطان دعم، إنارة، مرايا، وسائل السلامة العامة)، مما يؤثر سلباً في جاذبية المنطقة للسياح.
- **شبكات مياه الشفة**: إن عدم اكتمالها تحرم قرى عديدة من أهم ثروة طبيعية تتغنى بها المنطقة، وتبقيها عطشى.
- **شبكة الصرف الصحي ومحطة تكرير المياه المبتذلة**: إن اكتمال دراسة وتنفيذ هذه المشاريع ضروري للحفاظ على عدم تلوث المياه الجوفية والصحة العامة للناس وعلى أهم مصدر دخل اقتصادي ألا وهو الأرض الزراعية.
- **أنظمة التخلص من النفايات**: إن تحسينها أمر في غاية الأهمية للحفاظ على البيئة التي تعتبر من أهم أصول المنطقة.

[129] أليكس إنكيلز: "جعل الناس حداثيين: أسباب ونتائج تغير الفرد في ستة بلاد نامية" – 1969.

- **الكهرباء**: فرغم المشاكل التي لا تسلم منها أي منطقة في لبنان وإن بشكل متفاوت، إلا أن واقع الضنية مع الطاقة الكهربائية أشد سوءاً من باقي المناطق، مما أضر بحركة الاصطياف فيها وأثر سلباً في نوعية الحياة فيها على عدة اصعدة، كما تأذت منه الأدوات الكهربائية المنزلية والمكتبية.

5. العقارات والمباني:

العقار: عاملان يساهمان في تدني قيمة العقارات من أراضي فضاء وأبنية (سكنية وتجارية)، وهما اللانظامية (عدم استكمال المسح، غياب تنظيم استعمالات الأراضي، إلخ.) وحالة البنى التحتية. أما تدني قيمة العقار بشكل عام (رغم تفاوته بحسب الموقع)، فهو محفز لقيام مشاريع استثمار تجارية خاصة في المنطقة في حال توفرت شروط الاستثمار الأخرى، لكنه في نفس الوقت يؤثر سلباً على استعداد أصحاب العقارات أنفسهم للبيع أو لتنفيذ مشاريع عقارية استثمارية بسبب قلة المردود المالي. كما يساهم في نشر اللانظامية في عمليات البناء والتشييد لناحية استسهال عدم اصدار رخص البناء أو التقيد بها.

المباني: رغم تطور حركة البناء والتشييد في المنطقة، وإقبال بعض المغتربين على إنشاء مساكن لهم في المنطقة، كما حفزت حركة الاصطياف الناشطة في السنوات الماضية من قيام مشاريع سكنية استثمارية في بعض البلدات المحورية المصنفة سياحية. لكن تظل عوامل عدة تلعب دوراً ضاغطاً على هذا القطاع، منها اللانظامية في المجال العقاري، وعشوائية البناء، وتدني مداخيل معظم أهالي المنطقة، وقلة المباني ذات التصاميم الجمالية التي تراعي الأذواق العامة، وسوء أوضاع البنى التحتية، إلخ. وهي عوامل باتت تؤثر سلباً في مدى جاذبية المنطقة بالنسبة للسياح.

إنها سلة متكاملة، تحتوي نتائج مشاكل المنطقة على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي. وهي تحديات تنموية متنوعة، تتطلب موارد كثيرة. لكن الاستفادة من نقاط القوة تعتبر حجر الزاوية في كسر موسمية الأسواق، مثل تأطير إمكانات النازحين، والطاقات الشبابية المحلية، ومحفزات الاستثمار (قيمة العقارات وتوفر الأيدي العاملة). بينما يشكل التعليم وبناء القدرات المحلية بمثابة الرافعة للمشروع. أما الهدف فتحسين نوعية الحياة في الضنية، والحفاظ على مكوناتها الجمالية، واستدامة البيئة لمقيميها الدائمين ولزائريها.

1.1.5 الثمار

تفاوت التطور المناطقي. وهي مسألة عابرة لمختلف نواحي الحياة – سكانياً، واقتصادياً، وفي مجال البنى التحتية، وعلى صعيد توفر الخدمات الاجتماعية. وهي أمور ظاهرة للعيان، في اختلاف مستوى الحضرنة بين منطقة وأخرى في الضنية. لكن عند محاولة سد فجوة عدم التوازن الإنمائي، يجب ألا يغيب عن البال إمكانية الاستفادة من الطابع الريفي لبعض المناطق في التأسيس لتنويع النشاطات السياحية، بما يشمل السياحة الريفية.

تضرر البيئة. بينما تعتبر البيئة من أهم أصول المنطقة، تهدد الممارسات العامة فرص استدامتها، وذلك على مستوى طرائق الزراعة (هدر مياه الري، استعمال المواد الكيماوية)، غياب شبكات الصرف الصحي، أنظمة التخلص من النفايات، عشوائية البناء، صيد الطيور إلخ. إن الوضع الحالي يؤثر سلباً على الثروات الطبيعية والتنوع الحيوي، والمياه الجوفية، ونوعية الأراضي الزراعية، والمنتجات الزراعية، والصحة العامة، وتشوه جمالية المنطقة.

ضرب الميزات التنافسية في جذب السياح. إن غياب المرافق السياحية والخدماتية، وسوء حالة البنى التحتية، وتدهور البعد الجمالي للتصاميم العمرانية، وتراجع البيئة على المدى الأبعد؛ كلها عوامل تنتج بيئة نابذة للسياح، رغم ما يتوفر في المنطقة من امكانات تطوير قطاعي سياحي متنوع ومزدهر.

ضعف البنى المؤسساتية للمجتمع المحلي. ومنها القدرات المالية والسلطات المحدودة للمجالس البلدية ضمن الواقع الحالي، ضعف نشاطية هيئات المجتمع الأهلي، سيادة النزعة الفردية بين المزارعين الصغار وغياب الجمعيات التعاونية الزراعية، غلبة الشركات الفردية والمشاريع الصغيرة وذات الطابع العائلي في مقابل انعدام وجود شركات مساهمة. كل ذلك، يؤشر الى ضعف قدرات الشركاء المحليين في عملية التنمية، والى ضرورة العمل على مسألة تطوير الوعي حول أهمية العمل التشاركي، وتشبيك القدرات، وتبادل الخبرات، وعلى تنظيم وإدارة المشاريع والمؤسسات الاجتماعية، وتحفيز نشاط هيئات المجتمع المدني، والمبادرات الأهلية، والقدرة على الفعل والتغيير.

صورة المنطقة في أذهان الناس. بسبب بعض الأحداث التي حصلت خلال الحرب الأهلية وبعدها في الضنية، ترتسم صورة المنطقة بشكل سيء في أذهان الناس. لذلك، يجب العمل على تجاوز كل ما من شأنها الإساءة الى سمعة المنطقة، وتنظيم الحملات الإعلامية الهادفة الى تغيير صورتها عبر الاستفادة من نقاط القوة فيها (مثل جمال الطبيعة)، وتعزيز وتظهير المكامن الجاذبة فيها.

العمل على النتائج النهائية العامة لمشاكل الضنية، يتطلب التوازن في الإنماء المناطقي، والاستفادة من نقاط القوة في كل منها، وتفعيل مجمل البنى المؤسساتية، وتطوير الوعي والممارسات البيئية التي تؤمن استدامة أهم أصول المنطقة، والتي يستند إليها في عملية تغيير صورة المنطقة وجعلها جاذبة للسياح بكل فئاتهم.

شجرة المشاكل: خلاصة تحديات التنمية

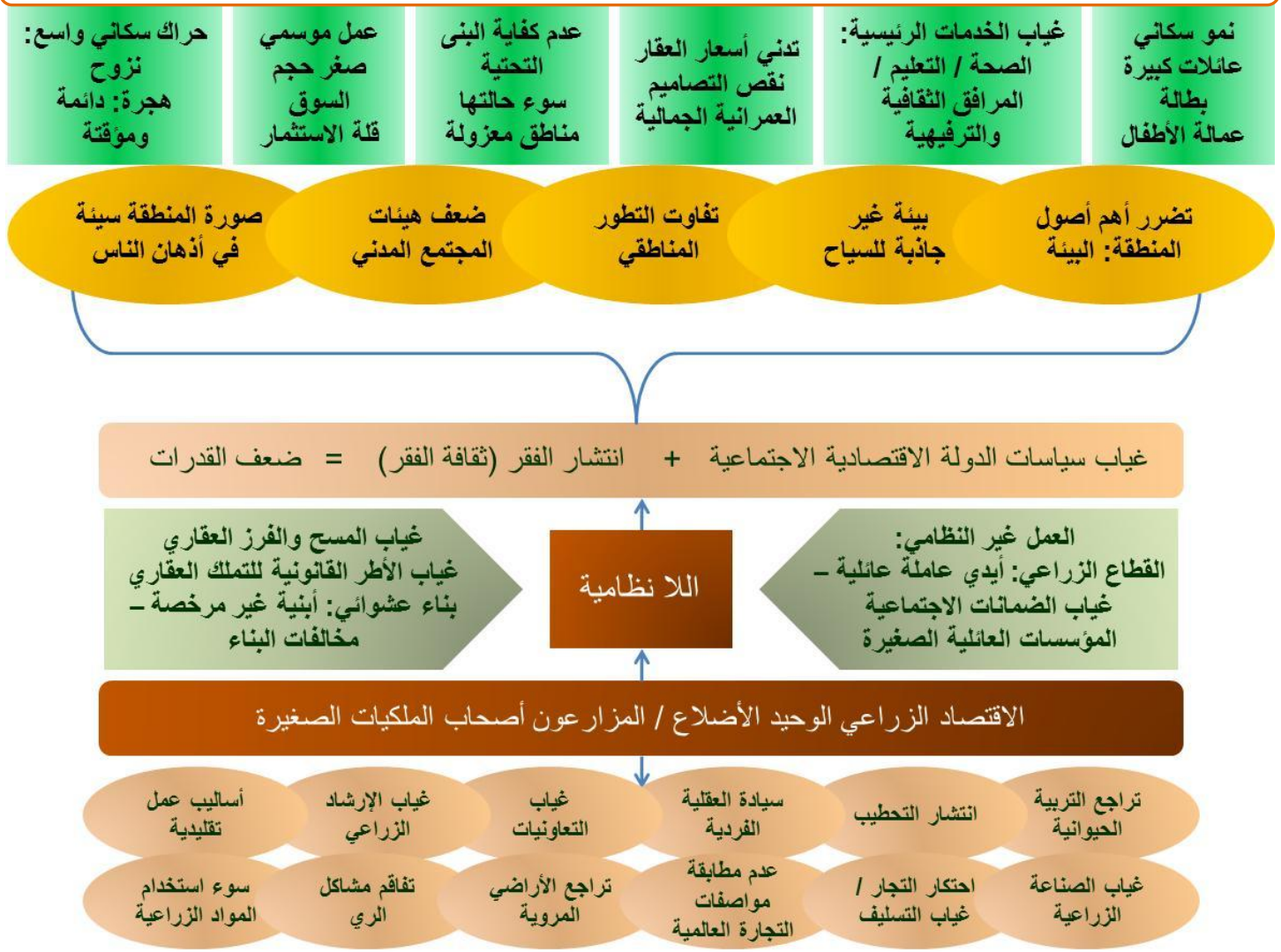

القسم الرابع:
الاستراتيجية

1 استراتيجية إنماء الضنية

1.1 المدخل نحو التخطيط الاستراتيجي

"علينا دائماً استذكار تاريخ الريف حتى ندرك معنى تطوره، ونعي بالتالي ما ينبغي عمله في سبيل تنميته المستدامة"

الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية – كانون الثاني 2005 – الصفحة 22

ترسخت، ما بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر، أسس المجتمع الضناوي الموجود في عصرنا الراهن، وكمن في ثنايا تلك القرون السبعة من تاريخه، مفتاح فهم حاضر المنطقة. لكن الضنية خضعت، منذ منتصف القرن الماضي، لسلسلة من التغيرات الهامة والعميقة، أدت الى تحولات على كافة المستويات، بداية مع زوال الإقطاعية، واستبدال أصناف المنتجات الزراعية بعد أفول عز الحرير الطبيعي، الى ما هي عليه اليوم. ومنذ ذلك الحين، تعرضت الضنية الى ظاهرات عدة، لكنها متشابكة المضمون:

1. نمو سكاني لا طاقة للاقتصاد القائم على القطاع الأولي الوحيد الأبعاد، الذي تسود فيه الزراعة أساساً، أن يستوعبه مع تغير متطلبات المجتمع الجديد وتطلعاته نحو نوعية حياة أفضل، أسوة بباقي المناطق.
2. تراجع وزن ودور القطاع الزراعي، نسبياً، وبالأخص في بعض البلدات المحورية، وتطور بطيء لحالة جديدة من التنويع في النشاطات الاقتصادية.
3. حراك سكاني متعدد الإتجاهات، داخل الضنية، والى المناطق المحيطة بها (وبالأخص طرابلس)، كما ونحو الخارج (بشكل دائم أم مؤقت)، والانعكاسات بعيدة الأمد لذلك الحراك على الواقع الديمغرافي، والاقتصادي الاجتماعي، والعمراني.
4. تطور البنى التحتية والخدمات الاجتماعية (تعليم وصحة) في المنطقة، وإن بشكل تدريجي وعلى مراحل، بدأت مع الشهابية، وتنامت مع إنتهاء الحرب الأهلية؛ لكن هذا التطور كان متفاوتاً في سرعة نموه بين منطقة وأخرى ضمن الضنية، ما أدى الى عدم التوازن الإنمائي الداخلي.

لقد كان لهذه التغييرات، تأثير مباشر على عدة نواحي من حياة المجتمع، مثل العلاقة بالأرض، والوضع البيئي، والنمط العمراني، وأشكال الاستهلاك، ودور المرأة، والعلاقة بالمناطق المجاورة، إلخ.

لم يكن التحول في تركيبة المنطقة سريعاً فقد استغرق عقود عدة حتى وصل الى ما هو عليه، ولم يكن متوازناً حيث تفاوتت وتائره بين تجمع سكاني وآخر، ولم يكن حاسماً إذ بقي المجتمع محافظاً على الكثير من إرثه وتقاليده عند انفتاحه على ما هو جديد، وهو لم يكن كاملاً بما أن ما آل إليه ليس سوى منتصف الطريق. والسبب وراء كل ذلك، أن التطورات التي شهدتها الضنية، بسلبياتها وإيجابياتها، لم تحصل بناءً على فعل منظم وتخطيط استراتيجي بعيد المدى، بل بشكل شبه تلقائي مع بعض التدخلات من الدولة بطرائق جزئية غير متسقة. وبرغم ذلك، فإن وجه الضنية بالفعل قد تغير، ولا يمكن الانتقاص من أهميته.

1.2 في أسس التخطيط الاستراتيجي

يتطلب النظر في التخطيط الاستراتيجي لإنماء منطقة الضنية، الاستناد على بعض الأسس الضرورية لتحديد اتجاهات التطور المرتقب، ومن بين هذه المرتكزات:

1. التناغم مع الخطط الموضوعة على المستوى الوطني والتأكد من عدم الشطط عنها أو التناقض معها، وبالأخص الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. خاصة وأن المبادئ الثلاثة التي وضعتها تلك الخطة، تصلح كإطار عام لمقاربة إنماء الضنية بشكل مباشر، وهي: *"تعزيز وحدة الوطن والاقتصاد والمجتمع، والإنماء المتوازن، وترشيد استعمال الموارد"* [130].
   - فالضنية معنية بمبدأ تعزيز الوحدة، لسببين، أولهما أن سكانها ليسوا متجانسين بشكل كامل، وإن طغت عناصر التجانس على عناصر التفارق فيه؛ وثانيهما، أن الوصول الى وحدة الوطن والمجتمع اللبناني عموماً، يمر عبر بوابة التواصل مع مناطق الجوار الأقرب، وهي أقضية متنوعة في تركيبتها، بينما تشكل الضنية ضلعاً في مثلث الهرمل – بشري – الضنية.
   - ومبدأ الإنماء المتوازن لا غنى لمنطقة الضنية عنه، إذا ما عرفنا أن قضاءي المنية-الضنية وعكار يحتويان على أعلى نسب من الفقراء بين السكان، مقارنة بباقي أقضية لبنان.
   - أما مبدأ الترشيد في استعمال الموارد، فهو مبدأ يلامس بشكل مباشر، أهم الثروات الطبيعية التي تستند إليها الضنية، وهي تحديداً كما وردت في الخطة الشاملة: المياه، والأراضي الزراعية، والمواقع الطبيعية، والغطاء النباتي الطبيعي (الغابات). وهي *"تشكل رأسمالاً وطنياً يجب عدم تبديده ... هذه الموارد تلعب دوراً مفصلياً في العديد من المجالات منها جودة العيش والانتاجية الزراعية وقوة الجذب السياحي ... وتجنب كل أشكال التلوث سواء كان الأمر يتعلق بالنفايات السائلة أو الصلبة أو التلوث البصري (حجب الرؤى، عمارة رديئة، أبنية مشوهة ...)"* [131].

2. الحد من الحراك السكاني من الريف الى المدينة، من جهة؛ ومن لبنان الى بلدان الإغتراب من جهة أخرى. وتوفير مقومات بقاء وتثبيت سكان الضنية في أرضهم، بل ومحاولة عكس الاتجاه فيما يخص عملية الهجرة الى الخارج، عبر تعزيز اقتصاد المنطقة وخلق فرص العمل فيها أمام مجتمعها الفتي، وتوفير نوعية حياة كريمة، من خدمات أساسية، ووسائل للترفيه، واحتياجات السكان من السلع الاستهلاكية. الأمر الذي لا يعني الانغلاق عن المحيط وعدم الانفتاح على الخارج، بل على العكس، يصبح الأمر ممكناً إذا ما قام كل طرف (أي منطقة) من طرفي المعادلة الواحدة بالدور المنوط به ومن موقع خصوصياته ومميزاته.

3. تعزيز أواصر الترابط بين الضنية والمناطق المحيطة؛ والاستفادة في هذا المجال من الخطة الشاملة لترتيب الأراضي، والسعي لتحقيق توصياتها للدولة في ضرورة إشراك كافة المناطق في الاقتصاد الوطني. وقد ورد في التقرير النهائي ما يلي: *"إعطاء منطقة الشمال وطرابلس مكانة مميزة في النقل البحري والصناعة والسياحة والمعارض الدولية والتعليم العالي ... ينبغي أن تتركز جهود الدولة والمؤسسات العامة بشكل أساسي على منطقة الشمال وعكار، من أجل تصحيح الوضع الاقتصادي والاجتماعي المقلق الذي تعاني منه المنطقة ... ولكن تحقيق إنطلاقة اقتصادية حقيقية في الشمال يمر بالضرورة ... بتعزيز قلبه المديني مدينة طرابلس وضواحيها"* [132]. علماً أن العلاقات بين الضنية وطرابلس، هي علاقات تاريخية غير منقطعة، بل هي مؤثرة حتى اليوم في مفاصل تطور المنطقة واتجاهاتها.

---

[130] الخطة الشاملة لترتيب الأراضي، التقرير النهائي / كانون الثاني 2005: دار الهندسة (شاعر ومشاركوه) – يوريف، الصفحة 3-1.

[131] الخطة الشاملة لترتيب الأراضي، التقرير النهائي / كانون الثاني 2005: دار الهندسة (شاعر ومشاركوه) – يوريف، الصفحة 3-6.

[132] نفس المصدر السابق – الصفحة 4-13.

كما تلحظ الخطة، إقامة *"منطقة حماية وطنية في الشمال، تشمل مرتفعات القرنة السوداء ومناطق الشمال الطبيعية"*، وهو مشروع يشمل مناطق من الضنية وعكار والهرمل، متصلة جغرافياً بين بعضها البعض، على شكل مثلث، يطلق عليها إسم المنتزه الوطني. *"إن إنشاء هذه المحمية الوطنية لا يتعارض مع الاستغلال المعقول للطاقات الموجودة في السفح الشمالي للقرنة السوداء بالنسبة لرياضات التزلج ..."* [133].

كما لحظت الخطة *"تقوية الروابط بين سير الضنية والمناطق الثلاث المجاورة: طرابلس، إهدن وعكار"* [134]. وهنا تطرح مسألة التداخل التاريخي بين المناطق الجنوبية من الضنية (المزارع الخمس) وبين قضاء زغرتا، وهو الأمر الذي لم يستفاد منه بشكل كامل بعد (على مستوى الضنية بأكملها)، خاصة وأن التواصل بين التجمع السادس وباقي التجمعات هو دون المستوى المطلوب، بسبب انقطاع شبكات الطرقات المباشرة بينها حتى الآن. والأمر عينه ينطبق على قضاء عكار.

أما "تقوية الربط بين الهرمل وطرابلس"، فقد قطع شوطاً عبر إنشاء طريق سير – جباب الحمر – الهرمل، ويلزم لاستكمال الخطة أن تقام العلاقات التجارية بين هذه المناطق، والمشاريع السياحية فيها، كي تتفعل أداة الربط هذه مستقبلاً.

4. قلب معادلة التفاوت في تطور القرى والبلدات المختلفة في منطقة الضنية. وتحويل هذه المعضلة التاريخية الى موقع قوة للمنطقة ومصدر غنى في تنوعها. فبرغم أهمية توازن العملية الإنمائية بين التجمعات السكانية المختلفة قدر المستطاع، يمكن الاستفادة من اختلاف مستويات التطور، في مجال تنويع النشاطات الاقتصادية، والحفاظ على مقومات المجتمع الريفي وعلى مستقبل القطاع الزراعي، واستغلال التنوع البيئي والحيوي بين المناطق في مشاريع سياحية مختلفة الطابع والفئات المستهدفة منها؛ الأمر الذي يؤدي الى جسر بعض من الهوة في مستويات تطور كل منها.

5. الاستفادة من الموقع الجغرافي المحوري للبلدات الرئيسية (التجمع الأول عموماً، وسير وبخعون بالأخص)، لربط المناطق الريفية النائية أوثق ارتباط بهذا المحور، عبر لعب الدور المعترف له به من خلال تفعيل اللامركزية الإدارية، وعبر ربط موقعه بمشاريع متعددة من المرافق والمنشآت التي تتحول الى صلة وصل لشبكات البنى التحتية في المنطقة، مما يساهم في تحسين نوعية الحياة في المنطقة وحفظ استدامة مواردها الطبيعية من التلوث البيئي.

6. التأكيد على تعزيز تنويع النشاطات الاقتصادية داخل الضنية، والتكامل فيما بينها، بدلاً من تطور إحدى القطاعات على حساب الأخرى. وتفعيل دور التشابك بين القطاع الرافعة وبين باقي النشاطات المكملة لها، والتي تزدهر بتطورها.

7. تعزيز القطاع الاقتصادي الأولي، وعكس الميول نحو تراجعه المطلق، عبر تنويع نشاطات القطاع الزراعي والنشاطات القائمة في إطاره، بدلاً من تطوره وحيد الجانب. والاستفادة من المواقع والأراضي الزراعية الصالحة لتشجيع الانتاج الزراعي ذي القيمة المضافة.

8. كسر الحلقة المفرغة، القائمة على الاعتماد شبه التام على النشاط الاقتصادي الموسمي (خلال فصل الصيف)، في المجالات المختلفة: زراعة، سياحة، تجارة، خدمات ...

[133] نفس المصدر السابق – الصفحة 4-77.

[134] نفس المصدر السابق – الصفحة 3-5.

9. التحام الخدمات التعليمية والتربوية بالأسس الخاصة للمجتمع الريفي، بهدف تطويره من داخله، عبر الاستجابة لمتطلبات هذا المجتمع وحاجته للقطاع التعليمي؛ بدلاً من تشجيع الانفصام بين التعليم والمجتمع الزراعي، بحيث إما يحرم المزارع من التعليم، أو أن يتعلم كي ينفك عن مجتمعه الزراعي.

10. العمل على بناء القدرات البشرية وتمكينها على القيام بالمهام الاستراتيجية وتنفيذ خطط العمل لإنماء المنطقة، وانفتاحها على مجالات عمل جديدة، وعلى الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتواصل الانساني العصري عبر الوسائط المناسبة.

11. تعزيز العمل التعاوني وأسس التشارك، في مجال الأعمال والاستثمار والمشاريع، وتوحيد الجهود في إطلاق الشركات المساهمة، وكسر علاقات الاحتكار.

12. تفعيل دور المرأة الاقتصادي المنتج، ومكانتها الاجتماعية، والاستفادة من التطور والانفتاح في مجال تعليم الإناث، بدلاً من محدودية مجالات مشاركتها في مهن معينة.

13. تغيير صورة المنطقة في أذهان الناس، عبر خطة إعلامية ترويجية، تشحذ كل الوسائل والطاقات المتوفرة، بهدف كسر الصورة النمطية عن المنطقة وأهلها، خاصة بعد أحداث العام 2000، وصولاً الى أحداث مخيم نهر البارد المجاور في 2007. والانفتاح على استقطاب فئات اجتماعية جديدة وجذبها للتعرف على المنطقة وزيارتها وقضاء الوقت في ربوعها الجميلة.

عند وضع خطط العمل لاستراتيجية إنمائية، يتوجب العمل على تحديد بضعة أمور أساسية، ومنها:

أولاً: توزيع الأدوار وتكاملها على اللاعبين الأساسيين في المجتمع، مثل الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والسلطات المحلية، وصولاً الى المبادرة الفردية. إن لكل من هذه الفئات والمجموعات دوره، الذي يجب أن يقوم به، بينما تعجز أي خطة استراتيجية للإنماء عن التحقق على أرض الواقع (حتى على المدى البعيد) إن لم تتكامل هذه المجهودات والموارد والطاقات.

ثانياً: تحديد الأولويات ضمن الاستراتيجية الإنمائية، كي لا تتعارض الخطط الموضوعة بعضها مع البعض الآخر، وحتى لا يتم تشجيع التنافس السلبي بدلاً من التنافس الإيجابي بين القطاعات والفئات المستفيدة من ورائها. إن تطوير قطاع معين قبل تحسين وضعية قطاع آخر، قد يضر به على المدى البعيد، وتذهب الجهود والموارد والاستثمارات على تطويره سدى، في حال لم تتأمن الأسس السليمة لإزدهاره طويل الأمد، وتوفير شروط ذلك في العمل على تأهيل قطاعات مساندة أو مكملة له.

ثالثاً: التحوط من اندلاع النزاعات بين مكونات المجتمع الواحد، عند العمل على تحقيق الخطط الإنمائية، بسبب من جهل أو قصر نظر، أو تضرر مرحلي من أي عمل معين. لذلك، يجب العمل على تطوير الوعي بأهمية هذه الاستراتيجية وبوضع الشأن العام أولاً، لما فيه مصلحة كل الفئات المختلفة. كما يتوجب العمل بموازاة ذلك على التدريب على تقنيات حل النزاع لدى الأهالي والسلطات المحلية المعنية.

1.3 الرؤية

سوف تقام الخطة الاستراتيجية على نحو يحقق الرؤية للمنطقة في المدى البعيد، على الشكل التالي:

الضنية منطقة جاذبة يحلو العيش فيها

وتزخر بفرص العمل والتعليم والخدمات الصحية الأساسية،

وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل في ميزاتها النسبية المتجسدة في

تنوعها البيئي وغنى أصولها الطبيعية،

اللذين تتطلب استدامتهما ترشيد القطاع الزراعي وتطويره،

وتنويع النشاطات السياحية،

بالتزامن مع استكمال إنشاء مرافق البنى التحتية

2 خطط العمل

2.1 أولويات خطط العمل

في نهاية التقرير تُظهر الجداول الأخيرة أدناه، خطط العمل التي تؤلف مجتمعة استراتيجية إنماء الضنية. وكل جدول مؤلف من القطاع المستهدف بالتدخل، وأهداف التدخل، خطط العمل، الجهات المسؤولة عن المتابعة والتنفيذ، أولوية كل خطة عمل مقسمة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ويلاحظ من الجداول، أن بعض خطط العمل تتطلب تدخلاً فاعلاً من الدولة وأجهزتها الفاعلة ومؤسسات القطاع العام المختلفة، وبعضها الأخر يتطلب مبادرة ومشاركة المجتمع المدني، بسلطاته المحلية (اتحاد البلديات، المجالس البلدية، المجلس الاختياري، إلخ.)، بالإضافة الى باقي الفعاليات، والمثقفين، والاخصائيين، والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص ورجال الأعمال. كما أن العديد من خطط العمل تتطلب تشبيك التدخلات من جهات مختلفة، وإنشاء لجان وهيئات متخصصة في مجال معين، وتأسيس شركات كبرى مساهمة متخصصة في قطاعات مختلفة، وبناء قدرات المجتمع المحلي والرهان على مشاركته الفعالة في إطلاق المشاريع، ومتابعتها، وتنفيذها، وتمويلها، ومراقبة حسن سير عملها.

ونظراً لعدد خطط العمل الواردة في الجداول، يمكن تلخيص التدخلات التنموية، بعناوينها العامة، ضمن سلم أولويات قطاعي، كما يلي:

1. **الأولوية الأكثر مباشرة**: تنمية القطاع الزراعي والمنتجين الزراعيين (وبالأخص المزارعين الصغار والمتوسطين). والسبب في ذلك يكمن في أن تنمية هذا القطاع تشكل دعامة لمعيشة أغلبية أبناء المنطقة، وترفع من مستوى انتاجيتهم ودخلهم، فتعزز ارتباط الجيل الصاعد (في مجتمع فتي بامتياز) وتعلقه بأرضه، الأمر الذي يرفع من عدد السكان وقدراتهم على الإنفاق، مما يوسع السوق المحلي ويحفز القطاع الخاص على الاستثمار في المنطقة. ولا يمكن تنمية قطاع تسود فيه الملكية الصغيرة للأراضي الزراعية دون إنشاء التعاونيات الزراعية التي تطال مختلف المناطق، والمنتجات، وسلاسل الانتاج، بالإضافة الى تطوير بعض الخدمات الاجتماعية الأخرى للمزارعين. وقد يكون الهدف من تنمية القطاع الزراعي، تنمية لنشاطات مكملة له ضمن القطاع الأولي، وأهمها الصناعة الغذائية بشتى أنواعها.
2. **الوسائل الوسيطة**: تعزيز بناء القدرات المحلية، والبنية المؤسسية، والبنى التحتية، والخدمات الاجتماعية، وتفعيل وتشبيك الاستثمارات الخاصة المحلية، بما يشمل معظم النواحي الاجتماعية المؤثرة في نوعية الحياة في المنطقة.
3. **الهدف الأبعد**: قيام قطاع سياحي متنوع (اصطياف، سياحة بيئية وريفية وشتوية وتاريخية)، كمدماك أساسي لتنويع النشاطات الاقتصادية وعدم اقتصارها على قطاع أولي وحيد الأبعاد قائم على الزراعة. وللوصول الى القطاع الجاذب للسياح بمختلف فئاتهم الاجتماعية، ينبغي العمل الإعلامي الترويجي لتغيير صورة المنطقة في أذهان الناس (على الأمد البعيد).

ويعتبر الوصول الى هذا الهدف الأبعد انتقال بالمنطقة من (وكسر) الطابع الموسمي للنشاط الاقتصادي المنتج فيها، الى طابع أكثر ديمومة وثباتاً وازدهاراً على مدار العام.

إن **الشرط الأساسي** لتحقيق هذه الاهداف التنموية الاستراتيجية، يكمن في مراعاة **استدامة البيئة**، التي تعتبر من **أهم أصول** المنطقة. وذلك عند الشروع في أي من هذه المشاريع والتدخلات عبر مختلف القطاعات. أي أن تطوير الزراعة، وصناعة المنتجات الغذائية، والقيام بالتخطيط العمراني، وتطوير البنى التحتية المناسبة لها، والتأسيس لقطاع سياحي مزدهر، لا بد أن يمر عبر الحفاظ على **طبيعة المنطقة** (أرضها، مياهها، تنوعها البيولوجي) ومناظرها الجمالية الرائعة، وتوريثها مستدامة لتنعم بها الأجيال القادمة.

2.1.1 الزراعة

تعود المؤسسات الدولية الى انتهاج رؤى تشجع على تنمية الزراعة، بعد غياب طويل عن تناول شؤون هذا القطاع الانتاجي استمر لمدة ربع قرن، لصالح السياسات القائمة على الضغط على الحكومات في الدول الغارقة في المديونية، بهدف تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي (في السبعينات) والتكيف الهيكلي (منذ الثمانينات)، وهي البرامج الصارمة التي فرضتها بشكل معمم على كل بلد مدين بغض النظر عن خصوصياته. وبعد سنوات عدة من تفاقم الأزمات في البلدان التي رضخت لوصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اختلفت النظرة العامة لشؤون التنمية، وعادت الزراعة لتحتل واجهة الاهتمام مجدداً: *"بما ان آخر تقرير عن التنمية في العالم والمعني بالزراعة صدر قبل 25 عاماً. فقد حان الوقت لإدراج الزراعة مجدداً في برنامج التنمية"* [135]. حيث يخلص تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي، فيقول: ***"مازالت الزراعة في القرن الحادي والعشرين أداة جوهرية من أجل التنمية المستدامة وتقليص الفقر"*** [136].

لكأن في معرض الرد على المشككين في كون الزراعة تساهم في تقليص الفقر، يعترف التقرير بأنها ليست العامل الوحيد، لكن *"يتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الزراعة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل مثلي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الزراعية"* [137].

"تحفل الزراعة إذاً بآمال واعدة كبيرة لتحقيق النمو، وتقليص الفقر، وإتاحة الخدمات البيئية؛ ولكن تحقيق هذا الوعد يتطلب يد الدولة المرئية – التي تقوم بإتاحة سلع النفع العام الرئيسية، وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع اللوائح التنظيمية بشأن إدارة الموارد الطبيعية، وتأمين النواتج الاجتماعية المرغوبة ... وتحتاج الدولة الى زيادة فعالية التنسيق بين القطاعات وإقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وفي المجتمع المدني ... فتمكين منظمات المجتمع المدني من أسباب القوة – ولاسيما منظمات المنتجين – ضروري من أجل تحسين نظام الإدارة العامة على كافة المستويات" [138].

وكون مشكلة انتشار ملكية الأرض الزراعية الصغيرة، تعم أرجاء المعمورة (تماماً كما في الضنية)، يستنتج التقرير بأن *"استخدام الزراعة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة يتطلب ثورة في مجال إنتاجية الحيازات الصغيرة"* [139]. فقد اعتبر البنك الدولي هذه المسألة من بين أهم الأولويات: *"تتضمن الأولويات الأولى زيادة أصول الأسر الفقيرة، وزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ... وخلق الفرص في الاقتصاد الريفي غير الزراعي"* [140] (ومن بين الأخيرة الصناعات المرتبطة بالزراعة). أما زيادة إنتاجية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة، فتتطلب بحسب التقرير ذاته الاجراءات التالية:

1. تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام.
2. تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات.
3. تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية وتخفيض التعرض لمخاطر غير مغطاة بوثيقة تأمين.
4. تعزيز أداء منظمات المنتجين.
5. تشجيع الابتكار من خلال العلوم والتقنية.

---

[135] الاقتباس عن "تقرير عن التنمية في العالم 2008: الزراعة من أجل التنمية"، الصادر عن البنك الدولي – الصفحة 1.

[136] نفس المصدر السابق.

[137] نفس المصدر السابق – الصفحة 7.

[138] نفس المصدر السابق – الصفحة 2.

[139] نفس المصدر السابق – الصفحة 1.

[140] نفس المصدر السابق – الصفحة 2.

6. زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها داعمة قوية للخدمات البيئية[141].

وأضاف التقرير أن زيادة القدرة على الحصول على الأصول التي تمتلكها الأسر، تكمن في الأرض، والمياه، ورأس المال البشري (أي التعليم والرعاية الصحية)[142].

والتركيز على خدمات اجتماعية مثل التعليم، بررّه التقرير بالآتي: *"غالباً ما يعتبر التعليم أكثر الأصول قيمة بالنسبة لسكان الريف الراغبين في: السعي للعثور على الفرص في الزراعة الجديدة، والحصول على فرص العمالة التي تتطلب مهارات، وإنشاء مؤسسات أعمال تجارية في قطاع الاقتصاد الريفي غير الزراعي، والنجاح في الهجرة ... مع* ***تصور أن التعليم بصفة عامة يتضمن التدريب المهني الذي يمكن أن يتيح المهارات التقنية ومهارات أنشطة الأعمال التجارية المفيدة في الزراعة الجديدة والاقتصاد غير الزراعي في المناطق الريفية"*** [143].

وفيما يتعلق بموضوع المياه، يشير التقرير: *"تعتبر القدرة على الحصول على المياه وخدمات الري من بين المحددات الرئيسية لإنتاجية الأراضي واستقرار غلة المحاصيل. فإنتاجية الأراضي المروية تفوق مثلي إنتاجية الأراضي البعلية ... وحتى مع ازدياد شحة المياه وارتفاع تكاليف مشروعات الري الكبيرة، هنالك العديد من الفرص لتعزيز الإنتاجية من خلال إصلاح وتجديد المشروعات القائمة وتوسيع المشروعات الصغيرة وعمليات جني المياه (water harvesting)"* [144].

هكذا يظهر الارتباط المتبادل بين البيئة والزراعة، حيث يحدد التقرير أنه *"مع ارتفاع شحة الموارد وازدياد العوامل الخارجية، ازدادت الصلة بين تنمية قطاع الزراعة وحماية البيئة. ويمكن لذلك: تخفيض الأثر الكبير الذي يتركه النشاط الزراعي على البيئة، وتخفيض تعرض أنظمة الزراعة لآثار تغير المناخ، والاستفادة من الزراعة في زيادة تقديم الخدمات البيئية.* ***وليس الحل كامناً في إبطاء تنمية قطاع الزراعة – بل في السعي لتحقيق أنظمة إنتاج أكثر استدامة"*** [145].

أما في لبنان، فواقع الانتاج الزراعي يزداد تدهوراً سنة تلو الأخرى، لناحية قيمة الناتج (بالأسعار الثابتة)، وحصة القطاع من الناتج الإجمالي المحلي، ونسبة العاملين الزراعيين ضمن هيكلية العمالة في لبنان. في المقابل، يتبين أنه رغم انخفاض مساحات الأراضي المخصصة للمنتجات الزراعية من 279 ألف هكتار في العام 2006، الى 277 ألف هكتار خلال العام 2007؛ إلا أن مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة والفواكه قد ارتفعت بشكل طفيف من 76.8 ألف هكتار في 2006 الى 77 ألف هكتار في 2007. وهي المساحات التي احتلت المرتبة الأولى بين المساحات المزروعة، إذ بلغت حصتها حوالي 28% من إجمالي المساحات المزروعة.

كذلك، ارتفعت قيمة منتجات الأشجار المثمرة في لبنان من 759 مليار ليرة لبنانية في 2006 الى حوالي 919 مليار في 2007، بنسبة 21%، كما ارتفعت حصة منتجات الأشجار المثمرة من مجموع الانتاج النباتي، من 39% في 2006 الى قرابة 43% في 2007.

---

[141] نفس المصدر السابق – الصفحة 11.

[142] نقلاً عن نفس المصدر السابق – الصفحات 9-11.

[143] نفس المصدر السابق – الصفحات 10-11.

[144] نفس المصدر السابق – الصفحة 10.

[145] نفس المصدر السابق – الصفحة 2.

جدول رقم 74: قيمة الانتاج النباتي (2005-2007)

المنتجات	قيمة الانتاج (مليار ل.ل)		
	2005	2006	2007
اشجار مثمرة	630.7	759.3	918.8
مجموع الانتاج النباتي	1,441.1	1,942.9	2,155.0

أما بالنسبة لمعطيات التجارة الخارجية، فقد تبين أن كمية صادرات منتجات الأشجار المثمرة قد ارتفعت من 273 ألف طن في 2005، الى قرابة 318 ألف طن في 2007، بنسبة زيادة قدرها 16%. وقد شكلت صادرات منتجات الأشجار المثمرة قرابة 57% من إجمالي صادرات المنتجات النباتية في عام 2007. وبالنسبة لقيمة هذه الصادرات فقد ارتفعت من 59 مليار ليرة لبنانية في 2005 الى قرابة 80 مليار ليرة في 2007، بنسبة زيادة قدرها 35%، مُشَكِّلة حوالي 38% من إجمالي صادرات المنتجات النباتية في عام 2007.

جدول رقم 75: صادرات المنتجات النباتية (2005-2007)

المنتجات	قيمة الصادرات (مليون ل.ل)			كمية الصادرات (طن)		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
اشجار مثمرة	59,052	67,225	79,913	273,140	250,012	317,968
مجموع الانتاج النباتي	158,707	157,878	208,952	490,181	443,759	561,617

لكن ينبغي الاحتراز من مدى التفاؤل حول أهم منتجات منطقة الضنية بناءً على الأرقام العامة المذكورة أعلاه، حيث تتنوع منتجات الأشجار المثمرة، بشكل تعطي الأولية في الترتيب بحسب كميات الانتاج للثمار التي تشكل أصناف هامشية في الضنية أو أنها لا تنتج بكميات تجارية في الوقت الحالي، إما لأسباب موضوعية (طبيعة الأرض، الارتفاع عن سطح البحر، العوامل المناخية)، أو لأسباب أخرى أدت الى تراجع هذه المزروعات. وتوزعت كميات منتجات الأشجار المثمرة بحسب نوعها، في العام 2007، على الشكل التالي:

جدول رقم 76: كمية منتجات الأشجار المثمرة بحسب نوعها (2007)

الترتيب	المنتجات	كمية الانتاج (ألف طن)	النسبة المئوية
1	البرتقال	229.0	23.4%
2	التفاح	125.2	12.8%
3	الحامض	114.0	11.6%
4	العنب	106.0	10.8%
5	الموز	89.7	9.2%
6	فواكه أخرى	75.5	7.7%
7	الدراق	41.3	4.2%
8	الافندي	35.0	3.6%
9	الاجاص	33.5	3.4%
10	المشمش	32.0	3.3%
11	الكرز	30.0	3.1%
12	اللوز	29.4	3.0%
13	الخوخ والجنارك	24.6	2.5%
14	حمضيات أخرى	14.0	1.4%
	إجمالي الأشجار المثمرة	**979.2**	**100.0%**

للتركيز على منتجات الأشجار المثمرة التي تتخصص بها الضنية، تم اختيار الأصناف الستة الأهم وهي، التفاح، والدراق، والإجاص والسفرجل، والمشمش، والكرز، حيث أجريت مقارنة بين ميول صادرات هذه الفواكه، خلال السنوات الخمس الماضية[146]. ويتضح أن ثلاثة أصناف قد شهدت في عام 2011 تراجعاً في كمية وقيمة الصادرات عن العام الذي سبقه، وهي كل من التفاح (الذي انخفضت كمية صادراته -22%)، والخوخ (-7%)، والكرز (-24%)؛ لكن الفارق بين هذه الأصناف، أن التفاح والخوخ قد شهدا نمواً متواصلاً في السنوات التي سبقت عام 2011، مما قد يعني أن أحداثاً ظرفية معينة قد تكون ساهمت في تراجعها (الأحداث في سوريا)، أما الكرز فقد تذبذبت صادراتها صعوداً وهبوطاً، الأمر الذي يشير الى تأثر أكبر بحالة الأسواق. أما الأصناف الثلاثة الأخرى فقد شهدت في عام 2011 ارتفاعاً في كمية وقيمة الصادرات عن العام الذي سبقه، وهي كل من الدراق (الذي ارتفعت كمية صادراته 28%)، والإجاص والسفرجل (29%)، والمشمش (22%)؛ ويبقى الفارق في أن الدراق والمشمش هما أكثر تأرجحاً على مدى الأعوام الخمسة الماضية، من الإجاص والسفرجل الذين شهدا انخفاضاً طفيفاً في عام 2010 فقط. أما بخصوص قيمة الصادرات بالتحديد فتبين أن أغلب الأصناف تميل قيمتها الى الارتفاع والهبوط بحسب كمية الصادرات، وإن تفاوتت النسب بين صنف وآخر (التفاح والخوخ هما الصنفان الأكثر ثباتاً في الأسعار). أما الكرز فقد مالت قيمة صادراته للانخفاض المستمر منذ عام 2007، رغم تأرجح كمية الصادرات بين الارتفاع والهبوط بين سنة وأخرى، الأمر الذي يشير الى ضغوطات كبيرة تتعرض لها أسعار الكرز و/أو الطلب على هذا الصنف سنوياً.

[146] مصدر المعلومات والرسوم البيانية أدناه، حول كمية وقيمة صادرات الفواكه: الموقع الالكتروني للجمارك اللبنانية: www.customs.gov.lb

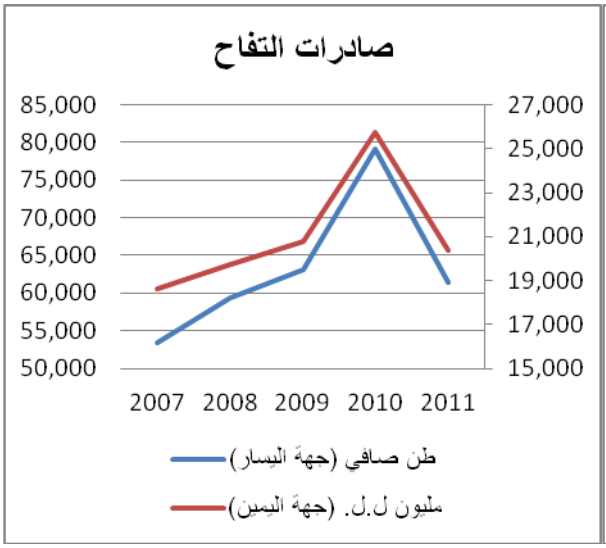
صادرات التفاح
85,000
80,000
75,000
70,000
65,000
60,000
55,000
50,000
27,000
25,000
23,000
21,000
19,000
17,000
15,000
2007 2008 2009 2010 2011
طن صافي (جهة اليسار)
مليون ل.ل. (جهة اليمين)

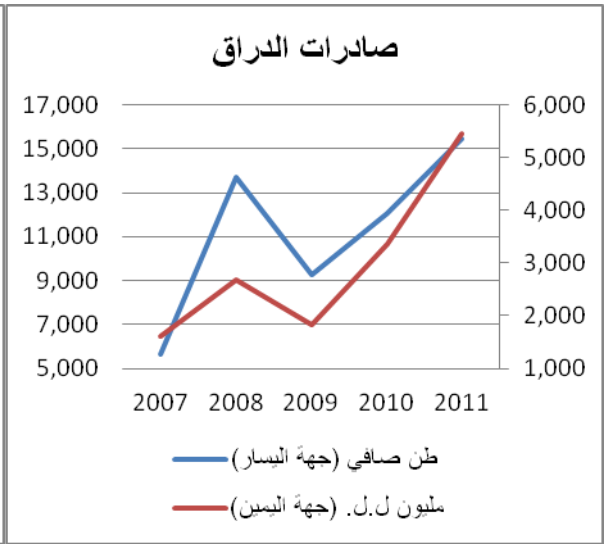
صادرات الدراق
17,000
15,000
13,000
11,000
9,000
7,000
5,000
6,000
5,000
4,000
3,000
2,000
1,000
2007 2008 2009 2010 2011
طن صافي (جهة اليسار)
مليون ل.ل. (جهة اليمين)

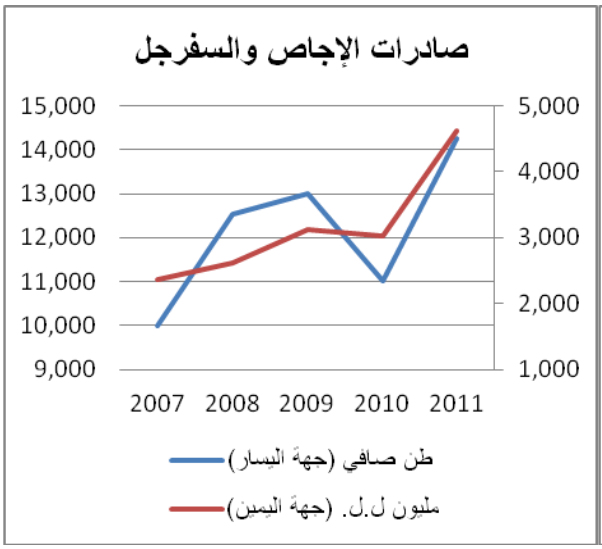
صادرات الإجاص والسفرجل
15,000
14,000
13,000
12,000
11,000
10,000
9,000
5,000
4,000
3,000
2,000
1,000
2007 2008 2009 2010 2011
طن صافي (جهة اليسار)
مليون ل.ل. (جهة اليمين)

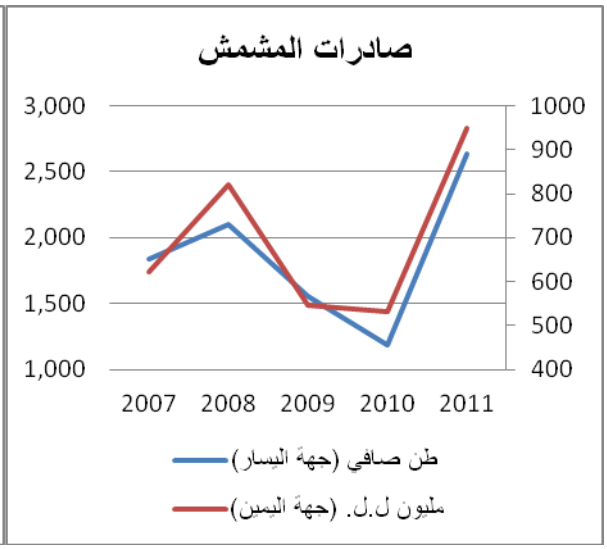
صادرات المشمش
3,000
2,500
2,000
1,500
1,000
1000
900
800
700
600
500
400
2007 2008 2009 2010 2011
طن صافي (جهة اليسار)
مليون ل.ل. (جهة اليمين)

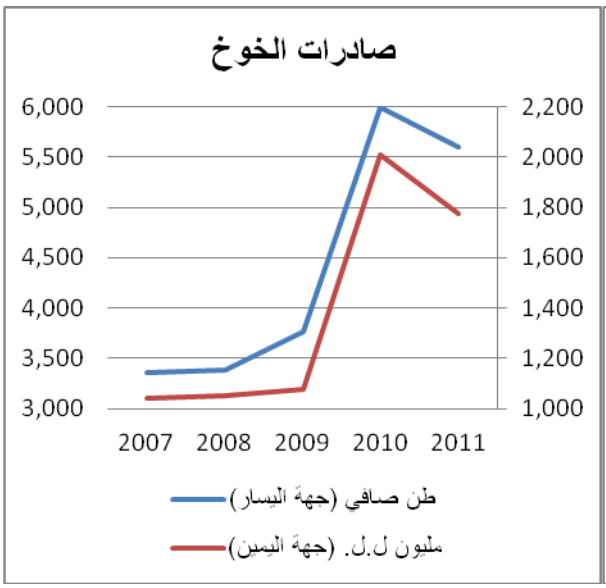
صادرات الخوخ
6,000
5,500
5,000
4,500
4,000
3,500
3,000
2,200
2,000
1,800
1,600
1,400
1,200
1,000
2007 2008 2009 2010 2011
طن صافي (جهة اليسار)
مليون ل.ل. (جهة اليمين)

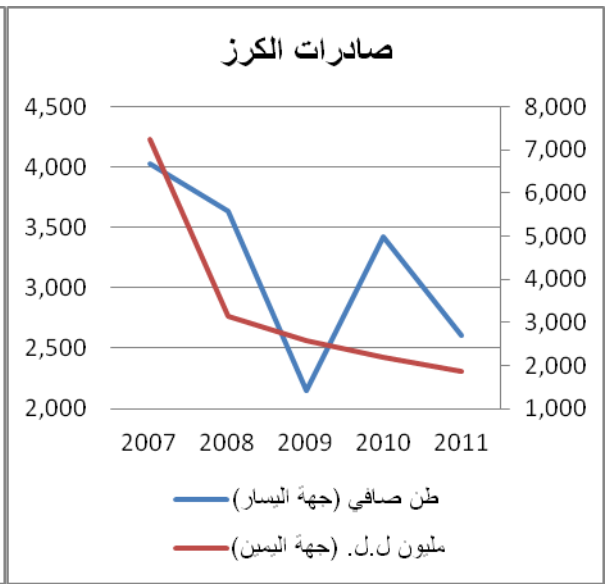
صادرات الكرز
4,500
4,000
3,500
3,000
2,500
2,000
8,000
7,000
6,000
5,000
4,000
3,000
2,000
1,000
2007 2008 2009 2010 2011
طن صافي (جهة اليسار)
مليون ل.ل. (جهة اليمين)

يشير أحد التقارير الصادرة عن وزارة الزراعة، حول الفاكهة والخضار الى نقاط القوة التالية: *"تعتبر سلسلة انتاج الفواكه والخضار من القطاعات الزراعية الاكثر انتاجاً نوعاً وكماً، وتبلغ القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع حوالي 3,5% من الناتج القومي.*

تطور انتاج الفواكه والخضار في لبنان في ظل موقعه الجغرافي المتميز، ووفرة في المياه، كما أن تنوع التضاريس ميز طبيعته مما أتاح تنوعاً في نوعية الأاضي الزراعية وبالتالي في المنتجات؛ ويسمح الفارق في الارتفاع بين مختلف المناطق باطالة امد انتاج الفاكهة والخضار ...

تتواجد زراعة الفواكه والخضار على جميع الاراضي اللبنانية الا انه يمكننا ان نحدد لبعضها غلبة في بعض المناطق: كالفاكهة في البقاع (37%)، والشمال (23%)، والجنوب (21%) وتعتبر هذه المناطق المصدر الرئيسي للفاكهة اللبنانية ..."[147].

لكن في المقابل، يعتبر التقرير ذاته وجود تراجع في سلسلة انتاج الفاكهة والخضار، لأسباب عدة، من أهمها:

- تأمين الانتاج من خلال صغار المزارعين
- تدخل الوسطاء (الضمانين) واحتكار التجار
- ضعف سياسة التسليف
- غياب الارشاد
- غلاء أكلاف الانتاج
- استعمال التقنيات التقليدية
- ضعف الاستثمارات
- غياب التنظيم الخاص بأسواق الجملة
- عدم وجود أسعار سوق (تتفاوت بحسب أوقات النهار)

ويخلص التقرير الى الاستنتاج التالي: *"لذلك، فإن لبنان سيشهد، على صعيد انتاج الفاكهة، هرماً في بساتين الفاكهة وعدم تناسب متزايد بين ما هو منتج وبين اذواق المستهلكين وحاجيات الأسواق"*[148]. وإذ يشير التقرير الى توقعات منظمة الفاو حول ارتفاع الطلب على الفاكهة بنسبة 53%حتى عام 2020، وبنسبة 60% على الخضار؛ ففي المقابل يتوقع التقرير اشتداد المنافسة من قبل الانتاج الاوروبي مع اعتماد تحرير الأسواق العربية. لذلك كله، يقترح التقرير الحلول التالية:

1. وضع تصنيف للمنتجات
2. انشاء نظام حقيقي لتكوين الأسعار
3. تفعيل الاستثمار ومصادر التمويل
4. تفعيل التعاونيات والتنظيمات المهنية
5. تطوير التقنيات الزراعية

وتخلص وزارة الزراعة اللبنانية الى أهمية وجود استراتيجية زراعية في لبنان، حددت أهدافها على الشكل التالي:

[147] "سلاسل الانتاج – التقرير الموجز (2005)" - وزارة الزراعة (مديرية الدراسات والتنسيق)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة / مشروع الإحصاء الزراعي الشامل – الصفحة 35.

[148] نفس المصدر السابق – الصفحة 38.

"يستهدف اعتماد الاستراتيجية الزراعية في أفق العشرين سنة المقبلة من جهة وزارة الزراعة خلق المناخ الايجابي الذي يمكن من تحقيق تنمية زراعية مستدامة واعادة التوازن الى المناطق الريفية بحيث تكون التنمية البشرية المتوازنة والمتكاملة وتحسين الاحوال المعيشية هي النتيجة المبتغاة في آخر المطاف"

من تقديم وزير الزراعة د. طلال الساحلي للتقرير الموجز "سلاسل الانتاج" – 2005؛ وزارة الزراعة (مديرية الدراسات والتنسيق) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة / مشروع الإحصاء الزراعي الشامل – كانون الأول 2005

وبخصوص نوعية المنتجات الزراعية، التي أصبح يهددها الاستخدام غير الرشيد للمواد الزراعية والأدوية، بسبب الابتعاد عن الزراعات العضوية التي كانت سائدة في الماضي، واستخدام مدخلات انتاج حديثة بدون وجود الارشاد الزراعي اللازم؛ يورد التقرير ما يلي: *"خلال الستينات من القرن الماضي، كانت العمليات الزراعية في لبنان تقليدية (الانتاج النباتي والحيواني). أما خلال العقدين الأخيرين، فقد أصبح استعمال المواد الكيماوية قاعدة عامة أدت الى ارتفاع في كمية الانتاج الزراعي في حين تدنت نوعية المنتجات وذلك عائد الى وجود بقايا كيماوية زراعية في المنتجات الزراعية"* [149].

وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من قرار مجلس الوزراء بإطلاق برنامج تنمية الصادرات الزراعية عبر "ايدال" (المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان). إذ تقوم ايدال بتشجيع أساليب الانتاج المتطورة واعتماد الطرق الحديثة في انتاج أصناف قابلة للتصدير والمنافسة. ويدعى البرنامج الجديد Agri Plus، ويهدف الى زيادة حجم الصادرات الزراعية وفتح أسواق جديدة، وزيادة ثقة المستهلك الأجنبي بالمنتج الزراعي اللبناني. وذلك يتم عبر منح حوافز مالية للمزارعين والمصدرين، والمشاركة في معارض دولية، وإنشاء برامج تدريب لمنح مراكز التوضيب والتبريد شهادات الجودة، وإعداد دراسات حول الأسواق المحتملة، وغير ذلك من النشاطات الترويجية والتسويقية.

مسألة هامة أخرى، تتعرض الى تقاطع مختلف التقارير حول أهمية تحسين وتفعيل منظمات المنتجين أو التعاونيات الزراعية، يمكن الإشارة الى تجربة هامة قامت في فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي التعاونيات التي تعرف بالـ CUMA، (أي تعاونية استعمال المعدات الزراعية). وهي أنشأت بموجب قانون شرع وجودها، كما حصلت على دعم من الدولة عند انطلاقتها. وكان المبرر آنذاك، لقيام هذه التعاونية وجود عدد كبير من المزارعين الصغار، الذين تنقصهم الامكانات على اتمام عمليات مكننة الانتاج على نفقتهم الخاصة. ورغم فشل بعض هذه التعاونيات بعد انطلاقها، لأن هدفها انصب على شراء المعدات دون التعويل على العمل المشترك بين المزارعين؛ إلا أن التعاونيات التي نجحت في تخطي الصعاب، ازداد عددها حتى بلغت 12,500 تعاونية في الوقت الراهن، تضم 240,000 عضو منتسب.

زيادة على ذلك، فإن تجربتها الناجحة تمثلت في تطوير الجانب الإداري، وفي مأسسة التعاونيات، من خلال التدريب على الإدارة وصيانة المعدات. هكذا ازدادت مسؤولياتها لتشمل نواحي كثيرة، منها التوعية، التخطيط، حماية البيئة، التصنيع ... حتى باتت جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المحلية، مطلقة ديناميكية تنموية مناطقية جديدة في فرنسا. وبلغت من النجاح شأناً مهماً، حتى شرعت الدولة تأسيس صناديق تعاضد خاصة بهذه التعاونيات، ولحظت صلاحيات خاصة لها في قانون العمل الذي تم تعديله بما يتناسب مع الواقع الجديد. ومن نتائج عمل التعاونيات التي تدلل على نجاحها، يمكن الإشارة الى حفاظ هذه التعاونيات على عدد أعضائها المنتسبين، في حين ينخفض عدد المزارعين الإجمالي في فرنسا.

[149] نفس المصدر السابق – الصفحة 10.

2.1.2 الصناعات الغذائية

"تعتبر محضرات الخضر والثمار والفواكه من أبرز صادرات المنتجات الزراعية المصنعة اذ بلغت قيمتها عام 2007 حوالي 102 مليار ل.ل وتشكل 30% من القيمة الاجمالية لصادرات الصناعات الغذائية" [150]. في المقابل نجد أن هذا التطور لم يستنفذ بعد، حيث يشير أحد التقارير الى ضآلة حصة التصنيع من انتاج الفاكهة والخضار، حيث *"تمثل نسبة محدودة تقدر بين 15 و 20% من مجمل الانتاج"* [151].

جدول رقم 77: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية (2005-2007)

المنتجات	قيمة الواردات (مليار ل.ل)			قيمة الصادرات (مليار ل.ل)		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
المنتجات الزراعية المصنعة	908	928	1,290	266	264	335
مجموع المنتجات الزراعية الخام والمصنعة	2,144	2,165	2,914	435	436	560

أما بخصوص صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، فتدل الأرقام الى أنه أكبر قطاع صناعي في لبنان بمعظم المقاييس (لجهة عدد المؤسسات، ومجموع اليد العاملة، وعدد الأجراء، وحصتهم من سلة الأجور الصناعية، وكذلك قيمة الانتاج، وقيمة المدخلات، والقيمة المضافة)، فيما عدا جانب تكوين الرأسمال الثابت. الأمر الذي يعني امكانية توظيف استثمارات أقل في الرأسمال الثابت، مقابل قيمة مضافة أكبر.

جدول رقم 78: أهم المؤشرات الاقتصادية لصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات (2007)

صنع المنتجات الغذائية والمشروبات								
نوع المعطيات	عدد المصانع	عدد اليد العاملة	عدد الأجراء	الرواتب والأجور (ألف $)	الانتاج (ألف $)	المدخلات (ألف $)	القيمة المضافة (ألف $)	تكوين الرأسمال الثابت (ألف $)
الكمية	736	20,607	18,915	131,632	1,748,453	1,192,337	556,116	41,104
النسبة من المجموع	18.2%	24.9%	25.3%	24.0%	25.7%	25.2%	26.9%	13.9%

وتنتشر مؤسسات صناعة المواد الغذائية والمشروبات في مختلف المحافظات الست، ويصل عدد المؤسسات في محافظة لبنان الشمالي 104 مؤسسات صناعية، وتبلغ حصة المحافظة 14% من إجمالي هذه المؤسسات. وهي تتوزع بحسب المحافظات على الشكل التالي:

[150] "الزراعة في لبنان 2006 و 2007" – وزارة الزراعة، مديرية الدراسات والتنسيق، ومنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو)، مشروع التعاون الفني – تشرين الثاني 2008 – الصفحة 12.

[151] "سلاسل الانتاج – التقرير الموجز (2005)" – مصدر مذكور سابقاً – الصفحة 36.

الرسم البياني رقم 16: توزع مؤسسات صناعة المواد الغذائية والمشروبات بحسب المحافظة (2007)

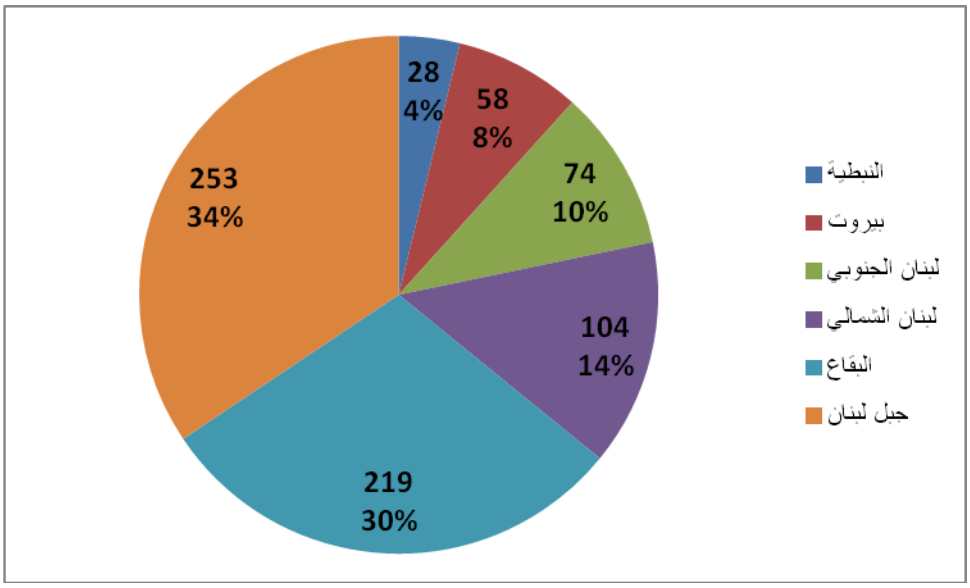

أما بنية هذا القطاع فهي تتألف بالأغلب من المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد اليد العاملة فيها ما بين 5 و 9 عمال (42%). إضافة الى 30% أخرى من المؤسسات التي يعمل فيها ما بين 10 و 19 عامل.

الرسم البياني رقم 17: توزع مؤسسات صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بحسب حجم اليد العاملة (2007)

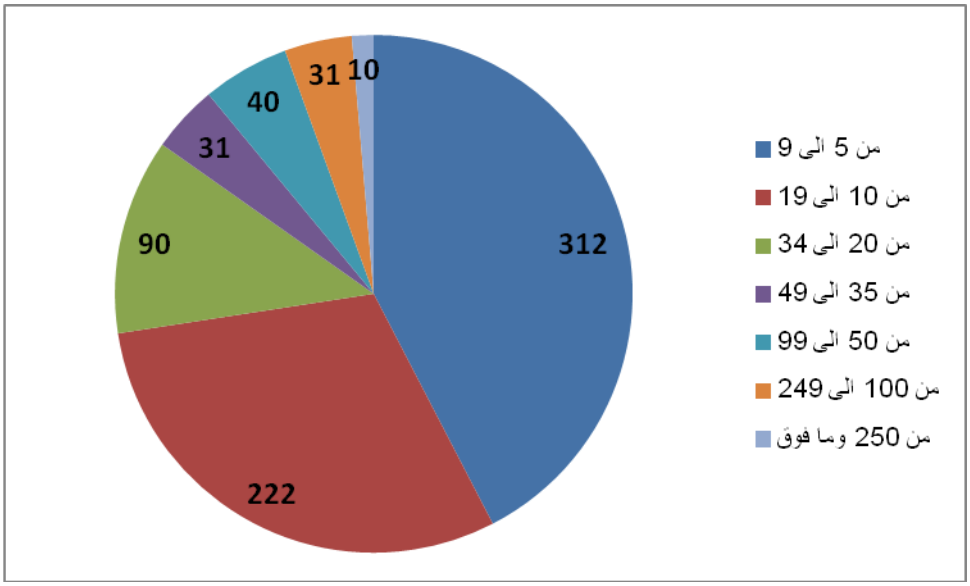

وتشير إحدى الدراسات حول امكانات تصدير المواد الغذائية المصنعة الى السوق الاوروبية[152]، الى أنه يمكن الاستفادة من ازدياد الطلب الاوروبي على المواد غير المألوفة (exotic) لدى الشعوب الاوروبية، وارتفاع أعداد المغتربين الى تلك البلدان الذين باتوا يشكلون طلباً لا بأس به على منتجات الفواكه والخضار المصنعة. لكن استهداف السوق الاوروبية يتطلب قيام ماركات معروفة وأسماء تجارية موثوق بها. كما تتطلب طرائق حفظ وتعليب خاصة بأذواق المستهلك الاوروبي، كوضع المنتجات في أواني زجاجية تكون فيها المواد مرئية للتفحص من قبل المستهلكين، الأمر الذي يعتبر دلالة على جودة المنتج.

[152] دراسة لمصلحة وزارة الصناعة، أجريت في العام 2004، تحت عنوان: "European Export Market for Lebanese Agro-food Industry"

2.1.3 السياحة

تعتبر السياحة كأحد محركات التنمية الرئيسية، إذ تبلغ حصتها من الناتج الإجمالي العالمي حوالي 5% وكذلك، بنسبة 7% من الوظائف على المستوى العالمي. كما تساهم بنسبة 30% من صادرات الخدمات العالمية. هذا ويمكن إدارة القطاع السياحي، بما يتناسب وأهداف تقليص مستويات الفقر في البلدان النامية، وذلك عبر تحقيق مصالح الفئات الأفقر من المجتمعات المحلية، في مجال التوظيف في القطاع السياحي، توفير الخدمات والسلع للسياح، وقيام مؤسسات سياحية محلية ميكروية[153].

أما على صعيد لبنان، فتُظهر التوقعات بأن تصل المساهمة المباشرة لقطاع السفر والسياحة الى 9.4% من الناتج الإجمالي المحلي (بقيمة 5,690 مليار ليرة لبنانية) في عام 2011؛ بينما يتوقع أن ينمو هذا القطاع بمعدل 4.3% بالمتوسط في السنة، حتى يصل الى حصة تقدر بـ 9.7% من الناتج الإجمالي المحلي في العام 2021.

كذلك، أشارت التوقعات الى أن ترتفع المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة والسفر في لبنان من مستوى 33.8% من الناتج الإجمالي المحلي في 2011 (حوالي 20,384.5 مليار ليرة لبنانية) بمعدل وسطي قدره 4.3% سنوياً، الى حدود 34.7% كم الناتج الإجمالي المحلي في عام 2021 (بما يُقدر بحوالي 31,059.1 مليار ليرة).

كما يساهم هذا القطاع بشكل مباشر في تأمين 122 ألف وظيفة (حوالي 9.1% من إجمالي القوة العاملة) في عام 2011، وهو مرشح للنمو بمعدل سنوي قدره 1.9%، حتى يبلغ حدود 432 ألف وظيفة (ما يعادل 9.7% من إجمالي القوة العاملة) في عام 2021. أما مساهمة هذا القطاع في مجال التوظيف بشكل عام، بما في ذلك الوظائف التي يدعمها بشكل غير مباشر، فتقدر بحوالي 432 ألف وظيفة (32.2% من إجمالي القوة العاملة) في 2011. وهي مرشحة للنمو السنوي بمعدل 1.8% حتى تبلغ حوالي 516 ألف وظيفة (34.1% من إجمالي القوة العاملة) في عام 2021.

أما بخصوص الاستثمار في قطاع السياحة والسفر، فتشير التقديرات الى بلوغ الرساميل المستثمرة في عام 2011 الى 1,884.4 مليار ليرة لبنانية، ما نسبته 10.2% من إجمالي الاستثمارت. بينما يتوقع أن يشهد القطاع معدل نمو سنوي في قيمة الرساميل المستثمرة بحوالي 4.4%، حتى تبلغ قيمتها 2,887.4 مليار ليرة، أو ما يشكل 10.5% من إجمالي الاستثمارات المتوقعة في عام 2021.

هكذا يتوقع أن يشكل هذا القطاع النامي رافعة للتنمية المناطقية في لبنان إذا ما تم اعتماد استراتيجيات توجيه إدارة هذا القطاع نحو المناطق البعيدة عن المركز، في مسعى لتطوير أشكال جديدة من السياحة، منها السياحة البيئية، والسياحة الريفية، وتشجيع السياحة لصالح الفقراء والفئات الأفقر ضمن المجتمعات المحلية، وغيرها العديد من أنواع النشاطات السياحية (خاصة تلك التي تساهم في كسر موسمية هذا القطاع).

[153] الأرقام حول مساهمة قطاع السياحة على المستوى العالمي مستقاة من: Manual on Tourism and Poverty Alleviation, Practical Steps for Destinations – UNWTO and SNV – 2010.

2.2 خطط العمل

القطاع العقاري 1					
الأهداف		**خطة العمل**		**الجهات المسؤولة**	**الأولوية**
1	تنظيم القطاع العقاري / تحديد معايير حق الملكية الخاصة والتبادل العقاري	1	إنشاء لجنة استشارية لمتابعة مشاكل العقار والبناء من مهندسين وقانونيين	اتحاد البلديات	قريب المدى
		2	تنظيم هيئة مدنية مؤلفة من أصحاب الحقوق (الأراضي غير الممسوحة)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	قريب المدى
		3	المبادرة لحل أهم قضايا النزاعات بين الأهالي حول ملكية الأراضي	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / القاضي العقاري	قريب المدى
		4	تقديم ملف حول المناطق التي لم يتم المسح والكيل فيها، ومتابعة الموضوع مع وزارة المالية ودائرة المساحة	اللجنة الاستشارية / أصحاب الحقوق / السلطات المحلية	متوسط المدى
		5	تسوية أملاك المشاعات وأملاك الجمهورية اللبنانية	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	متوسط المدى
		6	تحديد ما تبقى من مشاعات وتحديد استعمالاتها (zoning) بهدف إعادة تشجيرها واستغلالها بحسب الأصول من قبل اتحاد البلديات	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	متوسط المدى
		7	متابعة قضايا حصر الإرث والتوعية بأهمية وآليات تسجيل انتقال الملكية	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	بعيد المدى
		8	متابعة اصدار صكوك الملكية بدل "العلم والخبر" وتسجيل التبادل العقاري (معاملات البيع والشراء) وإنهاء أوضاع ملكية الأراضي الموضوع اليد عليها	اللجنة الاستشارية / أصحاب الحقوق / السلطات المحلية	بعيد المدى

القطاع العقاري 2					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
1	تنظيم القطاع العقاري / تحديد معايير حق الملكية الخاصة والتبادل العقاري	1	إنشاء لجنة استشارية لمتابعة مشاكل العقار والبناء من مهندسين وقانونيين	اتحاد البلديات	قريب المدى
		2	تنظيم هيئة مدنية مؤلفة من أصحاب الحقوق (الأراضي غير الممسوحة)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	قريب المدى
		3	المبادرة لحل أهم قضايا النزاعات بين الأهالي حول ملكية الأراضي	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / القاضي العقاري	قريب المدى
		4	تقديم ملف حول المناطق التي لم يتم المسح والكيل فيها، ومتابعة الموضوع مع وزارة المالية ودائرة المساحة	اللجنة الاستشارية / أصحاب الحقوق / السلطات المحلية	متوسط المدى
		5	تسوية أملاك المشاعات وأملاك الجمهورية اللبنانية	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	متوسط المدى
		6	تحديد ما تبقى من مشاعات وتحديد استعمالاتها (zoning) بهدف إعادة تشجيرها واستغلالها بحسب الأصول من قبل اتحاد البلديات	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	متوسط المدى
		7	متابعة قضايا حصر الإرث والتوعية بأهمية وآليات تسجيل انتقال الملكية	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	بعيد المدى
		8	متابعة اصدار صكوك الملكية بدل "العلم والخبر" وتسجيل التبادل العقاري (معاملات البيع والشراء) وإنهاء أوضاع ملكية الأراضي الموضوع اليد عليها	اللجنة الاستشارية / أصحاب الحقوق / السلطات المحلية	بعيد المدى

القطاع العقاري 3					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
2	تنظيم التخطيط العمراني	9	تمكين الموارد البشرية في السلطات المحلية لمتابعة شؤون التنظيم المدني والرقابة على عمليات التشييد والبناء	اتحاد البلديات	قريب المدى
		10	إنشاء لجنة استشارية لمتابعة التخطيط والتنظيم المدني وقوانين البناء من مهندسين وقانونيين	اتحاد البلديات	قريب المدى
		11	تنظيم هيئة مدنية مؤلفة من أصحاب الحقوق (الأبنية المخالفة والورش الصناعية-الحرفية)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	قريب المدى
		12	إجراء دراسة حول واقع المباني ومخالفات قوانين البناء والأسباب الاجتماعية والعمرانية للمخالفات	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	قريب المدى
		13	إجراء دراسة حول واقع الأراضي غير المستعملة ووضع اقتراح بالتخطيط العمراني المستقبلي في بعض المناطق بما يتناسب وطبيعتها واحتياجات أهل المنطقة	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	متوسط المدى
		14	تقديم ملف باقتراح تقسيم المناطق واستعمالات الأراضي (zoning) ومتابعة الموضوع مع التنظيم المدني	اللجنة الاستشارية / أصحاب الحقوق / السلطات المحلية	متوسط المدى
		15	تقديم ملف اقتراح بقوانين البناء التي تتناسب مع واقع كل منطقة وتمايزات المواقع العقارية وأشكال استخدام الأراضي فيها	اللجنة الاستشارية / أصحاب الحقوق / السلطات المحلية	متوسط المدى
		16	مراجعة تكاليف رخص البناء بما يتناسب والقيم العقارية وعائد الاستثمار في كل منطقة	اللجنة الاستشارية / أصحاب الحقوق / السلطات المحلية	متوسط المدى
		17	وضع معايير للبناء وللتصاميم العمرانية بما يتناسب وواقع كل منطقة واستعمالات الأراضي فيها	اللجنة الاستشارية / أصحاب الحقوق / السلطات المحلية	متوسط المدى
		18	تنظيم حملات توعية للأهالي حول أهمية ودور التنظيم المدني وقوانين البناء	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	متوسط المدى
		19	متابعة تسوية أوضاع المخالفات القائمة مع اقتراح مهل لتخفيف كلفة التسويات (أو للإعفاء من الغرامات)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	بعيد المدى
		20	تنفيذ مشاريع نقل الورش الصناعية-الحرفية من الطرقات الرئيسية ومداخل البلدات الى المناطق الصناعية الجديدة في البلدات الكبرى	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	بعيد المدى

القطاع الزراعي 1					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
3	دراسات حول تطوير الانتاج الزراعي	21	إنشاء لجنة استشارية من مهندسين زراعيين لدراسة ومتابعة قضايا المزارعين وتحسين الانتاجية بحسب سلاسل انتاج كل نوع من المحاصيل	اتحاد البلديات	قريب المدى
		22	إجراء دراسة لكميات مياه الري التي بحسب الحيازات الزراعية	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / الارشاد الزراعي	قريب المدى
		23	إجراء دراسات حول تخفيض كلفة الانتاج الزراعي	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / الارشاد الزراعي	قريب المدى
		24	إجراء دراسات سوق حول تنويع الأسواق المحتملة	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / الارشاد الزراعي	متوسط المدى
		25	إجراء دراسات جدوى متخصصة لامكانات تنويع الزراعات (القشطة والافوكا والباشيون فرويت والزهور والنباتات الطبية، الخ.)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / الارشاد الزراعي	متوسط المدى
		26	إجراء دراسات جدوى متخصصة لامكانات إدخال زراعات شتوية محمية (بيوت بلاستيكية، زجاجية)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / الارشاد الزراعي	متوسط المدى
		27	إجراء دراسات جدوى متخصصة لامكانات ادخال الزراعة العضوية (خاصة في المناطق الواسعة مثل جرد مربين)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / الارشاد الزراعي	متوسط المدى
		28	إدخال زراعات بديلة تناسب طبيعة المنطقة، وتمويلها وتطويرها ومتابعتها	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / الارشاد الزراعي	متوسط المدى
4	معالجة مشكلة انتشار الملكية الصغيرة للأراضي الزراعية / ومشاكل المزارعين الصغار	29	تنظيم حملات توعية وإعادة تنظيم تقاليد العمل الجماعي وعادات المساعدة بين الأهالي (العونة والمحابرة)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	قريب المدى
		30	تنظيم قيام التعاونيات الزراعية لصغار المنتجين (العابرة للمناطق) بحسب نوع المزروعات (فواكه، خضروات، زيتون ...)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	قريب المدى
		31	تأسيس صناديق الضمانات الصحية والتقاعدية لصغار المنتجين	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	بعيد المدى
		32	إجراء دراسات لاستصلاح الأراضي القابلة للزراعة، وتقديم طلب الى المشروع الأخضر بتقديم الدعم المادي والتقني، ثم الاشراف على تقسيم الأراضي بين المزارعين الصغار	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية / المشروع الأخضر	متوسط المدى
5	تنويع مجالات التسليف الزراعي	33	تأسيس شركات تمويل المشاريع الصغيرة والتسليف الزراعي الميسر	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / كبار المتمولين / المغتربون	قريب المدى

القطاع الزراعي 2					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
6	تحديث أساليب ووسائل العمل الزراعي	34	إنشاء تعاونية زراعية منخصصة في تأمين الآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة بما يتناسب ونوعية الأرض والمزروعات	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	قريب المدى
		35	إنشاء مرصد زراعي لتحليل التربة وقياس درجات الرطوبة والعوامل المناخية الأخرى المؤثرة في الانتاج ونوع المزروعات الأمثل ونوعية الأسمدة الأفضل وكميتها وتوقيت عمليات الرش وغيرها	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	متوسط المدى
		36	تنظيم حملات توعية حول عمليات ما بعد القطاف، وتأمين الوسائل التقنية المناسبة للحفاظ على جودة المنتجات	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / تعاونية الآلات الزراعية	متوسط المدى
		37	تحسين الطرقات الزراعية وشق المزيد منها حيث يوجد نقص	السلطات المحلية	متوسط المدى
		38	تقديم طلب الى وزارة الزراعة للإنشاء مهنية تقدم الاختصاصات الزراعية المتنوعة (صيدلة زراعية، تحليل التربة، البيطرة، إلخ.) لمد القطاع بالاخصائيين المحليين	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / وزارة الزراعة	متوسط المدى
7	تطوير الري	39	تحسين أقنية الري لوقف هدر المياه، وتعميم أساليب الري الحديثة (التنقيط المرشات) بحسب المزروعات	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	قريب المدى
		40	إنهاء مشروع سد بريصا وامدادات مياه الري	السلطات المحلية / مجلس الإنماء والإعمار	قريب المدى
		41	متابعة إنشاء خزانات المياه خاصة في المناطق التي تشح فيها المياه	السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية / المشروع الأخضر	قريب المدى
		42	متابعة مشاريع الصرف الصحي للتأكد من عدم تلوث مياه الري ومصادر المياه (المكشوفة والجوفية)	السلطات المحلية / مجلس الإنماء والإعمار	متوسط المدى
		43	متابعة مسألة توسيع نطاق الزراعات المروية والحرص على وصول مياه الري الى المناطق التي حرمت منها	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية	متوسط المدى
		44	إنشاء هيئة أهلية لمتابعة ومراقبة التوزيع العادل لمياه الري بحسب الحيازات الزراعية	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	قريب المدى
8	تحسين نوعية المواد الزراعية	45	إنشاء هيئة محلية من المزارعين لمراقبة أصناف الأدوية والمواد الكيماوية التي يستوردها التجار	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	قريب المدى
		46	متابعة مشروع تكرير المياه المبتذلة بهدف لحظ المشروع لانتاج الاسمدة الزراعية وتوفيرها بأسعار تنافسية (أو مدعومة)	السلطات المحلية / مجلس الإنماء والإعمار	متوسط المدى

القطاع الزراعي 3					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
9	تحسين نوعية المنتجات	47	تنظيم حملات توعية حول طرائق استعمال المواد الكيماوية والمبيدات (النوعية والكمية المطلوبة التوقيت الأنسب) ومخاطرها على صحة المستهلكين وسلامة المزارعين وأهمية التقليل منها	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	قريب المدى
		48	متابعة الفحوصات الدورية للمنتجات الزراعية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمطابقة مواصفاتها مع معايير التجارة الدولية	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	متوسط المدى
10	تحسين شروط تصريف الانتاج	49	متابعة مسألة الحماية الجمركية للمنتجات الزراعية المحلية	السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية / وزارة الزراعة	متوسط المدى
		50	تطوير عمل مراكز التوضيب والتبريد ونيلها لشهادات الجودة	السلطات المحلية / ايدال	متوسط المدى
		51	إنشاء مراكز التوضيب والتبريد من قبل السلطات المحلية أو تعاونيات المزارعين في أهم مواقع انتاج الفواكه بما يتناسب مع احتياجات المزارعين الصغار	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	متوسط المدى
		52	إنشاء شركات تعنى بالتصدير ذات ماركات مسجلة (Labelling)	اللجنة الاستشارية / السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	متوسط المدى
		53	المطالبة بالاسراع في إنشاء مطار القليعات بهدف تنويع وسائل التصدير وتوسيع الأسواق المستهدفة	السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية	بعيد المدى
		54	تنظيم حملات الترويج والتسويق	السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية / المغتربون / التجار / ايدال	متوسط المدى
		55	المشاركة في معارض دولية بهدف زيادة ثقة المستهلك الأجنبي	السلطات المحلية / التعاونيات الزراعية / ايدال	متوسط المدى

القطاع الزراعي 4 / نشاطات القطاع الأولي المكملة للزراعة					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
11	تحفيز التربية الحيوانية	56	إنشاء هيئة أهلية قطاعية من أصحاب الشأن تعنى بمختلف مجالات تطوير ودعم التربية الحيوانية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		57	تنظيم حملات التوعية على أهمية التربية الحيوانية المنزلية	السلطات المحلية / الهيئة القطاعية	قريب المدى
		58	تنظيم المطالبة بدعم الأعلاف والأدوية البيطرية	السلطات المحلية / الهيئة القطاعية	متوسط المدى
		59	تشجيع إنشاء المزارع الحيوانية (أبقار ودواجن)	السلطات المحلية / الهيئة القطاعية	متوسط المدى
		60	التوعية حول الممارسات الرعوية التي تحافظ على البيئة، وتخصيص أماكن للرعي	السلطات المحلية / الهيئة القطاعية	قريب المدى
		61	تقديم الدعم لمربي النحل (توفير الأدوية المناسبة، التوعية على مكافحة أمراض النحل، تخفيف الضرائب الجمركية على استيراد الملكات والمواد الأخرى)	السلطات المحلية / تعاونيات مربي النحل	متوسط المدى
		62	إنشاء مشروع مسلخ جديد يراعي المعايير والشروط الصحية والبيئية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		63	متابعة إقتراح تأسيس مزارع للأسماك عند المواقع المناسبة على روافد الأنهار (ترويت / السالمون)	اتحاد البلديات / الشركة السياحية المساهمة	بعيد المدى
12	الصناعات التحويلية	64	إنشاء شركات مساهمة متخصصة في الانتاج الصناعي	اتحاد البلديات / كبار المتمولون / المغتربون	بعيد المدى
		65	إنشاء مصنع كبير لانتاج المواد الغذائية المختلفة من الفواكه والخضار	الشركات الصناعية المساهمة	بعيد المدى
		66	مطابقة منتجات الصناعة الغذائية مع أذواق المستهلك الاوروبي (طرق الحفظ والتعليب)	الشركات الصناعية المساهمة	بعيد المدى
		67	تدريب النساء على العمل في مصانع المواد الغذائية	الشركات الصناعية المساهمة	بعيد المدى
		68	إنشاء معامل لمشتقات الحليب	الشركات الصناعية المساهمة	بعيد المدى
		69	تطوير معامل انتاج وتوضيب العسل	السلطات المحلية / تعاونيات مربي النحل	قريب المدى
		70	إنشاء معاصر حديثة للزيتون	الشركات الصناعية المساهمة	متوسط المدى
		71	إنشاء مصانع تنتج الحطب الصناعي من السيكون	الشركات الصناعية المساهمة	متوسط المدى

القطاع السياحي 1					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
13	تنشيط حركة الاصطياف	72	تنظيم الحملات الدعائية في لبنان والخليج لتحسين صورة المنطقة وإظهار نقاط القوة فيها والترويج السياحي لها (موقع الكتروني خاص، نشرات (أو مجلة) سياحية، إعلانات، محطة إعلامية ...)	اتحاد البلديات / أصحاب المؤسسات السياحية	قريب المدى
		73	إنشاء شركة مساهمة لتطوير وإدارة المشاريع السياحية	اتحاد البلديات / أصحاب المؤسسات السياحية	قريب المدى
		74	إنشاء مكتب متخصص في تسهيل شؤون السياح، ومتابعة أي شكاوى منهم وحلها	اتحاد البلديات	قريب المدى
		75	اقتراح ومتابعة إنشاء أماكن عامة للتسلية والترفيه (حدائق عامة، منتزهات، ساحات، ملاعب رياضية، مدينة ملاهي)	السلطات المحلية	متوسط المدى
		76	إنشاء نوادي اجتماعية ورياضية (أو منتجعات) تتوفر فيها مسابح داخلية مغلقة	اتحاد البلديات / الشركة السياحية المساهمة	متوسط المدى
		78	إعادة إطلاق مشروع تلفريك سير	اتحاد البلديات / الشركة السياحية المساهمة / أصحاب الحقوق القديمة	بعيد المدى
		79	اعتماد نموذج بقاع صفرين في مناطق أخرى (بقرصونا، مزرعة كتران) ومتابعة تصنيفها مناطق سياحية في المستقبل	السلطات المحلية / مستثمرون أفراد	بعيد المدى
		80	تنظيم مهرجانات صيفية تتضمن حفلات وسهرات فنية ومعارض ترويج للمنتجات المحلية	اتحاد بلديات الضنية	قريب المدى
		81	إنشاء سوق للمنتجات المحلية في أحد الأسواق القديمة	اتحاد بلديات الضنية	متوسط المدى
		82	إعادة تأهيل بيوت تراثية قديمة وتجهيزها كمحل لإقامة السياح	السلطات المحلية / مستثمرون أفراد	متوسط المدى
		83	إنشاء نادي وحقل للرماية	مستثمرون أفراد	بعيد المدى
		84	تنظيم حملة دعم لاستكمال مشروع قصر الأحلام	مبادرات محلية	قريب المدى
14	تنويع الفئات المستهدفة بالنشاطات السياحية	85	تخصيص "القرى الخمس" بدور مميز ومحفز للقطاع السياحي في المنطقة، عبر تشجيع إقامة المطاعم، وقاعات الاحتفال (الاعراس) في المواقع الطبيعية المناسبة	اتحاد البلديات / مستثمرون أفراد ومغتربون من أبناء المنطقة	بعيد المدى
		86	تطوير وتحسين شبكات الطرقات التي تربط المزارع الخمس بباقي مناطق الضنية (ووصلها بشمال الضنية)، وبمناطق قضاء زغرتا	اتحاد البلديات	متوسط المدى

القطاع السياحي 2					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
15	قيام سياحة بيئية	87	استكمال مشروع قرار إنشاء المحميات الطبيعية الثلاث، وتنفيذه	اتحاد البلديات	قريب المدى
		88	ربط المحميات الطبيعية ببعضها البعض عبر شق طرقات بينها	اتحاد البلديات	قريب المدى
		89	استكمال مشروع "درب الغابة"، وإنشاء البى التحتية والمرافق التابعة له، وتدريب الموارد البشرية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		90	التنسيق مع ودعم مشروع "درب الجبل"، عبر حملات ترويجية له	اتحاد البلديات	قريب المدى
		91	التنسيق مع ودعم مشروع "ترحال" عبر حملات الترويج له، وإدخال مناطق ضناوية أخرى ضمن بيوت الضيافة التابعة له	اتحاد البلديات	قريب المدى
		92	متابعة مشروع إقامة المنتزه الوطني (National Park)	اتحاد البلديات	بعيد المدى
		93	قيام منافسات التسلق على قمم جبل الأربعين	اتحاد البلديات / الشركة السياحية المساهمة	قريب المدى
		94	قيام رحلات مشي في الطبيعة الى القرنة السوداء	اتحاد البلديات / الشركة السياحية المساهمة	قريب المدى
		95	إنشاء مراكز للتخييم	اتحاد البلديات / الشركة السياحية المساهمة	متوسط المدى
		96	إجراء دراسة لانتقاء القرى التي ما زالت محافظة على طابعها الريفي، ونوعية النشاطات الجاذبة للسياح فيها (مشاركة الأهالي في العمل الزراعي، المأكولات التقليدية المنتجة من الطبيعة، السكن في البيوت القروية النموذجية، المشي في الطبيعة)	اتحاد البلديات	متوسط المدى
		97	تدريب أهالي القرى على استقبال السياح وإدارة المشاريع السياحية الصغيرة	اتحاد البلديات	متوسط المدى
17	قيام سياحة شتوية / كسر موسمية القطاع السياحي	98	إجراء دراسة حول جدوى قيام مشاريع السياحة والرياضات الشتوية (في سفوح جبل المكمل)	اتحاد البلديات / الشركة السياحية المساهمة	بعيد المدى
		99	تخصيص أماكن للتزلج في عدة مناطق (بالأخص القرنة السوداء، وجرد النجاص، ومربين، وقراصيا ...) مع تأمين البنى التحتية المناسبة لها	اتحاد البلديات / الشركة السياحية المساهمة	بعيد المدى

القطاع السياحي 3					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
18	قيام سياحة أثرية تاريخية / تظهير الإرث التاريخي / التأكيد على عراقة المنطقة / قبول فكرة التنوع الحضاري / تعريف تاريخ الضنية كجزء من تاريخ لبنان والمنطقة / إبراز دور المرأة في التاريخ الضناوي	100	قيام حملات تنقيب عن الآثار	وزارة الثقافة	قريب المدى
		101	إنشاء متحف لتجميع الآثار المكتشفة	لجنة أهلية / وزارة الثقافة	متوسط المدى
		102	إجراء أبحاث تاريخية على المواقع والآثار المكتشفة	باحثون مختصون / لجنة أهلية	بعيد المدى
		103	تأليف كتاب حول الشعوب والحضارات في الضنية خلال حقبة التاريخ القديم	باحثون مختصون / لجنة أهلية	بعيد المدى
		104	انتاج كتيب دعائي للترويج للمواقع الأثرية	اتحاد البلديات / باحثون مختصون / لجنة أهلية	متوسط المدى
		105	وضع برنامج توعوي (ندوات، زيارات للمدارس) للتعريف بتاريخ الضنية	باحثون مختصون / تربويون / لجنة أهلية	متوسط المدى
		106	تأهيل أهم وأكبر المواقع الأثرية لاستقبال الزوار والسياح (قلعة السفيرة، قلعة عائشة البشناتية، برج فخر الدين، قلعة النمرود ...)	اتحاد البلديات / لجنة أهلية / وزارة الثقافة	بعيد المدى
		107	تنظيم برامج للسياحة الأثرية التاريخية تشمل جولات على القرى	لجنة أهلية / أدلاء سياحيون	بعيد المدى

القطاع البيئي					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
19	التوعية البيئية	108	تحفيز إنشاء جمعية بيئية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		109	قيام حملات توعية عن أهمية البيئة وديمومتها	السلطات المحلية / الجمعيات البيئية	قريب المدى
		110	تنظيم حملات نظافة عامة في المناطق	السلطات المحلية / الجمعيات البيئية	قريب المدى
20	منع الممارسات الضارة بالبيئة	111	تنظيم ممارسات التحطيب مراقبة تلك الضارة بالبيئة من خلال مخطط توجيهي للغابات واستعمالاتها	اتحاد البلديات / الجمعيات البيئية	متوسط المدى
		112	منع صيد الطيور	اتحاد البلديات / الجمعيات البيئية	متوسط المدى
		113	تنظيم المراعي ومراقبة ومنع الممارسات الرعوية الضارة بالبيئة	السلطات المحلية / الجمعيات البيئية	متوسط المدى
		114	مراقبة وقوننة عمل الكسارات	اتحاد البلديات / الجمعيات البيئية	قريب المدى
		115	عدم السماح بقيام صناعات ملوثة للبيئة	اتحاد البلديات / الجمعيات البيئية	متوسط المدى
		116	التأكيد على انجاز دراسات بيئية لدى قيام المشاريع التنموية والاستثمارية المتوسطة والكبيرة	اتحاد البلديات / الجمعيات البيئية	متوسط المدى
		117	متابعة الممارسات الزراعية الضارة بالبيئة (الأرض ومصادر المياه) وبالصحة العامة وبالمنتجات	السلطات المحلية / الجمعيات البيئية / التعاونيات الزراعية	متوسط المدى
21	متابعة مشاريع تساهم في الحفاظ على البيئة	118	متابعة مشاريع شبكة الصرف الصحي ومحطة تكرير المياه المبتذلة	اتحاد البلديات / الجمعيات البيئية	متوسط المدى
		119	متابعة مشروع "مركز جرد مربين البيئي"	السلطات المحلية / جمعية AID2	قريب المدى
		120	إنشاء أنظمة التخلص من النفايات (التدوير والتخمير والتسميد)	اتحاد البلديات	بعيد المدى
22	التخطيط لإنشاء مشاريع جديدة	121	تنظيم حملات التحريج	السلطات المحلية / الجمعيات البيئية	متوسط المدى
		122	وضع مخطط توجيهي (management plan) للغابات وتحديد طريقة الاستفادة منها وكيفية الحفاظ على التنوع البيولوجي فيها	السلطات المحلية / الجمعيات البيئية	متوسط المدى
		123	تنظيم حملات لتجميل مواقع الكسارات	السلطات المحلية / الجمعيات البيئية	متوسط المدى

قطاع البنى التحتية					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
23	تحسين شبكة الطرقات	124	استكمال مشاريع ربط "القرى الخمس" بباقي مناطق الضنية (طريق كرم المهر-ايزال-بخعون-بشطايل-بيت كنج مع وصلة بيت حسنة ودير نبوح، وطريق كرم المهر-بقاع صفرين)	اتحاد البلديات / وزارة الأشغال	متوسط المدى
		125	انجاز طريق المنية-الضنية عبر عزقي	اتحاد البلديات / وزارة الأشغال	متوسط المدى
		126	متابعة تنفيذ الجسر المعلق فوق وادي الحمام الذي يربط بين بقرصونا ونمرين	اتحاد البلديات	متوسط المدى
		127	متابعة تنفيذ مشروع تحويرة سير (Syr Bypass) الذي يربط بين بخعون وسير	اتحاد البلديات / مجلس الإنماء والإعمار	قريب المدى
		128	استكمال مشاريع الشق والتعبيد والتوسيع وصيانة الطرقات (بحسب دراسات اتحاد البلديات)	اتحاد البلديات / وزارة الأشغال	متوسط المدى
		129	تحسين الطرقات-المداخل التي تربط بين الضنية والأقضية المجاورة (عكار، زغرتا وحتى طرابلس)	اتحاد البلديات / وزارة الأشغال	متوسط المدى
		130	تحسين مرافق الطرقات (إنارة حيطان دعم، مرايا، أرصفة، أقنية مياه الأمطار)	اتحاد البلديات / وزارة الأشغال	متوسط المدى
24	تحسين واقع الكهرباء	131	متابعة حملات الضغط لتقوية التيار الكهربائي	اتحاد البلديات / وزارة الموارد المائية والكهربائية	قريب المدى
		132	متابعة الضغط لإنجاز مشروع محطة عاصون 66 ك ف	اتحاد البلديات / وزارة الموارد المائية والكهربائية	قريب المدى
		133	متابعة مطالب توفير الكهرباء على مدار الساعة في المناطق المصنفة سياحية	اتحاد البلديات / وزارة الموارد المائية والكهربائية	قريب المدى
		134	توفير المولدات للاشتراك في الأحياء الكثيفة بالسكان	السلطات المحلية	قريب المدى
		135	إنشاء لجنة لحل مشاكل التعليق على خطوط الكهرباء (وسرقة الكابلات)	السلطات المحلية	قريب المدى
		136	دراسة مشاريع إقامة السدود لتوليد الطاقة الكهربائية (طاران-نبع البير، وادي الحمام-مغارة الزحلان، دريا-بيت جاويك، وادي الجهنم-القمامين)، وإقامة المراوح الهوائية (سفوح جبل المكمل)	اتحاد البلديات	بعيد المدى
25	توفير شبكات مياه الشفة	137	متابعة مشروع شبكة مياه الشفة مع مجلس الإنماء والإعمار	اتحاد البلديات / مجلس الإنماء والإعمار	قريب المدى

قطاع البنى التحتية					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
26	الصرف الصحي	138	متابعة استكمال مشروع الصرف الصحي	اتحاد البلديات / مجلس الإنماء والإعمار	قريب المدى
		139	متابعة دراسة إنشاء محطة تكرير المياه المبتذلة	اتحاد البلديات / مجلس الإنماء والإعمار	متوسط المدى
		140	ايلاء منطقة ايزال أهمية لمد شبكة صرف صحي، لما لها من تأثيرات سلبية على البيئة والصحة العامة ومياه نبع رشعين	اتحاد البلديات / مجلس الإنماء والإعمار	قريب المدى
27	الاتصالات	141	تحسين شبكات الارسال عبر محطات التقوية، خاصة في المناطق الجردية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		142	تعميم الانترنت	اتحاد البلديات	متوسط المدى
28	جمع النفايات	143	إنشاء شركة مساهمة لجمع النفايات والتخلص منها	اتحاد البلديات	بعيد المدى
		144	إنشاء مكب للنفايات وفرزها وتدويرها ومعالجتها	اتحاد البلديات	بعيد المدى

القطاع التربوي					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
29	تعزيز التعليم الاكاديمي والمهني	145	متابعة مشروع إقامة مجمع للمدارس الرسمية في بخعون	السلطات المحلية / مجلس الإنماء والإعمار	قريب المدى
		146	متابعة مشروع بناء مدارس رسمية في عاصون وبقرصونا	السلطات المحلية / وزارة التربية	قريب المدى
		147	تنظيم حملة ضغط لاستصدار قرار بإنشاء ثانوية في ايزال	السلطات المحلية / وزارة التربية	متوسط المدى
		148	استكمال مهنية دير نبوح	السلطات المحلية	قريب المدى
		149	تنظيم ملف للمطالبة بإنشاء مهنية (في سير) متخصصة بالتأهيل في نشاطات القطاع الأولي (صيدلة زراعية، بيطرة، تحليل تربة، صناعة منتجات غذائية)	اتحاد البلديات / وزارة الزراعة	متوسط المدى
		150	إنشاء مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة	اتحاد البلديات	متوسط المدى
30	الأبنية والتجهيزات المدرسية	151	صيانة وتجديد وإعادة تأهيل الأبنية المدرسية القديمة المخصصة أصلاً للسكن	السلطات المحلية / وزارة التربية	متوسط المدى
		152	تجهيز المدارس بالمرافق الضرورية (مكتبات، ملاعب، مسرح، مختبرات)	السلطات المحلية / وزارة التربية	متوسط المدى
		153	تجهيز المدارس بالتجهيزات اللازمة (كمبيوترات، وسائل تدفئة، وسائل نقل التلاميذ، أجهزة مختبرات)	السلطات المحلية / وزارة التربية	متوسط المدى
31	تحديث المناهج التربوية	154	تحديث المناهج	وزارة التربية	متوسط المدى
		155	تكييف المناهج مع واقع المناطق الريفية (التوجيه للتلاميذ)	وزارة التربية	متوسط المدى
		156	إدخال أساليب وتقنيات تدريس حديثة	وزارة التربية	متوسط المدى
		157	تشجيع قيام أنشطة للتلاميذ (فنية، رحلات)	إدارة المدارس	قريب المدى
32	تفعيل الجهاز التعليمي	158	تأهيل المدرسين وتوحيد جهود الجهات المشرفة على ذلك	دار المعلمين	قريب المدى
		159	إدخال الاساتذة المتعاقدين في الملاك	وزارة التربية	قريب المدى
		160	توفير اساتذة ذوي كفاءات معينة (خاصة اللغات الأجنبية)	وزارة التربية	قريب المدى
		161	أيجاد نظام تقييم عمل الاساتذة	وزارة التربية	متوسط المدى
33	حملات توعية ومساعدة اجتماعي	162	تنظيم حملات أهلية للتوعية على أهمية التعليم، ومكافحة التسرب المدرسي، وعمالة الأطفال، ودعم ومساعدة الطلاب ذوي الأوضاع الاجتماعية الصعبة	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي / التربويون	قريب المدى

القطاع الصحي3					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
34	توفير المزيد من الخدمات الطبية	164	إنشاء مراكز صحية أولية تابعة للبلديات	اتحاد بلديات / الجهاز الطبي المحلي	متوسط المدى
		165	تنظيم حملات توعية حول الأمراض وطرق الوقاية منها	الجهاز الطبي / المجتمع المحلي	قريب المدى
		166	الاستفادة من ملفات المرضى في المؤسسات الصحية بعد مكننتها لدراسة واقع الشأن الصحي ومتابعة تطوره	وزارة الصحة	متوسط المدى
		167	توفير أدوية الأمراض المزمنة	وزارة الصحة	قريب المدى
		168	متابعة حملات التلقيح والالتزام بكامل جدول التحصين	الجهاز الطبي / المجتمع المحلي	قريب المدى
		169	قيام مشاريع مستوصفات نقالة للمناطق النائية التي لا تتوفر فيها الخدمات الطبية	اتحاد بلديات / الجهاز الطبي المحلي	متوسط المدى
		170	إنشاء مراكز عيادة اليوم الواحد (one day clinics) في مناطق الجرد العالي	اتحاد بلديات / الجهاز الطبي المحلي	متوسط المدى
		171	إنشاء مستشفى تخصصي لأكثر الأمراض شيوعاً	وزارة الصحة	بعيد المدى

القطاع الاهلي والمؤسسات					
الأهداف		خطة العمل		الجهات المسؤولة	الأولوية
35	الإدارات العامة	172	استكمال انشاء القائمقامية	وزارة الداخلية	قريب المدى
36	تنظيم شؤون المجمعات السكنية المستحدثة	173	نقل سجلات القيود الى المجمعات السكنية المستحدثة	اتحاد البلديات	متوسط المدى
		174	المطالبة بقيام مخاتير للقرى الصغيرة ومجالس بلدية في الكبيرة منها	اتحاد البلديات	متوسط المدى
37	تفعيل السلطات المحلية	175	تنظيم حملات الضغط لتطبيق اللامركزية الإدارية والتخفيف من الجهات الرقابية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		176	توفير القدرات المالية للمجالس البلدية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		177	التشجيع على دخول المرأة في المجالس البلدية وخوض الانتخابات	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		178	التوافق على انضمام جميع المجالس البلدية في اتحاد بلديات الضنية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		179	تشجيع إشراك الأهالي في العمل التنموي عبر لجان العمل البلدية	السلطات المحلية	قريب المدى
		180	تمكين السلطات المحلية وبناء القدرات الذاتية على المبادرة، والمتابعة، وتنفيذ، ومراقبة المشاريع التنموية	اتحاد البلديات	قريب المدى
		181	حل مشكلة الجهاز الوظيفي للبلديات	اتحاد البلديات / وزارة الداخلية	متوسط المدى
38	تفعيل المجتمع الأهلي	182	تشجيع إقامة الجمعيات الثقافية والمنظمات غير الحكومية والأندية الرياضية ومكتبة عامة	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		183	حملات توعية الأهالي على الحقوق والواجبات في المجتمع المدني والعمل المشترك، وتحمل المسؤوليات المتعلقة بالشأن العام، وأولوية المصالح المجتمعية العامة	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		184	التشديد على دور المرأة في العمل الأهلي والتنموي، وفي خلق فرص عمل منتج لها	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		185	تمكين المرأة وتطوير وضعها عبر برامج خاصة	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		186	تفعيل دور الشباب، وتنشيط عملهم في هيئات المجتمع المدني، وقيام نشاطات تتناسب واهتماماتهم والإهتمام بمشاكلهم	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		187	العمل على إيجاد قواسم مشتركة ونقاط إلتقاء لمصالح المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاعين الخاص والعام	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		188	إعلاء دور الشأن التنموي والعمل الأهلي على التدخلات والنزاعات السياسية والعائلية والطائفية	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		189	تفعيل دور الرقابة الأهلية والمساءلة للسلطات المحلية وحسن سير المشاريع التنموية	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		190	المبادرة الى حل النزاعات الطائفية حيث ما زالت بلا حل، وتشجيع عودة (وإن بشكل موسمي) من نزحوا لهذه الأسباب	السلطات المحلية / المجتمع الأهلي	قريب المدى
39	تنظيم الأسرة	191	تنظيم برامج تحديد النسل	مراكز الشؤون / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		192	التوعية بمخاطر زواج الأقارب وكيفية درء التعرض للأمراض الوراثية	مراكز الشؤون / المجتمع الأهلي	قريب المدى
		193	توعية المرأة على مشاكل تربية الأطفال	مراكز الشؤون / المجتمع الأهلي	قريب المدى

فهرس المصادر والمراجع

1 قائمة بأهم المراجع

1.1 المواضيع العامة

- Council for Development and Reconstruction. 2004. *National Physical Master Plan of Lebanese Territories*. Final Report, Beirut: Lebanon
- Council for Development and Reconstruction. 2010. *Progress Report*. Beirut: Lebanon
- Central Administration of Statistics. 2005. *Guide of regions, cities and towns in Lebanon*. Beirut: Lebanon
- Central Administration of Statistics. 1997. *Governorate of North Lebanon in 1996 (results of the building and establishments census)*. Statistical Studies, No. 4, Beirut: Lebanon
- Information International. 2011. *Municipal Elections of 2010*. Beirut: Lebanon
- Ministry of Agriculture. 2008. *Agriculture in Lebanon 2006 and 2007*. Directorate of studies and coordination, FAO, Beirut: Lebanon
- Ministry of Agriculture. 2005. *Atlas Agricole du Liban*. FAO, Beirut: Lebanon
- Ministry of Agriculture. 1999*. Global Results. North Lebanon*. Directorate of studies and coordination, Projet de Recensement Agricole. FAO, Beirut: Lebanon
- UNDP. 2008. *Millennium Development Goals for Lebanon*. Beirut: Lebanon
- UNDP and Ministry of Environment.2011. *State and Trends of the Lebanese Environment 2010*, Beirut: Lebanon
- وزارة الزراعة. 2009. *إستراتجية النهوض بالقطاع الزراعي*، برنامج عمل 2010-2014 ، بيروت، لبنان
- وزارة الزراعة. *سلاسل الإنتاج التقرير الموجز*، الفاو "مشروع الاحصاء الزراعي الشامل"
- وزارة الزراعة. 2004. *إستراتجية التنمية الزراعية وبرنامج عمل السنوات الخمس (2005-2009)*

1.2 الدراسات الاقتصادية-الاجتماعية – شمال لبنان

- Ministry of Interior and Municipalities. 2006. *City Development Strategy*. Final Report. The Consultation and Research Institute, Beirut: Lebanon
- Council for Development and Reconstruction. 2006. *Rapid Social Assessment. Final Report*, Community Development Project, The consultation and Research Institute, Beirut: Lebanon

- Ministry of Social Affairs/UNDP. 2001. *Menieh-Dennieh: Demographic and socio-economic characteristics of residents*. Beirut: Lebanon

1.3 تقارير متخصصة حول المنطقة – الضنية

- UNDP ART GOLD. 2010. *Census of the population of Dennieh*.
- UNDP ART GOLD. *Study on Dennieh – North Lebanon.* " الضنية حليفة البحر وجارة السماء" تقرير عن منطقة الضنية لبنان الشمالي
- UNDP ART GOLD. 2010. *Village forms*: Al Kharnoub, Assoun, Aymar, Ayn el Tineh, Azki, Beit el Fakes, Beit Hawik, Bkaasefrine, Bentayel, Beit zoud, Bkarsouneh, Btermaz, Harf Siyad, Jiroun, Karm Al-maher, Karsita, Kfar Habou, Kfarbnin, Kfarshlein, Mrah Al-Sraj, Nemrine, Sir, Taran.
- UNDP ART GOLD. *Dennieh Regional Questionnaire*.
- Panorama. 2008. *Towns and municipalities of Lebanon – North and Bekaa*. All Prints distributors and publishers, Beirut: Lebanon
- OMSAR. 2009. *Support for the Improvement of local governance. Training manual*. Beirut, Lebanon
- OMSAR/EU. 2005. *Support for the Improvement of local governance*. *Simplified Plan for the Local Development of Akkar*.
- OMSAR/EU. 2005. *Support for the Improvement of local governance*. *Simplified Plan for the Local Development of Zgharta*.
- Dennieh Federation of Municipalities. 2010. *Project Proposal for the North Horizon Forest Trail*.

- محمد مصطفى يوسف، *الضنية عبر العصور*، 2005، طبعة وإصدار خاص.
- قاسم الصمد، *تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني*، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، www.al-mostafa.com
- حسين الصمد، *الدراسة التفصيلية للمنطقة الزراعية المتجانسة رقم 31 منطقة الفاكهة في الضنيّة*، محافظة لبنان الشمالي
- *إحصائيات حول المنطقة الزراعية المتجانسة: رقم 31*
- *ورقة تقنية حول دراسة المنطقة الزراعية المتجانسة*

- *عرض للمنطقة الزراعية المتجانسة رقم 31 منطقة الفاكهة في الضنيّة*
- مجلس الانماء والاعمار. 2011. خطط مجلس الانماء والاعمار في المنية-الضنية
- مجلس الانماء والاعمار. 2011. مشاريع مجلس الانماء والاعمار في المنية-الضنية
- مجلس الانماء والاعمار. 2011. مناقصات مجلس الانماء والاعمار في المنية-الضنية
- وزارة الداخلية والبلديات، بيانات حول الاتحادات البلدية (الموظفون الحاليون ضمن إتحادات البلديات - المشاريع المنفذة؛ عائـــــدات إتحادات البلديات من الصندوق البلدي المستقل والمشاريع الإنمائية؛ عدد الناخبين؛ عدد المقترعين؛ السكان في القضاء؛ السكان في الإتحاد)
- *خطة متكاملة للتنمية الإقتصادية المحلية – قضاء الضنية*، برنامج تمكين لتنمية قدرات البلديات في مجال تقديم الخدمات بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID – وتنفيذ مؤسسة الإسكان التعاوني CHF - بالتعاون مع مؤسسة رنيه معوض – RMF وجامعة الروح القدس الكسليك USEK
- اتحاد بلديات الضنيه، قاعدة بيانات عن منطقة الضنية للفترة الممتدة من 2001-2004

1.4 المواقع الالكترونية

- Centre de ressources sur le développement locale - LOCALIBAN,www.localiban.org, 2011
- Ministry of Interior and Municipalities, Directorate of Civil Status, www.dgps.gov.lb, 2011
- Center for Educational Research and Development (CERD), *Studies and statistics*, www.crdp.org, 2011

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في ١٦٦ بلدا ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية، تعتمد على الشعوب المنضمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

يتبنّى برنامج ارت غولد لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهج التخطيط المناطقي لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة مستندا على ثلاثة محاور هي: المنهج التشاركي عبر مجموعات العمل، التنمية الإقتصادية المحلية والتعاون اللامركزي. في هذا الإطار، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة اللبنانية لتأمين المشاركة الفعلية للسلطات المحلية والإقليمية والمجتمعات المحلية والشركاء سعيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يعمل برنامج ارت غولد لبنان في اربع مناطق من لبنان وهي الشمال، منطقة البقاع، جنوب لبنان وضاحية بيروت الجنوبية، بالإضافة إلى مكتب تنسيق مركزي في بيروت. يعمل برنامج ارت غولد لبنان على الصعيدين الوطني والمحلي في القطاعات التالية: الحوكمة والتنمية الإقتصادية المحلية والرفاه الإجتماعي والصحة والبيئة والمساواة بين الجنسين والتعليم.

تأسس اتحاد بلديات الضنية بموجب المرسوم رقم ١٣٧٣٠ الصادر في ٢٠٠٤/١٢/١١، حتى نهاية نيسان ٢٠١٢، يضم الاتحاد ٢٠ بلدية وهو يعتبر من أكبر الاتحادات في منطقة الشمال رافعا شعار "من أجل حياة أفضل" . يعتمد الاتحاد في عمله مبدأ الاستدامة للمشاريع التي يقوم بها بهدف انماء المنطقة مرتكزا على الطريقة العلمية والمنهجية الحديثة من خلال تحديد الاحتياجات التنموية واقتراح الحلول لها. يعد التخطيط الاستراتيجي إحدى الخطوات الأساسية التي يعتبرها الاتحاد مدخلا لاطلاق ورشة انماء الضنية.

لمزيد من المعلومات

[illegible]